د. منصف المرزوقي

ننتصر ... أو ننتصر

من أجل الرّبيع العربي



تقديم د. عزمي بشارة

الدار المتوسطية للنشر
MEDITERRANEAN PUBLISHER



د. منصف المرزوقي

الرئيس الرابع للجمهورية التونسية و الثاني لها بعد الثورة. و هو أول رئيس منتخب في تاريخ تونس. وأيضا أول رئيس منتخب بشفافية في تاريخ الدول العربية. وهو مفكر وسياسي تونسي ومدافع عن حقوق الإنسان، ومؤسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية. يحمل شهادة الدكتوراه في الطب، ويكتب في الحقوق والسياسة والفكر.

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب ننتصر ... أو ننتصر من أجل الرّبيع العربي

الكاتب د.منصف المرزوقي

مدير النشر عماد العزّالي

تصميم الكتاب والغلاف نجلاء العياري

الترقيم الدولي للكتاب 978-9938-864-29-8



الطبعة الأولى

2014 م - 1435 هـ

الدار المتوسطية للنشر

العنوان : 5 شارع شطرانة 2073 برج الوزير أريانة - الجمهورية التونسية

الهاتف : 880 698 70 216

الفاكس : 633 698 70 216

الموقع الإلكتروني: www.mediterraneanpub.com

البريد الإلكتروني : medi.publishers@gnet.tn

الفايسبوك : فضاء القارئ

ننتصر... أو ننتصر من أجل الرّبيع العربي

الكتاب مجموعة مقالات منها التي لم تنشر و نُشر بعضها في موقعي أو في مواقع إلكترونية أخرى - وخاصة موقع الجزيرة نت.

الإهداء

ما الوطن الذي نريد ؟

قطعة من الجغرافيا ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، عن أمهاتنا وجدّاتنا، استلفناها من أحفادنا وعلينا أن نرجعها لهم في أحسن حال .... خريطتها مرسومة على جسد كل مواطن هو الممثل الشرعي والوحيد لهذا لوطن.

قطعة من التاريخ صنعتها آلام وآمال وأعمال الأجيال السابقة، علينا مواصلة تعهّدها لتعوّض كلّ الآلام، لتحقّق كل الآمال، لتثمر كل الأعمال.

أرض نهرب إليها، لا أرض نهرب منها.

أرض مفتوحة لكل الفارين من أوطان لم تعد توفّر لهم الأمن والحياة الكريمة.

مشروع جماعي يصنعه مواطنون أحرار، يبنون عبر الحوار الدائم وفاقا يقي من العنف، ويمارسون عن قناعة شعار «حقوق الآخرين واجباتي ... حقوقي واجبات الآخرين»

مجتمع تتعايش فيه الكاشفة شعرها والمحجّبة والمنقبة، الملتحي والحليق، المؤمن والملحد، دون أن يشكّل ذلك إرباكا لأحد .

مجتمع متكافل، يحدّ بصفة واعية ومدروسة من الفوارق الاجتماعية.

مجتمع معرفة، العلم هدفه والعمل وسيلته

مجتمع قيم أهمها الحرية في خدمة العدالة، والعدالة حصن للحرية.

مجتمع معرفة وثقافة وجمال.

دولة طلّقت عقلية المراقبة لتتبنى عقلية الخدمات.

حكم رشيد يحارب بلا هوادة الفساد وكل إخضاع للمصلحة العامة للمصالح الخاصة غير الشرعية.

مجتمع مدني قوي وفعّال، طرف في كل السياسات.

بلد ديمقراطي مسالم شريك في بناء فضاءات إنسانية تتوسّع شيئا فشيئا إلى العالم بأسره.

إلى بناة هذا الوطن، اليوم وغدا،

إلى كل من يسعى لتحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر وكل ثورات الربيع العربي.

أهدي هذا الكتاب.



تقديم

مع أنّ مؤلف هذا الكتاب، الدكتور منصف المرزوقي، قد انتقل - بفعلٍ تاريخيّ قام به ثوّار تونس الأحرار- من النّشاط الحقوقي النضاليّ إلى قمّة الهرم السياسيّ في بلده، فإنه يواصل طريقه بتفاؤلٍ أكبرَ وشعورٍ أعظمَ بالمسؤوليّة، وإن كان الرّجل قبل الثّورة «متفائلا لا علاجَ له». لقد كان تفاؤله صعب المراس حتّى بالنّسبة إلى الاستبداد العربيّ الّذي تدرّب على ترويض جموح المتفائلين. واستعصى على أمهر أجهزة البطش الأمنيّة والإعلاميّة المتخصّصة في معالجة الأمل كأنّه مرض.

تُشكّل المقالات المجموعة بين دفّتي هذا الكتاب كلًّا متماسكًا، ليس في ذهن كاتبها فحسب، ولا لأنّها جُمِعت بين دفّتين لتبيان تكاملها كما يهدف الكاتب من إصدارها، بل لأنّها تُجيب عن أسئلة مختارةٍ بموجب أجندةٍ نهضويّة ونضاليّة في آنٍ معًا؛ والمجيبُ واحدٌ، والمنطلقات القيميّة واحدة. ولا يهمُّ صاحبَها كثيرًا -كما يقول بنفسه- أن تتبدّل الأفكارُ وأدوات التّحليل وتتطوّر، فالمهمّ هو الإخلاص للقيم نفسها والحفاظ على العقلانيّة في معالجة الموضوعات.

ليس كلّ مناضل كاتبًا، وليس كلّ كاتبٍ مناضلًا. وإنّها لمِنْ مناقب كاتبنا أنّه يمارس قيمه، وأن يتمكّن من الكتابة على هديها في آنٍ معًا. ولدينا في منصف المرزوقي مثالٌ فذٌّ عن شخصٍ اهتدى بهدي مبادئ الحريّة والمساواةِ والعدالةِ الاجتماعيّة في الممارسة النضاليّة المديدة ضدّ الاستبداد في بلده وفي بلدانٍ أخرى، وكتب تحليلًا ونقدًا بموجبها بشكلٍ مثابرٍ طوال هذه العقود أيضًا.

يتألّف موقف «صاحب الموقف» من القيم التي ينطلق منها ويتّجه نحو تطبيقها بوصفها مقاصد وغايات، ومن أدوات التّحليل المتوفّرة لديه، أي منهجه في مقاربة الأشياء. كما يتشكّل في تفاعل مع الآخر واقعًا وأفكارًا، وفي تبيان مدى قدرته على إعادة صوغ موقعه الاجتماعيّ والثقافيّ، أو مدى قدرته على التجرّد منه والسّموّ عليه، والتّفكير فيه. وهي محاولةٌ محفوفةٌ بالمخاطر. فمحاولة التحرّر من الموقع الاجتماعيّ أو الثّقافة التي نشأ عليها الإنسان تحمل بالضّرورة عناصر منها، وتحمل ردود فعل متوتّرة عليها، وغير ذلك.

فبماذا يتميّز موقف منصف المرزوقي ؟

لدينا هنا مثقّفٌ مسيّس وواسع الاطّلاع إلى درجة التفكير في شؤون الدّنيا، سواء تعلّق ذلك بمصائر شعبه والشّعوب العربيّة، أو بقضايا الإنسانيّة عمومًا. ولدينا مناضلٌ تستحوذ عليه مسألة الاستبداد في بلده، فهو يقاومه ويدعو للحريّة المنظّمة في نظام الحكم الديمقراطيّ والقائمة على المواطنة المتساوية، ومراقبة من في أيديهم السّلطة لكي لا تتحوّل إلى تعسّفٍ من جهةٍ، وفساد من جهةٍ أخرى. وهو لا يتردّد بسببٍ من منهجه العقلانيّ وقيمه الكونيّة في دراسة تجربة الشّعوب الأخرى لمعرفة خصوصيّات الاستبداد في بلادنا، والاستفادة من نضالات الشّعوب الأخرى ضدّ الظّلم للتّعرف على ما يمكن الاستفادة منه في النّضال من أجل العدالة في بلاده.

نحن في حضرة كاتبٍ عروبيٍّ من الواضح أنّه كان قوميًّا عربيًّا، وأدركَ منذ فترةٍ طويلة، كما يبدو، أنّ الأيديولوجيّة القوميّة المغلقة لا تجيبُ عن قضايا الديمقراطيّة والتّنمية، وتمنع اندماج من ليسوا عربًا من النّاحية الإثنية، وإن كان تعرُّبهم ثقافيًّا هو الأمر الطبيعي والجاري. والأهمّ من هذا كلّه أنّ حَمَلة هذه الأيديولوجية من الحكام قد أخفقوا في تحقيق هدفهم المعلن وهو الوحدة العربيّة. وأصبح لا بدّ من الانتقال إلى فكرة الاتّحاد بدل الوحدة. وليس صدفةً أن يختم المرزوقي كتابه هذا بمقالاتٍ تتناول هذه الأفكار، لا سيّما أنّه أصبح في موقع يتوق إليه أيُّ مثقّفٍ مبدئيّ مسيّس بخشية ومهابة، ألا وهو موقع صنع القرار. وهو الموقع الذي يريده الانتهازيّون ويسعون إليه دونما توقٍ ولا خشيةٍ بهدف قائم بذاته هو إرادة السّلطة.

لقد ألقى الشّعب التونسيّ على عاتق الكاتب مسؤوليّةً عظيمة بعد ثورةٍ فتحت بابًا للأمل لغيره من الشّعوب العربية، ونافذةً لهواء الحريّة النقيّ ولشمس الإرادة. ومنصف مثل كاتب هذه المقدّمة، يرى في الحرّية والكرامة والعدل أهدافًا قائمة بذاتها، ويرى في الديمقراطيّة هدفًا قبل تحقيقها، وأداة بعد

تحقيقها في آنٍ معا. وكلانا نرى في هذا كلّه فرصة للشّعوب العربيّة أن تقيم اتّحادًا بين دولٍ ديمقراطيّة. وهو حلمه، وحلمي الذي أسميته في الماضي مشروع «الدول العربيّة المتّحدة».

من يقرأ هذا الكتاب لا يقرأ بحثًا أو دراسةً في موضوع محدّد، وإنّما يقرأُ مجموعة مقالاتٍ **(essays)** من نمط الكتابة التّنويريّة الّتي عرفها العرب في نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، وانتشرت في أوروبا في القرن الثّامن عشر. وهي غير الدّراسة أو البحث الفلسفيّ، وغير المقالة السياسيّة أو عمود الرّأي في الوقت ذاته. إنّها نوعٌ من الكتابة يميّز وظيفة المثقّف في المجتمع حين يتناول قضايا فكريّة أو همومًا عموميّة تهمُّ المجتمع ككلّ، ويحاول عبره أن يُشركَ القرّاء في تفكيره. وهو يساهم بذلك في صناعة الرّأي العامّ، ولا يسلّم به كواقعٍ قائم في استطلاعات الرأي، أو تصنعه وسائل الإعلام، ولا يفترض تخلّفه فيقع في خطيئة تكريس هذا التّخلّف. هذا النوع من الكتابة هو الذي يميّز المثقّف المتنوّر حينما يضع جانبًا مجال اختصاصه ويتحوّل إلى ما يمكن تسميته «الشّأن العامّ». ولكنّه يأتي إلى الشّأن العامّ مزوّدًا بمنهجه العقلانيّ الذي تدرّب عليه في مجال تخصّصه، وبمجموعة قيم تنويريّة وأدوات تحليلٍ عقلانيّة تميّز العقل السّليم، فلا تتعصّب لمنهجٍ علميٍّ دون غيره من المناهج، ولاَ تحوّل المنهج العلميّ إلى أيديولوجيّة.

وأقدّر أنّنا سنشهد انتشارًا لنمط الكتابة هذا في مرحلة التّحوّل الّتي تعيشها البلدان العربيّة حاليًّا مع نشوء الفضاء العامّ ودخولِ أعدادٍ أكبر من المثقّفين للمساهمة في تشكيله. وفيما عدا دوره التّنويري المعروف في مجلّات مثل المنار والجامعة والمقتطف والعصور والدّهور وغيرها في بداية القرن الماضي، فإنّ هذا النّوع ينتج وثائقَ ثقافيّة وسياسيّة وشهاداتٍ عن مرحلة.

ماذا تعالج هذه المقالات ؟

إنّ الأمر الرّئيس الذي يجمعها سويّة هو وحدة قيمها التّنويريّة، والتي تجعلُ الكتاب يتجاوز أحيانًا بعض محاذير الفكر المنتشر منذ الاستقلال. فعندما يحدّد الكتاب معنى الظّلم ومصادرة حريّة البشر بفرضِ إرادةٍ سياسيّةٍ عليهم، لا يتردّد في مساواة الاستعمار بالاستبداد. وهو حين يسمّي الاستبداد احتلالاً داخليًا، إنّما يجعل من النّضال ضدّه مقاومة تمامًا كحال المقاومة ضدّ الاستعمار. وتصل وحدة القيم (التي يمكن تسميتها بوحدة غير دبلوماسيّة في طرح ذاتها) إلى درجة الاعتراض على تسمية الثّورات العربيّة والإصرار على أنّها ثورة عربيّة واحدة، لأنّها تناضل في السّياق الثقافيّ الحضاريّ نفسه ضدّ البنية الاستبداديّة ذاتها. ويرى أنّ إنجازَي الثّورة الأكيدين حتّى الآن هما : بناء الإنسان العربيّ الجديد الذي استرجع إرادته، وبذلك كرامته؛ وثانيًا، البدء في بناء الشّعوب العربيّة من جديد.

لا يتخلّى منصف المرزوقي في نهجه التّنويريّ عن التّأصيل في الفضاء التاريخي الحضاري العربي الإسلامي، وعن السّياق الثقافيّ العربيّ الذي يحدّده باللّغة، ولكن يتّضح بالواقع من قراءة مقالاته أنّه يحدّده بالتّاريخ واللّغة. وهو لا يقصر التّأصيل على الدّين الإسلاميّ، ولا يقصر الثّقافة العربيّة الإسلاميّة على الدّين. ومن هنا، فمن منطلق الانتماء للثّقافة العربيّة الإسلاميّة لا يجد منصف المرزوقي وزملاؤه الذين اتخذوا من ابن عقال سلفًا حرجًا في مناقشة التّيار الإسلاميّ السياسيّ أو التّيارات الدّينيّة المحافظة الأخرى بكلّ صرامةٍ وحزم مع التّمسّك بالانتماء لهذه الحضارة ومواصلة تقاليد متنوّرة قائمة فيها.

لقد بدأتُ بالكتابة عن أزمة اليسار ثمّ عن أزمة الفكر القوميّ العربيّ ولاحقًا عن أزمة الإسلام السياسيّ منذ عقود، مؤكّدًا على ضرورة نشوء تيّار يجمع بين العدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة الليبراليّة السياسيّة والانتماء الحضاريّ العربيّ الإسلاميّ، وأنّ التّيار المؤهّل للعمل النّهضويّ والّذي سيثبت بالممارسة إذا كان بمقدوره النّهوض بهذه الأمّة هو التّيار القادر على تجاوز هذه الحدود بين الأيديولوجيّات، وأن يعود من العروبة الأيديولوجية إلى العروبة الثقافيّة ذات الأبعاد السياسيّة، ومن الإسلام السّياسي إلى الحضارة العربيّة الإسلاميّة كفضاء حيّ متطوّر ومتفاعل مع الحضارات الأخرى، وإلى القيم الكونيّة القائمة في فكر اليسار وفي الفكر الديمقراطي الليبرالي وفي الفكر الإسلاميّ أيضًا. ونحن نرى أنّ العنصر الأكثر حيويّة في الثّورة العربيّة التي نشهدها (لكي لا نقول ثورات) هم حمَلَة هذا النّوع من الفكر، سواء أكان مصاغا ومنسّقا أم لا، وغالبيّتهم من جيل الشّباب، ولكنّ بعضًا من جيل منصف المرزوقي وجيلي حاولوا أن يبلوروا صياغات لهذا الفكر.

ملاحظة: لأني كتبت هذه المقدمة قبل عامين تقريبا، ومع تأخر صدور الكتاب منحني المؤلف فرصة تعديل هذه المقدمة وتحيينها. ولكني حين قرأتها من جديد وجدتني أكثر تمسكا بما كتبت عن صديقي منصف مرزوقي. وهذه أفضل شهادة تمنح لمثقف دفعت به الظروف ونداء الواجب إلى العمل في السياسة. فقد بقي صامدا على مبادئه وقيمه في ظروف عمل سياسي معقدة للغاية؛ ولا أعتقد أنه حتى هو توقع أن تكون المهمة على هذه الدرجة من التعقيد.

صمد المرزوقي وأدار الدفة بحكمة، وصمد الشعب التونسي مع تحول عملية بناء الديمقراطية إلى معركة نضالية متجددة في ظروف تقدم الثورة المضادة إقليميا. وعند أسوار تونس المنيعة جرى صد الثورة المضادة على أنواعها، الإرهاب، والانقلابات، ومؤامرات الأنظمة القديمة بالتحالف مع الرجعية العربية، وتفضيل الخصومة الحزبية داخل المعسكر الواحد على مهمة بناء الديمقراطية وغيرها. ولم

تنجـز المهمـة بعـد، ولكنها أصبحـت أكثر وضوحا، وعلـى الديمقراطيين العرب أن يقفوا مع تونـس في هذه المرحلة الحاسمة.

د.عزمي بشارة



ما الربيع العربي؟

إسقاط الاستبداد وبناء الدولة الديمقراطية والمجتمع التعددي، مشروع حلمتُ به ونظّرتُ له على امتداد ربع القرن الأخير، في مئات المقالات وحوالي عشرين كتابا.

سخِرتُ من الذين كانوا يدْعون في تونس لتوسيع رقعة الحريات والإصلاح، داخل نظام متعفّن. وسخر هؤلاء من مقولتي «هذا نظام لا يصلُح ولا يُصلح».

في اكتوبر 2006 وجّهتُ للشعب التونسي من منبر الجزيرة، دعوة للانخراط في ثورة مدنية سلمية، تستعمل التكنولوجيا الحديثة لإشاعة الوعي وتجنيد الشباب وقرّرتُ العودة من المنفى لأكون وسط الثوريين السلميين. لم يتحرّك أحد وكل ما حصل أن بلطجية النظام كادوا أن يقتلوني أمام سجن الكاف، وأنني وُضعت في شبه إقامة جبرية، إلى أن عدت للغربة بعد شهرين من محاصرة النظام والنخب ولامبالاة الشعب، أجرّ أذيال الخيبة متسائلا أين أخطأت التفكير وهل كنت أجري كل هذه السنين وراء سراب.

ثم تفجرّت الثورة بعد أربع سنوات وانهار صرح الاستبداد كقصر من الورق المقوّى. كانت الرسالة الصامتة "نحن الشعب من نقرّر وقت الانتفاضة، لا أنت ولا غيرك". درْس في ضرورة التواضع وآخر في ضرورة الثقة في الذكاء الجماعي. ثم شاءت إرادة الشعب أن أكون أوّل رئيس عربي يُنتخب ديمقراطيا على رأس أوّل دولة تحرّرت من حكم الفساد والتزييف والقمع.

ثلاث سنوات مرّت كثلاثة أيام في تسارعها، وكثلاثة قرون بأخطارها، بصعوباتها، بإخفاقاتها، بإنجازاتها وأيضا بفائض هائل من تجارب مكّنتني من مكافحة التنظير بالواقع، ومن الاهتداء بالتنظير للفعل في هذا الواقع، عملا بالمقولة الوحيدة التي احتفظت بها من قراءتي لنصوص ماو تسي تونغ: "كل نظرية بلا ممارسة جوفاء وكل ممارسة بلا نظرية عمياء".

كيف أقرأ اليوم هذه اللحظة الفارقة في تاريخنا التي سماها العالم قبلنا "الربيع العربي"؟

هذا الربيع العربي هو أكبر أزمة عرفتها الأمة في تاريخها الحديث... أزمة مهّدت لها عقود من الأخطاء والخطايا... أزمة خرجت من رحم معاناة فردية وجماعية لم تعد قابلة للتحمّل... أزمة انفجرت كالبركان في ذلك اليوم المشهود- 17 ديسمبر 2010 - الذي أشعل فيه مواطن تونسي بسيط النار في جسده، وكان- وكُنّا مثله- أبعد الناس عن تصوّر أنه كمن أشعل النار أيضا في غابة من الحطب اليابس.

لكن ما الأزمة ؟

بمفهومها السلبي هي اللحظة التي تصل فيها التناقضات ذروتها... اللحظة التي تفضح نواقص وعيوب وأخطاء لا مجال لتواصلها... اللحظة التي تفرض المرور من حالة لأخرى، مهما كلّف الأمر من عنف ومن وجع... اللحظة التي نواجَه فيها بأخطار لم نحسب لها حسابا وبتحديات لا نعلم هل سنكون قادرين على رفعها. هي في صورة أخرى مثل زلزال يفجّر طاقة مخزّنة في باطن الأرض، كاشفا من جهة، كمية الجهل والتهوّر والغشّ في بناء البيوت التي كنا نحتمي بها، ومن جهة أخرى، ارتباكنا وقصورنا في مواجهة الكارثة.

لقد أسقط هذا الزلزال السياسي الذي كان مركزه تونس، وتجاوزت تردداته حدود الوطن العربي، أصناما وهياكل وعلاقات اجتماعية خلناها ثابتة إلى الأزل. ثمة أقطار سقطت فيها فعليا وأخرى سقطت فيها في العقول وفي القلوب، ومسألة إسقاطها في "الواقع" قضية وقت لا أكثر.

مساكين مخططو الثورة المضادة. يعملون بعناد عبثي على إعادة نفس البنايات القديمة التي هدّها الزلزال. حتى إن نجحوا- وأغلب الظنّ أنهم لن ينجحوا- كيف سيمنعون الزلازل المقبلة ؟

لهذه الأزمة الخارقة للعادة عدّة خصائص تميّزها.

هي أزمة عربية-عربية بَحتة. إلى حدّ الآن، كانت جلّ أزماتنا المصيرية ردّ فعل على استعمار الغربيين

والاسرائيليين لأوطاننا، على تدخلهم للسيطرة على ثرواتنا، على دعمهم لأنظمتنا الاستبدادية لتعميق تبعيتنا وتخلفنا. هذه المرّة، لا دخل لهذه الأطراف أو لِنقل، إن تدخّلها جدّ هامشي، وإن المتآمرين عندما يتدخّلون يشبهون من يحاول اللحاق بعاصفة للتحكّم في مجرى الريح. مما يعني أن لم يعد بوسعنا وضع مشاكلنا وإخفاقاتنا على عاتق الآخرين.

هي أيضا أزمة سياسية شاملة عرّت ودمّرت أنظمة تجاوزها الزمن، ووضعت موضع المساءلة وجود دول كشفت فشلها المدوّي بعد أن مارست عهودا من التحيّل وهي تمنّي الناس مقابل السمع والطاعة، بتنمية كانت أعجز من أن تحقّقها.

هي بامتياز أزمة مجتمع اتضح عمق تخلفه وسطحية تحديثه وهشاشة وحدته المزعومة. ما أن رُفع غطاء قمع الدولة الاستبدادية حتى برزت من جديد خطوط الشرخ المخفية تحت سطح وطنية الدولة : مسلمون ضدّ مسيحيين، مسيحيون ضدّ مسيحيين، سنة ضدّ شيعة، سنة ضدّ سنة، شيعة ضدّ شيعة، جهات ضدّ جهات، عرب ضدّ أمازيغ، أمازيغ ضدّ عرب، قبائل ضدّ قبائل، نرجسيات أشخاص ضدّ نرجسيات أشخاص.

هي بما لا يدع مجالا للشكّ أزمة نخب تبيّن أنها تسكن- أو أنها مسكونة- بتاريخ غير تاريخ الشعب.

ثمّة فريق يسقط علينا تاريخ الفرنسيين بعلمانية متطرفة ليس لها أدنى شرط موضوعي للوجود في تاريخنا، ولا أي مبرّر للعيش في واقعنا الاجتماعي والثقافي.

فريق ثانٍ يسقط علينا تاريخ السوفيات، لا يهمّه أنه لم يعد للسوفيات لا حاضر ولا مستقبل. فريق ثالث يحلم بناصر جديد وبمانع يوحّدنا كما وحّد بِسْمارك ممالك وإمارات ضعيفة مشتّتة... وهذا الفريق يجهل أنه منغمس في تاريخ الألمان لا تاريخ العرب.

فريق رابع لم يخرج عن تاريخ الأمة لكنه توقّف به في القرن الثاني للهجرة.

ما فشلت فيه كل هذه الأطراف هو ما حققته اليابان عندما واصلت تاريخها وحولت مجراه بعد أن استولت على كل إنجازات الغرب، دون أي تنكر لماضيها أو التوقّف عنده.

ولأنها كانت كلها خارج التاريخ الحقيقي، فإنها فوجئت بالثورة وبقيت تتفرّج عليها بانتظار أن يجرفها التاريخ الفعلي مع كل ما يجرف.

الأزمة الكبرى التي كشفها الربيع العربي أيضا، اقتصادية من نوع غير مسبوق، وهي تفضح فشل كل مخططات التنمية بتفاقم الفقر وعودة الجوع وانكماش الطبقات الوسطى وانفجار البطالة، خاصة

بين أصحاب الشهادات العليا، الذين وضعت فيهم الأم والأمة كل آمالها. أضف لهذا تعمّق التبعية للمركز الغربي، وغدًا للآسيوي.

قلّ من انتبه إلى أن الثورة في تونس، حصلت مباشرة بعد الأزمة المصرفية التي عرفها الغرب سنة 2008 وكصدى وتبعة لها لأنّ اقتصادنا مرتبط بأكثر من ثمانين في المائة، باقتصاد أوروبا. وكل تراجع في اقتصادهم يمكن أن يلعب دور القشّة التي تقصم ظهر البعير لدينا.

قلّ من ينتبه أيضا للصلة بين سنوات الجفاف المتتالية التي تسببت في كارثة للفلاحة السورية، وانطلاق شرارة ثورة لم تكن فقط بسبب مطالب سياسية. الأزمة إذن أزمة التغيير المناخي وإصرارنا على اعتباره مشكلة بلدان غير بلداننا وأجيال غير جيلنا.

أخيرا لا آخرا هي أزمة أخلاقية من نوع غير مسبوق وهي تفضح كل الزيف في تصرفات الأفراد والدول وتفرض على الجميع مشروعا أخلاقيا جديدا بدونه لا نجاح لأي تجديد في مؤسساتنا وسياساتنا .

لقائل أن يقول هل كان من الضروري أن تحدث هذه الثورات العربية، بثمنها الانساني الباهظ من فوضى وعدم استقرار، وأكثر من مائتي ألف قتيل وملايين المهجّرين في سوريا ؟ أليست "داعش" وجبهات النصرة والشريعة وباقي الجماعات المتطرفة التي تحمل مشروعا مناقضا لمشروع الربيع العربي، من تبعات هذا الأخير ؟ هل سيسخر منا التاريخ مرة أخرى ونحن نستبدل كارثة بكارثة أعظم ؟ ألم يكن من الأفضل مواصلة الوضع القديم على علاته ؟

موقف ساذج لأن تجاهل خطورة الأمراض لم ينقذ يوما مريضا وإنما أخّر فرص الشفاء؛ وعلى كل حال فمهما كان الثمن موجعا ومؤلما فإنه ليس عبثيا لأنه يمهّد لبلوَرة الوجه الآخر للأزمة: الوجه الوضّاء.

ثمة صورة تأتيني دوما بخصوص ثورات الربيع العربي والثورة عموما: البركان. لا أحد قادر على توقّع انفجاره. لا أحد قادر على إيقافه عندما ينفجر. كلما طال خموده بين الانفجار والآخر، كلما كان الانفجار عنيفا وهو يختزن مزيدا من الطاقة. عند الانفجار تتصاعد الروائح الكريهة ويتعالى الدخان الخارق وتسيل حمم الحجارة الذائبة لتدمّر كل شيء في طريقها. شيئا فشيئا تتبخر الروائح الكريهة وتحمل الرياح الدخان بعيدا ليتلاشى في الهواء الطلق وتتجمد حركة الحمم. في الأخير المحصّلة، أرض جديدة وفرص لم تكن موجودة. هذا ما جعل الفلاحين، في كل القارات، متمسكين بالبقاء

حول براكينهم رغم خطرها الدائم لأنها هي التي تعطيهم أجود وأخصب الأراضي الفلاحية. كذلك الثـورات الاجتماعيـة. كلمـا زاد ضغط النخب الغبية على شـعوبها كلما زادت طاقـة الانفجار الذي سـيعصف بهـا طـال الزمان أو قصـر، ولا قدرة لها يوم ينفجـر على ايقافه. عند انفجـار الثورة تتصاعد الروائح الكريهة لكل التصرفات السلبية التي كانت مقموعة مثل الأنانية والقبلية والمطلبية والنرجسية والزعاماتية والفوضى. كما هو الحال في انفجار البركان يدفع المجتمع ثمنا باهظا لهذه التصرفات. شيئا فشـيئا يعود التوازن الذي اختلّ . والمحصّلة وضع جديد زاخر بكل إمكانيات الزرع والحصاد.

العالم محكوم بصراع قوتين هما وجهان لنفس قطعة النقد.

ثمـة قـوة الدمـار التـي تخـرّب الأجسـام والأنظمـة والـدول والمجتمعات والحضـارات، لأنـه لا دوام لشـيء ولا لأحـد، ويبقى وجـه ربّك ذو الجـلال والإكرام.

ثمّـة قـوّة الخلـق التـي تبنـي الأجسـام والأنظمة والـدول والمجتمعـات والحضـارات، لأنـه لا بدّ بعد التدمـير من الإعمار، وإن بعد العسـر يسـرا.

إن نظرنـا للأزمـة مـن هـذه الزاوية، سـنرى أنهـا دمّرت حواجز نفسـية (الخـوف) ودمّرت مؤسسـات الخوف (البوليـس السياسـي) ودمّرت صورا نمطية للزعيم ولطرق ممارسة السلطة، ودمّرت غرور الدولة وادعاءهـا الوصاية على المجتمع.

لكنهـا لـم تكتـف بتدمـير القديم المتهالك. هـي دفعت إلى الصـدارة بقوى مجتمعية جديدة، أساسـا الشباب. هي خلقت بوادر علاقات غير مسبوقة بين الدولة والمجتمع المدني، بين الدولة والمواطن، بين المواطـنين. هـي جنّدت كل إمكانيات التكنولوجيا الحديثة، لكي تكون أداة بيد الثورة لا بيد الطغاة. الأهـم مـن هـذا أنها تضع بين أيدينـا فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة، لدفـع تنمية في خدمة الجميع، لخلـق مجتمعـات تعددية حرّة، لحلّ المشـاكل المعلّقة منـذ قرون بين مختلف مكونات شـعوبنا وأمتنا، لمراجعـة الحـدود القديمـة وبعث الاتحـاد العربي، لفرض علاقـة الندّ بالندّ مع خصومنـا التقليديين من غربيين وإسرائيليين.

الأزمـة إذن، هـي اللحظـة التاريخيـة التـي تتواجـه فيهـا القوتان اللتـان تعمـلان، أحيانـا جنبا لجنب وأحيانـا الواحـدة ضدّ الأخـرى . أمّا نتيجة المواجهـة فعصية على تنبؤ المتنبئين، ولـو كانوا من أفضل العقول وأوسعها أفقا. لماذا ؟ لأن الأزمة المدمّرة-الخلاقة تفاعل عوامل بالغة التعقيد، بالغة التشابك، تتدخّـل فيها الضروريات مثلمـا تتدخّل فيها الصدف.

هي محكومة بصراع قُوى تدفع إلى الأمام، وأخرى تعرقل وتشدّ إلى الخلف.

من هذه القوى، الثورة المضادة التي تسعى لإعادة النهر خلف السدّ الذي **كُسر. إنها محاولة** عبثية، إذ لا أحد قادر على شيء كهذا. هي أيضا محاولة غبية لأن البرجوازية الكبرى التي تتآمر على الثورة السلمية، لم تفهم أن هذه الأخيرة، فرصتها للتصالح مع شعبها وردم الهوّة التي حفرها الاستبداد بينها وبينه. ما لا تفهمه- لأنها لا تقرأ التاريخ- أنها لو أعادت النظام القديم لفترة لن تطول، فإنها لن تنجح إلا في بعث ثورة جديدة تنهي الثورة المضادة. ويومها لن تُعرض عليها العدالة الانتقالية ولا الحوار الوطني ولا حكومة الوحدة الوطنية. يومها ستترحّم على الثوريين السلميين الذين حاربتهم بشراسة وساهمت في ضربهم جاهلة أنها كانت تحفر قبرها بأيديها.

ثاني هذه القُوى التي تريد إجهاض المسار، هي المجموعات الإسلامية المسلّحة، التي لا تفهم أن فرض رؤيتها المتشدّدة للإسلام، لن يكلفها أقل من مواجهة أغلبية المجتمعات العربية، والعالم بأسره من ورائها. هي لا تقدّر أن إدارة المجتمعات المعاصرة وتلبية حاجيات الشعوب، من أمن وعمل وسلام، لا علاقة لها بتطبيق الشريعة.

إن اختزال مشاكل ضخمة ومعقّدة، في قضايا ثانوية هامشية مثل لباس المرأة وعقوبات اللصوص والزناة، هو بذكاء انشغال رجال مطافئ هواة باقتلاع شجرة يظنونها مريضة والغابة المترامية الأطراف تحترق. لنتخيّل لحظة ما كانت ستؤول إليه أوروبا النهضة، لو كان المشروع الغالب هو العودة للإمبراطورية الرومانية وليس تطوير العلوم والسيطرة على البحار لدفع التجارة والاعداد للثورة الصناعية.

أضف لهذا عدم فهم هذا التيار، أن عظمة الإسلام وصلت ذروتها عندما كانت بغداد وقرطبة وفاس والقيروان، عواصم تلاقي الشعوب المختلفة، وتبادلها ثقافتها؛ وأن الله سنّ أن لا إكراه في الدين، وأنه قال أيضا «إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

الخطر الثالث داخليّ بحت، ويتعلّق بقوى الثورة نفسها. فكلما نخرت فيها الاختلافات الفكرية والحزازات السياسية والشخصية، كلما قلت حظوظ نجاح الربيع والعكس بالعكس. أي كلما توحّدت على نفس الرؤى ونفس الأهداف، ووضعت الأهمّ فوق المهمّ، كلّما ارتفعت حظوظ هذا النجاح.

هذا الربيع العربي بمشروعه العظيم لا ضامن له إلا كفاحنا كل يوم وكل لحظة لمواجهة كمّ هائل من الصعوبات، نجدها بعد كل خطوة وعند كل تقاطع طرق.

أثبت التاريخ سذاجة مقولات الماركسيين عن قطار تاريخ مبرمج «موضوعيا» للوصول إلى محطة الاشتراكية، أو أي محطة أخرى. ما تعلمناه من كل تجارب القرن الماضي أننا أمام تاريخ يسمح بكل الامكانيات لكنه لا يقدّم الهدايا لأحد.

لكي ننتصر في معركة ما زالت مفتوحة، ونستغل كل قوى الخلق والإبداع ونتصدّى لقوى الخراب والدمار، أمامنا جهد جهيد ونضال لن يتوقف لحظة، لأن قدَرنا ليس المرور من الصعب إلى السهل، ولكن تغيير طبيعة الصعوبات التي تواجهنا.

عرفنا صعوبات مقاومة الاستبداد. نعرف اليوم صعوبات المرحلة الانتقالية. غدا سنعرف صعوبات بناء الدولة الديمقراطية والمجتمع التعددي الحرّ. كم صدق كيركقارد الفيلسوف الدانماركي في قوله «الطريق ليس هو الأصعب، إنما «الصعب» هو الطريق الأمثل». وأصدق منه الفيلسوف الصيني لاو تسو عندما قال «الصعب والسهل يكمل بعضهما بعضا، والبَعد والقَبل يتبع بعضهما بعضا» .

صعوباتنا الراهنة والمرتقبة، لا تتعلّق بمجرد استبدال نظام استبدادي بنظام ديمقراطي، وإنما بتحقيق أهداف كثيرة وكبيرة تنقلنا من وضع لآخر جدّ مختلف.

الربيع العربي مشروع يحتاج بضعة عقود لكي نحكم عليه بالنجاح او بالفشل.

عليه أن يمرّ بثلاثة محن... بثلاثة امتحانات، الاطاحة بالنظام السياسي القديم. نجاح المرحلة في إبقاء الثورة مدنية سلمية. إدارة المرحلة الانتقالية وإفشال الثورة المضادة التي تنطلق حال اندلاع الثورة نجاح المرحلة الثبات على المبادئ ...الوفاق الوطني .....المرونة والحزم.

مرحلة التمكّن وهي تأسيس الدولة البديلة والمجتمع البديل. النجاح فيها لا يكون إلا بتغييرات جذرية في قيمنا، في عقلياتنا ، في مؤسساتنا السياسية والمجتمعية.

إنها المرحلة التي سيتعرض لها هذا الكتاب.

لا شيء فيه من قبيل التسويق لحقائق لا يأتيها الباطل من خلفها ولا من أمامها، وآخر ما يدّعيه الوصفات الجاهزة. هو حثّ على مزيد من التفكير والابتكار الجماعي لنُنجح ثورة ضحّى من أجلها شهداؤنا الأبرار، وعلينا مسؤولية تحقيق آمالها حتى لا يكونوا قد ماتوا عبثا، وحتى لا نعيش نحن والأجيال القادمة بلا أفق سوى الثبات على الفشل.

قرطاج 1 سبتمبر 2014



تحديد مفهوم الثورة والاستعداد النفسي لكل إشكالياتها

تدلّ الكلمة في التراث اللّغوي على الحركة. نجد في «لسـان العرب»: ثار إليه (ولا يقال ثار عليه) أي وثب. وتعبر الكلمة أيضا عن الحالة النفسـيّة، فيقال ثار الشـيء ثَوَرَاناً: هاجَ. والثائر بالمعنى الأصيل هو الغضبان.

أمـا مـا نصطلح على تسـميته اليـوم بالثائر فقد كانت له إلى زمن غير بعيـد أوصاف أخرى. كان يُطلَقُ عليـه في «جبهـة التحرير الوطنـي الجزائرية» مجاهدا، وكذلك في ثورة عبد الكـريم الخطّابي (المغرب)، وعمر المختار (ليبيا). أما حركة التحرّر الفلسـطينيّة فقد كان لها تسـميتها الخاصّة : «الفدائي» عوضا عن «الثائر».

والحقيقـة أن المصطلـح دخيل على ثقافتنا، أخذناه عن الثقافـة الغربية، وبالتالي فلا بدّ من العودة إليه في تلـك الثقافـة. ولعـل أفضـل منهجية لتفكيكه وفهمـه هي تلك التي أوصى بهـا **Ferdinand de Saussure** (أب علـم الألسـنية)، والقائمـة علـى معالجة المفهوم وفق توجهين أساسـيين:

الأول النظر إليه من داخل شبكة الكلمات المماثلة: انقلاب، تمرد، عصيان، فوضى، انتفاضة.

سـيمكننا ذلـك مـن تحديـد نقـاط التلاقـي ونقـاط الاختلاف: مثـلا بين ثـورة وانقلاب. سـنرى أن الانقلاب يؤدي كالثورة إلى تغييرات جذرية في تركيبة الدولة والمجتمع، لكن مع فرق هام، فالتغيير في

الانقلاب يتم بإرادة مجموعة صغيرة وبسرعة، في حين أن الثورة تتطلب وقتا أطول ولا تكون إلا بهبّة عدد كبير من الناس (يطلق عليهم تجاوزا اسم الشعب، وهم حتى في أعتى الثورات جزء ضئيل منه).

هذا ما سيطرح أمامنا إشكالا: هل ما حدث في مصر يوم 23 يوليو 1952 يقبل وصفه بالثورة أم أنه كان انقلابا حتى وإن كانت له التبعات الهائلة التي نعرف ؟

التوجه الثاني في فكر أب الألسنية هو تتبع تاريخ المفهوم والمعاني المختلفة التي اكتسبها عبر مراحل وجوده. ستحيلنا هذه القراءة التاريخية على جذر كلمة **Revolution** وهو المصطلح اللاتيني **revolvere** الذي يعني تدحرج إلى الخلف، وقد أعطى في الإيطالية كلمة **Rivoltare** أي عاد إلى ... أو رجع إلى ...

هكذا سنكتشف أن المفهوم مركّب، وكل مرحلة تاريخية تضيف طبقة جديدة لطبقة المعاني التي اكتسبها، تماما كما يحدث في الطبقات الجيولوجية.

وتخبرنا عملية الرصد التاريخي أن المعنى الحالي للمصطلح قد ظهر لأول مرة في انجلترا القرن السابع عشر عندما أُطلِق مفهوم الـ«ثورة» على الاضطرابات السياسية التي انتهت بإعدام الملك شارل الأول وانتصاب جمهورية كرمويل ما بين 1641 و 1649.

غير أن المُلكية عادت من جديد. لكن الأحداث تطورت مرة أخرى بين 1688 و1689، وتغيرت العائلة المالكة، كما تغيرت طبيعة المُلكية لتنتقل لما يعرف الآن باسم الملكية الدستورية. وقد أطلق المؤرخون على تلك الأحداث تسمية «الثورة المجيدة» **The Glorious Revolution**.

الإضافات المتتالية لمعاني الثورة لم تقطع مع فكرة تغيير نمط نظام الحُكم، وكان في الأغلب الأعم بالقوة، بل وسعتها وعمّقتها.

إضافة الثورة الفرنسية في 1789 تمثلت في اعتبار الثورة أكثر من مجرّد تغيير لنمط الحكم، لتصبح أيضا تغييرا في وضعية السكان وانتقالهم من رعايا إلى مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، شعارهم أخوة- مساواة - حرية ولو تطلّبَ الأمرُ إلغاء الملكية نفسها وليس تطويرها.

ثم جاءت الإضافة الروسية في 1917 ليصبح هدف الثورة ليس تغيير الوضع السياسي بقدر ما هو التغلغل فيما يُخفي من تفاوت طبقي، وبالتالي تصبح الثورة تحقيق ما نسميه اليوم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأغلبية الساحقة من المواطنين، وليس فقط الحقوق السياسية والمدنية للنخب كما كان الأمر في الثورتين البريطانية والفرنسية.

طبقة رابعة ستضاف لكل هذه الطبقات عَكَسَها التوجه العالم - ثالثي الذي اكتسبه المفهوم، حيث وقع التركيز فيها - وقبل البعد التنظيمي للسلطات والحقوق الاقتصادية - على حق العيش في ظل دولة وطنية. وأحسن من ترجم عن هذا المستوى القيمي للمفهوم الثورة السلمية التي قادها غاندي في الهند، والثورة المسلحة الجزائرية التي قادتها جبهة التحرير. ويمكن القول من هذا المنظار إن الثورة الأمريكية كانت أول ثورة عالم ثالثية.

كل ما سبق يمثّل سطح الأعماق، فحسب. ما يجب كشفه هو أعماق السطح. علينا تمثّل الطبقات الحاملة لهذا السطح الذي نعيش هدوءه وعواصفه.

منظومة الأفكار

نحن لا نتصور الثورة الفرنسية دون فكر التنوير، وبالأساس فكر كوندرسيه وديدرو وفولتير، وروسو الذي وضع الحرية والمواطنة في أعلى درجات سلم القيم والأهداف التي يجب أن تحققها الثورة. كذلك لا نتصور الثورة الروسية أو الصينية دون أفكار ماركس وانجلز. هل كانت الثورة العربية تقع لو لم تنتشر أفكار البديل الإسلامي من جهة وأفكار البديل الديمقراطي من جهة أخرى.

المطلب الأخلاقي

عندما ننظر لثورتنا العربية نجد أنها «فرنسية» التوجه لأنها تضع الحرية هدفا أسمى، وهي كذلك «روسية صينية» التوجّه لأنها بالاحتجاج على الفقر والاستغلال الاقتصادي تضع المساواة في صدارة مشروعها، كما أنها «أمريكية» و»هندية» المقاربة باعتبار القيمة المنشودة هي حرية الشعب وليست فقط حرية الأفراد. الأهمّ من هذا كلّه أنها رجع الصدى للثورة العربية الأولى إبّان ظهور الإسلام. فهذه الأمة لم تعرف تغييرا جذريا من الناحية العقدية والسياسية والاجتماعية بقدر ذاك الذي عرفته بانطلاق الثورة المحمدية، حيث كانت القيمة الأولى التي وضعتها هذه الثورة فوق كل القيم هي العدل.

ثمة إذن وراء كل ثورة تغيير جذري في سلم القيم وفي طريقة ممارستها، نلمسه في المطالب التي يوجهها المحكومون إلى الحاكمين : كالقضاء على الفساد والنزاهة وخدمة الصالح العام، والمطالب التي يوجهها الحاكمون إلى المحكومين مثل العمل والصبر والانضباط .

الثورة في الظاهر إعادة توزيع السلطة والاعتبار والثروة، لكنها أولا وأساسا هَبّة جماعية إما لإعادة تفعيل القيم التي وقع تناسيها من الحكام والمحكومين أو إعادة ترتيبها، أو حتى الانطلاق في تجريب قيم لم تجرب من قبل ، كل هذا لأن الأمم بأخلاقها، إن ذهبت أخلاقهم ذهبوا.

التكنولوجيا

ما نسميه ثورات في دنيا السياسة هي بمثابة البراكين أو الزلازل، تبدو شيئا عظيما لكنها مجرّد تبعات ثانوية لظاهرة أهمّ وأخطر هي الثورة التكنولوجية، وهي المرادف في الطبيعة لتحرك الألواح الحاملة للمحيطات والقارات. فما كان لفكر التنوير في القرن الثامن عشر أن ينتشر لولا انتشار تقنيات الطباعة التي مكّنت من ضرب احتكار (مونوبول) الكنيسة لصياغة المعرفة والتحكم في مسالك توزيعها. هذه التقنيات الجديدة هي التي مكّنت الموسوعيين الفرنسيين (encyclopédistes) من دمقرطة المعرفة والدعوة للقيم الجديدة ... كما لم يكن للشيوعية أن تظهر لولا ظهور الرأسمالية التي لم تبرز إلا مع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، ولم توجد هذه إلا بفضل اكتشاف آلة البخار.

بنفس الكيفية يمكن القول إنه ما كان لثورتنا العربية أن تحصل - أو أن تحصل بالكيفية التي حصلت بها - لولا الثورة التكنولوجية التي قدمتها لنا الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي والهاتف الخلوي.

والآن ما هي القواسم المشتركة بين ما يمكن تسميته بثورات السطح ...تلك التي حصلت والتي ستحصل ؟ لكل الثورات في العالم خصائص مشتركة حتى وإن عرفت نهايات جدّ متباعدة.

الثورة ضرورة اجتماعية سياسية يعدّل بها مجتمع في مرحلة ما من تاريخه توازنات اختلت بصفة أصبحت تشكل خطرا على تواصله.

لا أعرف هل يوجد معجم محيّن للثورات التي تتابعت على مرّ التاريخ، وفي كل أرجاء المعمورة. ربما أقدمها الثورة المصرية الأولى التي تبعت حكم الفرعون بيبي الثاني (22 قرنا قبل المسيح).

المهمّ أن المعطى القارّ في كل الثورات الماضية والقادمة هو انفجار اجتماعي يدمّر نظاما سياسيا قديما لخلق نظام جديد يعاد فيه بصورة عنيفة وجذرية توزيع السلطة والثروة والاعتبار.

السلطة، سواء مورست على مرؤوس واحد أو على الملايين، هي القدرة على فرض الإرادة بالقوة أو بالإقناع، لتحقيق مصالح الماسك بأدوات الإرغام أو الإقناع. لنذكّر هنا أنه في الوقت الذي يتصارع فيه ممثلو الشعب في كل بلد ديمقراطي حول توزيع السلطة السياسية بين التشريعي والتنفيذي والقضائي، ترى جزءا هائلا من السلطة الفعلية موزعا بين مكونات المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والدينية والبيروقراطية وأجهزة المخابرات والإعلام وحتى الجريمة المنظمة. أضف لهذا قدرة مختلف المافيات

على التغلغل في جسم المؤسسة السياسية، وقُدرةَ رجال الاقتصاد على تطويعها، وقدرة الإعلاميين على توجيهها، وقدرة المخابرات على ابتزازها، وقدرة العسكر على تهديدها. لهذا يضيّع السياسيون جلّ أوقاتهم في التعامل مع الألغام التي تزرعها في طريقهم سلطات لا تخضع مثلهم لسلطة الناخبين.

أما الثروة فهي حالة التمتع بموارد نادرة ودون تقتير على الذات والأقارب، في وضع يعرف فيه الآخرون كل أشكال الحرمان. كلنا نعرف أن الثروة مكدسة في مناطق من الأرض، وداخلها ثمة هوة تتسع بين الفقراء والأغنياء، بما يعني أن كل هذه المناطق مهددة - طال الزمان أو قصر - بالثورة، وأن قيام هذه الأخيرة يصبح - دوما - مسألة وقت، بما أن التوزيع الظالم للثروة هو أحد أهمّ عناصر انفجارها.

أما بخصوص الاعتبار فهو حالة التمتع بالاحترام والتكريم من قبل عدد من الناس نتيجة المسك بالسلطة والثروة، أو نتيجة الصراع عليهما من موقف أخلاقي كالذي يتخذه الناسك والنبي والثوري.

بديهي أن المرء يستطيع الفوز بالاعتبار دون أدنى سلطة أو ثروة (غاندي)... أو بالسلطة والثروة دون أدنى اعتبار (المستبدّون)... أو أن يكون صاحب سلطة واعتبار دون ثروة (عمر بن الخطاب). الأدهى والأمرّ أن يكون المرء فاقدا لأي سلطة أو اعتبار أو ثروة (أغلبية البشر). في هذه الحالة يبقى الشيء الوحيد المضمون هو الشقاء والموت باكرا، في حين أن سهولة العيش وكثيرا من المتعة متوفر لمن «أسعفه الحظّ» بالثالوث كاملا أو على الأقل بجزء منه.

لكل ثورة ثمن.

عادة ما يكون «الثمن» المدفوع في الثورة باهظا. رأينا ذلك على سبيل المثال في الحالة السورية. ويكون ذلك الثمن تتمّة لما دفعه المجتمع لاستتباب الاستبداد ثم لتواصله، يضاف له حالة الفوضى التي تمرّ بها البلاد والتي قد تستغرق زمنا طويلا بكل ما يعنيه الأمر من تفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سبب الثورة.

لكل ثورة، ثورة مضادة

من البديهي أن القوى التي فقدت الثروة والسلطة والاعتبار لا تتبخّر بمجرّد انتصار الثورة، وإنما تعيد ترتيب صفوفها - في أسوأ الحالات - للانقضاض على من انقضوا عليها، وفي أحسنها للتواري بانتظار اللحظة السانحة. في الأثناء هي ستستعمل كل الممكن من الوسائل الخبيثة لعرقلة مسار من تسببوا في «الكارثة» التي حلّت بها.

انتصار الثورة دوما انتصار سطحي، إذ لا يدمّر من النظام القديم إلا رأسه، ويبقى الجسم ممثلا في كل القوى الاجتماعية المستفيدة من النظام السابق. هذا ما يطرح على الثوريين أخطر تحدي. إن سُمح لهذه القوى بالعمل بحجة الديمقراطية للجميع فإن أعداء الثورة لن يفلتوا فرصة لطعنها والالتفاف عليها، وإن تمّ تصفيتها على طريقة الثورة الفرنسية أو الروسية أو الصينية فهذا يُدخل البلاد في دوامة عنف دموي لن يَسْلَمَ منه أحد، ولا حتى الذين أطلقوا شياطينه.

الثورة قطة تأكل أطفالها

أنظر لكل الثورات وسترى كم من أبطالها انتهوا في المقابر والمحتشدات والسجون والذين انتقموا منهم أقرب الأصدقاء وأوفى الحلفاء. إنها مأساة التكالب على السلطة، وهي قبل الثورة وبعدها وإبانها دوما غنيمة حرب لا تقتسم إلا عنوة وإكراها.

ثمة حيف كبير في الثورة

ليس من يقوم بالثورة هو من يتمتع بنتائجها، على الأقل في البداية. ويؤدّي ذلك عادة إلى انتشار شعور المرارة والغبن عند الكثير من الشباب، الذي يجد نفسه من جديد في حالة من العطالة، يملأ الشوارع والميادين التي حررها، ويرى غيره قد سبق للتمتع بالوظائف والامتيازات.

لا بد من وقت طويل لتحقيق أهداف الثورة....هذا إن تحققت

بعد نشوة النصر تأتي الأيام الصعبة، وهي تلك التي تشهد آلام موت القديم وأوجاع مخاض الجديد. أحيانا يتمخض الجبل فيلد بعبعا بشعا يجعل الشيوخ يتحسرون على ما وقع تدميره.

هذا ما يعبّر عنه ماجد الكيالي عندما يكتب: «وقصارى القول، إن الثورات هي بمثابة خيار اضطراري، وهي تنطوي على آلام ومخاطر وكوارث، كما يمكن أن تتمخّض عن فوضى، وفضلا عن كل ذلك فلا شيء يقينيًا فيها، فهي يمكن أن تحقق نصرا كاملا، ويمكن أن تحقق بعض أهدافها، كما يمكن أن تنهزم أو أن تنحرف أو يجري التلاعب بها، وهكذا هي الثورات تأتي محملة بالآلام كما بالآمال، وتلك لعبة التاريخ. لكن ما هو أكثر يقينية، على هذا الصعيد، أن الثورات تنهي حالة الاستعصاء، أو الانسداد، في تطوّر المجتمعات المعنيّة مهما كانت مآلاتها، وتعرّجت مساراتها، ومهما كانت أثمانها»

وإذا استجمعنا كل هذه القوانين يكون الحاصل أن الثورة الناجحة هي تلك التي لا تكلّف كثيرا من الدم والدموع ... التي تُصَفّى فيها الثورة المضادة بطريقة سلمية ... التي تحقق أهدافها أو على الأقل جزءا من أهدافها في زمن مقبول... التي يتمتع بثمارها من دفعوا الثمن الغالي من أجلها... التي تجيد استعمال التكنولوجيا المتوفرة لتحقيق أهدافها...التي تبني مؤسساتها على فكر متجدّد وعلى هبّة تعيد للقيم سطوتها ولو لمرحلة التمكين.

نادرا ما يمكن التحكم في كل هذه العوامل وإلا لنجحت كل الثورات.

ما يهمّنا ألا تفشل ثورتنا وهذا بالضبط التحدي المصيري الذي يواجهنا. كيف نعطيها أقصى قدر ممكن من فرص النجاح ؟



جعل الثورة الأخلاقية لبّ ثورتنا ومحرّكها

ثمة قصة هندية شهيرة عن خمسة عميان طلِب منهم أن يصفوا فيلا، بعد تلمُّسه طويلا. قال الأول إنه مساحة من الجلد الخشن. قال الثاني إنه خرطوم طويل. قال الثالث إنه نابان معطوفتان. قال الرابع إنه أربعة أعمدة من العضلات القوية. قال الخامس لا بل هو أذنان كبيرتان.

قصة يجب أن يتذكّرها كل من سيحللون الربيع العربي على أنه كان ثورة على وضع اقتصادي، أو أنه كان محاولة لإقامة نظام سياسي جديد، أو أنه كان تعبيرا عن أزمة هوية، أو أنه كان أولى بوادر أزمة مناخية غير مسبوقة، أو أنه كان ردّة فعل على انهيار الأخلاق الفردية والجماعية.

كما هو الحال في صورة الفيل الذي أصرّ كل أعمى على اختزاله فيما وصلت إليه حواسه الناقصة، وعقله القاصر عن تجميع أجزاء الكائن الواحد، علينا أن نحذر تجزئة أزمة متعدّدة الجوانب ومترابطة المستويات والعوامل.

الثابت أن العنصر الأخلاقي هو مكوّن هيكلي للربيع العربي، كسبب لظهوره وكرهان في المعركة التي يخوضها ضدّ الثورة المضادة وكشرط لنجاح مشروعه.

هل هذا الربيع العربي شيء آخر في آخر المطاف، غير صرخة غضب ضد انهيار الأخلاق، ونداء للعودة إليها؟ من يستطيع إنكار أن معركة المجتمع مع الاستبداد كانت بسبب تصرفات لا أخلاقية

للحاكمين، أساسا الظلم والفساد والكذب والمحسوبية ؟ من يستطيع إنكار أن انهيار الاستبداد كان بسبب هذه التصرفات ؟ من يستطيع إنكار أن الثورة قامت للمطالبة بالعدالة والشفافية والكرامة، وكلها مطالب أخلاقية ؟

انظر الآن للصراع بين الثورة السلمية الديمقراطية- التي التزمنا بها في تونس عند الإطاحة بالاستبداد، وطوال إدارة المرحلة الانتقالية- من جهة، وبين التطرف الديني المسلّح من جهة أخرى. إنه بامتياز صراع قِيَم. من جهة هنالك قيم التشدّد الديني التي أخذها المتطرفون من قراءة ضيقة للإسلام. ومن جهة أخرى تجد قيم التسامح التي أخذناها من الإسلام المعتدل ومن الديمقراطية.

لقد آمنتُ دوما بأن الحركات الإسلامية، وعلى امتداد الطيف، هي حركات سياسية بامتياز، الدين واجهتها ومواجهة الظلم الاجتماعي محركها وفرض قيم معينة هدفها الأسمى... الاختلاف هو فقط بين من اختاروا السلم ومن اختاروا العنف.

انظر الآن للصراع الذي احتدم في تونس خلال المرحلة الانتقالية، بين الثورة والثورة المضادة. فهذه الأخيرة كامتداد للنظام الاستبدادي وكمحاولة لإرجاعه ولو بقناع شفاف، لم تتورّع عن استعمال الكذب والإشاعة وتجنيد المال والإعلام الفاسدين، أي عن استعمال وسائل المخلوع وبنفس العقلية والأسلوب. كانت ولا تزال مواجهة بين أناس يعتبرون أن الغاية تبرّر الوسيلة، وبين آخرين يعتبرون أنه لا يمكن لغاية أن تكون شريفة إن لم تكن الوسائل التي تحققها هي أيضا شريفة. لقد واجهت الثورة كل محاولات اجهاضها، بالتمسّك بالحريات وبالشفافية، ورفضت العدالة الانتقامية لصالح العدالة الانتقالية؛ مثبتة أن صراعها مع الثورة المضادة هو صراع قيم ضدّ تصرفات لا أخلاقية بامتياز، وأنه صراع المبادئ ضد المصالح الضيقة.

حتى وإن اتفقنا على أنه كما لا يمكن اختزال الفيل في خرطومه، لا يمكن اختزال الربيع العربي في مشروع أخلاقي يتدارك كارثة أخلاقية. لذا علينا الإقرار بأن القضية الأخلاقية عنصر، له من الأهمية ما للعنصر السياسي والاقتصادي والبيئي من أهمية. ومن ثَمّ علينا الانكباب على المسألة الأخلاقية، لأنه لا نجاح لمشروع هذا الربيع دون فهم عميق وتعاطٍ جدّي معها.

شيء من التنظير

قبل المضي قدما يجب التوقف عند مفهوم الأخلاق نفسه، فهو ليس بالبداهة التي نتصوّر. ندرك تلقائيا أن ما نسميه أخلاقا هي مواقف وتصرفات. الموقف هو الحالة النفسية والفكرية، التي نواجه

بهـا إشـكالية حياتيـة مـا، والتي يمكن أن تبقى مجرّد مشـاعر وأفـكار داخلنا، أو أن تترجـم بأفعال ما. اسـتهجان تهجير المسـيحيين في الموصل من قبل الجماعات المتطرفة، رفض التعذيب، احترام الرأي الآخـر، القبـول بـأن عقوبة الإعدام مشـينة ولا دور لها في الوقاية من الجريمـة... مواقف لأنها خيارات فردية لا تفضي بالضرورة لعمل. فليس كل واحد منا قادرا على أن يفعل شيئا لمنع تهجير المسيحيين في الموصـل أو للحدّ مـن التعذيب. ولكـن خياراتنا هذه هي دومـا منطلق التصرفات التي سـتمكّن البعض منا أو تمكّننا مجتمعين، في ظروف معينة، من التعرّض لظاهرة نَصِفها بغير الأخلاقية، إما بمنعها قانونا، وإمـا بتعويض ضحاياها وعقاب الجناة.

المشـكلة هـي تحديد ما هي هذه التصرفـات غير الأخلاقية. فعقوبة الإعـدام في نظر البعض أخلاقية، بينما يراها أمثالي ذروة اللا-أخلاق. يجرّنا هذا الاختلاف لما هو أبعد وأعمق، أي إلى طبيعة «الشيء» الذي نسمّيه أخلاقا.

نواجَـه بمدرسـتين متناقضتـين مثّـل الفيلسـوف الألمـاني نيتشـه أحـد قطبيهـا، والسياسـي الإيطـالي مكيافال قطبهـا الآخر.

بالنسـبة لنيتشـه، الأخـلاق هـي خديعة الضعيـف للقـوي، وهي محاولـة خبيثة لإخضاعـه لمصالحه. فالمسـيحية هي عصارة قيم الضعفاء الذين يسـتعملون كلمات الحب والرحمة والتضامن إلخ، لأنهم عاجـزون عـن فرض مصالحهم بالقـوة؛ ومن ثم اخترعـوا كل هذه القيـم المزعومة. هكذا بـرّروا عدم المواجهـة، وتدبـروا أمرهـم لإضفاء صورة سـلبية علـى تصرفات الأقويـاء، مدّعين أنها شـريرة ومنافية لأوامـر إلـه ينتصـر دوما للضعفاء. الفخّ بالنسـبة له أن تنطلـي الحيلة على الأقويـاء فينخرطوا في مثل هـذه القيـم، ليصبحوا أسـرى مصالـح غير مصالحهم، متناسـين أن قيمة القيم في هـذا العالم-الغاب والمجتمع-الغـاب، هي إرادة القوة ولا شـيء غيرها.

علـى العكـس مـن هـذا، يعتبر مكيافـال الأخـلاق خديعـة الأقويـاء للضعفاء. فهـم يطالبـون هؤلاء الضعفاء بألا يسـرقوا (أموالهم) وألا يكذبوا (عليهم) وألا ينتفضوا (ضدّهم) وألا يقتلوا (أولادهم). وهم يوهمونهم بأن هنالك إلها حرّم كل هذا وسيشكل خطّ الانتقام الثاني إن هم رفضوا طاعة أولياء الأمر منهم...بالطبع مع سـماح الأقوياء لأنفسـهم بكل الموبقات، شعارهم في ذلك «افعلوا ما أقول، لا ما أفعل». هذا ما قدّم إلينا أجيالاً وأجيالاً من وعاظ السـلاطين وأئمة الجوامع وقساوسـة الكنائـس، الذيـن يلقـون علينا الخُطب العصماء بخصوص تصرفـات أخلاقية هم آخر من يلتزم بها.

الأخلاق حيلة الضعفاء للسيطرة على الأقوياء ؟... أم حيلة الأقوياء للسيطرة على الضعفاء !؟

ثمة تصوّر ثالث تبلور لديّ ببطء، على مرّ العقود الخمسة الأخيرة، والمدخل إليه هو تفحّص أوّل نص تاريخي لخّص جملة القواعد التي نعتبرها أساس الأخلاق في أي مجتمع: الوصايا العشر.

لنترك جانبا الوصايا التي تتعلّق بالعبادات وعلاقة المخلوق بالخالق، ولنتفحّص تلك المتعلقة بالمعاملات بين البشر، وأولها الوصية الخامسة: أكرم أبويك.

السؤال هنا هو : لماذا عليّ أن أكرِم والديّ ؟ ما المصلحة في الأمر وكلنا نعلم أننا لا نجري إلا وراء مصالحنا، وإنه عندما تتعارض المبادئ مع المصالح فالغلبة جل الوقت للمصالح.

ثمة السبب الهامّ : تكريم والديك سيكون في مصلحة الوالدين اللذين سهرا على تربيتك، وسيكون فيه ردّ الجميل لهما. طيّب! سبب يؤخذ بعين الاعتبار. ثمة السبب الأهمّ وهو ضمني غير مصرّح به ويمكن كتابته كالتالي : لأنك إن أكرمت والديك فسيكرمك أبناؤك وإن لم تكرمهما فلن يكرموك... تلك هي تجربة كل الأجيال التي سبقتنا.

ثمة إذن وراء الأمر بالتصرّف الأخلاقي عنصران مهمان : الأول يتعلّق بقدرة التصرّف الأخلاقي على تحقيق مصلحة الفاعل والمفعول به؛ والثاني يتعلّق بأننا أمام قانون من قوانين التفاعل الصائب مع الآخر ومع الذات، أثبتت تجارب كل من سبقونا صحته وخطورة الخروج عليه.

من هذا المنظور يمكننا أن نكتب بقية الوصايا كالتالي :

الوصية السادسة: لا تقتل (لأن تجربة كل الأجيال علمتنا أن من يقتل يعاقب أشدّ العقاب، إن آجلا أم عاجلا.)

الوصية السابعة: لا تزن (لأن تجربة كل الأجيال علمتنا أن من ينتهك شرف الآخرين يُنتهك شرفه ويتعرّض للعقاب، إن آجلا أم عاجلا.)

الوصية الثامنة: لا تسرق (لأن تجربة كل الأجيال علمتنا أن السارق يُكتشف أمره ويتعرض للعقاب، إن آجلا أم عاجلا.)

الوصية التاسعة: لا تشهد بالزور (لأن تجربة كل الأجيال علمتنا أن من يشهد بالزور يفتضح أمره ويتعرّض للعقاب، إن آجلا أم عاجلا.)

الوصيّة العاشرة: لا تشته دار أو زوجة أو خادم أو خادمة أو ثور أو حمار غيرك (لأن تجربة كل الأجيال علمتنا أن الأمر سيعود عليك بالوبال، إن آجلا أم عاجلا.)

لننتبه إلى أن هنالك حقيقة داخل هذه الحقيقة وتجربة داخل التجربة، وهو ما يتضح لو كتبنا : حافظ على حياة وممتلكات وسمعة أخيك، لأن تجربة الأجيال تثبت أن هذا سيزيد من جاهك وسيرفع قيمتك بين الناس، وأن ما ستربحه أهمّ وأبقى مما كنت ستجنيه لو آثرت عكس ذلك.

الأخلاق إذن ليست حيل الضعفاء للسيطرة على الأقوياء وليست حيلة الأقوياء للسيطرة على الضعفاء. هي كنز التجارب التي مرّت بها الأجيال، اختُزلت في الأوامر التي تشكّل مخزوننا الديني والثقافي.

إنها التعليمات التي يؤدي التمسك بها إلى حمايتنا قبل حماية الآخرين. وأنجح البشر في حياتهم هم من غرفوا من هذا الكنز بدل مَن تجاهلوه وارتكبوا بذلك حماقة تكرار مواقف وتصرفات لا نتيجة لها، لينتهي بهم الأمر إلى فشل مضمون.

لا أنفعَ للناس ممن يحذّرهم من المواقف والتصرفات المكلفة والعقيمة، ومن يضع بين أيديهم الكنز الذي سيمكنهم من تحقيق أهدافهم لا يضرون لا بمصالحهم ولا بمصالح الغير! قال صلى الله عليه وسلّم: «إن من خياركم أحسنكم أخلاقا». ولا غرابة أن نسمع من أفضل المرسلين قوله «إنّما بُعثت لأُتمم مكارم الأخلاق». إنه رسول لم يجد القرآن لمدحه أبلغ من وصفه «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ».

هذا الكنز من التجارب لا يثري الأفراد فحسب، وإنما الأمم. وهو ما عبّر عنه شوقي في بيته الشهير :

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت * فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا**

لقائل أن يقول أجلْ، إنه كلام جميل. لكن كيف نفسّر تواصل وتوسع التصرفات غير الأخلاقية عبر العصور، وتواضع إنجازات الدين والتربية والسياسة في الحدّ منها ؟

أولا هذه المقولة ليست صحيحة كليا، فالأغلبية لا تسرق المال العام ولا تقتل جيرانها ولا تسطو على البيوت ولا تشهد بالزور؛ مما يدلّ على نجاح نسبي في نقل التجارب.

الإشكالية هي في الأقلية التي تتجاهل أو تجهل دروس تجارب لو أخذت بها لوفّرت علينا وعليها أوجاع تصرفات محكوم عليها بالفشل مسبقا.

علينا اكتشاف مفاتيح ظاهرة تبدو غريبة ونحن نعلم أن كل البشر يبحثون عن مصالحهم وأن لهم عقولا تمكنهم من اختيار أحسن الوسائل لتحقيقها.

ثمّة قراءة والد ليزا دوليتل، بطلة مسرحية بيجماليون للمؤلف البريطاني الشهير برنارد شو. حيث في تلك المسرحية، عاب البعض على والد ليزا، بيع ابنته للبروفيسور هيجنز ليجري عليها تجاربه اللغوية، فردّ أن فقره يجعل الأخلاق تصرفات فوق-إمكانياته. صحيح أن كل تجارب الماضي تظهر في نفس السياق ما نعلمه كلنا وأولنا الضحايا، وهو أن المرأة التي تستسلم للبغاء، تنتهي بها الحياة في أفظع الظروف. لكن هل من خيار لامرأة تموت جوعا هي وأطفالها، غير بيع جسدها ؟

ثمة قراءة المفكّر والاقتصادي الإيطالي سيبولا [1] الذي له تصنيف طريف للبشر، لا يرتكز على الجنس واللون والوضع الاقتصادي كما تعوّدنا، وإنما على نوعية الأفعال ونتيجتها. ألسنا في آخر المطاف كائنات أهم ما فيها أفعالها ؟

اعتبارا لهذا المقياس يرى سيبولا أنه يمكن تقسيم البشر لأربعة أعراق :

- الذين تنتج أفعالهم المنفعة لهم ولغيرهم وهم «العقلاء».
- الذين تنتج أفعالهم المنفعة لهم والمضرة لغيرهم وهم «الأشرار».
- الذين تنتج أفعالهم المضرة لأنفسهم والمنفعة لغيرهم وهم «الأغبياء».
- الذين تنتج أفعالهم المضرة لهم ولغيرهم وهم «الحمقى».

إنْ تفحصنا القائمة سنجد أن «العقلاء» الذين تنتج أفعالهم المصلحة لهم ولغيرهم، هم الملتزمون بالقيم الأخلاقية. أما من يسميهم سيبولا «الأشرار» فهم الذين يضربون بتجربة الأجيال عرض الحائط، لا يهمهم إلا المصلحة الآنية متجاهلين أنهم سيدفعون- طال الزمن أو قصر- ثمن هذا التجاهل.

أمّا «الأغبياء» و «الحمقى» فهم عادة بشر مذبذبون بين تصرفات، تارة أخلاقية وتارة لا أخلاقية، لا يجنون حتى المصلحة الآنية التي يحققها الأشرار.

ينجرّ عن الأخذ بهذه الرؤية ضرورة توقف كل جهد للدعوة للأخلاق، سواء تعلق الأمر بخطب الجمعة أو ببرامج التعليم؛ لأن الوعظ غير ضروري مع العقلاء وبلا فائدة مع الأشرار.

---

1. Carlo M.Cipolla: Les lois fondamentales de la stupidité humaine - PUF- 2012

ضعفُ هذه النظرية، أن كل ذات تنغلق داخلها على كمّ متفاوت من التعقل والشرّ والغباء والحماقة، وأنه بوسعنا أن نتصّرف أحيانا كعقلاء وأحيانا كشرّيرين أو حمقى أو أغبياء.

صحيح أن لكل توّجه، ينتهي غالبا بالانتصار على بقية التوجهات. لكن لا أحد يضمن على الأمد الطويل البقاء في تصنيف معّين، لأن الذات صيرورة متحولة وليست مُعطَى ثابتا.

ثمة قراءة أخرى، تعتبر مراحل العمر. إن أكبر كائن لا أخلاقي في العائلة الإنسانية، ليس الشرّير وإنما الطفل. تأمّل أطفالك لا بعين الرضا ولا بعين السخط وإنما بموضوعية. ستشاهد ما يختزنونه من أنانية غريزية ومن البحث فقط عن تحقيق شهواتهم الآنية، دون أي اعتبار آخر. انظر لهم بنفس العين في ساحة المدرسة وستكتشف معنى العنف والظلم والتعدّي على من هو أضعف منهم. تكتشف كل أمّ وينتبه كل أب وكلّ مربّ إلى أننا أمام كائن غريزي بدائي، وأن عملية التربية ستكون ترويضا طويلا وصعبا لفرض التصرفات التي نصفها بالأخلاقية، مثل التأدّب واحترام حقوق الآخر وإرجاء تحقيق الشهوات وتقاسم حبّ الوالدين واهتمام المعلّم مع الاخوة والأصدقاء.

إن هذه التربية هي نقل الأب والأم وباقي أفراد العائلة لما تلقوه من معلومات وما تعلموه بالقدوة. هؤلاء الأقارب أخذوا كل هذه المواقف والتصرفات التي توصف بالأخلاقية وأفضل وصفها بالناجحة عن آبائهم وأمهاتهم الذين أخذوها هم أيضا عن آبائهم وأمهاتهم ...إلى بداية السلسلة . مما يعني أن ما نسميه الأخلاق ليست إلا تجارب التصرفات الناجحة أي الأقل ضررا على صاحبها ومحيطه والأقدر على تحقيق جزء أو كلّ من حاجياته بأقل تكلفة.

لا أدلّ على ضرورة هذه التربية ونجاحها- ولو كان نسبيا- من أن أغلبية الأطفال يتخلّون شيئا فشيئا عن تصرفات كان بوسعها تدمير المجتمع لو تواصلت. المشكلة هي أن عدّاد العمر لا يتوقف عند أحد، لكن عدّاد النضج يتعطّل عند البعض. هكذا نبقى نعاني من أطفال في الخمسين ومراهقين في الستين والسبعين. انظر لتصرفات الدكتاتور الذي أطحنا به وستكتشف أن أغلبها كانت تصرفات طفل توقّف عن النموّ. كان يكذب بسذاجة الأطفال، وكان شرهه للمادة شره الأطفال، وكان العنف الذي أراد أن يحكم به شعبا كاملا عنف مراهق الحَيّ أو الفتوّة، الذي يجعله يتصوّر أنه سيسيطر على أقرانه بالخديعة والعنف. كم من دكتاتور تصوّر أنه الابن الأوحد وأن الأمة أمّه التي ستواصل تدليله إلى أن ينهار البناء فوق رأسه وللأسف فوق رأس الأبرياء.

كانت قناعتي وستبقى، أن القرارات التي نأخذ، محفوفة دوما بنقص أو تضارب في المعلومات، خاصة وأن هذه الأخيرة تتغير كل الوقت. وبالتالي فإن حساباتنا المبنية عليها كثيرا ما يتضح خطؤها.

الشـيء الثابـت الوحيد الذي نسـتطيع الاعتمـاد عليه مرة تلو أخـرى، لأنه كنز تجارب الأجيال، هو الأخلاق.

مـا اخـترت يومـا الحسـابات الضيقـة، إلا وندمـت عليهـا. ومـا تمسـكت بالخيـار الأخلاقـي إلا وكان التوفيـق حليفـي، إن عاجـلا أم آجلا.

في التسـعينات كانت الرابطة التونسـية لحقوق الإنسـان تغلي بالتناقضات وبالمواقف المتضاربة حيال الظاهرة الإسـلامية. ولمّا بطش بها بن علي، انطلاقا من سـنة 1991، أسـرّ البعض في أذني، وكانوا مثلي من الديمقراطيين العلمانيين : «فخار يكسر بعضه». لنترك النظام يخلصنا من الإسلاميين وبعدها سـنرى. موقف سياسـي أو قُل سياسـوي بامتياز، رفضتُه من منطلق أخلاقي. فرابطة حقوق الإنسـان لا يمكـن أن تغضّ الطـرف عن القمع والتعذيب ولو طال خصومنا ومنافسـينا. موقف أخلاقي قادني للسجن والطرد من الجامعة والمنفى، وما لا يعلمه إلا الله من آلام شخصية وعائلية. لكنه- وكنت أبعد الناس عن تصوّر الأمر- قاد لتلطيف الأجواء بين العلمانيين المعتدلين والإسلاميين المعتدلين، ومهّد لحكومة الترويكا وأوصلني لقصر قرطاج. أما الذين وضعوا السياسة فوق الأخلاق فمنهم من انتهى مُخبِـرًا أو عميلا أو سياسيا فاشلا.

نفسـ الشـيء بخصوص تبعـات غـزو صـدام حسـين للكويـت سـنة 1990. كانـت فـترة سـكرة قومجية رأيت فيها مناضلي رابطة حقوق الإنسـان يمشـون في المظاهرات الشـعبية الصاخبة يصرخون «بالكيمـاوي والمزدوج يا صدام». كان الموقف الأخلاقي معاكسـا تماما للموقف السياسـي. فمن كان يبحث عن شعبية رخيصة كان عليه الانخراط في الجوّ العام. وكان أضعف الإيمان الحذر وعدم الجهر برأي مخالف. لكن الموقف الأخلاقي كان يفرض الجهر بإدانة هذا الغزو لأنه مخالف لكل القيم وكل الأعـراف الدوليـة، ناهيـك عن عواقبـه الوخيمة التي لا زال الشـعب العراقي يعاني منهـا إلى اليوم. هكـذا وضعـتُ جانبا كل الحسـابات وجاهـرت بإدانة الغزو العراقـي للكويت. النتيجـة أنني اتّهِمت بالخيانـة وتعرضـت لحملـة شرسـة قادتها نفسـ الجريدة التـي تهاجمني اليـوم، وكتب أحـد المحامين «الحقوقيـين» وكان يجمـع بين القومية المتطرفة والعمالة المتطرفة للاسـتبداد «أنه لـن تقوم قائمة للأمة العربية ما دام فيها شـخص مثـل منصف المرزوقي».

بعـد عشـرين سـنة اسـتُقبلت كرئيـس بـكل حفـاوة في الكويـت، وكان جـزء كبـير مـن الاسـتعداد للاسـتثمار في تونسـ وإعانتهـا، مرتبطـا بالموقـف الـذي كنـت آخر من يَنتظر منه شـيئا عـدا كثير من المضايقـات والمشـاكل، التـي لم يبخـل بها علـيّ أعدائـي وأصدقائي على حدّ السـواء.

كثيرة هي تجاربي مع خيارات تؤكّد ما كنت أشعر به تلقائيا، ألا وهو أن الخيار الأخلاقي وإن كان باهظ الثمن آنيا هو الأسلم على الأمد المتوسط والبعيد؛ أن هنالك حكمة إلهية أو ذكاء جماعيا يكافئ دوما من اختار الموقف الأخلاقي على الحسابات السياسية، من يفضّل الأمد البعيد على الآني والظرفي.

كأن هنالك قانونا غير مكتوب، لكنه راسخ رسوخ قانون الجاذبية، يسنّ أن من يضحي بمصلحته الخاصة من أجل المصلحة العامة يحقق هذه وتلك، طال الزمان أو قصر؛ ومن يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، لا يحقق لا هذه ولا تلك.

هذا ما يؤدّي بنا إلى تفحّص الموضوع من وجهة النظر الجماعية أي السياسية.

لنعتبر تركيبة النظام الخدماتي المكلّف بتلبية حاجيات المجتمع من وقاية وعلاج، وهو الذي نسميه بالنظام الصحي، يتشكّل، على مستوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، من شبكة المباني التي نسميها مستشفيات ومصحات، ومن تجهيزات وآلات ومعدّات. ولنضع في هذا الجزء المادي كذلك الطاقات البشرية من أطباء وممرضين وعمَلة من كل أنواع الاختصاص. هذا الجزء الظاهر من النظام محمولٌ بشبكة غير مرئية، وكأنها الشرايين التي تربط أعضاء الجسم. ما يسيل داخل هذه الشرايين، هي الأموال التي تتدفق من جيب المواطن إلى صناديق الضمان الاجتماعي إلى الأطباء والممرضين، ولولاها لما استطاع النظام الصحي مواصلة عمله. ثمة بالطبع طبقة الموارد العلمية التي تمكّن النظام من التواصل، لأنه لو لم يُثبت قدرا معينا من النجاعة لانهار. تحت هذه الطبقات ثمة شبكة القوانين التي تنظّم عمل النظام، من هيكلة المستشفيات إلى شروط وطريقة انتداب العاملين فيها، محدّدة حقوق وواجبات كل الأطراف المنخرطة في حياة النظام.

لنتصوّر للحظة، غياب الموارد أو غياب المعرفة أو انعدام القوانين، ليصبح بإمكان كل من هبّ ودبّ ممارسة الطب أو فتح عيادة مثلا. ليس من الصعب تصوّر الفوضى وعدم الفعالية شبه المطلق، داخل نظام كهذا.

افرض الآن وجود الموارد المادية والمعرفية والقوانين، لكن افرض في نفس الوقت غياب أي حسّ أخلاقي عند الفاعلين، الذين هم أساسا الخبراء والمرضى والإداريون والمولون. لنتصوّر انعدام ما يسمى الشرف المهني عند الأطباء واستشراء الفساد المالي عند المولين والإداريين وتفشي الانتهازية وانعدام روح المسؤولية عند المرضى. مؤكّد أن مثل هذا النظام مؤهل للانهيار كما لو كان بناية مرفوعة على الرمال المتحرّكة، ولو كانت مبنية بأحسن الموادّ ووفق أحسن التقنيات.

لـو فكّرنـا مليّا لاكتشـفنا أن نظامنا الصحي رغم كل نواقصه منتصـب على دعاماته ومواصل لخدماته بالرغـم مـن نقص التجهيـزات والخبرة، لا لشـيء إلا لتواصـل الشـرف المهني لدى أغلـب الأطباء والشـعور الإنسـاني لدى أغلب الممرضين والنزاهة المهنية لدى أغلب الإداريين والشـعور بالمسـؤولية لدى أغلب المرضى.

نسـتطيع تقييـم كـمّ الموارد المالية وحتى كـمّ الموارد المعرفية التي تُمَكن النظام من الاسـتمرار. لكن لا أحد للأسف قادر على رصد وتقييم الموارد الأخلاقية. كل ما هنالك هو أننا نشعر بتراجعها في بعض الحالات الخاصة أو بصفة عامة، عندما يمرّ بلد بأزمة كالتي عرفناها تحت الاسـتبداد، والتي تسـتدعي منّا بعض التحليل.

إنه نفسـ التحليل سـواءً أتعلّق الأمر بالنظام المصرفي أو القضائي أو التربوي أو الإعلامي أو الأمني. نجـد دومـا نفسـ التركيبة : موارد بشـرية، مـوارد مادية، خبرة فنيـة، قوانين، قيـم. وكل العوامل وثيقة الارتبـاط، ممـا يجعـل صحـة النظـام مرتبطـة بصحـة كل مكوناته. ما شـاهدناه إبـان الثورة- سـواء في تونسـ أو في مصـر- مـن انهيار للإعلام، مرتبـط أوثق الارتباط بانهيار قاعدتـه الأخلاقية، حيث أطلّ علينـا «صحفيـون» يكذبـون ويبثون الكراهيـة ويحرّضون على العنف و «يتمعّشـون» مـن المال القذر ويسـتعملون حريـة لم يناضلـوا أبدا من أجلهـا، كأداة لقتلها.

ما يهمنا هو أن كل هذه الأنظمة مرتبطة أوثق الارتباط بالنظام السياسـي المبني هو الآخر على نفسـ الهيكلية. هو أيضا هرم أو جبل جليد، جزؤه الظاهر الموارد البشـرية والمادية المتوفرة عند الدولة، وكله موضوع محمول مسـنود بطبقات غير مرئية، هي الخبرة السياسـية والإدارية والقوانين والقيم.خاصية هذا النظام هي أنه هو الذي يحدّد قوانين الأنظمة الاجتماعية الأخرى وطرق عملها. هو الذي يقيّمها ويصلح كل ما يظهر فيها من اعوجاج. هو الذي يعطيها القدوة والمثال إيجابا أو سلبا.

مـا الـذي حـدث خلال ربع القـرن الأخير، على مستوى أنظمتنـا المجتمعية ؟ لقد رأينا فيها تفشـي أمراضـ بالغـة الخطـورة، أهمها الفسـاد والانتهازية والمحسـوبية، ومـن ثَمّ تناقص واعـز العمل وتدني مسـتوى الإنتاج وتفشـي حالة متعاظمة من الاسـتقالة الجماعية.

لماذا ؟ طبعا بسبب فضاء النظام السياسي وذلك عبر آليتين : القدوة السيئة والسياسات الفاسدة. كلنـا تعلّمنـا أن الناسـ علـى ديـن ملوكها وأن «السـمكة تتعفن من رأسـها». وهذا بالضبـط ما وقع، وكل العاملين في الأنظمة الاجتماعية المختصة، يشـاهدون رأسـ الهرم يكذب وينافق ويعذّب ويغشّ ويسـرق ويسلّط عائلته على أرزاق الناس.

بهذه التصرفات لطفل جاوز الخمسين- ورجل كان بوسع سيبولا تصنيفه تارة شريرا وتارة أحمقَ وتارة غبيا، وفي تصنيفي هو رجل جهِل أو تجاهل كنز التجارب التاريخية لفنّ قيادة الشعوب- أطلق الدكتاتور العنان لكل الغرائز المكبوتة للأطفال الكبار وللأشرار والأغبياء والحمقى، المتوزعين على كل الأنظمة.

أضف إلى ذلك سياسات المحاباة والمحسوبية والجهوية، ومبدأ الولاء قبل الكفاءة وقمع كل المخالفين في الرأي، لتفهم كيف منعت هذه الأنظمة من كل وقاية وعلاج، فاستشرت فيها الأمراض القيمية التي فعلت فعلها في كل الطوابق العليا، إلى أن انهار البناء السياسي برمته وورثنا بنايات متصدعة مشروخة يصعب تواصل انتصابها.

هكذا بقي الأطفال الذين كبروا والعقلاء وقرّاء التاريخ أمثالي على قارعة الطريق يصرخون بالتنبيه عبثا لوقف الكارثة وتداركها، وهو ما استعصى عليهم إلى أن وصلت المأساة إلى مداها وانفجرت الثورة وحان وقت إعادة البناء على أنقاض الخراب.

تعلمنا مثل هذه القراءة أن لموضوعنا مستويين مختلفين. ثمة المستوى الشخصي الذي نستطيع أن نتحدّث فيه عن مواقف وتصرفات فردية نستطيع التأثير عليها ولو نسبيا، بالوعظ الديني وبمحاولة نشر فكرة أنه لم يعد لدينا من مرتكز لحسن الاختيار، في هذا العالم المتحرّك إلا الثوابت الأخلاقية.

ثمة المستوى الجماعي الذي لا مجال فيه لوعظ وإرشاد أو إقناع أفراد أو جماعات، وإنما لسياسات حازمة تتعلّق ببناء دولة ديمقراطية شفافة يخضع كل من فيها للتقييم والمحاسبة- خاصة من هم على رأس هرم السلطة- وتُسنّ فيها القوانين التي تعاقب التصرفات غير الأخلاقية وتكافئ الجهد والتفاني والإخلاص.

بالطبع ثمة داخل هذه الدولة من الأطفال الكبار والأشرار والأغبياء والحمقى، نفس الكم الذي تجده في كل شرائح المجتمع. من السذاجة إذن تصوّر تنظيف نهائي وبالجملة. كما هو الأمر بخصوص الفساد، الموضوع ليس استئصال هذا الأخير- وهو داء أزلي لا مفرّ منه كلما اجتمع البشر والسلطة والمال- وإنما وضع الآليات الفعالة لصيانة النظام، والقادرة على العمل أطول وقت ممكن قبل أن يتمكن الأشرار والحمقى من الاستيلاء عليه.

ثمة أمر بالغ الأهمية، لكنه مستقلّ عن كل آلية وكل قانون، وهو القدوة. إنها كل المطلوب من أي شخص يوضع في أي منصب، لأنها- خاصة في أعلى هرم السلطة- أقوى محرّك للعدوى الإيجابية

والعكس بالعكس، كما رأينا في مثال المخلوع. لذلك يجب أن يكون شعار الدولة: سيد القوم من يعطي المثل لا من يعطي الأوامر.

حتى هذا لا يكفي. كي نضع الأخلاق في متناول الجميع، علينا وضع السياسات الاقتصادية والتنموية، العادلة بمعناها الأوسع، الكفيلة بتوفير الحدّ الأدنى من متطلبات العيش، حتى لا تضطرّ عفيفة للمتاجرة بجسدها وتُتهم بالعهر، والعاهرون من أجبروها على الأمر.

مجمل القول : المطلب الأخلاقي هو اليوم لبّ الربيع العربي.

كل الأنظمة الاستبدادية انهارت وستنهار لأنها مثل البنايات التي لا تنتصب طويلا إن لم تكن القيم دعاماتها الصلبة

قامت الثورة احتجاجا على انهيار قيم ضرورية لتماسك المجتمع وتطوره.

المطلب الأساسي لشعوبنا اليوم هو بناء دولة القانون والمؤسسات ودعاماتها القيم لا غير.

كل طامح للزعامة أو لممارسة أعلى المهامّ ولا يفهم أن المطلوب منه إعطاء المثل قبل إعطاء الأوامر ، مؤهّل لفشل ذريع يتحمّل وحده مسؤوليته وكنز تجارب كل من سبقوه تحت تصرّفه.

بعبارة أخرى إما يكون الربيع العربي ربيع قيم العدالة والحرية والنزاهة والعمل وإلا فإنه لن يكون إلا فترة اضطرابات بين استبدادين ...ليتواصل دوراننا في نفس الحلقة المفرغة...حلقة الآلام العبثية والفشل المخزي.

بطبيعة الحال نحن أمام شرط ضروري لنجاعة أفعالنا ، لكنه شرط غير كافي ، فالنتيجة ليست مرتبطة فقط بصفاء السريرة وحسن النوايا والانتباه لمصالح الآخرين المشروعة وعدم الأخذ بتجارب الأجيال .

ثمة عامل آخر لا يقلّ أهميّة.

تحرير فكرنا من الآليات العقيمة والوصفات الجاهزة

يبدو تفكيرنا - منهجية ومفاهيم - أحيانا كما لو كان جزءا من المشكل لا جزءا من الحلّ. فالأفكار الخطيرة (على أنفسنا وعلى الآخرين)، وهي تلك التي تبرّر وتعدّ وتقود للتعصب والإرهاب والحرب، مزروعة بخبث في أذهاننا مع جملة من الآليات الفكرية والعاطفية المكلفة بمنع أو تعطيل أي محاولة للتحرّر منها. كيف الانتباه لا فقط للأفكار الخطرة وإنما للآليات التي تحفظ وجودها كما هو الحال مع خلايا السرطان التي تدمّر وتبدي براعة هائلة في حفظ نفسها من التدمير ؟

السؤال الذي لا بدّ من طرحه دوما على أنفسنا : هل هناك أفكار نتداولها اليوم قد تؤدي إلى ما أدت إليه مقولات الماركسية اللينينية والنازية والصهيونية والقومية في القرن الماضي ؟ ألم تكن الأفكار الخطرة لهذه الأيديولوجيات نقطة انطلاق مأساة الملايين من سجناء المحتشدات السوفييتية، ومأساة ملايين اليهود والغجر الذين أبيدوا في محتشدات النازية، ومأساة شعب كمبوديا الذي ذهب ثلثه نتيجة هذيان الخمير الحمر، ومأساة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ما قبل التسعينات، ومأساة المجازر في منطقة البحيرات الكبرى في التسعينات؟

أليس ما يعاني منه الفلسطينيون منذ قرن هو نتيجة أفكار نادى بها هرتزل في القرن التاسع عشر، يمكن تلخيصها في مقولة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» ؟

إن تلك الكوارث التي عرفتها الإنسانية ولا تزال هي حقا حصيلة عوامل سياسية واقتصادية وتاريخية وثقافية، لكن الأفكار الخطيرة هي أهمّ تلك العوامل، لأنها تمارس - داخل الشبكة السببية المعقدة - دورا أساسيا باستيلائها على العقول والقلوب، ويستولي أصحاب هذه الأخيرة على الحكم فتوضع الأفكار القاتلة للشعوب والأفراد موضع التطبيق؛ ولولا تلك الأفكار لما كان القيام بالأعمال الإجرامية ومواصلتها وتبريرها أمرا سهلا بل وممكنا حتى.

الأفكار الخطرة متنوعة، لكنها دوما نتاج فكر له نفس الخصائص، كالشمولية والإطلاق ورفض تاريخيتها والاعتراض على إمكانية وجود نواقص فيها.

هناك دوما ادعاء بأن مصدرها العلم أو الوحي أو عبقرية ذلك الزعيم الفذّ مما يضعها آليا فوق كل نقد أو تحمّل مسؤولية. لكن لو تمعّنا فيها لاكتشفنا أنها تخلط بين الواقع والتنظير له بغية استيعابه، تماما كما تحاول القطرة استيعاب المحيط.

نكتشف فيها أيضا مسحة من مرض البارانويا، حيث يتصوّر أصحابها أن هناك مؤامرة تحاك ضدّ عقيدتهم، وأن محور الشرّ بصدد الترصّد لمحور الخير، وهم من يمثلونه وحدهم دون سواهم .

ومن مظاهر هذا الفكر الخطير الوثنية اللفظية؛ حيث توضع كلمات لا حياة فيها في مصاف المقدسات، والحال أن موضوع العبادة (المعنى) غير موجود، أو أنه لم يعد يتجسد في المصطلحات الميتة. ومع هذا يتواصل الاعتقاد بوجود صلة وثيقة بين اللفظة وما تعنيه، كما يتواصل الاعتقاد عند الساحر بقدرته على إلحاق الأذى بإنسان ما إذا ما ثقب عين دمية ترمز له.

تبقى أهمّ خصائص الفكر الخطير طريقة تناوله لقضايا متشابكة معقدة ذات مستويات متعددة.

فهو يقوم دائما على سبب يتيم، ويطرح نفسه حلاّ أوحد لا وجود لغيره، والحال أن كل الرؤى هي بمثابة تسليط النظر على سطح مكعّب واحد لا يُدرَكُ إلا إذا أستعرض من كل الجهات. هكذا يأتي الفكر الخطير بمقولة «الإسلام هو الحلّ» أو «الليبرالية هي الحلّ» أو «الديمقراطية هي الحلّ» أو «الاشتراكية هي الحلّ»؛ وتبقى الإنسانية تجرّب الحلّ تلو الآخر لتكتشف أن الحلّ لم يكن حلاّ وإنما الجزء الأكبر من المشكل.

نحن إذن أمام فكر تبسيطي يلغي تعدّد وتشعّب الصلات بين المظاهر الطبيعية أو البشرية، مع إلغاء سائر التجارب التي لا تدخل ضمن إطاره التفسيري.

نحن في مواجهة فكر يتعسّف على الواقع، وينتظر أوّل فرصة ليتعسّف على البشر المعترضين على رفضه للواقع الذي يعيشون... وستبقى النتيجة الماثلة دوما هي كون الدم المراق لن يقدّم الحلّ بل يؤخّره وأن التاريخ سيصدر، كما فعل دوما، حكما بالغ الصرامة على هذا الحلّ وعلى المجرمين أو السذج الذين انخرطوا فيه .

كم صدق الفيلسوف نيتشه في قوله : عدوّ الحقيقة ليس الخطأ وإنما القناعات. ثمة مستوى آخر لفهم الفكر الخطير هو تمسّكه بقيمة مطلقة. إن من يحبّون أوطانهم (أو عقيدتهم أو طائفتهم) بكلّ قواهم ولا شيء آخر، أو قبل كل شيء آخر، هم أخطر الناس على بقيّة الأوطان والطوائف والعقائد، وحتّى على من يدّعون الموت في حبّه، لأن وطنيتهم المفرطة قادتهم وقادت ضحاياهم وأحيانا شعبهم نفسه إلى الهلاك. لقد علّمنا التاريخ أنّه لا ألعن على المجتمعات من «الأطهار» : مثل روبسبير، وبول بوت، وهتلر الذي قاد كل حروبه حبا في الشعب الألماني، بل ذهب إلى حدّ القول إنه لا يستحق الحياة إذا فشل في ربح الحرب. فهؤلاء القادة، الأكثر تطرفا في البحث عن مجد الأمّة، هم الذين كلّفوا شعوبهم فواتير رهيبة من الدم والدموع.

لنتصوّر أن حبّ الوطنيين لأوطانهم كان جزءا من منظومة فيها حبّ الإنسانية وحبّ الإنسان وحبّ الطبيعة وحبّ الحيوان، أو أن حبّ الوطن والدين والإنسان تماشى مع القبول بحقوق الآخرين في حبّ أوطانهم والتسامح والبحث عن الحلول الوسيطة.

من المؤكّد أن هؤلاء لو نظَموا قيمتهم المطلقة تلك في عَقْد من القيم المتكاملة وذات نفس الأهمية لما أدركوا الشطط والغلوّ الذي يؤدي في آخرة المطاف إلى التضحية بكل القيم وعلى رأسها تلك التي يدعي العقل المتوحّش خدمتها.

إن القيم الفاعلة إيجابيا هي بالضرورة قلادة تلعب فيها كلّ قيمة دور الجوهرة الثمينة، إن غابت واحدة تركت ثغرة قبيحة قبح الثغرة التي تتركها لطمة على صفّ أسنان ناصعة البياض.

وفي آخر المطاف يمكن القول إن الفكر الخطير هو فكر سحري في فهمه للواقع بسيط وتبسيطي في تحليله للمصاعب التي يتخبّط فيها الإنسان، تدفعه أو تحفّزه قيمة واحدة تضخمت بصفة مرَضية وأدت إلى افتراس بقية القيم مما يحدث خللا قيميا يضاف إلى الخلل الذهني.

مثل هذا الفكر هو السائد في الايدولوجيا : جملة من الأفكار الجامدة التي تدعي تحليل واقع متحرّك. جملة من الأفكار البسيطة - حتى لا أقول الساذجة - التي ترفض التعقيد، وهو أهم

خصائص العالم. جملة من الأفكار التي لا دليل عليها وهي الدليل على كل شيء. النتيجة بالطبع عجز الفكـر ولا فعالية الفعل.

لسـلامتنا وسـلامة كل من نتعامل معهم، نحن اليوم أكثر من أي وقت مضى بأمسّ الحاجة إلى فكر يقبل بتعقيد الظواهر وترابطها، وكونها نتيجة شـبكة سـببية معقدة تحتاج لأدوات مختلفة لتناولها من كل الجهات.

نحـن بأمسـ الحاجـة لفكر متواضـع وموضوعي متعـدّد الآليات، يعـترف بأنه لا وجود لسـبب واحد وحل يتيم وقيمة مركزية، ولو كانت الحرية أو المساواة أو العدالة، وإنما لشبكة من الأسباب والمقترحات وخاصة لشـبكة من القيم المتماسـكة لا مجال فيها للتضحية بالعدالة باسـم الحرية أو بالحرية باسـم العدالة.

هـذا مـا يقودنا لطرح مشـكلة موقـع القيم في المعرفة؛ والـرأي عندي والذي دافعت عنـه دوما هو كما يلي:

لا مناصـ لنـا من أفكار ورؤى تمكننا من فرض شـيء من النظـام على فوضى المعطيات التي تهاجمنا مـن كل حـدب وصـوب، ولا بـدّ لنا من تصـورات تكون منطلـق أعمالنـا، لكن تعقيد العـالم وتغيّر المعطيات المتواصل ووجود تصورات متضاربة يمنع من الركون إلى السهولة التي نلجأ إليها عندما نؤمن بأن تصوراتنا حقيقة قد تحتمل بعض الخطأ وتصورات الآخرين أخطاء قد يجانبها بعض الصواب، لأنه من الأرجح أننا مثل كل الناسـ نخطئ أكثر مما نصيب.

لتفـادي الانخـراط في ما يمكن أن يكون هذيانا صرفا قد يكلفنا غاليا وقد يكلف الآخرين آلاما عبثية، علينـا التعامـل مع أفكارنا كما لو كانت ثيابنا الداخلية نرميها عندما تتسـخ وتبلى، ومع الأخلاق كما لو كانت جلدنا لأنه صلتنا بالعالم وحامينا من أخطاره.

المصيبـة الكبـيرة أن المتعصـب مسـتعدّ للتضحيـة بجلـده وبجلـد الآخريـن حتـى لا يضحـي بثيابـه الداخليـة، والمصيبـة الأكبر أن التعصب - يمينا ويسـارا، دينيا كان أم علمانيا- بـ«أخلاقه» الطقوسـية الجافـة وفقـره الفكـري المدقـع هو اليـوم أكبر خطر يهـدّد مرحلة التأسيسـ على الخـراب الذي تركته الدكتاتورية.

في مواجهـة «أخـلاق» و«فكر» التعصب، لا بدّ لمرحلة التأسيسـ أكثر من أي وقت مضى مراجعة كل المفاهيم التي لم تقدمنا في شـيء وكانت أحيانا عبئا ثقيلا علينا، وتفحّصها بعين النقد البنّاء واختيار

أصلحها لتحقيق أهدافنا الحضارية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعادة الأخلاق لمركز الصدارة بعد أن جعل الاستبداد من القيم أضحوكة، وبعد أن زيّفها بصفة مفضوحة ونشر عكسها داخل مجتمع أصبح مهدّدا بمرضين قاتلين: التكلّس الفكري والتدهور الأخلاقي.

هذه الأفكار المعروضة للنقاش العام هي جزء من عمليات التعافي التي تنطلق دوما من داخل المجتمع المهدّد، والكاتب هو مجرّد ناطق باسم ما يعتمل داخل الوعي الجماعي.

أفكار للتمحيص

لا شيء أصعب من تحليل الواقع وفهمه لأن له خاصيتان أساسيتان : تعقيده المريع وحركيته الدائمة.

تجاه تعقيد المظاهر وحركيتها ليس لنا إلا معطيات ناقصة أو مغلوطة، وقناعات تزيد في ترسيخها، ووقت قصير للاختيار بين حلول مختلفة .

لكن لنا أيضا قدرة التمييز بين الغث والسمين، وقدرة قبول حكم الواقع مع تحسن مطرد في تقنيات الحصول على المعطيات وتفحصها ونقدها.

ما يقدم كحقائق في أغلب الميادين مجرّد تصورات لأفراد ومجموعات تشكلت انطلاقا من معطيات ناقصة أو مغلوطة أو مشوّشة، مع تجاهل لكل ما لا يتماشى مع الأهواء والمصالح التي صاغت هذه التصورات.

يجب مواجهة هذه التصورات بأقصى الحذر، لا لأنها بعيدة كل البعد عن التشخيص الصحيح للواقع، وإنما للخطر الذي يمثله أصحابها على أنفسهم أو علينا، وغالبا ما كان ذلك عن حسن نية.
لتحسين طرق تفكيرنا لا خيار لنا غير التعلم من أخطائنا ومن أخطاء الآخرين، وقبول فكرة أن العيب ليس في الخطأ وإنما في رفضه ورفض التعلم منه بدافع الكبرياء أو العمى الايديولوجي الذي قبلنا به.

العمى الايديولوجي موقف قديم قدم الفكر، وأمامه مستقبل طويل، لأنه يلبي حاجيات عميقة أهمها طمأنة الذات بأقل التكاليف ورسم مسارات واضحة لمن يخشى الغموض. وهو -فكريا- رفض الخاصيتين الأساسيتين للواقع، وتحليل له مبني على التبسيط الشديد، وتعلق غير مشروط بمجموعة من الأفكار ولّدها عقل جماعي في فترةٍ ما من مساره، وتجاوزتها الأحداث دون علم صاحبها بالأمر أو القبول به.

نفسانيا: العمى الايديولوجي سذاجة وجهل وغرور وتنطع؛ وأحسن من عبر عنه هو غاليلي في وصفه لذهنية أتباع أرسطو: يفضلون أن ينكروا ما يرون في السماء على الاعتراف بأن أرسطو جانب الصواب.

البديل عن العمى الايديولوجي - فكريا - الانتباه الدائم للتعقيد والديناميكية في الظواهر التي نتعامل معها، والالتزام بالتواضع وبالتفتح على كل جديد ولو كان ثمنه نقض كل المعتقدات التي تشبثنا بها طويلا.

أترك الوصفات الجاهزة للأغبياء والكسالى والمتشدّدين.

لا توجد أي وصفة للتفكير السليم، وإنما توجد جملة من المحاذير ضدّ التفكير السيء أو الضعيف أو الخطير، وهذه المحاذير هي عادة ما تكون نتيجة تجربة كل الأخطاء التي ارتكبنا، وكل تلك التي نرى الآخرين ضحايا لها، أدركوا ذلك أم لم يدركوا.

ولمزيد من النجاعة في التشخيص وأخذ القرار، يجب مواجهة تصوراتنا الذاتية بنفس الشك والصرامة، والسؤال دوما أين يمكن أن نكون قد أخطأنا، أو أمعنا في الخطأ.

الهدف من كل نقاش التشبع بأكبر عدد ممكن من المعطيات بخصوص تصورات الآخرين والخلفيات التي تحركها.

أُتْرُكْ للأغبياء حلاوة الانتصار في أي نقاش فكري، أما أنت فليكن هدفك منه اختبار مدى صلابة رأيك وليس فرضه، هدفك أن تجعل ذهن الآخر هو المطرقة. إن قاوم رأيك كل الحجج المنطقية، اعتبره صالحا مرحليا وواصل العمل به إلى أن يأتي ما يخالفه؛ وإن لم يقاوم واكتشفتَ أن الآخر على حق اتركه دون تردد.

إن لم تُقنعْ ولم تقتنع أرجئ الحسم إلى توفرّ مزيد من المعطيات أو تطوّر التجربة.

ما من خيار أيا كان إلا وله بالضرورة إيجابيات وسلبيات؛ تولد مقاومة قد تلغي الايجابيات، ضع قائمة الإيجابيات ولا تغفل عن السلبيات (لمعرفتها أنصت لخصومك أو للذين لا يوافقونك الرأي، فهم من سيمدونك بقائمتها)، بعد هذا تخيل المقاومات التي سيؤدي لها خيارك

اعتمد خيارا آخر وطبق عليه نفس المنهجية

ثم وازن وقرّر واختر أقل الخيارين ضررا واثبت على القرار .

عندما تنتشر فكرة أو قيمة انطلاقا من مصدر، سواء كان كتاب شخص أو نشاط مجموعة، فذلك لأن العقل الجماعي الصامت قرّر أنه آن الأوان لتجريب هذه الفكرة أو هذه القيمة، وأن الأرضية أصبحت جاهزة لتلقيها.

لا تحرّر حقيقي إلا تحرّر الفكر من طرق التفكير المكبّلة للحرية، ومن الأفكار والقيم التي تنكرها وتتصدى لها.



مراجعة المفاهيم التي كبّلتنا ومنها مفهوم التخلّف

موضوعيا، نحن أمة عريقة مكونة من حوالي 400 مليون نسمة، تحتل مكانا مركزيا بين قارات ثلاثة، وتمتلك ثروات هائلة؛ ومع ذلك فهي تتخبط في الفقر والخصاصة، وتتأرجح بين الاستبداد والفوضى. لا تساهم تقريبا في شيء على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والثقافة والفنّ، ولا وزن سياسي يذكر لها، مما جعلها عرضة للاحتلال والاستغلال ... وكل مقارنة مع الأمم الأخرى تكون دوما في غير صالحنا: البارحة مع الغرب، اليوم مع الصين والهند والبرازيل وإفريقيا الجنوبية.

معنويا، نحن أمة تعاني من عقد متعدّدة: الشعور بالنقص وبالذنب وبالمرارة، بالغضب على النفس والغير، بالحقد وبالإحباط. مشاعر مدمّرة لا تزيد إلا الطين بلّة.

أواخر سبعينات القرن الماضي كتبت مقالة[2] عن هذه الظاهرة التي نسميها التخلّف في جريدة «الرأي» التونسية، وكانت يومها لسان حال المعارضة الديمقراطية والحقوقية، عنوانه «لماذا نحن متخلفون؟ ».

2. يمكن الاطلاع عليها في كتابي «لماذا ستطأ الأقدام العربية ارض المريخ» الموقع :
www.moncefmarzouki.net

أذكر استغرابي للصدى الهائل الذي لقيته المقالة، فقد كنت آخر من توقع ذلك. أثارت المقالة ردودا طويلة على مدى أشهر كاملة، إلى درجة أن موضوعها كاد أن يصبح ركنا قارا في الجريدة. ربما كان السبب بساطة الطرح أو وضوحه، صراحته أو قطعه مع الأجوبة المعتادة.

بطبيعة الحال تباينت تلك الردود، ومسحت كل الطيف الممكن من التبريرات، هذا عندما لم يتمّ إنكار الظاهرة نفسها والدخول في مهاترة حول مقاييس التقدم والتخلف، وكيف أننا في الواقع متقدمون بقيمنا الروحية على الغرب المادي؛ ربما كره البعض - وأعتقد اليوم أنهم كانوا على حق - ما تضمنته المقالة من جلد للذات ومن سخرية مريرة من الشعب والأمة. المهمّ أن النقاش الواسع، والمعمق أحيانا، كان بحد ذاته ظاهرة صحية.

أعيد اليوم قراءة نفس المقالة وفي جرابي ربع قرن من التجربة السياسية والحقوقية، وما لا يحصى من ساعات القراءة والتفكير في الموضوع والنقاش حوله مع العرب وغير العرب، لأكتشف أن السؤال كان فعلاً في محله ... أما الإجابة فكانت جد سطحية. يعرف كل الكتاب والباحثين أنه ليس أشق على النفس من إعادة قراءة ما كتب الإنسان قبل سنين؛ والسؤال الذي يلاحقه أثناء تلك المراجعة المزعجة: ما قيمة ما أكتب الآن إذا كنت - عند إعادة قراءته بعد عشر سنوات - سأصاب بنفس الإحباط الذي أشعر به ؟

لا أعرف كيف ستكون أفكاري بعد سنوات، لكن ما أنا واثق منه أنني لو أعدت كتابة مقالة « لماذا نحن متخلفون ؟ » لجاء ردي مختلفًا جدا عما كتبت سنة 1979. كانت إجابتي عن السؤال آنذاك تتمحور بالأساس حول فكرة أننا أمة ذهبت لأن أخلاقها بادت، مع مقارنة أقل ما يقال فيها أنها لم تكن في صالحنا، مقارنة بين أخلاق«نا» وأخلاق«هم» - هم أهل الرقي والتقدم الذين حافظوا وطوروا الأخلاق التي فقدناها مثل الانضباط وحب العمل. صحيح أنني لا زلت مؤمنا بدور هذا العامل في نهوض الأمم وأفولها، لكنني انتبهت باكرا أن ذلك قد يكون نتيجة لا سببا، وأن عليّ أن أحدّد بدقة أكبر المتهم الرئيسي. كان المرشح للإدانة جاهزا تحت الطلب وأنا في خضم معترك الحياة السياسية والحقوقية التونسية والعربية: نظامنا السياسي الاستبدادي.

المشكل أنه لم يكن بوسعي تجاهل كونه الجزء الظاهر من جبل الجليد ... مجرّد مظهر للاستبداد المتغلغل فينا دينا وثقافة وعائلة وتربية، ومن منتجاته الدكتاتور والأب والمربي ورئيس القسم والشرطي في الشارع والمثقف، دون أن ننسى الديمقراطي عدو الاستبداد خارج بيته وحامل لوائه في تعامله مع أقرب الناس إليه. هذا ما أدى بي إلى البحث عن « السبب» في الثقافة العربية والإسلامية، رغم شدة

الانتباه للفخ المنصوب عند سلوك هذا الممر، أي إبراء ذمة الاستبداد السياسي من جهة، والتسليم - من جهة ثانية - بأن التخلف والاستبداد قضاء وقدر لا فكاك منه، بما أن الثقافة لا تتغير بانقلاب أو بانتخاب.

ثم تبين لي يوما أن منهجية البحث عن السبب الوحيد أو الرئيسي لتخلفنا منهجية عقيمة. أعتقد أن الفضل في ذلك راجع لتكويني الطبي. ففي الطب نحن لا نقول بوجود «سبب» لسرطان الرئة مثلا، فهذا الأخير يظهر نتيجة تضافر جملة من العوامل نسميها عوامل الخطورة **Riskfactors**، شاء سوء الطالع أن تتجمع عند نفس الشخص. فلا بد لظهور المرض من عامل خطورة ضروري هو التدخين وعوامل خطورة مسهلة مثل التلوث أو أمراض رئوية سابقة، لكن لا بدّ من عامل خطورة هيكلي هو خلل في المورثات أو الجينات يضعف مقاومة الجسم للخلايا السرطانية ويقلل من قدرة التخلص منها. في هذه النظرة لا بد من تواجد العوامل كلها لظهور المرض. فمن الممكن أن يدخّن المرء طيلة حياته ولا يصاب بالسرطان لأن جهازه المناعي يقضي على الخلايا السرطانية حالما تنشأ؛ ومن الممكن أن يكون هناك تلوث ولا يظهر المرض؛ يمكن أن يكون هناك خلل هيكلي في مستوى المورثات دون تدخين ولا تحصل الإصابة. مثل هذه المنهجية أقدر على تحليل وفهم الظواهر المعقدة، سواء كانت من ميدان البيولوجيا أو من ميدان الحياة الاجتماعية، من وهم السبب الواحد واليتيم الذي يؤدي حتما لبروز الظاهرة. ما يعني أن التخلف (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والعلمي والتقني الذي نعيش عليه إلى اليوم، مقارنة بأوروبا أو أمريكا أو الصين واليابان، نتيجة ضرورية لتشابك جملة من الأسباب البالغة التعقيد والترابط. يصبح السؤال : ما هي الشبكة السببية المعقدة التي أدت إلى كارثة التخلف العربي ؟

العوامل المسهلة

هي التي يؤدي وجودها لإعطاء دفع كبير للظاهرة أو لاستفحالها أو لتأخير التغلب عليها.

وأول تلك العوامل العامل الخارجي (الاستعمار والإمبريالية والصهيونية) الذي يعتبره الكثير منا مبتدأ الخبر ومنتهاه. لا بد هنا من تذكير المتعلقين بهذا العامل كسبب رئيسي أن الجسم إذا هاجمته جرثومة فتاكة لا يتعرض إلا لمرض عابر، شريطة أن يكون جهازه المناعي فعالا؛ لا بل إن ذلك الهجوم يقوي قدرته على صدّ نفس الهجوم ثانية. أما إذا كان هذا الجهاز ضعيفا قبل العدوان، فإن رفع التحدي يستحيل أو يأخذ وقتا طويلا ينهك فيه الجسم أشد الإنهاك. مما يعني أن الاستعمار لم يكن سبب تخلفنا بقدر ما كان نتيجته، علما وأنه لعب أيضا دورا في إفاقتنا حتى ولو كانت إفاقة بالركل.

كم صدق مالك بن نبي عندما قال: نحن لم نستعمر إلا لأننا كنا قابلين للاستعمار. العامل المسهل الثاني الذي قلّما ننتبه لخطورته هو العائلة.

إن نظرية إمانويل تود[3] (التي يرتكز فيها إلى أعمال المؤرخ فريديريك لوبلاي) عن تأثير هيكلية العائلة في صياغة المجتمعات، جديرة بكل اهتمام، لأنها تعطينا مفتاحا إضافيا لفهم ظاهرة تباين حركة هذه الأخيرة.

انطلق تود من تساؤل حول سرّ انتصار الرأسمالية في إنجلترا في القرن التاسع عشر، وحيويتها الخارقة بالمقارنة مع الرأسمالية الألمانية، والحال أن الظروف التكنولوجية والاقتصادية والتطور العلمي واحدة. لا يكتشف الباحث إلا فرقا واحدا بين البلدين. ففي بريطانيا ترمي العائلة بأبنائها الذكور منذ القرن السابع عشر إلى الشارع حال بلوغ المراهقة ليتدبروا أمرهم. هذا ما أعطى أجيالا من المغامرين في كل الميادين تميّزوا بحس المبادرة والتعويل على الذات والتنافس الشديد من أجل البقاء. أما في ألمانيا فالأب يورّث مصانعه لابنه المنصاع له إلى آخر حياته. هذا وضع لا يدفع كثيرا على المغامرة والتجديد. وقس على ذلك مختلف المجالات. معنى هذا أن تركيبة معينة للعائلة تلعب دورا في خلق مجتمع وأفراد لهم جملة من الخصائص السلبية أو الإيجابية قد لا توجد في مجتمعات أخرى. قد تُسهل تركيبة عائلية ما على تبني مواقف أو تحث على نوع من التصرفات مثل الاستقلالية والتجديد، كما قد تحث أخرى على التبعية والمحافظة.

من هذا المنظور يمكن القول إن العائلة العربية آلة رهيبة لإنتاج نوعين من البشر: الخانعين أو المتمردين، والجنس الأول هو الغالب. فالدكتاتور الصغير المسمى في اللغة رب العائلة (ولا أعتقد أن تلك التسمية اعتباطية) يُعِدُّ أطفاله للانخراط بسهولة في منظومة الدكتاتور الكبير القابع على هرم الدولة والساهر عبر جهازها الأيدولوجي،على بث صورة لله وكأنه الدكتاتور الأكبر الذي يجب أن تنتظم علاقتنا معه على نفس الأسس التي ربتنا عليها العائلة والدولة: الخوف والطاعة في مقابل الرضا والمكافأة.

مثل هذه العائلة لا تنتج - إلا نادرا - شخصًا واثقًا من نفسه، مستقلّا بقراره، مغامرًا ومُبادرًا؛ وتلك الصفات أساس كل تجديد وكل تقدم.

ثمة عامل مسهل أخير: الضباب الفكري الذي نتخبط داخله نتيجة نزعتنا للتبسيط، وجهلنا

3.Emmanuel Todd: la troisième planète - Seuil - Paris 1980

بالتاريخ الحقيقي، وانغماسنا في تاريخ أسطوري، وتسممنا بالصراخ الأيديولوجي وقصور التحليل. أنظر لخصوماتنا السياسية حول كيفية الخروج من التخلف. إنها خصومة العميان في الأسطورة الهندية الذين طلب منهم تحديد طبيعة الفيل؛ قال من لمس خرطومه: الفيل خرطوم، ومن لمس نابه قال: الفيل ناب، ومن لمس ذيله اختزل الفيل في الذيل. كذلك نفعل اليوم. فالإسلامي لا يرى إلا غياب القيم، والديمقراطي غياب الحرية، والليبرالي غياب المبادرة الاقتصادية... وفي كل الأحوال، فلا أحد يرى تشابك العوامل، ولا ترتيبها حسب الأهمية.

العامل الضروري وغير الكافي

أذكر أنني قلت يوما ممازحا أخا عزيزا أنه إذا كان هو تلميذا لماركس في العقيدة، وابن سينا في الطب، وأدورنو في السياسة، فإنني تلميذ ابن عربي في العقيدة والرازي في الطب والكواكبي في السياسة. لكن رغم شدة إعجابي بهذا الأخير، ومحاولاتي المتواضعة لتحديث أفكاره، والنضال الذي لم ولن ينتهي يوما ضد الاستبداد، فإنني أنحو اليوم للتقليل من دور هذا العامل في ظاهرة التخلف، لأنه - خلافا لما اعتقدت في السابق - غير كافٍ، وإن كان ضروريا في التحليل، حيث لا تخلّف إلا وكان الاستبداد نظامه. لنتذكّر دوما أن التخلّف محصلة فكر استبدادي، وعائلة استبدادية لا سلطة فيها للمرأة ولا حرية أو استقلالية للأبناء والبنات، ومجتمع مبني على التسيير - دينيا وسياسيا - بالخوف والطمع. والدليل على أن الاستبداد لم يلعب إلا دورا ثانويا في تخلفنا، أن جوهر الموضوع ما كان ليتغيّر حتى ولو نجحنا في إنتاج النموذج الذي يركض وراءه الأغبياء دون كلل ولا يفهمون أنه سراب في سراب، أي نموذج المستبدّ العادل. ربما نكون قد قللنا من أخطار التبعية، وربما نكون قد وجدنا طرقا أسرع وأقصر للخروج من التخلف بالمقارنة دوما مع ما تحققه الأمم الغالبة، لكن المؤكّد أنه ما كان بالإمكان منافسة هذه الأخيرة أو الانتصار عليها اقتصاديا أو ثقافيا أو عسكريا. جريمة الاستبداد ليس في أنه كان سبب تخلفنا، ولكن لأنه زاد الطين بلة وأخّر خروجنا منه. وعلى كل حال، فقد كان أعجز من أن يفعل شيئا تجاه القوة الهائلة التي حكمت علينا أن نكون في آخر القافلة لا على رأسها.

العامل الهيكلي

أدين باكتشاف هذا العامل لباحث لا يمكن لمثقف أو صانع قرار يريد مواكبة أفكار العصر أن يجهل نظرياته، هو الكاتب الأمريكي جارد دايموند.[4]

---

4. Jared Diamond Vintage publications -2005(The Rise and fall of the third Chimpanzee ; Guns , Germs and steel; Collapse: How societies choose to fail or survive

من الصعب تلخيص أفكار تتميز بالجدة والطرافة والعمق والشمولية كالتي تتدافع في كتبه الرئيسة الثلاثة، لكن الأمر ضروري لتفسير ما أعنيه بالعامل الهيكلي لتخلفنا. هذا العامل الذي كان واضحا أمام عينيّ مثلما كان ولا يزال واضحا للجميع، لكن بداهته هي التي جعلته مخفيا على كل بصر بلا بصيرة. المرة المقبلة التي ترى فيها صورة الأرض من الفضاء في نشرة الأخبار الجوية على شاشة التلفزيون، توقف لحظة عند مقارنة خاطفة بين خضرة الأراضي في الغرب وصفرتها الموحشة على امتداد الوطن العربي، وسترى هذا العامل الهيكلي يخطف الأبصار.

عودة للنظرية التي ستعطينا مفتاح سرّ أرّقنا طويلا.

يبدأ جارد دايموند بإلقاء سؤال شبيه بالذي ألقيته على نفسي وعلى قرائي في نهاية السبعينات: لماذا تقدم الغرب وتخلف أهل غينيا الجديدة ؟ لماذا لم يحتل هنود أمريكا الجنوبية إسبانيا في القرن السادس عشر والعكس هو الذي حصل ؟

يتخلص الرجل من أسطورة التفوق الحضاري وحتى البيولوجي للغربيين بكثير من الازدراء، استنادا إلى حجتين. الأولى أن أطفال الإنسان البدائي في غينيا الجديدة يتعلمون قيادة الطائرات بنفس سهولة أطفال البرجوازيين البيض. والثانية، وهي الأهم، أن الغرب لو كان متفوقا عرقيًا لكان تفوقه دائمًا، في حين أن العكس هو الذي يثبته التاريخ. فالغرب بقي في آخر قافلة التحضّر تسعة أعشار تاريخ الحضارة الإنسانية. كل ما كُتِبَ وقيل قرونا لتمجيد دور الإغريق والرومان تهويلٌ وتضخيمٌ الهدف منه إخفاء حجم التخلف الغربي وعمق غيابه من المشهد الحضاري جلّ تاريخ الإنسانية. بقي الغرب يتعيّش على ديانات الشرق الأوسط وعلومه وتكنولوجيا الصين إلى انطلاق نهضته في القرن الخامس عشر. وحتى أروع ما قدم في الفن المعماري، مثل كاتدرائيات العصور الوسطى، فإنه كان تكريما لديانة جاءت من الشرق لتقضي على أديانه المحلية، وعرف من خلاله كيف يستوعب أكبر غزو ثقافي تعرض له. بل والأهم من الدين، فإنه ما كان يدخل الحضارة أصلا لولا نباتات الشرق الأوسط وحيواناته وتقنياته.

يجب أن نتذكّر أن ما نسميه الحضارة[5] قد نشأت في منطقة الهلال الخصيب باكتشاف الزراعة

---

5. يستعمل الباحث كلمة الحضارة بمفهوم عالم الاجتماع ألفين طوفلر، أي جملة الإمكانيات التي تمسّ كل مستويات حياة البشر، والمرتبطة أوثق الارتباط بتكنولوجيا معينة تقطع بصفة جذرية مع تكنولوجيا عصر سابق وإمكانياتها المحدودة. هذه التكنولوجيا بمفهومها الواسع هي التي تحدد معالم الثقافة في جوهرها وليس العكس. مثلا أفكارنا السياسية، وحتى الدينية، عن الرعية والراعي هي من تبعات الحضارة الزراعية التي تلعب فيها هذه الصور

– تقريبا منذ اثني عشر ألف سنة خلت – وأنها لم تصل بريطانيا إلا في الألفين وخمسمائة سنة الأخيرة.

لذلك يؤكّد جارد دايموند أن الغرب بقي إلى حدود سنة 1600 بعد المسيح أكثر مناطق العالم المتحضر القديم (أورو آسيا وشمال إفريقيا) تخلفا وتبعية.. لقد كان العالم الثالث لتلك العصور وهو يتعيش على تقنيات العالم المتقدم وأفكاره ومواده كما هو الحال اليوم لكن في علاقة معاكسة.

يعود الكاتب للسؤال العويص: ما سرّ تقدم الهلال الخصيب والصين على الغرب ؟ هل لوجود جينات تفوّق عند أهل الشرق القديم كانت معدومة عند الأوروبيين ؟ طبعا لا. فالقفزة النوعية التي حققتها إنسانية الشرق القديم باكتشاف الزراعة، كانت نتيجة توفر المحيط على عوامل نجاح هذه الطريقة الجديدة في ضمان لقمة العيش.

يقول الباحث أن ما كانت تتميز به منطقة الهلال الخصيب آنذاك هو وجود نباتات مثل القمح والذرة تنبت بسهولة وأمكن استعمالها. كذلك وفّر المحيط أجناسا من الحيوانات كالبقر والغنم والماعز والخنزير (ثم لاحقا الجمل والحصان والدجاج)، وكانت الهدايا الملكية للطبيعة في تلك الربوع، ولولاها لاستحالت القفزة النوعية. فمثل تلك الحيوانات كان من السهل التحكم فيها وتربيتها، ومن ثَمّ استعمال ما توفر منها من لحم وحليب وصوف وجلد، ناهيك عن دورها في الحرث وحمل الأثقال.

هنا يقوم جارد دايموند بمقارنة بين ما وفّره محيط الهلال الخصيب مع ما وفره محيط أمريكا الجنوبية أو غينيا الجديدة أو أفريقيا، ليكتشف فقر مثل هذا المحيط بالنباتات الصالحة للزراعة وبالحيوانات القابلة

للترويض. ففي خصوص أفريقيا جنوب الصحراء، لم يكن ممكنا زرع القمح الذي يحتاج لأمطار في الشتاء، بينما الأمطار هناك لا تكون إلا صيفا. كذلك لم يكن بقدرة الصيادين ترويض الفيل ووحيد القرن والغزال، لأن الحيوانات القابلة للترويض تخضع لشروط مدققة منها المسالمة والتوالد في

دورا مركزيا. والرعي مع الفلاحة أهم مصادر الرزق. هكذا لا يجوز الحديث عن حضارة غربية وشرقية كما يفعل هنتنجتون. وإنما عن الحضارة الزراعية والحضارة الصناعية. وقد تنبأ ألفين طوفلر في بداية السبعينات بظهور حضارة جديدة هي الحضارة الإعلامية التي سيغير فيها ظهور الحاسوب لا فقط طريقة عيشنا وإنما طريقة تفكيرنا. وقد عملت على الفكرة في كتابي دع وطني يستيقظ (على الموقع) مقترحا تقسيم تاريخ البشرية إلى أربعة حضارات: الأولى حضارة الجني والقنص (وقد دامت مئات الآلاف من السنين)، والثانية الزراعية (ودامت عشرة آلاف سنة) والثالثة الصناعية (ودامت قرنان) والرابعة الإعلامية (ونحن في بدايتها)

الأسـر، وسـرعة النموّ، وكلها شـروط معدومة عند هذه الحيوانات. كذلك الأمر في أمريكا الجنوبية أو غينيا الجديدة حيث لا توجد إلا نباتات قليلة وذات مردود ضعيف، وحيوان أو اثنان على أكثر تقدير للترويض. لهـذا انطلقـت الزراعة في منطقة الهـلال الخصيب قبل غيرها من المناطق مما أعطاها سـبقا كبيرا في كل المجالات.

وحتـى نفهـم تبعـات اكتشـاف الزراعـة لنتذكـر أن المجموعـات البدائيـة التـي تعيـش علـى الجنـي والقنص مضطرة للحركة طول الوقت، وبالتالي فهي أعجز من أن تتحمل أعباء عدد كبير من الأطفال الصغـار الذيـن يعيقـون تقدمهـا. هذا ما يجعلهـا تحدّ من عـدد أفرادها، فلا يزيد حجم المجموعة عن ثلاثـين شـخصا. هـذا ما جعل بشـرية الحضـارة الأولى مؤلفة مـن مجموعات صغـيرة متحركة طوال الوقت، لا همّ لها سـوى تحصيل قوت يومها. أنظر الآن للتبعات الهائلة للزراعة. هي تسـمح، بل تجبر على الاسـتقرار في القرى. هي تسـمح بوجود عدد أكبر من الأطفال. وهي تسـمح بتغذية مختصين، منهـم مـن يُعهد إليه حفظ الأرض من غزو أهل الجنـي والقنص، أو تربية الحيوانات، أو عدّ المحصول وتوزيعه، أو التنسـيق بين مختلف المهام، أو تعهد أحسـن العلاقات الدبلوماسـية الممكنة مع السـماء التـي يأتي منها المطر.

هـا قـد وضعت كل أسـس الحضـارة من دين ودولة وسـلطة مركزية وقانـون وكتابـة وإدارة الخ. ها قد وضعـت بـذرة كل التطورات السياسـية المقبلة باسـتقرار تجمعات بشـرية متصاعدة العـدد والتعقيد، تنطلق من القرية – القبيلة إلى المدينة – الدولة، إلى الوطن وصولا إلى الإمبراطورية المتعددة الأعراق. من الطبيعي أن يتكاثر المختصون بتكاثر العدد والثروة والقاعدة؛ فكلما زاد الإنتاج من المواد الغذائية زاد إنتـاج الأفكار والقوانين والقيم والفنّ والتقنيات.

لنتذكـر أن الرشـيد كان يفاخر بالتوجه للسـحابة: أمطري حيث شـئت فخراجُـكِ آتيني. لقد كانت الزراعـة مصـدر ثروة الدولة لا التجارة أو ما يوفره الغزو.

ثمـة فكـرة هامـة أخرى يدافـع عنها الباحث، وهـي أن الحضارة الزراعية انتشـرت على خط شـرق – غرب بسـهولة أكبر من انتشـارها على خط شـمال – جنوب. هكذا أمكن لحضارة الهلال الخصيب أن تغزو الصين شـرقا وأن تغزو أوروبا غربا ولو بعد آلاف السـنين، لأن هذه المناطق موجودة في نفس المنطقـة المناخيـة ويمكن لنباتات وحيوانات الهلال الخصيب أن تتأقلم فيها بسـهولة. لكن التنقل من الشمال إلى الجنوب كانت دونه معضلة كبيرة، كانت هناك صحراء قاحلة شاسعة لا بد من اجتيازها، ثـم مناطق اسـتوائية تكـثر فيها الأوبئة ومن ثم التأخـير الهائل لوصول الزراعة وقلـة مردودها. هذا ما

جعل بشر تلك المناطق يحافظون على حياة الجني والقنص وربما كانوا يحافظون عليها إلى اليوم لولا غزو « المتحضرين» الذين فاضت بهم مناطقهم.

السؤال داخل السؤال وقد انقلبت الآية : لماذا تقدم الغرب فجأة في الخمسة قرون الأخيرة ليدخل الشرق القديم والصين في منطقة الظل؟ هل لأن جينات التفوق العرقي التي كانت نائمة في الحمض النووي الأنجلو- سكسوني تحركت فجأة ؟ هل لأن جينات التفوق العرقي التي عملت آلاف السنين عند أهل الشرق القديم ومصر والصين انطفأت بعد أن أصابها الإرهاق. طبعا لا.

لنتابع جارد دايموند وهو يحلل سبب تفوق الغرب على العالم العربي الإسلامي، ويُنصح هنا باستحضار صورة القمر الصناعي للأرض. تأملوا الفرق بين أوروبا ومنطقتنا: الأولى خضراء تنبئ بوجود الماء والكلأ والأراضي الخصبة، والثانية صحاري قاحلة ليس عليها إلا خط محتشم من الخضرة قرب الشواطئ أو على ضفاف النيل ودجلة والفرات. كل السرّ في هذه الصورة. هناك من ناحية أرضٌ خصبة معطاء مكّنت البشر الذين فوقها من العيش والتكاثر وإفراز الثروة والمختصين الذي هيّؤوا (بأبحاثهم ومشاريعهم في تطوير الآلات التي كانت الزراعة بحاجة إليها) مرحلة الثورة الصناعية. وفي الناحية المقابلة أرض فقيرة لا تُغذي إلا شعوبا أقل عددا وأكثر فقرا ومن ثمّ أعجز عن تجهيز الأساطيل الضخمة وتحمّل كُلفة البعثات العلمية والعسكرية خارج حدودها.

لنتذكّر أنه كان هناك فرق هائل في الديموغرافيا بين غرب أوروبا وبين المغرب العربي، عشية انطلاق الاستعمار في القرن التاسع عشر. كانت أوروبا تعدّ ستين مليون ساكن والمغرب العربي عشرة فقط.
أي قدرة لأقلية تعيش على الكفاف على مواجهة أكثرية تنعم بأخصب الأراضي والمراعي ؟

تتساءلون عن أن هذه الأرض كانت مهد الحضارة الزراعية، فلماذا لم تتواصل لتنتج الوفرة التي أنتجتها أوروبا ثم أرض أمريكا الشمالية ؟ هنا علينا أن نتذكّر أن المنطقة العربية والإسلامية التي نعرفها اليوم ليست الأرض التي عرفها الأوائل. هذه أرض عجوز فقدت كل نظارتها عبر مسيرة طويلة امتدت آلاف السنين من اقتلاع الأشجار بشكل مكثف والتصحّر وتزايد ملوحة الأرض وارتفاع درجة الحرارة. فالشرق القديم، على غرار شمال أفريقيا في عهد الفينيقيين والرومان، لا علاقة له بالأراضي الجدباء الحالية والتي يمكن اعتبارها بقايا كارثة بيئية بطيئة تطورت على امتداد آلاف السنين.

قد تعترض على هذا التفسير بالقول إن الصين لا تقل خضرة عن أراضي أوروبا ومع هذا سقطت هي الأخرى في السباق[6] .

من يعلم منا أن تاريخ البشرية تأرجح في نهاية القرن الخامس عشر، وأنه كان بوسعه أن يشهد احتلال الصين للغرب، وسطو الصينيين على مجوهرات قصر اللوفر وبكنجهام، ولكُنّا اليوم - ربما - كنا نتخاصم مع عقدتنا تجاه التفوق الصيني. في بداية القرن الخامس عشر قررت الصين التوجه لما وراء البحار بأغراض التجارة خاصة، لكن أيضا لتوسيع مجال نفوذها السياسي والثقافي، ولأن ثروتها وعدد سكانها المرتبطين بحجم الأراضي الزراعية كان يسمح لها بذلك. هي استطاعت تجهيز أسطول يعدّ ثلاثمائة قطعة وصل شواطئ أفريقيا الساحلية، وأخذ الجزية من دول منطقة بحر العرب والمحيط الهندي، واحتل عسكريا جزيرة سيلان (سري لانكا). كان الغرب حينها لا يتوفر إلا على بعض البوارج المعزولة لبعض المغامرين، وأعجز من قدرة التعرض للقوة البحرية العظمى للعصر.

ففي الفترة الفاصلة بين 1405 و1433 قاد أميرال الأسطول الصيني «شنج هي» (وكان مسلما) سبعة بعثات عسكرية وتجارية وسياسية. ثمة من يقول إنها وصلت رأس الرجاء الصالح وربما دخلت الأطلسي. لكن لا أدلة على ذلك. فجأة انسحبت هذه القوة الجبارة، ودُمِرت البواخر، وسَنَّتْ الصين في نهاية القرن الخامس عشر قانونا يحظر بناء السفن وخروج الصينيين من بلدهم. هذا ما سبّب حسب مؤرخين مثل جون فايربنكس وجوزيف لفنسون توقف التطور العلمي والتكنولوجي للصين.

كيف حدث أمر غريب كهذا ؟ السبب هو تغير النظام في البلاط الصيني وسقوطه بيد مجموعة من المحافظين ترفض الخروج إلى العالم الرحب وتفضل التقوقع داخل حدود الصين، بل وذهبت لحدّ طمس روايات رحلات «شنج هي» الذي أنهى بقية حياته منبوذا. هكذا بجرة قلم من إمبراطور انكفأت الصين على نفسها، وتركت المحيطات للمغامرين الغربيين بانتظار وصول تجار الأفيون الإنجليز ثم قوّات الاحتلال.

أمر كهذا، يقول الباحث، كان مستحيل الوقوع في الغرب، حيث لا قدرة لشخص واحد على تغيير مجرى التاريخ . فأوروبا بحكم التضاريس الجبلية والمضائق البحرية والأنهر الجبارة، كانت مقسمة إلى

---

6. خضرة المناطق الاستوائية في أفريقيا ليست خضرة الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي الدسمة وإنما خضرة مناطق غابية غير صالحة للزراعة والرعي ومنطقة أمراض بالغة الانتشار مثل الملاريا ومرض النوم وبقية الأمراض الاستوائية التي شكلت ولا تزال عائقا هائلا للتقدم.

دول متنافسة وهذا التنافس بينها كان عامل قوة للكل. أضف أن قوة النبلاء والكنيسة ثم البرجوازية انتهت إلى فرض النظام الديمقراطي الذي يسمح بحركية وديناميكية أكبر للمجتمع. لهذا لم يكن بوسع قرار سياسي واحد أن يعطل أمة بأكملها، بينما كان الأمر ممكنا في الصين الموحدة والواقعة في قبضة الاستبداد...

يمكننا الآن تلخيص الوضعية العامة كالتالي إلى موفى 1600 ميلادي.

استطاعت أوروبا، وخاصة الغربية، أن تدمج لا فقط نباتات وحيوانات الشرق القديم، وإنما كل الايدولوجيا (الدين، العلوم، القيم) التي تبلورت فيه منذ آلاف السنين. أضف إلى هذا تمكنها من تكنولوجيا الصين المتقدمة (صناعة الحرير والبرسلين والورق والمطبعة والبارود والبوصلة)؛ أضف إلى هذا توفّرها على أخصب الأراضي وأجودها للزراعة وتربية الماشية، وكذا ضربة الحظ التي تكاد تشبه المعجزة وهي توقّف زحف الأساطيل الصينية القوية نحو الغرب، ثم تبخرها فجأة من كل بحار الشرق تاركة المجال مفتوحا للأساطيل الغربية لتتقدم بعيدا دون أن تطلق رصاصة واحدة.

كانت الصين تملك كل مقومات القوة من أراضي زراعية شاسعة وتكنولوجيا متقدمة، لكنها كانت معاقة بنظامها السياسي الذي فوّت عليها فرصة التحكم في العالم، أو على الأقل لعب دور كان سيغير مجرى التاريخ..

كان الخاسر الأكبر في ذلك السياق العالم العربي- الإسلامي، لأنه كان يتوفر على معوّقين هائلين: أراضي جدباء ونظام سياسي أجدب. من جهة كان رصيده من الأراضي الزراعية ضعيفًا، وذلك بسبب الكارثة البيئية البطيئة وما خلّفته من تبعات (فقر المجتمعات وفقر الدول وضعفها وقلة النمو الديمغرافي وقلة المختصين، وندرة الشخصيات الفذة من بينهم القادرة على قيادة النقلات النوعية في كل الميادين). ومن جهة أخرى كان هناك الآفة والعاهة التي نسميها الاستبداد والتي لم تعد الثروة في عهد الأراضي الخصبة قادرة على التغطية على عيوبها.

ملاحظتان أخيرتان للبرهنة على دور المحيط في مصير الشعوب والأمم. قلّ من يعرف أن لويس الرابع عشر عندما قرّر بناء أسطول حربي وتجاري ينافس به بريطانيا سيدة البحار منذ تلك الحقبة من التاريخ المعاصر، استهلك ربع الغابة الفرنسية، أي ملايين من الهكتارات، وأن صواري السفن العابرة للمحيطات كانت تستجلب من جبال البرانس وتسحب على مئات الكيلومترات إلى الموانئ التي تصنع فيها تلك السفن لأنه كان من الضروري أن تكون بعلّو معين. مثل هذا الأمر كان مستحيلا على العرب في شرق الوطن وفي غربه، حيث لا وجود لغابات تنتج مثل هذه الصواري أو تكفي لبناء

الأساطيل. هذا ما جعل العرب لا يتوفرون إلا على مراكب صغيرة ربما بثت الرعب في المتوسط أو وصلت جاوة والصين لكنها كانت أعجز من الوصول إلى الشواطئ الأمريكية أو جزر المحيط الهادي.

الملاحظة الثانية تتعلّق بالطاقة الأخرى التي توفّر عليها الأوروبيون لتغذية الثورة الصناعية، ولولاها لاستحالت: الفحم. أنظر لخارطة توزّع هذه المادة وستكتشف أنها تمتد لأسباب جيولوجية تاريخية شمالا من أوروبا إلى الصين وتكاد تكون منعدمة في ربوعنا. ماذا تقول عن البترول؟ لنفس الأسباب هو لم يوجد بكثرة إلا في منطقتنا، لكن ضعفنا الديموغرافي والسياسي الناجم عن هزال مخزوننا من الأراضي الزراعية وطفرة القوة الغربية جعلنا غير قادرين على مواجهة الغزو والاستعمار والاستغلال.

ما يظهره جارد دايموند أن التفوق الأوروبي لم يكن نتيجة تفوق عرقي أو ثقافي، وإنما تضافر جملة من العوامل الموضوعية. وللرجل أحكام بالغة القسوة والصرامة حول أداء الغرب في الخمس قرون الأخيرة، خاصة في علاقته مع الشعوب الأخرى، علما وأنه ينظر لكثير من شعوب ما يسمى بالعالم الثالث بنفس النظرة الصارمة عندما يتعلق الأمر بالمسئولية في تدمير البيئة. معنى هذا أن الغربيين ليسوا أشباه الآدميين الذين وصفهم ابن فضلان في رحلته الشهيرة، وليسوا «السوبرمانات» الذين يوهمون به أنفسهم ونجحوا أحيانا في إيهامنا به. هم بشر مثلنا عانوا آلاف السنين من التخلف ثم حالفهم الحظ بضعة قرون. لكن عصر هيمنتهم بدأ بالأفول. في نفس السياق نستطيع أن نرمي إلى المزبلة بعقد التفوق تجاه من هم أكثر منا تخلفا مثل الأفارقة لأن تخلفهم مثل تعثرنا مثل تفوق الغربيين: قضية لا علاقة لها لا بالجينات ولا بالثقافة وإنما بما يوفره المحيط.

إنني مقتنع اليوم بأننا أفرطنا على أنفسنا وظلمنا شعوبنا وحتى حكامنا، لأننا في الواقع كنا ولا نزال ضحايا ظروف قاهرة تجاوزت إرادتنا. بل لا أستبعد أننا قدمنا على مر القرون الأخيرة مجهودات جبارة لمواصلة البقاء في ظروف متزايدة الصعوبة، سواء تعلق الأمر بضغط المحيط المتزايد فقرًا أو بضغط الغزو الخارجي.

المهمّ أننا لا زلنا شعوبا بالغة الحيوية وتبحث بإصرار متزايد عن منافذ للخروج من تخلف مرحلي وليس قدرا محتوما.

للتلخيص : إذا كان تخلفنا - أي مرة أخرى ضعف إنتاجنا المادي والفكري - مقارنة بالشعوب «المتقدمة» هو محصّلة عوامل متداخلة من أهمها عامل لا نتحمّل مسؤوليته، يصبح السؤال الأهم عن آفاق المستقبل، خاصة وقد أضعنا فُرَصًا عديدة؟ السؤال داخل السؤال: هل التغييرات المناخية - المتوقع بالنسبة لمنطقتنا تزايد الجفاف وشح المياه وارتفاع مستوى البحر الذي قد يبتلع كل مدننا

الشـاطئية – التي تتهددنا مع كل البشـر سـتزيد من تخلفنا ؟ هل سـنترحّم يوما على العصر الذهبي الذي اعتبرناه عصر التخلّف ؟ كل هذا ممكن، لكن التغييرات المناخية التي قد تزيد الطين بلّة تحمل في طياتها خبرا طيبا، فالصحاري التي أعطتنا طاقة كان بوسعها أن ترفعنا كلنا – وليس بعض الجيوب – إلى أعلى مراتـب الرخـاء، والتي لم ينتفـع بها إلا «المتقدّمون»، توفّر لنا طاقـة لا تنضب، هي الطاقة الهوائية والشمسـية. والطاقة كانت وسـتبقى أهمّ ركيزة لبناء الحضارة. هذه الطاقة الجديدة سـتجعل مـن صحارينـا التـي خذلتنـا عندما كانـت الزراعة هي مصدر القـوة والتي فرطنا في بترولها، سـتكون مصـدر قوتنـا في المسـتقبل خاصة في إطار الطفـرة التكنولوجية التي أذنت بدخولنـا الحضارة الرابعة. الرهان اليوم هو الاسـتيلاء على هذه التكنولوجيا وتطويرها واسـتعمالها وآنذاك سيسعنا أن نجعل من المحيـط الـذي حُكم علينا أن نعيش فيـه، مصدرًا لقوتنـا لا لفنائنا.

كل هـذا ممكـن شـريطة تطويـر منظومتنـا التربوية لتنتـج لنا مختصيـن، ومنظومتنا الاقتصادية لحسـن اسـتغلال هذه التكنولوجيا، ومنظومتنا السياسـية لحكم رشيد يقطع مع طرق التصريف البدائية التي عشـنا عليهـا طيلـة القرون المنصرمة، وهو مـا يعني آليا ضرورة ثـورة في الفكر السياسـي بصفة خاصة والفكـر بصفـة أشـمل. يجب القطع مـع صورة التقدم كقدر محتـوم للبعض، وأفـق لا يدرك للبعض الآخـر. يجـب أن نـدرك أن مـا نظنه هدفا لا بديـل عنه هو في الواقـع آلة عمياء بصـدد تدمير الطبيعة والإنسانية. لذلك لا بدّ من استبداله بمفهوم التطوير كمشروع إنساني واعي يرتكز على تغيير جذري في العقليـات، وعلى الإصلاح الجذري في نظمنا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية؛ والهـدف منه ليـس مراكمـة الأشـياء الماديـة حتـى وإن كان الثمن تدمـير المحيط، وإنمـا نقلة نوعية في علاقة البشـر ببعضهـم البعض وفي علاقتهـم مع الطبيعة.

مجمل القول أن التخلّف مفهوم – تهمة قسـونا به على أنفسـنا، وكان أكبر عامل في تحطيم معنوياتنا في إطار الحرب النفسية التي شنّت علينا كجزء من الصراع بين الأمم، وآن الأوان لإلقائه في سلّة المهملات.

التصور السـليم يدفعنا إلى القول : لأسـباب موضوعية – جلها خارجة عن نطاقنا – فاتتنا ثورة القرن التاسـع عشـر الصناعيـة نتيجة خلّـو بلداننا من الفحـم والغابـات والأراضي الزراعية الكافيـة، وفوّتنا حسـن اسـتعمال البترول لأننا كنا تحت سـطوة الأمم التي سـبقتنا بفضل هذه الثورة الصناعية. نحن الآن في تقاطـع طريـق جديد، يضع تحت ذمتنا ثورة تكنولوجية جديدة نتوفّر على مقوماتها مثل الطاقة الشمسـية وخاصة الطاقة الدماغية، ونسـتطيع قبل تناصف القرن أن نعود للتاريخ من أوسع أبوابه أي العلم والتكنولوجيا بعد توفير الشـرط الأول لكل نهضة : الحكم الرشـيد.



الاستعداد لقيادة نهضة حاصلة بطبيعتها

كم حبّرنا من كتب ومقالات في هذا الهاجس الكبير الذي يسكننا منذ أكثر من قرن!.... كل هذا لأن الأسطورة القومية التي نسكنها وتسكننا تقسّم تاريخنا لأربعة فصول: الجاهلية فترة الظلام المطبق، ثم فترة النور الساطع التي مثّلها الإسلام، بعدها الانحطاط الذي ما زلنا نعيش فيه ويجب الخروج منه للوصول إلى النهضة هذه المرحلة الرابعة التي ستتوج مسار أمتنا بأروع «هابي إند».

وبانتظار أن يولد لنا مؤرخون عظام يفككون هذه الأسطورة (كما فعل الإسرائيلي شلومو صاند مع أسطورة الشعب اليهودي، مظهرا ما تحفل به من أغلاط ومغالطات، ومن يقف وراء الفبركة، وكيف صنعت ولأي أغراض سياسية)، يجب العودة للمنطلقات لتسليط الضوء على مستوى آخر من الإشكالية أملا في زيادة الفهم لا البلبلة.

النهضة مفهوم أخذناه من الغربيين، ويعنون به فترة من تاريخهم تمتدّ من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، ويسمونها أيضا **Re- naissance** أي الولادة الجديدة.

تميزت تلك الفترة في التاريخ الغربي بانطلاق التفوّق الفكري والاقتصادي والعسكري الذي مكّن الغرب من بسط سيادته على العالم إلى نهاية القرن العشرين. وراء هذه الطفرة في القوة نجد رجالا فتحوا البحار مثل الأمير هنري الملاح وكريستوف كولومبوس وفاسكو دي جاما، ومن ورائهم

ثورة فكرية قلبت العلوم والآداب والفنون رأسا على عقب، من أعلامها أفذاذ مثل كبلر وقاليلي **وليوناردو دا فينشي** ومايكل آنغلو ومكيافيل وغيرهم.

لا أحد يعرف وصفة هذه النقلة النوعية المفاجئة، وهل هي نتيجة بروز شخصيات فذة أم تضافر الإرادات الصامتة للملايين، أم بفعل الصدفة، أم بسبب كل العوامل مجتمعة. كل ما نعرف أن مثل هذا الحدث الجلل في حياة الشعوب لا يحصل إلا نادرا.

ها نحن نحلم بنهضة كهذه نريدها بكل قوانا، لا ننفك في الجري وراءها بأحلامنا وأفكارنا وخططنا.

لكن ماذا لو كنّا كبطل القصة البوذية الشهيرة الذي انطلق يركض في كل اتجاه بحثا عن الفرس .. التي يركب ؟ ماذا لو كنا نعيش فعلا نهضة لا نعي بها، وأنها.... واحدة من بين نهضاتنا الكثيرة ؟

لنتصوّر أنه قيّض لنا مرقب خيالي نسلطه لمدة قرون على شبه الجزيرة العربية نتابع ظهور بقع حرارة ونور نعرف ارتباطها الوثيق بنهضة بشرية تشمل العمران والأفكار والتنظيم والقيم. لنطلق عداد القرون بدءا من القرن العاشر قبل الميلاد ولنبدأ الرصد.

سنفاجأ بطول فترة الظلام، ثم ببروز بقعتين كبيرتين من النور، واحدة في الشمال هي مملكة الأنباط تظهر في القرن الرابع قبل الميلاد في منطقة الأردن، وواحدة في الجنوب هي مملكة حمير في اليمن بين 115 قبل الميلاد و599 بعد الميلاد. ثم سنرى أنوار البقعتين تنطفئ تدريجيا ليسود الظلام لقرون طويلة. فجأة يشتعل نور خاطف يضيء كل المنطقة متوسعا بسرعة مذهلة لحدود العالم المعروف. إنه الإسلام. بعد أقل من قرنين سنرى شبه الجزيرة تغرق من جديد في الظلام، والقبائل البدوية تتوقّف عن كل نشاط خلاق يذكر، وعن كل تأثير في الحضارة وذلك لمدة اثني عشر قرنا. هل ماتت المنطقة نهائيا؟ كلا، ها هي الأضواء تشتعل مجددا من المحيط إلى الخليج معلنة عن تحولات مذهلة تنقل الأمة في أقل من خمسة عقود من حال إلى حال.

كم سيدوم هذا الوضع ؟ ألن يصبح العمران مدن أشباح تذروها رياح الصحراء تسكن خرائبها قبائل بدوية عادت إلى مرحلة ما قبل البترول ؟ حتى لو حصل هذا، لا شيء يمنع نهضة جديدة ولو بعد قرون تعيد للمنطقة سالف حيويتها، لكن بوجه قد يفاجئ أحفادنا بنفس الكيفية التي كان يفاجأ بها الشعراء الصعاليك وهم يكتشفون كورنيش الدوحة وأبراج دبي.

ألا يعني هذا أن تاريخنا سلسلة نهضات وكبوات لا أحد يعرف متى بدأت ومتى ستنتهي ؟ إنها ظاهرة عامة. أنظر لمسار قرطاج ودمشق وبغداد، وكيف كبت ونهضت أكثر من مرة.

لفهم الظاهرة لا بد من وضعها في إطار عمل القوتين الجبارتين المتحكمتين في وجود العالم ووجودنا أفرادا وشعوبا وأجناسا : الخلق والتدمير.

أنظر حولك وستكتشف فعلهما الدائم. على صعيد الشخص هما اللتان تتحكمان في الصحة والمرض، في الحياة والموت. وعلى صعيد العمران نجدهما وراء بناء البيوت والمدن ووراء خرابها. وعلى صعيد الأنظمة والدول والحضارات وراء صعودها وسقوطها. هاتان القوتان موجودتان ضرورة في نفس الوقت وفي كل كائن وكيان، إنما باختلاف في قوة التأثير من لحظة لأخرى. معنى هذا أن النهضة سواء كانت نهوض شخص من فراشه بعد وعكة صحية، أو نهوض شعب من مرحلة خمول دامت قرونا، هي غلبة آنية ومؤقتة لقوى الخلق على قوى التدمير. أما مرض الشخص أو انحطاط مجتمع، فنتيجة انتصار قوى التدمير على قوى الخلق. ويكون ذلك أيضا لمرحلة مؤقتة.

كل هذا يدعو للتفاؤل وبذور النهضة كامنة داخل أكبر كبوة تنتظر ساعتها، مثلما يدعو للتشاؤم، وبذور الخراب موجودة في كل نهضة حتى في أوج تألقها. هذا ما يجعل العاقل لا يعيش إلا على الموقف الذي أوصى به إميل حبيبي : التشاؤل.

لماذا يمكننا القول إننا نعيش نهضة لا كبوة خلافا لكل الكتابات المطبوعة بطابع التشاؤم وجلد الذات. إننا لسنا بحاجة للركض وراء النهضة لأننا في أوجها ؟

إذا كان كاتب هذه السطور يدين بالحياة لوالدين من لحم ودم، فإنه يدين بصياغة فكره وروحه لرجال عظام أكثرهم تأثيرا في ثقافتنا الرسول الكريم و عمر بن الخطاب وأبو العلاء المعري وأبو بكر الرازي ومحيي الدين بن عربي وعبد الرحمن الكواكبي والطاهر الحداد. تُرَى ما الذي كانت الروح تخبر به هؤلاء الخالدين الذين نهتدي بهم كالتائهين وراء خير الأدلة وذلك من موقعها في خضم الزمان ؟

ربما شيء من هذا القبيل وقد عقد التهيّب مني اللسان.

«أبشر يا فاروق، إن الذين ولدتهم أمهاتهم أحرارا لم يعودوا عبيدا يباعون على قارعة الطريق ولا جواري بالآلاف في قصور الطغاة ... أبشر يا أبا العلاء فالعقل الذي جعلته في مصاف النبوة قوام حضارة اليوم... أبشر يا أبا بكر اكتشفنا كيف نقي ونعالج الجدري والحصباء والسل والطاعون ... أبشر يا محيي الدين فالتسامح تقدّم خطوات جبارة ... أبشر يا عبد الرحمن، مات المستبدون

في العقول والقلوب ومراسم دفنهم في الواقع على قدم وساق ... أبشر يا طاهر، بناتنا الأغلبية في الجامعات، أصبحن طبيبات ووزيرات وقائدات طائرات».

تقول نسيت مشاكل تخلفنا وتبعيتنا ؟ أبدا، بل يجب أن نتذكر أكثر من أي وقت مضى تقرير 2009 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن لنا ستين مليون أمي يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأننا مهددون بالتصحر وبالجوع وبالعطش، وأن دولنا أصبحت أكبر خطر يتهدد أمننا القومي وأمن كل واحد منا، وأننا نكاد لا ننتج شيئا يذكر من العلوم والأفكار والقيم.

لكن هل نحن على وعي بالقفزة الهائلة التي حققناها في أقل من قرن، والتي أدت لانتهاء الرق وخروج المرأة للعلم والعمل والثورة في العلاقة بين الحاكم و المحكوم ؟ أنظر الانفجار السكاني والعمراني وانتشار التعليم والصحة وتوسع العربية وبروز مدارس غير معروفة في الفنون والعلوم وظهور شخصيات مجددة. أنظر كيف تتقارب الشعوب العربية كما لم تتقارب في تاريخها الطويل بفضل وسائل الاتصال الحديثة وانتشار الفصحى وتزايد الوعي بضرورة التنسيق والترابط. أنظر عنف قوى التدمير في تعاملها مع تنظيم سياسي عافه وعفا عليه الزمان مثل الحكم الفردي، أنظر الثورة تضيء بلهبها الأفق.

إذا كنا في مرحلة نهضة فما معنى حديثنا عنها وكأنها هدف ما وراء الأفق ؟

تمّعن في كل ما يكتب منذ قرن وستكتشف أن موضوع التفكير هو الخلاف حول المشاريع التي ستمكننا من التحكم في مسار هذه النهضة. نحن كملاحين ينتبهون لهبوب الريح بعد طول السكون، والتحدي أمامهم اغتنام الطاقة التي جادت من السماء لدفع المركب، لكنهم يتخاصمون حول تحديد الاتجاه وما المرفأ الذي يجب وصوله. هل كنا نفكر ونتناقش ونتصارع لولا وعينا أننا في خضم مرحلة انتقالية جبارة قد تكون أهم ما عرفنا في تاريخنا وأن علينا التحكم فيها.؟

المشكلة ما نضيّع من جهد ومن وقت في الصراع بين المشروع الإسلامي - القومي الذي لا يرى نهضة إلا في الرجوع للإسلام «الصحيح» أو للإمبراطورية الأموية، وبين العلمانيين التقدميين الذين لا يرون طريقا سالكا إلا الذي يقلد النهضة الغربية بعلمها وعلمانيتها وتكنولوجياتها ومؤسساتها الديمقراطية. هذا الخصام عبثي لجهله أو تجاهله أن كل نهضة تواصل وقطيعة.

لنذكّر أن من أهم دعامات الأسطورة التي تهيكل علاقتنا بالتاريخ تقريرها أن الجاهلية ظلام مطبق أنهاه نور الإسلام الساطع حال ظهوره.

لا شكّ أن علي الوردي في كتابه وعاظ السلاطين أحسن من أثبت أن الجاهلية تواصلت داخل الإسلام، بل وانتصرت عليه ردحا من الزمان. هو يبين بقراءة تاريخية نافذة البصيرة أنه باستثناء فترة عمر بن عبد العزيز (التي لم تدم إلا سنتين وصفّي صاحبها بالسم على الأرجح)، كان كل العهد الأموي بمنزلة ثأر أرستقراطية قريش من الرسول الكريم وآل بيته وأننا لا نفهم شراسة يزيد ضد الحسين إن لم نضعها في إطار الثأر القبلي لموتى القرشيين في بدر وأحد، خاصة وقد تم تحت الغطاء الشفاف للدين الجديد تواصل كل قيم الجاهلية والشعر الذي شجعه الخلفاء الأمويون حامل الإيديولوجيا الحقيقية التي لم يستطع الإسلام محوها وإنما تغطيتها. إنها القيم التي يتردد فينا صداها إلى اليوم ونحن ننتشي لقصائد النرجسية والكبرياء والفخر والتعصب للقبيلة والذات. ربما نحن جاهليون أكثر مما نتصور.

نفس الشيء اليوم في شبه الجزيرة بل وفي كل شبر من الوطن الكبير: من جهة تواصل الإسلام فينا في العمق هو نفس تواصل الجاهلية في الإسلام، ومن جهة أخرى القطع معه بفعل تغييرات جبارة فرضها علينا الغرب بأيديولوجيته البغيضة وتكنولوجيته المعبودة.

إنه قانون عام في تطوّر الأمم، فأوروبا لم تخرج من جاهليتها (العصور الوسطى المفترى عليها هي أيضا كثيرة) بالعودة لروما وأثينا كما كان مخططا، وإنما بحفاظها على جزء من التراث وقطعها الجذري مع جزء آخر، وهو ما أعطى غاليلي الذي سخر من أرسطو، وباراسلز الذي تهكم على غالينوس، وشكسبير الذي ضرب بعرض الحائط قواعد المسرح الإغريقي.

معنى هذا أن كل الذين يتصورون القدرة على إملاء إرادتهم على الريح لكي يكون الطريق والمرفأ قطيعة بلا تواصل أو تواصلا بلا قطيعة يبددون طاقتهم التي نحن بأمس الحاجة إليها. ثمة لحسن الحظ ربابنة مهرة، يرصدون الاتجاه الصحيح لهبوب الريح، ويرفعون الشراع لتنفخ فيه طاقتها الجبارة. إنهم كل من يراهنون على التغييرات الاجتماعية العميقة التي تؤدي للديمقراطية. إنهم الذين يعلمون أن وحدة العرب لن تكون «بعثا» لإمبراطورية تفوح برائحة الجور والجواري، وإنما خلقا جديدا لكيان لم يعرف له العرب مثيلا: اتحاد / رابطة / فدرالية الشعوب العربية الحرة.

وفي آخر المطاف، إلى أين سننتهي والمركب حافل بكل الأنواع من الركاب والملاحين بإراداتهم المتناقضة ؟ لسوء الحظ أو لحسنه لا أحد قادر على التنبؤ، وهل ستأخذ نهضتنا هذه هذا الاتجاه أو ذاك ؟ أم هل نحن نسرع لكبوة جديدة، فالمستقبل ما نصنعه كل يوم أفرادا وجماعات، وهو مفتوح على كل الاحتمالات من أروعها إلى أفظعها.

وبما أننا بدأنا المقال بتوسيع أفق تاريخنا إلى بعض آلاف السنين لفهم مصطلح النهضة فلنوسعه إلى أبعد الحدود الممكنة لنفهم بعدا آخر لمن يريدون النهضة أولا وأخيرا ثأرا تاريخيا من الغرب، والحال أنها لن تكون إلا به ومعه، بكل أمم الأرض ومعها .

يقاس تاريخ الأشخاص بالعقود وتاريخ الدول والحضارات بالقرون. أما تاريخ البشرية فيقاس بمئات الآلاف من السنين. لكن تاريخ الأرض يقاس بمئات الملايين منها. ما يظهره مؤرخو الكوكب وهم كبار علماء الأحياء مثل بيتر وارد في كتابه المرعب الشيّق، Under a green sky (تحت سماء خضراء) أن الأرض عرفت إبان الخمسمائة مليون سنة الأخيرة خمسة انقراضات بالجملة أي اختفاء 80 % من كل الأجناس الحيوانية والنباتية التي كانت تتزاحم فوقها؛ وبعد كل كارثة جبارة كانت الطبيعة تستعيد صحتها محققة ولو بعد عشرات الملايين من السنين «نهضة» بالمفهوم البيولوجي، أي ظهور أجناس من الكائنات الحية أكثر تعقيدا وطاقة على مواجهة معركة البقاء.

المرعب في هذا الكتاب تقدمه بأكثر من حجة تنذر بأن البشرية جمعاء قد تكون انخرطت في مسلسل الانقراض الجماعي السادس، وهي تحفر قبرها بأيديها عبر ما ترتكبه من عدوان على التوازنات الدقيقة للكوكب، آخر وأخطر مظاهرها التلوث المؤدي للاحتباس الحراري.

معنى هذا أن التحوّل في مفهوم النهضة أصبح جذريا، وقد أصبح من العبثي على أمة أن تحاول النجاة بنفسها على حساب الأمم الأخرى، وكلها على نفس المركب المهدّد بالغرق.

إن عقدة النقص الموجودة دوما وراء طرحنا للموضوع ليست إلا الوجه الآخر لإرادة الثأر من الغرب والحال أنه، إن كان لنا ثأر نأخذه فمن كل القوى التي كبّلت طاقاتنا - التي لا تزيد ولا تنقص عن قدرة الخلق والإبداع الموجودة عند كل البشر - وهي كامنة داخل الفكر الاستبدادي الذي عطّل الفلسفة والعلم والفنّ والأدب، وأعطانا النظم الاستبدادية التي استباحتنا ألف مرّة أكثر مما استباحنا الاستعمار. هذا الفكر لا زلنا متشبعين - قل مسمّمين به - إلى اليوم، وهو أكبر عقبة أمام نجاح نهضتنا اليوم ونهضاتنا المقبلة على امتداد آلاف السنين.

كل المجتمعات مواجهة عبر التاريخ بنفس الإشكالية. عليها من جهة أن تتطور، أي أن تحيّن مفاهيمها وعاداتها وتقاليدها وحتى مقدساتها لتواكب ضغط عالم متحرّك وأمم تتنافس في البحث عن أسباب القوة. هذا ما يتطلب منها غالب الوقت القطع الموجع مع ماضيها أو مع جزء منه. ومن جهة أخرى عليها أن تحافظ على وحدتها وهويتها واستقرارها وإلا انفجرت إلى ملل ونحل وفتن قاتلة، وهذا يتطلب منها أحيانا ممارسة أشدّ أنواع العنف ضدّ قوى التغيير داخلها. أصعب شيء بالنسبة

للعقل الجماعي الذي يقود المجتمعات إيجاد هذا التوازن البالغ الدقة الذي يؤدي في حالة الفشل إما إلى استقرار المستنقعات أو إلى الفوضى.

المهمّ أن مجتمعاتنا العربية اليوم في حالة نهوض لم تعرفها الأمة إلا عند ظهور الإسلام. هي تعيش في خضمّ تغييرات سياسية ومجتمعية غير مسبوقة عمقا وزخما ...كل هذا لأنها تواكب بوعي ودون وعي طفرة تكنولوجية هائلة هي كما قلنا دعامة الثورات الحقيقية.

الرهان اليوم أن نركب الموجة ونذهب بعيدا بنهضة جديدة، أو نبقى مجددا على قارعة الطريق، كما فعلنا عندما لم ننتبه للثورة الصناعية عند غروب القرن التاسع عشر والتي أتتنا بالاحتلال والاستعمار والتبعية والتي لا زلنا نعاني من آثارها إلى اليوم.

لا يتشدّق البعض لتبرير عجزهم إلا بذلك الجزء الشهير من البيت «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن».

نعم، لكن لو كان هذا الكلام وحده الصحيح لما صنعنا سفنا أو مرافئ ولما أبحر لنا يوما سندباد، والقاعدة التي سار عليها البشر منذ دخلوا البحار يستكشفون المجهول أن الرياح تجري بما تشتهي السفن ....وأن السفن التي تجيد استعمال رياح يبدو وكأنها موجودة لخدمتها، قادرة على الصمود أمام العواصف ووصول أبعد المرافئ ... خاصة إن كان لها بحّارة مهرة وشجعان.

المرفأ: دولة المواطنين ...الحكم الرشيد ...تجنيد الطاقات للخلق بدل تبذيرها في الصراع ...كيف ؟.



ممارسة السياسة كأخلاق أو لا تكون

سلْ من حولك عن تعريف السياسة، وستُفاجأ بتباين الأجوبة. إنها نفس الظاهرة بخصوص الصحة والوطن والدين. كلها مفاهيم نتصورها من البديهيات، وعندما نخوض في تدقيق معانيها، نجدها تعني أشياء مختلفة لكل واحد منا.

لنترك لأساتذة العلوم السياسية مهمة الاتفاق - إن همُ اتفقوا- على تعريف، علما وأن الأمر لن يكون إلا مقارعة تصورات بأخرى. المشكلة أيضا أن المنظّرين لم يجرّبوا يوما السياسة الفعلية. في المقابل تجد سياسيين لهم تجربة مباشرة، لكن لا وقت لديهم ولا قدرة على التنظير. النتيجة بقاء المفهوم في منطقة ضبابية، لأن من يتكلمون لا يعرفون كثيرا، ومن يعرفون لا يتكلمون إلا نادرا.

هناك مسألة تحتاج إلى توضيح قبل المواصلة، وتتعلّق بالمستوى الذي تمارس فيه السياسة. يتصوّر الكثيرون أنه لا يجوز الحديث عنها إلا عندما يتعلّق الأمر بتعامل كبار المسؤولين مع كبرى المشاكل. لكن ممارسة السياسة التي تعرفها الثكنات والمستشفيات والشركات وحتى العائلات لا تختلف في جوهرها عن المشاكل التي تعصف بالشعوب والدول. إن ناضلتَ من أجل مصالحك داخل مؤسسة أو مستشفى بعقلية الطموح الشخصي اعتبرْ الأمر من قبيل الشأن الخاص، لكنك في الواقع تمارس السياسة وإن كانت على المستوى الضيق. إن سعيتَ لنفس الأهداف وبنفس العقلية والأساليب على مستوى المدينة والدولة والشعب، صُنِّفت سياسيا وأنت لم تغير إلا مستوى الفعل السياسي

الذي يمارس داخل أصغر التجمعات البشرية بنفس العقلية وأحيانا بنفس الطرق التي يمارس فيها في أعلى المستويات. فالقتل المسمى جريمة حق عام ليس إلا الرديف البائس لنفس الظاهرة في مستوى دولـة، حتى وإن كان عدد ضحاياها أحيانا بالملايين.

لنبدأ بالطواف من بعيد حول المفهوم. في مقاربة أولى يمكننا القول إن السياسة هي فنّ الاستيلاء على السلطة لمن يريدها، وفنّ الحفاظ عليها لمن يملكها، وفنّ التعامل معها لتحقيق أقصى قدر من المنافع لمن لا قدرة له على افتكاكها ولا خيار له غير تحمّلها.

لكن ما السلطة ؟

يقول ابن خلدون في تعريفه للملك بأنه : «منصب شريف ملذوذ، يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية، فيقع فيه التنافس غالباً، وقلّ أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلبه عليه، فتقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة».

في هذا التعريف نرى جيدا العلاقة بين امتلاك السلطة والتمكن من الثروة (الخيرات الدنيوية) والاعتبار (الملاذ النفسية). وكنا قد رأينا من قبل أن هذا الثالوث هو لبّ الصراعات التي تعصف بالمجتمعات، وأنه محور كل ثورة ومحرّكها.

السلطة هدف مثل الثروة والاعتبار، لكنها - بشكل خاص - الأداة التي تمكن من التحكم كليا أو نسبيا في الصراع المحموم بين الأشخاص والجماعات والجهات والأيديولوجيات، الرامي للفوز بأكبر نصيب من الملاذ الدنيوية والنفسية التي يتحدّث عنها ابن خلدون. هذه الأداة هي جملة الوسائل القادرة على فرض الأفعال المرغوبة لتحقيق الأهداف الثلاثة، وطيفها يمتدّ من آلات التعذيب إلى مواعظ الجمعة والسبت والأحد، مرورا بالقوانين وبرامج التربية.

أين توجد هذه الأداة أو لنقل هذه الأدوات ؟ هل هي حقا بين أيدي السياسيين وعلى رأسهم من هم في أعلى الهرم ؟ ربما كان ذلك صحيحا في يوم ما - والأمر غير مؤكّد - لكن الثابت أن الأمر لم يعد كذلك في هذا العصر.

إبان الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالغرب في السنين الأخيرة، تصاعد الوعي بالدور الذي تلعبه الشركات والبنوك في التحكم في دولة ديمقراطية، وتوجيهها لخدمة مصالح أرستقراطيات مخفية لا تعمل إلا لمصالحها.

المشكلة أن رأس المال المُعَوْلَم ليس وحده من يمارس السلطة، فهذه الأخيرة موزعة بكيفية بالغة التعقيد بين مؤسسات مالية ودينية وعسكرية واستخباراتية ومجتمعية مستقلة وعلمية وإعلامية دون أن ننسى المافيات والجمعيات السرية.

أهل السياسة إذن لا يتلقون من الملك – الكاهن[7] إلا جزءا محدّدا من سلطته المطلقة، والديمقراطيون من بينهم لا يتلقونها إلا بقيود تقييم صارم مشْبع بالريبة ولزمن قصير. وفي المقابل فإننا نرى في مجتمعاتنا المعاصرة سلطات عديدة هي أغلب الوقت مقنّعة، غير مسؤولة أمام المواطنين باعتبارها خارج التقييم الدوري. لنذكّر هنا بمثال إدغار هوفر رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي FBI في الولايات المتحدة، الذي بدأ إدارته سنة 1924، وحافظ على منصبه 48 سنة، وخدم واستخدم ثمانية رؤساء ابتزّ بعضهم؛ ويتضح اليوم أنه كان له باع طويل في الإجرام. ثمة إذن سلطات غير خاضعة لما تخضع له السلطة السياسية من مراقبة وتقييم وتداول، وبالتالي تستطيع إما تخريب السلطة السياسية بتوجيهها، أو الاختفاء وراء الستار لممارسة أشدّ ما يضرّ بالمصلحة العامة إما مباشرة عبر الاستبداد أو بطريقة غير مباشرة بإفساد الديمقراطية نفسها – وخاصة بالمال الفاسد – أو شلّها إذا تجرّأت على تهديد امتيازاتها.

السلطة إذن موزّعة بكيفية أعقد مما نتصوّر، علما أن المستقبل سيكون لمزيد من التذرّر. الظاهر أننا أمام نزف متصاعد عبر التاريخ من الشمولية والفردانية كما عرفها الملك – الكاهن؛ وأن مآل السلطة – طال الزمن أو قصر – هو التوزع بين يدي قادة الجيش ورجال الدين والتجار.. إلخ.

الأمر حتمي لأنه بانتقال البشرية من حقبة الجني والصيد إلى الزراعة فالصناعة فالمعلومات، يتزايد تعقيد المجتمعات البشرية. وفي كل نقلة يتزايد عدد المختصين ويتزايد نفوذهم ومن ثم استيلاؤهم على جزء متعاظم من سلطة تُقسّم كالكعكة بين أطراف متزايدة الجشع والغيرة، كل على نصيبه.

بديهي إذن أن الديمقراطية شرط ضروري للحكم الرشيد، ولكنها ليست شرطا كافيا. هي تمنع اليد الواحدة من الإمساك بالمكونات الثلاثة للسلطة السياسية (التشريعي والتنفيذي والقضائي) لكن فعاليتها في السيطرة على السلطات الأخرى (الإعلام، الاقتصاد) ضعيفة، وحتى معدومة عندما يتعلّق الأمر بسلطة المافيات وهي أكثر وأقوى مما نتصور لتغلغلها في كل الأجهزة.

قلنا إن السياسة فنّ التعاطي مع السلطة. ما المقصود بالفنّ ؟ طبعا لا علاقة للأمر بجمالية الشيء، حيث قلّ وندر أن يقترن مفهوم السياسة بمفهوم الجمال. المقصود أن السياسة بما هي جملة من

---

7. الشخص الرمز الذي تتجمع بين يديه كل السلطة وهو وهم أكثر منه حقيقة لأن حتى هو كان يتحرك داخل شبكة الضغوطات التي نعرفها اليوم

الأفعال والتفاعلات لجملة من الفاعلين، بحاجة لجملة من المهارات - وحتى لبعض العبقرية - كما هو الحال في الفنّ لتحقيق الأهداف المعلنة والخفيّة.

كل المهارات والعبقرية - إن وجدت - هي لمواجهة أو لنسج مؤامرات لا تتوقف، ولبناء تحالفات لا تَثبُت، وللوقاية من خيانات لا تنتهي، ولإيجاد حلول للمشاكل التي يخلقها المنافسون والخصوم ... ولخلق مشاكل لحلول المنافسين والخصوم .

يجب أن نتذكّر أن هذا الصراع بين المنافسين داخل المجموعة الواحدة أو بين المجموعات أمر مفروض على الجميع بحكم هيكلية الثالوث الذي يحرّكه.

إشكالية السلطة أنه لا يوجد إلا منصب واحد للمَلِك وقلة من المناصب لحاشيته، بالقياس لعدد الطامعين للأدوار الأولى. وحيث أن الاعتبار مرتبط بمدى القرب أو البعد من مصدر السلطة أكانت سياسية أو دينية او اقتصادية، فإنه سيتوزّع هو الآخر وفق درجات تشكل سلم اجتماعي يضع قلة في الأعلى وهمّها الحفاظ على مراكزها في مواجهة متسلقين ينطلقون من الحضيض ويمشون على أجساد بعضهم البعض للوصول لأولى الدرجات.

أما الموارد المادية فهي دوما أقلّ من المطلوب في أي مجتمع، مهما بلغ من الرقيّ، سواء بحكم ندرتها الطبيعية أو بسبب ضعف التكنولوجيا أو نتيجة قصور آليات التوزيع أو ظلمها، مما يجعل الكعكة دوما أصغر من أن تغطّي حاجيات كل الجائعين، ويصبح تقاسمها مسألة توازن قوى لا نتيجة العدل.

هذا ما يمكّننا من إقحام عامل قارّ آخر في الفعل السياسي أي الطبيعة البشرية.

كل مناشداتنا للعدل بقيت أغلب زمن التاريخ مجرّد احتجاج الضعيف على القوي ومخادعة القوي للضعيف.

لماذا ؟ للظروف الموضوعية المذكورة أعلاه، لكن أيضا لأننا كما قلنا لم نولد بجينات العدل فينا، ما يجعلنا نمارسه بصفة طبيعية وتلقائية كما نحبّ أطفالنا ونحفظهم من كل الأخطار.

من حسن الحظّ أن أبا الطيب لم يصف إلا النصف الفارغ من الكأس، إذ لو كان حكمه صحيحا في المطلق لما خرجت المجموعات البشرية من طور الهمجية، ولما رأينا يوما المستشفيات والجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي والديمقراطية والقضاء المستقل وهيئات محاربة الفساد.

مع كامل الاحترام لشاعرنا العظيم يمكننا معارضته ببيت من نوع :

والعدل من شيم النفوس فإن تجد...ذا زلّة فلعلة لا يعدل.

قلنا إننا لسنا أمام نوعين من البشر: الطيبون الذين يملكون «جينة» العدل، والشريرون الذين يملكون «جينة» الظلم. كلنا نتوفّر على «الجينتين». كلنا نعتمد الظلم والعدل في حياتنا، وفي آخر المطاف ليست الأخلاق واللا أخلاق سوى استراتيجيتين متوازيتين لتحقيق نفس الأهداف. الفرق بين الأفراد يكمن في أن هناك من يفضّل الركون إلى استعداد غريزي بدل آخر، دون القدرة على التخلص من نقيضه داخله. لذلك ثمة دوما قديس نائم بعين واحدة داخل أكبر إبليس، وإبليس نائم بعين واحدة داخل أكبر قدّيس.

ثمة خبران داخل هذه الرؤيا: المفرِح، وهو أنه لا دوام لنظام فاسد ظالم عنيف، حيث يبدأ العدّ لنهايته لحظة انتصابه نتيجة وجود «جينة» العدل فيهق والمحزن هو أن العدّ يبدأ لحظة انتصاب أعدل نظام، والظلم الكامن في شيم النفوس يتربص به.

إذن الطبيعة البشرية التي تتعامل مع ندرة الموادّ واستحالة توزيع السلطة والاعتبار بصفة مُرضية للجميع، طبيعة مزدوجة، فيها نزوعنا الغريزي للظلم وفيها نزوع غريزي للعدل.

لا نفهم قوة الغريزتين (ومن ثم تواصلهما عبر التاريخ واستحالة تصوره دونهما) إن لم نربطهما بقضية القضايا بالنسبة للفرد وللمجموعة : البقاء.

إذا كان البقاء وتحسينه بالنسبة للفرد يمرّ بالتمكن من فنّ السياسة لتحقيق مآربه الشخصية، فالعملية بالنسبة للعقل الجماعي نفسها وإن بوسائل مختلفة وعلى مستوى أضخم. هنا يجب التذكير أن المصلحة العامة ليست الجمع الحسابي للمصالح الفردية، بل تكون في بعض الظروف طرحا لبعضها كما يقع في الحروب التي تضحي فيها المجموعة أحيانا بملايين افرادها للتمكن من بقائها وتحسين ظروفه.

مثل هذا البقاء لا يكون إلا بتحقيق هدفين آخرين يبدوان متناقضين : الاستقرار والتطوّر. لا بدّ من الأول لأنه يمكّن المجتمع من تجميع أجزائه والمحافظة على مقوماته المميزة.

لكن قدرا كبيرا من المحافظة يؤدي إلى الجمود وسط عالم متحرّك فيه تحديات جديدة تفرضها الطبيعة والجماعات البشرية المنافسة، وبالتالي أهمية التطور نفسه، لتحسين الموجود دون تهديم الأسس والمسّ بالثوابت. كل هذا حتى لا يتحنّط المجتمع بأكثر مما يجب من المحافظة.

لتأدية دور المحافظة تخلق المجتمعات: المؤمنين المتعصبين والكهنة والأباطرة وأحزاب اليمين المتطرف والبوليس السياسي. ولتأدية دور التطوير، تُبلور الكفار والثوار وأحزاب اليسار والعلوم التجريبية والفنانين الخارجين عن المألوف. للوصول لأهدافها تطلق المجتمعات التنافس بين حاملي لواء التوجّهين، والكل يتصور أنه يعمل لحسابه الخاص وهو يعمل في الواقع لصالح قوًى تتجاوزه.

ثمة إذن الأهداف الخفية للمجتمعات - هذه الكائنات الحية الذكية والخبيثة - في السلْم والاستقرار والتطوّر، وثمة أهداف الأشخاص في السلطة والثروة والاعتبار. نحن هنا أمام وضعية شبيهة بعلاقة الجنس بالنسل. يجري الأفراد وراء المتعة، لكن سنة الله أو همّ الطبيعة تَواصُل الحياة لا ما يجنيه الأفراد من نشوة عابرة.

معنى هذا أن ثالوث السلطة والثروة والاعتبار مجرّد طُعم يقدّم للأفراد حتى يتباروا في خدمة المصلحة العامة. المشكل هو الانزلاق عندما تنفصل المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة أو تريد تفويضها. في ميدان الحياة الجنسية يعطينا هذا الانزلاق الاغتصاب والبغاء. في ميدان السياسة يعطينا الدكتاتوريات التي توزع السلطة والاعتبار والثروة بكيفية تُفاقم العنف وتهدد الاستقرار وتشلّ كل تطوّر، لأنها تستعمل المصلحة العامة كغطاء لخدمة المصلحة الخاصة.

إذا لم يكن لنا طبيعة واحدة وإنما «طبيعتان»، وإن كانت السياسة لعبة وراءها لاعبان أساسيان: المصلحة الفردية والمصلحة العامة، تريد كل واحدة ركوب الأخرى واستعمالها، فلا غرابة أن تكون لنا سياستان أو مدرستان في السياسة.

المدرسة الأولي هي التي مثّلها المخلوع (بن علي) وكل الدكتاتوريين الذين أطاحت بهم ثورات الماضي وستطيح بهم ثورات المستقبل، والتي يجسّدها اليوم كبار لصوص البورصة أو رؤساء مختلف المافيات. وهي سياسة مبنية على تفويض الصالح العام للصالح الخاص أغلب الوقت بأقسى وأخس أدوات السياسة من قمع وتضليل. هذه المدرسة وبالٌ على المجتمع وعلى أصحابها، لأنهم وإن استولوا على السلطة (القمعية) والمال (الحرام) والاعتبار (المزيف)، فهم يفشلون على الأمد البعيد في المحافظة على أي من هذه «المكتسبات»، ناهيك عمّا يتكلفون ويكلّفون من ثمن للحفاظ عليها. هم لا يعرفون إن كل ما كسبوا يدخل في قائمة كل ما سيضيّعون طال الزمان أو قصر.

هم لا يفهمون أن السياسة - كفنّ للخداع والتسلّط - لا تذهب بهم بعيدا. أفضل منها وأكثر فعالية تلك التي تسعى لحلّ المشاكل العديدة والمعقدة التي لا يخلو منها مجتمع إنساني بالتحاور والتفاوض والتنازل، بغية تخفيض الاحتقان داخل المجتمع والدولة ومنع تحوله إلى عنف دموي مدمّر

للجميع؛ هذا بالضبط ما تسعى إليه المدرسة الثانية التي يمثلها منديلا وكل من كانت «جينة» العدل أنشط عنده من «جينة» الظلم، وذكاء هؤلاء بصفة عامة أكبر من كل نرجسية.

يدرك مثل هؤلاء الناس أن الحرب، خلافا لمقولة كلاوزفيتز (كارل فان) الشهيرة ليست مواصلة السياسة بوسائل أخرى، وإنما هي توقف السياسة وفشلها في تحقيق مهمتها الأولى. إن المصلحة العامة أقوى من كل محاولة خبيثة لتفويضها؛ وإن تحقيق المآرب في السلطة والثروة والاعتبار لا يتمّ كليا أو جزئيا إلا إذا قبل هؤلاء بأن يكونوا - قولا وفعلا - في خدمة الصالح العام، مرجئين دوما مصلحتهم الخاصة وقابلين حتى بالتضحية بها، لعلمهم أن هذه التضحية هي التي ستجلب لهم هذا الذي تفشل سلطتهم وثروتهم في إعطائه لأصحاب الخيارات الخاطئة : الاعتبار الحقيقي. أهمّ شيء في هذه المدرسة هو القبول بالآخر كطرف لا كعدوّ، ومن ثمة السعي لأكبر قدر من الوفاق لإدارة التناقضات الطبيعية داخل المجتمع.

نحن أهل الوفاق ورمي الجسور بين المتنازعين ننتصر لتخفيض الاحتقان، في حين أن الآخرين لا يحسنون إلا صبّ الزيت على النار والنفخ عليها، ويوم يصيبهم اللهب يسألون عن المذنب.

من حسن الحظّ أن الطبقة السياسية التونسية أظهرت إلى حدّ الآن قدرة بارعة على التفاوض والتنازل المتبادل، فوفّرت على بلادنا ويلات العنف. ويمكننا القول إنها حقّقت مهمّة السياسة الأولى، وكم نتمنى أن تكون القدوة والمثال في سائر الوطن العربي، لأن السياسة الأخرى لا تقود - كما نرى كل يوم - إلا لمزيد من الدمار والخراب. إن قدرنا جميعا، في ظل المنظومة الديمقراطية التي ارتأيناها والنظام الانتخابي الذي اخترناه، أن تُحكَمَ تونس بالشراكة ،حيث لم يعد بقدرة شخص أو حزب أو طبقة أو جهة أو ايدولوجية أن تستفرد بالسلطة، وأن الوفاق الذي منعنا به الانجراف نحو الفوضى والعنف هو نفس الوفاق الذي يجب على التونسيين ولاحقا على كل العرب أن يتمسكوا به غدا للمشي في نفس الطريق.

بحكم ازدواجية طبيعتنا وبحكم هيكلية الثالوث وبحكم وجود مصالح عامة وخاصة لا تتطابق دوما تطابق اليد اليمنى واليسرى، فستكون لنا دوما مدرستان في السياسة متجاورتان متنافستان داخل نفس الفرد ونفس المجتمع، بنتائج تكون إما نقمة وإما نعمة على الفاعلين والمفعول بهم.

قد يكون أهمّ ما في فنّ السياسة إدراك هذه الحقيقة واعتبارها جزءا لا يتجزّأ من تعقيد اللعبة السياسية . بطبيعة الحال خيارنا الأخلاقي الذي دافعنا عنه والذي نعتقد بأنه المنتصر يفرض على من يريد نجاته ونجاة شعبه أن يكون من تلامذة مانديلا لا من بقايا المخلوع

ملاحظة : لأشباه المثقفين المتعالين على السياسة وكأنها رجس من الشيطان ، للمستقلين الذين لا يريدون النزول بمستواهم بدخول الأحزاب السياسية لما فيها هي الأخرى من صراعات ومشاكل لا تليق بنبلهم، للشعبويين الذين جعلوا من افتعال احتقار السياسة والسياسيين طريقتهم لممارسة السياسة، للتكنوقراط الذين يرون أنفسهم البدائل لجنس من الفاشلين....قل

لولا السياسة بما هي فنّ حلّ الصراعات سلميا لما أمكنكم كلكم المشي في الشارع لأن بديل السياسة ... الحرب بشتى أنواعها ودرجاتها والقاعدة أنه عندما تتوقف السياسة تبدأ الحرب ولا يوقف الحرب إلا السياسة.

السياسة يصنعها السياسيون كما يصنع الطب الأطباء والقضاء القضاة. كما يوجد أطباء فاسدون وقضاة فاسدون يوجد سياسيون فاسدين . هل خطر ببالكم أن تكفروا بالطب وأن تتخلوا عن خدماته لوجود أطباء بلا ضمير.

كل الذين يدعون احتقار السياسة هم أمام خيار تجاهلها وآنذاك يتركون لغيرهم حق تقرير مصيرهم فردا فردا ومصير المجتمع الذي يعيشون فيه ، أو ينخرطون في الدفاع عن قيم وعن مصالح وآنذاك سيجدون أنفسهم يمارسون السياسة بالرغم من أنفهم.

السياسة عمل جماعي والأحزاب والمنظمات مدرستها الضرورية، إذ فيها يتعلّم المرء صعوبة وتعقيد الطباع البشرية ، فنّ الحوار والتنازل والعمل الجماعي لتحقيق أهداف مشتركة. هذه المهارات هي التي ستستعمل في إدارة البلديات والأقاليم والحكومات وبدون اكتسابها في هذه المدارس الاعدادية ستكون ممارسة السلطة «تعلّم الحجامة في رؤوس اليتامى» كما يقول مثلنا الشعبي.

كما يحتاج التمكّن من مهنة مثل الطب إلى عقود من الخبرة وكما أن التعلّم فيه لا ينتهي، يتطلب التمكّن من السياسة عقودا وعقودا...كما هناك أطباء مهرة يتعلمون بسرعة ويقدمون أجود الخدمات هناك سياسيون يفعلون نفس الشيء والعكس للأسف موجود

للشباب: التواضع والصبر والاحتراز من الأفكار المعلبة والوصفات الجاهزة والاكثار من قراءة التاريخ ووضع المصالح الفردية جانبا وخدمة الصالح العام بأقصى قدر من التفاني ...الوصفة التي ستجعل منكم سياسيين يحترمهم الناس ويحترمهم التاريخ.

وضع السياسة فوق الإيدولوجيا

لا يهديني أحد كتابا إلا وشعرت بضرورة الردّ، سواء برسالة شكر، أو - إن أعجبني النصّ - بقراءة أنشرها. ذلك لأنني ككاتب، أعلم بالسليقة أن من يهديك عصارة الفكر والروح ينتظر منك أن تتجاوب معه ولو سلبا.

من الطبيعي أن أكتب هذا المقال وصديق عزيز مثل الشيخ راشد الغنوشي هو الذي أهداني آخر ما قرأت له بكل اهتمام : «الحريات العامة في الدولة الإسلامية» (دار الشروق -القاهرة 2012)

أعرف الشيخ منذ أكثر من ربع قرن لكننا لم نتقارب إلا عندما أطلق بن علي البوليس السياسي على الإسلاميين ابتداء من سنة 1991، بمستوى من العنف لم تعرفه تونس حتى في عهد بورقيبة. حصل ما حصل، المعلوم منه لدى الجميع، والمجهول لدى الأغلبية من معاناة الطرفين. جمعتنا غربة مريرة وطويلة. دارت بيننا العديد من النقاشات على امتداد عقدين من الزمن سواء في بيته ومكتبه بلندن، أو ذات ليلة مشهودة في بيت صديق مشترك في فرنسا (التي دخلها خلسة). ثم تغيرت النقاشات بعد أن عدنا ورحل الطاغية. وكان الرهان هذه المرة ليس التوفيق بين رؤى فلسفية وسياسية متباعدة، وإنما التوافق على النظام السياسي الجديد في تونس الثورة.

قد يكون هناك عامل ذاتي سهّل التفاهم بيننا هو انحدارنا من نفس الأصول الفقيرة، ومن نفس القرى المهمّشة في الجنوب التونسي، ومن نفس التيار اليوسفي الذي هزمه بورقيبة بعيد «الاستقلال».

إلا أنه لا ضروريات رصّ الصفوف لمقاومة الدكتاتورية، ولا الانتماء المشترك، ولا الرغبة في بناء الجسور، استطاعت طمس اختلافات جذرية على الصعيد الفكري. هكذا بنينا على مرّ السنين علاقة تتميّز بالتباين المزمن والتفاهم المتواصل؛ ومن ثمّة فلا غرابة أن أكتشف وأنا اقرأ الكتاب كل ما يفرقنا وكل ما يجمعنا.

نقاط التوافق ثلاثة:

قول الشيخ : «لا يسعه (الإسلام) إلا أن يُسعد ويرحب بما ارتقى له وعي البشرية .... بوصف ذلك بعض ما تتشوف له رسالته بما يجعل اتجاه التوافق بين تلك الإعلانات والعهود (لحقوق الإنسان) مع قيم ومبادئ الإسلام هو الاتجاه العام والاختلاف هو الاستثناء»(ص103)

كم نحن بحاجة إلى توسّع مثل هذا التفكير في عالم نخره التعصب، وهو دوما المدخل لعنف ضجرت وضجّت منه البشرية.

قوله أيضا:«لا يليق بالباحث المسلم في النظام الإسلامي أن يقف موقف المأخوذ المنبهر أمام أي إبداع حضاري يحطب منه - كحاطب ليل - حلوه ومره؛ ما يليق به في الآن نفسه أن يتحرّج ويستنكف من الأخذ بكل كلمة اتفق عليها عقل بشري وأثبتت جدواها تجربة حضارية حتى يندرج في سلك أولى الألباب» (ص 39)

ثم هذه الجملة التي كان بوسعي كتابتها بنفس العبارات تقريبا.

«فإن المستقبل سيسلم قياده على الأرجح للأم الأقدر على الإبداع والتجدّد الفكري والإقناع والحوار وتقديم ما ينفع الناس والأقدر في المحصّلة على المقاومة والتغيير والفداء» (ص 28)

نعم يجب أن نجدّد مخزوننا الحضاري، وأن نترك الاجترار، ومنه اجترار أمجادنا الماضية، الحقيقية منها والكاذبة، أن نخرج من العلاقة المرضية التي طبعتنا دوما بالغرب والمبرَرَة بالمثَل الشعبي الذي نردده في هذا المقام «كل (من فعل أكل في الأمر) الغلة (الفاكهة) وسبّ الملة» (أو لا نحبك ولا نطيق فراقك)؛ أن نفتح النوافذ على العالم، وأن نتعلم الصينية والروسية واليابانية والأردية ولغة الزولو والمايا؛ أن نأخذ من كل الثقافات البشرية بكل امتنان ونعطيها بكل كرم .... أن يكون شعارنا دوما «ليس الفتى من قال كان أبي، إن الفتى من قال ها أناذا».

والآن إلى نقاط الاختلاف الثلاثة:

بخصوص التباين الأول يقول الشيخ (ص 49) :

«إن الفكـر الغربـي في جوهـره واتجاهه العام لا يقرّ بغير المادة وحركتها، ما يجعل هذا الكائن المسـمى إنسانا لا يعدو أن يكون لحظة متقدمة في حركة تطور المادة.»

رأيـي أن الشـيخ لم ينظـر إلا للنصف الفارغ من الكأسـ. هنـاك فعلا تيار قوي أعطـى للفكر الغربي تصـوره المـادي للإنسـان، ومن أبـرز رموزه غاليلـي وبايكون ونيوتـن وداروين وماركسـ وفرويد. لكن الحضارة لا تقتصر على العلوم والفلسفة والتكنولوجيا. من يتصوّر الغرب دون الكاتدرائيات الضخمة مثل كاتدرائية باريسـ وكولن وشـارتر وسترازبورغ وفلورنسـ، وكلها من روائع الفنّ المعماري العالمي، التـي اسـتغرق بناؤها قرونا أحيانـا ؟ من يتصور الغرب بدون لوحات مايكل انجـــلو ورفائيل (رفائيلو سـانزيو) ومئات الفنانين، وقد كان موضوعها الغالب صلب المسـيح؟ من يعرف أن عظماء موسـيقى الغـرب مثـل بـاخ وهانـدل وفيفالـدي ومـوزار وبتهوفـن ويوهانسـ براهمـز ألفـوا كلّهم في الموسـيقى الكنائسـية من نوع Messe أو Requiem. عندما يسـتمع التونسـيون لموسـيقى بتهوفن تعزفها الأوركسـترا السمفوني في المسـرح البلدي بالعاصمة، لا يصرخ أيّا منهم إعجابا بل يلتزمون الصمت التام، فهل يعلمون أنهم يواصلون بذلك خشـوعا دينيا ؟ إن الموسـيقى الكلاسـيكية الغربية في جزء منهـا وريثة القصور، وفي جزء أكبر وريثة الكنائسـ.

الحقيقـة أن الثقافـة الغربيـة مُشْـبَعة إلى درجـة كـبيرة بالدين، ولها منحـى روحاني عميـق ومتأصل. والظاهـرة شـبه قـارة في كل الثقافـات الكـبرى، أي تواجد تياريـن متناقضين الروحـاني والمادي، ولو بنسـب مختلفة حسـب الظرف الزمني. إذا تأملنا وضعنا فسـنجد فيه لا شـك التيار الروحاني الذي نعرف، لكننا نجد فيه أيضا التيار المادي الذي نحاول أن نقلل من شأنه ونتجاهله، هذا التيار الذي مثله أحسـن تمثيل المعـرّي وابن المقفع وابن خلدون أو صـادق جلال العظم قريبا منا.

نقطة الاختلاف الثانية : نظرية علوية الإسلام في ميدان حقوق الإنسان.

عنوان الكتاب هو «الحريات العامة في الدولة الإسـلامية»؛ عن أي دولة إسـلامية يتحدّث الكاتب؟ تلك التي عرفناها طيلة خمسة عشر قرنا والتي كانت – ولا تزال في بعض البلدان – دولة استبدادية بقنـاع إسـلامي ؟ أم الدولـة الإسـلامية المرتقبـة، حتـى لا أقول الخيالية؟ هـل لي أن أذكّـر أن العقد السياسـي المبرم في تونسـ اليوم مع الإسـلاميين هو بناء الدولة المدنية وليسـ بناء الدولة الإسلامية. ربـما كان مـن الأصلح أن يكـون العنـوان «الحريـات العامـة في الإسـلام» خاصة وأن هـذا هو فحوى الكتاب.

مـا يطـرح لي إشـكالا منهجيـة المؤلف في التعاطي مـع القضية. هو يسـتعرض الحق في المسـاواة (ص 68) وحريـة العقيـدة (صـ 70) وحريـة الفكـر (ص 80) والحقـوق الاقتصادية (صـ 81 - 90) والحـق في القضـاء العـادل (صـ100)، ليَخْلُصَ إلى أن كل هـذا موجـود في القـرآن، بـل وبكيفية أشـمل وأعمـق مما يقدمه الإعـلان العالمي. فبخصوص حق المعتقد مثلا يذكّـر المؤلف ببعض الآيات البيّنـات « فمـن شـاء فليؤمن ومن شـاء فليكفر» أو «لا اكراه في الديـن» (صدق الله العظيم) . ثم يكشـف بخصوص الحرية عن مصدر تفوّق الإسـلام على النصوص الوضعية حيث يقول:

اذا كانـت إعلانـات حقـوق الإنسـان في إطـار الفلسـفة الماديـة والمذهـب الرأسـمالي مجـرد كفالات للبرجوازية ضد الإقطاع والبابوية قد تكشفت في النهاية عما تنطوي عليه من زيف ومحدودية ... فان تصور الإسلام للحرية لا ينطلق من طبيعة للإنسان تنبثق عنها ذاتها حقوق طبيعية كما يدعي الفكر الغربـي وإنمـا الحقيقة التي ينطق باسـمها كل شـيء في هذا الكون، إنه الله خالـق هذا الكون ومالكه. (ص 53)

ثمة مشـكلتان في مثل هذا الطرح : الأولى متعلقة برؤية الإسـلاميين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومشتقاته من عهود ومواثيق دولية.

في كتـاب لي صـادره البوليـس السياسـي في بدايـة التسـعينات - عنوانه «الإنسـان الحـرام»[8] ويمكن مراجعتـه علـى موقعـي - قدّمت قراءة للإعلان انطلاقا من دراسـة تاريخية. من يتذكّـر أن الصينيين هـم الذيـن رفضوا للغربيين وللمسـلمين ذكـر الله في الديباجة، لكن أهل الديانات السـماوية الثلاثة فرضوا جملة الحقوق التي تعتبرها هذه الديانات مركزية في تعاليمها... حاول الفاتيكان أن يفرض منع الطلاق ورُفض طلبه... وإذا كان السوفييت قد نجحوا في فرض الحقوق الاقتصادية على الغربيين، إلا أنهم فشلوا في فرض حق الشعوب في الاستقلال والسيادة على مواردها الطبيعية (وهي الحقوق التي ستُضَمَّنُ في معاهدات 1966) ... كما أن الغربيين قد تمكنوا من فرض الحريات الفردية والعامة على السـوفييت. يعني ذلك أن الإعلان لا يمكن أن يُختزَلَ في «الفلسـفة المادية والمذهب الرأسـمالي». هو ليس إملاءً غربيًا، وقلّ من يعرف حدّة النقاشات وصعوبة المفاوضات التي رافقت صياغته. هو نتيجة وفاق صعب بين الثقافات الكبرى ومنها ثقافتنا العربية الإسلامية، فرضته ضرورات العيش المشترك في عالـم متزايد الترابط. ففي ظل تعددية العالم الدينية والأيديولوجية والسياسية، وفي ظل استحالة أسلمة أو تمسيح أو تهويد ... كل البشرية، واعتبارا لضرورة إيجاد أرضية مشتركة بين ثقافات متعددة

8. وقد صدر في طبعة مزيدة ومنقّحة سنة 2013 عن الدّار المتوسطية للنشر بتونس.

تكون تكملة ومتابعة لكل المشاريع العظمى التي جاءت بها مختلف الثقافات البشرية، لم يكن هناك من خيار غير تدبيج وثيقة مشتركة وبتزكية منها ومساهمتها في الصياغة. مثل هذه الرؤية الموضوعية تنزع كل أسباب العدوانية المقنّعة والقبول المتعض لبعض الإسلاميين؛ والإعلان كما نرى ليس منافسا أو بديلا وإنما نصا جماعيا تفاهمنا عليه مع بقية مكونات العائلة البشرية، لكي تكون لنا لغة مشتركة ومشاريع متفق عليها حتى وإن بدت مغالية في المثالية والتفاؤل، مثل تمكين كل البشر من حقوق ما زالوا بعيدين عنها كل البعد.

المشكلة الأخرى تتعلّق بالإسلام نفسه. كيف تكون قيمته في اكتشافه لقيم حقوق الإنسان قبل كل النصوص الوضعية، وفي إرسائه لها على دعامات أصلب وأشرف ؟ وضع الشيخ الغنوشي الإسلام – دون أن يشعر – في موضع منافسة مع نصوص لم تدّع يوما أنها تؤسس لدين جديد أو أن لها أدنى قدسية. منهجية تذكّر ببعض الذين كانوا يكتشفون في القرآن أسبقيته على كل اكتشاف علمي يُعلَنُ عنه، وكأن قيمة القرآن تزداد باكتشافه هذه الحقيقة أو تلك قبل علماء الفيزياء والكيمياء. إن عظمة الإسلام لا علاقة لها بسبق في هذا المضمار أو ذاك، وإنما في كونه الطريق الذي ينتهجه أكثر من مليار من البشر ليمارسوا إنسانيتهم وإظهار جدارتهم بالكرامة التي حباها بهم الخالق عزّ وجلّ. لمّا سُئل غاندي عن سبب تعدّد الأديان والله واحد، قال: تصوروا أن الله موجود في قمة أعلى جبل، والبشر يَحْيَوْن في السفح وهمهم الأوحد التوجّه إليه. ثمة أكثر من طريق إلى القمة، من الجهة الغربية والشرقية والشمالية والجنوبية، لكنه متجه دوما إلى فوق. الرائع في هذه الصورة أن كل الطرق متساوية لأنها تتجه لنفس الهدف، وأنه بقدر ما يتعالى البشر بقدر ما يقتربون من الله ومن بعضهم البعض. ربما هذا ما جعل كبار النساك، مهما كانت أديانهم، يقولون تقريبا نفس الكلام وهم يبتعدون عن السفح حيث الدين طقوس وعادات ومصالح، ويقتربون بأرواحهم وعقولهم من مصدر كل نور. ولعلّ أبلغهم في لغتنا هو ابن عربي الذي قال:

لقد صار قلبي قابلاً كلَّ صورةٍ — فمرعى لغزلانٍ وديرٌ لرهبانِ
وبيتٌ لأوثانٍ وكعبةُ طائفٍ — وألواحُ توراةٍ ومصحفُ قرآنِ
أدين بدينِ الحبِ أنى توجهَت — ركائبُهُ فالحبُ ديني وإيماني

أهم نقط الاختلاف مع الغنوشي هي التي تتعلق بمكانة الإسلام السياسي داخل المجتمع، وخاصة في مرحلة كالتي نعيش.

يكتب الشيخ في الجزء الأول (ص 37) وبذلك كانت حجة الواقع أبلغ من كل جدل في الرد على دعاوى العلمانيين ومساعيهم في علمنة الإسلام وتفريغه من جوهر رسالته». ويواصل نفس الفكرة (ص 38) هذا من دون الغض من قيمة الجهود الكبرى التي يبذلها علماء الإسلام ومفكروه في التصدي لتيار العلمانية ودحضه بحجة المنطق.

لنتوقف عند وصف الشيخ لمواقف المجموعة الفكرية التي أنتمي إليها بأنها دعاوى، وأن هناك من دحضها بحجة المنطق .

بصراحة أنا أكره فكرة أن الشيخ ينظر إليّ بعقله الباطني على أن الله سيفتح عليّ يوما وسيهديني إلى الحقّ فأترك دعاوى العلمانيين إلى حقائق الإسلاميين. كأنّ الشيخ ومن معه لا زالوا على مقولة موقفي صواب قد يحتمل بعض الخطأ وموقفك خطأ قد يحتمل بعض الصواب.

رأيي أن الموضوع لا علاقة له البتّة بدعاوى وحقائق، بخطأ من نصيب هذا وصواب لا يملكه، وكلنا أمام تعقيد العالم الرهيب وتغييره المتواصل متساوون في الخطأ والصواب.

نحن فقط باختلاف مواقفنا تعبير حيّ عن ظاهرة الظواهر في المجتمع ... حالته الطبيعية من الأزل إلى الأزل : التعددية داخل الوحدة.

هذه التعددية هي التي تفرض اليوم وجود علمانيين وإسلاميين، لأن مجتمعنا التونسي يحمل بقوة بصمات تأثير الشرق الإسلامي، وبنفس القوة بصمات الغرب الأوروبي.

هذه التعددية هي التي أعطتنا في الماضي السنة والشيعة، وداخل كل مذهب المدارس الفقهية المتنافسة. هي التي تفجّر اليوم العائلة الإسلامية إلى إسلام دعوي وإسلام سياسي، وهذا الأخير إلى إسلام سياسي معتدل ومتشدّد، وداخل المتشدد إلى سلفية دعوية وسلفية جهادية، والكل يشكك بفهم الآخر للإسلام بل ويكفّره، حتى وإن كان الإسلام – وسيبقى – المنبع الذي نكرع منه كلنا لا وقفا على أحد.

هذه الظاهرة القارة لها سبب ذاتي، هو حبّ البشر للمشاكسة والتميّز. وهي أيضا نتيجة ظروف موضوعية منها تباين الرؤى والمصالح والاستراتيجيات لحل مشاكل الأفراد والمجموعات في مجتمع محدود الموارد. ومنها تأثير المجتمعات على بعضها البعض وهي لا تنفكّ عن تبادل الجينات والمعلومات والقيم إن سلما وإن حربا.

القضية إذن أخطر من أن تكون قصورا في تفكير الآخر يمكن «دحضه بالمنطق»، وإنما ترجمة لما يعتمل داخل المجتمع من مشاريع متناقضة يجب تصريفها سلميا بعد أن أثبتت التجربة التاريخية عبثية الأحادية وما تكلفه من ثمن باهظ من الدم والدموع.

الإسلام السياسي إذن جزء من مشهد هذه التعددية الفكرية والاجتماعية لا أكثر ... مجرد لاعب من بين اللاعبين وكل «على كل زار وله عدو وعليه معاتب كما يقول ابن المقفع.

ثمة من يرفض هذه الحقيقة مستميتا في إنكارها، لكن الفشل مصيره الحتمي. لا قدرة لتعصب فكري وعنف جسدي أن يلغي خاصية هيكلية وضرورية وأزلية للمجتمعات البشرية. إنه تمرّد بعقم التمرّد على قوانين الطبيعة، والحال أنه سواء تعلق الأمر بهذه القوانين أو بالتي تحكم المجتمع، لا أصدق من مقولة بايكون : أنت لا تملي إرادتك على الطبيعة إلا إذا أطعت قوانينها.

ربما يمكن تعريف الإسلام السياسي المعتدل الذي يعتبر الشيخ من أكبر منظريه وممثليه هو الجزء الذي قبل بهذه التعددية ...لكن على مضض، مع بقية فكر لا زال يشعر بالوجع وقد أُكرِهَ على أشدّ ما يَكْرَهُ.

خذ المفهوم الغريب الذي يدخله الشيخ (الجزء الثاني ص150) : التعددية في إطار الإجماع كأنه يعطي باليد اليمنى ما يسترجعه باليد اليسرى. أليس بديهيا أن هناك تنافرًا مطلقًا بين التعددية والإجماع، وأنك لا تجمع المصطلحين إلا إذا كنت كمن يقول بالأسود الأبيض وبالحارّ البارد ؟ إن قبولنا بالتعددية الفكرية والسياسية قانونا وأخلاقا وممارسة لم يحصل إلا بعد قرون من الصراع الدموي الذي أثبت استحالة الإجماع داخل الدين الواحد، وداخل الطائفة الواحدة، وداخل الحزب الواحد، وداخل العائلة الواحدة، فكيف نبني تعددية داخل الإجماع ؟ نحن لا نبني التعددية إلا بمزيد من التعددية. أما القواسم المشتركة التي يجب أن تربط بيننا، والوحدة الوطنية التي يجب أن نحافظ عليها، فهي لا تكون إلا بالتعددية، ولا يهددها شيئ قدر رفض هذه الأخيرة بحجة الإجماع. إنها مفارقة طريفة لكنها مليئة بالعبر. أن تنمية التعددية يرسّخ الوحدة، وفرض الإجماع يدمّرها.

ما أنا مقتنع به، أنني والشيخ متمسكان بنفس القيم ونفس المشروع؛ هذا ما يجعل العلاقة التي تربطني به والقائمة على المودّة والاحترام غير قابلة للتغير، سواء اتفقنا على جملة من الأفكار أو اختلفنا حول أخرى. الاختلاف الوحيد بيننا إيمانه أن الإسلام السياسي هو الحل لمشاكل المجتمع (على إمكانية وجود حلّ شامل وواحد وبسيط) وإيماني أن الديمقراطية هي أقل الحلول ضررا لبناء

النظام السياسي أما الإسلام (العقيدة) فهو العمود الفقري للمجتمع والقاعدة الروحية والأخلاقية التي يجب أن تكون دعامته لكل إصلاح عميق.

نعم الإسلام السياسي جزء من التعددية الفكرية والسياسية الطبيعية في مجتمع يتطوّر باستمرار؛ وبقدر ما يقبل عن نفسه هذه الصورة ويقبلها عنه الآخرون بقدر ما يصبح جزءا من الحلّ وليس جزءا من المشكل.

ماذا الآن عن الإسلام السياسي الآخر الذي نسميه بالمتشدّد ؟ ماذا عن هؤلاء القادمين من الماضي، المهددين للحاضر، المرتهنين للمستقبل، الذين لا يؤمنون بالديمقراطية وآلياتها، والذي يعتبرون حقوق الإنسان بدعة ؟

إنهم يجسّدون ثلاثة أخطاء وخطايا :

أولا ادعاء الكلام باسم الإسلام، وهم في الحقيقة لا يتكلمون إلا باسم أنفسهم

ثانيا رفض التطوّر والتأقلم في عالم لم ولن يتوقف عن التغيير، لا يفهمون أن الخيار ليس بين شكل أو آخر من القديم، وإنما خيار صعب بين جديد وجديد، وأنهم مهما وضعوا من سدود فإن طوفان التجديد سيجرفهم طال الزمان أم قصر.

ثالثا استعمال العنف لفرض ما هم عاجزون عن فرضه بالحسنى.

إن المجتمعات - مع الأسف - هي التي تدفع ثمنا باهظا من الآلام، بما فيهم هم أنفسهم، لأنهم يبقون دوما جزءا منا وإن كفّرونا.

كيف التعامل معهم ؟ بالقانون وبالالتزام في التعامل معهم بالقيم التي ينكرونها، وبالحكمة والتبصّر والإقناع لمن بقي وراء الخطّ الأحمر، خط إراقة دم المسلمين - ويا للفظاعة - باسم الإسلام. حريّ بهم وهم يدّعون تعليمنا الإسلام الصحيح أن يعودوا مرارا وتكرارا للآية الكريمة وهي تغني عن كل قول «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا».

هؤلاء الناس كلما تشدّدوا وأوغلوا في العنف، كلما تباعدوا عن الإسلام وآذوه. لا أعرف منظرا مزريا ومهينا لروح ديننا الحنيف قدر تلك الرؤوس المقطوعة التي يباهون بجزّها، أو تلك الحشود لمسيحيّ الموصل يُطردون من بيوتهم دون ذنب وهم سكان المدينة منذ قرون، عاشوا فيها بأمان مع إخوتهم المسلمين تحت راية دين سنّ أنه لا إكراه في الدين.

الثابت اليوم أن أمتنا في تقاطع طريق تاريخي: إما أن تعود إلى الوراء لتحتمي بأنظمة الفساد والظلم مقابل استقرار واهٍ يؤدي عاجلا أو آجلا إلى ثورة جديدة، أو السير في الطريق المظلم الذي فتحته الجماعات المتشددة، طريق أهدافه سراب ودوافعه وهم ووسائله عنف أعمى لا مستقبل له، أو طريق الربيع العربي لبناء مجتمعات تعددية مسالمة ومنكبّة على العلم والعمل، تحكمها حكومات مدنية تشاركية، مشتغلة بالجهاد الحقيقي : الجهاد ضد الفقر والجهل والتبعية.

إبرام حلف تاريخي بين المعتدلين من مختلف التوّجهات العقائدية

ما كشفت عنه الثورة هو أن الخط الفاصل في الصراع السياسي اليوم ليس بين العلمانيين (أو الليبراليين كما يقال في الشرق) وبين الإسلاميين، وإنما بين الديمقراطيين وغير الديمقراطيين، أي إجمالا بين أنصار الثورة وأعدائها. تجد في صفّ الأنصار ديمقراطيين علمانيين وإسلاميين، وفي صفّ الأعداء لا ديمقراطيين من العلمانيين والإسلاميين على حدّ سواء.

الظاهرة التي لا جدال فيها أن غلاة العلمانية والإسلام السياسي في خندق واحد ضدّ الثورة والديمقراطية؛ وأنه لولا تقارب المعتدلين من إسلاميين وعلمانيين لما وجد النموذج التونسي الذي هو اليوم - وغَدًا - شرط نجاح ثورات الربيع العربي.

مثل هذا الحلف التاريخي بحاجة إلى مزيد من الترسيخ؛ علينا تفكيك بعض الألغام النظرية لمنع الأطراف المشبوهة من دقّ إسفين بين العقلاء الذين خيّروا البحث عما يجمع لا عمّا يفرّق.

ثمة مصطلحات ومفاهيم حُمّلت شحنة عاطفية إما سلبا أو إيجابا، تمنع التقييم الصحيح. وبدون وضع مواقفنا المسبقة جانبا فإن ما نصل إليه سيكون حتما إدارة ظهورنا لبعضنا البعض، وقد تعمّق الخلاف وسوء الفهم بيننا.

في نهاية التسعينات نظّمت لي مجموعة من الإسلاميين محاضرة في باريس عن وضع حقوق الإنسان في الوطن. بدأت بالقول إنني سأتحدث من موقعي كديمقراطي حقوقي علماني. كانت مفاجأتي كبيرة عندما اختطف مني رئيس الجلسة الميكروفون ليقول الدكتور لا يقصد أنه ملحد ثم يرجعه لي لأواصل الحديث.

شعرت بحرج مشوب بالاستنكار، واعتبرتُ نقصا في الكياسة أن يُبدأ بتقديمي على أنني لست عميلا. إلا أن هذه الحادثة نبهتني أن العلمانية بالنسبة للإسلاميين مرادفة للإلحاد، وأنه ليس لي أنا نفسي عنها غير بعض الأفكار السطحية. لنذكّر بأن المفهوم ترجمة غير موفقة للمصطلح الإنجليزي **secularism**، وللفرنسي **laïcité**. بل إن بعض أصحابه يخفون وراءه عداء بدائيا للإسلاميين، وحتى للإسلام، خاصة والمصطلح يُختزَلُ عادة في الشعار المبتذل: فصل الدين عن الدولة.

المشكلة أن فصل الدين عن الدولة كما نظمه قانون 1905 في فرنسا جاء ليختم صراعا تاريخيا بين كنيسةٍ كاثوليكية كانت دوما في صف الإقطاع، ودولةٍ هي وريثة الثورات المتتالية. لكن الإسلام كان في تاريخنا ولا يزال راية الثوار ضد الفساد والظلم.

أما الطلاق الذي حصل بين الدين والدولة في فرنسا فكان ممكنا لوجود جسمين مهيكلين، أي الكنيسة والدولة. لكن عندنا لا وجود لكنيسة، فبين من ومن يقع الطلاق ؟

تقول إذن شهد شاهد من أهله، ماذا بقي لرمي المفهوم في سلة المهملات ؟

بقي ضرورة عدم رمي الرضيع مع الماء القذر للحمام. أمام المعضلات الفكرية المستعصية، يجب أحيانا تركها للوعي الباطني، وكأنّ هناك آليات فكرية في قاع الدماغ تتلقفها لتعمل عليها بصمت قبل أن تقذف بالنتيجة إلى الوعي.

حصل القذف من الأعماق المجهولة يوم سألني صحفي عن موقف اللجنة العربية لحقوق الإنسان من مشروع قانون فرنسي يمنع الحجاب، فرددت أن موقف حركة حقوق الإنسان عربيا ودوليا كان وسيبقى إدانة فرض ارتدائه بالقوة وإدانة نزعه بالعنف.

فجأة والكلمات تتدافع، استقامت الأفكار حول تصوّر للعلمانية يتجاوز تلك المبتذلة؛ لا يجب أن يكون للدولة دين أو للدين دولة.

لنحلّل قضية الحجاب. نحن أمام تصرف مشين لاستبدادين: ذاك الذي يستولى على الدولة باسم الدين، ويستعمل آلياتها لفرض ارتداء الحجاب على من لا تريده؛ وذلك الذي يستولى على الدولة

باسم الوطنية والحداثة، وحتى باسم الديمقراطية، ويفرض بالعنف خلعه على من لا تريد خلعه. هنا، على القارئ الانتباه للفكرة الأساسية لهذا النص وعدم تأويلها خطأ. ليتصوّر أن فيروسا حصد البشرية عن بكرة أبيها. بالطبع سيبقى الخالق والخلق والخليقة (بقية الكائنات الحيوانية والنباتية) لكن كل الكيانات الرمزية مثل الموسيقى والأدب والأديان ستختفي باختفاء الإنسان، وهي لا توجد إلا بوجوده. ليتصوّر أن هذا الفيروس عنصري ولم يحصد إلا المسلمين. طبيعي أن الإسلام سينقرض كدين لأنه ليس كيانا هلاميا مستقلا عن وجود المسلمين.

لنفترض أن بعض «الكفار» اكتشفوا القرآن والأحاديث في مكتبة مهجورة فأبهروا وقرروا الإيمان. ها قد عاد الإسلام، لكن بهم، هم حفنة من البشر، وهو سينتصر بهم مرّة أخرى أو سيفشل بهم من جديد. لقائل أن يقول: لكن الإسلام أكبر من كل المسلمين فهو كلام الله، وهو قيم، وهو تاريخ يعبر الأجيال. طيب، لكن من يحفظ كلام الله ؟ من ينقله ؟ من يصنع الأحداث التي تشكل الذاكرة الجماعية ومن ينقل هذه الذاكرة إن لم يكونوا بشرا ؟ لا وجود إذن للإسلام إلا بالمسلمين. ومن ثمة فإن كلمة محمد عبده «ما أجمل الإسلام وما أقبح المسلمين» لغو فارغ من كل معنى. إنه نفس القانون بخصوص الأديان الأخرى أو الديمقراطية أو العلمانية.

معنى هذا أن الفاعل في إشكالية الحجاب ليس الإسلام (المطلق الوهمي المعزول عن تياراته وبشره) وإنما المسلمون، بل صنف جدّ محدود من المسلمين. وفي ظل حكم الطاغية في تونس، لم يكن الفاعل هي «الدولة» (المطلق الوهمي الآخر المعزول عن مؤسساته وبشره) وإنما أناس كانوا لا يخشون على تسلطهم شيئا قدر خشيتهم من الإسلام السياسي؛ هم يتقربون بمحاربته لأعدائه المحليين والغربيين، طلبا للدعم لمواصلة تسلطهم.

إذا حددنا الأطراف المتنازعة بدقة، نجد من جهة الإسلاميين، وهم ينتفضون أمام المفهوم لأنهم يرون فيه تشريع طردهم من ساحة الفعل السياسي والاجتماعي ليعيشوا في الزوايا والمساجد.

ونجد من جهة أخرى اللائكيين، وهم يعتقدون أن انتصار المفهوم يكفل لهم البقاء وحدهم في السوق السياسية، بلا منافسين خطرين مثل الدينيين، الذين يجيدون الضرب على الأوتار الحساسة عند عامة الناس. هنا أقول عمدا الدينيين لا المتدينين لضرورة التفريق بين هؤلاء - وهم كل من يمارس الشعائر الدينية عن إيمان شخصي - وبين الدينيين - وهم من يستعملون الغطاء الديني بحثا أو حفاظا على المكانة والسلطة، وقد يكونون متدينين أو يتظاهرون بالتديّن.

كم كان ألتوسير صادقا في مقولته الشهيرة : «صراعاتنا النظرية هي في الواقع صراعات سياسية في النظرية».

السؤال الآن عن «وقود» المعركة بين أنصار المفهوم وأعدائه ؟

تاريخيا لم يعلن اللائيكيون الفرنسيون «جهادهم» ضد الكاثوليكيين إلا للانتقام من استبدادهم القديم وخوفا من تجدده. نفس الشيء عن تعلق بعض العلمانيين في المغرب العربي بالمفهوم، فهم يرون فيه السدّ المانع أمام اكتساح الإسلاميين المتهمين بالإعداد للاستبداد (وهو ما أدى ببعضهم مثل محمد الشرفي في تونس وسعيد سعدي في الجزائر إلى التحالف مع استبداد العصابات لحمايتهم من استبداد الجماعات).

حجر الزاوية في الصراع إذن الاستبداد، وهو إشكالية عامّة جرّبت لها الشعوب حلولا خاصّة.

الإشكالية العامة: كيف يمكن منع المستبدين باسم الدين من التمكن من الدولة ومصادرتها لمصالحهم الخاصة، وتكليف المجتمع ما يكلفه كل نظام استبدادي من آلام عبثية ؟

الردّ التجريبي الخصوصي (اللائكية الفرنسية): فصل الدين عن الدولة. وترجم ذلك عبر منع البابا والأحبار من التدخل في السياسة الفرنسية عبر أحزاب ومؤسسات دينية، ومنع تمويل نشاطها من المال العمومي، وخاصة الاستئثار بالتعليم العام لقطع دابر كل تأثير على عقول وقلوب للأجيال المتتالية.

ما الحلّ الخصوصي عربيا بما أنه لا بابا نمنعه من التدخل في شؤون الدولة ولا كنيسة إسلامية نستطيع عزلها، ولا مجال لمنع تدريس التربية الإسلامية في مناهجنا وهي جزء من تراثنا الثقافي وهويتنا ... علما وأننا - نحن أيضا - نواجه الإشكالية العامة، والاستبداد باسم الدين كان قوام تاريخنا والعمود الفقري لأكثر من دولة عربية إسلامية، ناهيك عن خطر تجدده والموجة الإسلامية تكتسح مجتمعاتنا.

أليس الحل بكل بساطة هو الديمقراطية، التي تحمل في طياتها كل الضمانات ضد الاستبداد بالدين، ناهيك عن الاستبداد بالدولة (للأسف هي مشلولة تجاه الاستبداد بالمال).

لننتبه لخطأ شائع في التعبير عندما نقول عن زيد أنه مناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن الديمقراطية مضمنة آليا في حقوق الإنسان عبر البنود 19 و20 و21 من الإعلان العالمي. نفس الخطأ عندما نقول عن عمرو إنه ديمقراطي علماني، فالعلمانية بكل طلباتها وعلى رأسها المساواة التامة أمام القانون بين المؤمن وغير المؤمن، وحرية الضمير والمعتقد، ناهيك عن علوية القوانين الوضعية

على ما عداها من تشريعات والرفض العملي لأي سلطة فوق سلطة الشعب، مضمنة جميعها داخل الديمقراطية.

أضف لهذا أنه لا معنى في الديمقراطية لفصل الدين عن الدولة، هذا البعبع النظري الذي يجعل الشرر يتطاير من عيون الإسلاميين. فداخل النظام الديمقراطي يمكن لأي حزب ولو كان دينيا - أنظر تاريخ المسيحيين الديمقراطيين الطويل في إيطاليا - أن يستلم السلطة وأن يمارسها طالما احترم قواعد الديمقراطية وأسسها التي أوصلته إليها. كما يمكن لحزب غير ديني أن يمارس السلطة بنفس الشروط لكن لا دينيته هذه لا تمنعه من احترام مشاعر وطقوس المتدينين ومواصلة الإنفاق على مؤسساتهم.

أليست أغلب الديمقراطيات الغربية في تواصل مع دين الأغلبية ولم تسقط فريسة استبداد الدينيين ؟

أليس من الأحسن التركيز على الديمقراطية وهي تضمن كل الحريات، ناهيك عن كونها أرضية تتلاقى عليها كل الثقافات، عوض التركيز على اللائيكية التي تبقى خاصية ثقافية فرنسية لم تستطع تصديرها حتى لأوروبا. لقائل أن يقول ما الفائدة إذن من هذه الزائدة الدودية المسماة علمانية؟ لماذا المحافظة عندنا على مفهوم لا يضيف شيئا، والخط الفاصل في الحرب على الاستبداد ليس بين الإسلاميين والعلمانيين وإنما بين الديمقراطيين أيا كانت خلفياتهم العقائدية وبين الاستبداديين أيا كانت الأقنعة الأيدولوجية التي يلبسون ؟

لكن متى اختفت المفاهيم بأمر من هذا أو ذاك ؟ ثم أليس وجودها دليلا على ضرورتها في لحظة ما من التاريخ ؟

هنا يجب العودة مجددا لهذه اللحظة التي نعيشها وتفحصها بدقة.

ثمة تحديان: الأول مواجهة الجزء الاستبدادي من الإسلاميين، وهم خطر داهم قد يعيدنا لوضع نتحسّر فيه على «طيبة» من عرفْنا. وفي هذه المواجهته يجب أن تكون العلمانية النواة الصلبة لخيار لا حياد عنه وهو أن الشعب هو مصدر السلطة، وليس إرادة إلهية مزعومة لا يعرفها إلا فقهاء يخلطون بين مصالحهم ومصالح الدين (المطلق الوهمي).

التحدي الثاني بناء الجبهة التاريخية مع الإسلاميين الديمقراطيين، مع التذكير دوما أن الديمقراطية كل لا يتجزأ، وأن الأغلبية البرلمانية لا تعطي الحق في المس بالثوابت الديمقراطية. داخل هذه الصلابة العامة، يجب أن تكون العلمانية الجزء النشط المنتبه الحذر من الفكر الديمقراطي لرفض أي مساومة -

في برامج المعارضة أو برامج الحكم – حول المساواة التامة أمام القانون بين المسلم وغير المسلم، بين المؤمن وغير المؤمن، حول تحييد المساجد في المعارك السياسية، أو حول تقدم الأحزاب مكشوفة الوجه على برامج سياسية لا على ادعاء تمثيلها لله.

إن القول بأن العلمانية هي في أحسن الأحوال حياد بارد تجاه الدين، وفي أسوئها عداء دفين، لا تقل عن غباء القول بأن الديمقراطية معاداة الدولة، لأنها تحترز من أجهزتها وممن يديرونها. في آخر المطاف هي ليست إلا هاجس منع أي كان من استغلال الدولة باسم الدين، فيسلم الدين وتسلم الدولة، ولا يسقطان بين البراثن القذرة.

حقا العلمانية مفهوم مستورد – مثل الديمقراطية – وعلينا توطينه بعد تخليصه من كل ما هو عداء بدائي للدين، حتى تكون أداة إضافية تمكننا من منع نوع من المستبدين من استغلال الدين، ونوع آخر من تسخير الدولة لمصالح لا تخدم لا الدين ولا الدولة.

ما الذي يبقى في آخر المطاف ؟ أن الاسلام السياسي والعلمانية رؤى يجب احترامها لا لشيء إلا لأنها قناعات مبدئية نتيجة اوضاع تاريخية فرضت علينا فرضا. ولأن مجتمعنا أفرز هذين التيارين كمحاولة ردّ على مشاكله فالمهمّ ألا يصبحا سببا في زيادة هذه المشاكل. لا خيار لأصحاب الرؤيتين غير البحث عن صيغة للتعايش وهذه لا تكون إلا بالاعتدال في الموقف والتسامح في التصرف ثم البحث عن القواسم المشتركة التي تمكن من البناء المشترك وهذه القواسم لا يوفرها لا الاسلام السياسي ولا العلمانية خاصة بشكلها العدواني وإنما الديمقراطية لا غير.

تجذير الديمقراطية وتطويرها

قد يهتمّ مؤرخونا يوما بالمراحل الثلاثة التي مررنا بها في التعامل مع الديمقراطية، ليَصفوا بالتدقيق ظروفها ورجالاتها ومشاكلها. إنها مرحلة الاكتشاف عبر الاحتكاك بالفكر السياسي والاستعمار الغربي بدءا من نهاية القرن التاسع عشر، ثم مرحلة الاستيعاب الفكري ابتداءً من منتصف القرن العشرين عبر تبنّيه كخيار استراتيجي من قوًى سياسية متزايدة التأثير، وأخيرا المرحلة التي نعيش وهي التوطين. وقد فتحت الثورة العربية أوسع الأبواب لفرضها كنظام سياسي بديل لاستبدادٍ اتضح أنه فاسد مفسِد، سواء تقنّعَ بالوطنية أو بالقومية أو بالاشتراكية أو بالإسلام. المشكلة أن التوطين يعني بالنسبة لأغلبية العرب تطبيق وصفة جاهزة بمكوناتها الأربعة المعروفة: الحريات الفردية - الحريات العامة - استقلال القضاء - التداول السلمي على السلطة بالانتخابات الحرّة. وعبر هذا التطبيق الميكانيكي يتوقّع البعض الحصول على نظام سياسي يكفل الحكم الرشيد. لكن كما لا يوجد مشروع أكثر قدما من الاستبداد ولا مشروع جُرّب أكثر منه وانتهي دوما بنفس خيبة الأمل، لا يوجد مشروع أكثر قدما من الديمقراطية ولا مشروع جُرّب أكثر منه وانتهي هو أيضا بخيبة الأمل.

ما أظهره التاريخ أن الدكتاتورية تعبّد الطريق للديمقراطية بجرائمها، وأن الديمقراطية تمهّد الطريق للدكتاتورية بنواقصها. طبعا لا وجود تتابع آلي، لكن إذا ما تأملنا التاريخ عن بُعد فإننا سنشهد حركيته، حتى وإن استغرق التداول قرونا. أحسن مثال على ذلك جمهورية فايمار التي انتصبت في ألمانيا من

1918 إلى 1933 وكانت ديمقراطية برلمانية، ثم مهّدت الطريق للنازية (1933 - 1945)، وعلى أنقاض هذه الأخيرة عادت الديمقراطية في ثوب الجمهورية الفدرالية الألمانية سنة 1949.

كم يخطئ من يتصوّر أن أعرق الديمقراطيات الغربية التي تبدو ثابتة لن تتحوّل يوما إلى دكتاتوريات، خاصة وأن الأمراض التي تنخرها لا تبشّر بمستقبل زاهر.

إن غياب فكر ديمقراطي عربي ناقد للديمقراطية من داخلها ولأجلها لا يعدو كونه نتيجة مرحلة تاريخية فَرَضت على الديمقراطيين العرب الحرب على جبهتين : الأولى مواجهة الاستبداد والثانية المنافسة مع الإسلام السياسي. وكانت النتيجة هي التمسك بالخطوط العريضة الكبرى للديمقراطية وعدم التعرض لنواقصها وحدودها حتى لا تُعطِى للخصم أو المنافس أسلحة إضافية. وبوصول الديمقراطيين العرب –سواءً أكانوا ذوي خلفية علمانية أم إسلامية – للسلطة، أصبح ضروريا الغوص في لبّ الموضوع، أي مساءلة قدرة الديمقراطية على حلّ مشاكل الناس المعيشية، وفي أسوأ الأحوال قدرتها على توزيع مصاعب الحياة بصفة عادلة على الجميع بدل أن تتحملها دوما نفس المجموعات.

قلّ من ينتبه لما أظهرته تجارب الشعوب الديمقراطية بخصوص نظام عانى وسيبقى يعاني طويلا من العيوب الهيكلية السبعة التالية :

الديمقراطية ليست سيادة الشعب وإنما سيادة الأحزاب والأشخاص ومجموعات الضغط

يعرف من خبر دواليب السلطة أن الممثلين الذين انتخبهم الشعب لا يعودون بالنظر في القضايا الكبرى إلا لمؤسساتهم الحزبية، لأنها هي التي قدمتهم للانتخابات، وهي التي يمكن أن تسحب ترشيحهم في المرة المقبلة إن شقوا عصا الطاعة. هكذا تشاهد أغرب مفارقة أن الأشخاص الذين لم ينتخبهم الشعب (مجالس الشورى أو المجالس الوطنية أو المكاتب السياسية للأحزاب) هم الذين يتحكمون في من انتخبهم الشعب، وهذا الأخير لا علم له بذلك. أضف لهذا أنه لا توجد أية آلية رقابية للشعب طيلة فترة التفويض التي يستطيع نوابه أن يفعلوا كل ما يريدونه باسمه. أشهر مثال على ذلك خروج كل الشعوب الأوروبية ضد حرب الخليج سنة 2003، ومع ذلك فإن الحكومات تجاهلت ارادتها وشنّت الحرب.

الديمقراطية لا تنهي حكم الارستقراطيات المخفية

وراء السلطة المنتخبة هناك دوما – خلف الستار – بقايا النظام الاستبدادي السابق والمؤسسات

الاقتصادية والمخابرات والمافيات، وكلّها ذات نفوذ هائل. هذه السلطات غير المرئية، غير المنتخبة وغير المسؤولة أمام أي كان هي التي تتحكم أحيانا في رجال السياسة وفي كل اللعبة السياسية.

الديمقراطية لا تحقق العدالة الاجتماعية

إذا كانت الديمقراطية توفّر قدرا كبيرا من الحرية فإن مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية ضعيفة؛ والدليل على ذلك غياب أي دور فعال لها في تقليص الفوارق الطبقية المجحفة في بلد فقير مثل الهند أو بلد غني مثل الولايات المتحدة. هذا ما يجعل الحرية امتيازا آخر يضاف لامتيازات الطبقات الميسورة، لكنه حقًا لا قيمة له بالنسبة للمشردين والجائعين والعاطلين عن العمل.

كل قواعد الديمقراطية قابلة للغش أو لسوء الاستعمال وكل مؤسساتها قابلة للتفويض وتحويل الوجهة.

لا توجد لعبة في أي مجال كان إلا وصاحَبَها الغش وسوء الاستعمال، والديمقراطية لا تشذ عن القاعدة. فحرية الإعلام تصبح حرية السب والتضليل يحركها المال القذر؛ وحرية التنظم تمكّن الأحزاب غير الديمقراطية من تنظيم صفوفها في وضح النهار؛ وحرية التظاهر تنقلب إلى حرية قطع الطرق وحرق المرافق العمومية ؛ وحرية الخلق والإبداع تصل إلى التعدي على مقدسات الآخرين وتحقيرها. أما الانتخابات التي يريدها الكل حرة ونزيهة فبوسعها أن تصبح سوق سمسرة تُستَعمَلُ فيها كل وسائل الترغيب والترهيب، كما بوسع المؤسسات التي تخلقها الديمقراطية أن تُفوَّض وأن تُختَرَقَ وأن تُفسَدَ.

الديمقراطية تفتيت للقرار وتصعيب له

توازن السلطات وتوزيعها المحكم على الورق لا يضمن حسن استعمالها. فكم من مؤسسات شلّها تنازع السلطات أو صعوبة أخذ القرار وبطئه الشديد المضرّ بمصالح الناس. كم من دكتاتور صغير برز أيضا على رأس مؤسسة أو بلدية أو حتى أبسط لجنة، ممارسا السلطة بالاستفراد بالقرار وتقريب الأنصار وإبعاد المنافسين وحتى بالعنف.

المواطن الذي يدلي بصوته لا يأخذ دوما أصوب قرار له وللمجموعة

من «طرائف» التاريخ أن البرجوازية الفرنسية حاربت دون هوادة – في القرن التاسع عشر – حق التصويت للجميع، خشية أن يمتلئ البرلمان بالفقراء وأن يغتنموا فرصة قوتهم العددية لتغيير النظام

الاجتماعي. شيء من هذا لم يحدث؛ حيث رأينا الفقراء يبعثون للبرلمانات بممثلي الطبقات الوسطى والثرية (نسبة أصحاب الملايين في الكونغرس الأمريكي تضاهي خمسين مرة نسبتهم في الشعب)، وهم لا يخدمون إلا مصالحهم، لأن القاعدة تقول إن من يملك التعليم والإعلام هو القادر وحده على استغلال النظام الديمقراطي، وما عداه يتعيّش على فتاته. آخر مثال على ذلك رفض السلطة التشريعية في الولايات المتحدة - في مارس 2013 - تمكين الرئيس أوباما من حق زيادة الضرائب على الأغنياء، ما أدى إلى تقليص الميزانية بـ 85 مليار دولار، ثم إيقاف عدة مشاريع كانت تخفف من معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

حقا يمكن للناخب أن يكون عارفا بمصلحته وبالمصلحة العامة، لكن هناك أيضا ناخبون تحركهم أهواء شخصية وقبلية أو ايدولوجيا عمياء. ثمة ناخبون قابلون للتضليل وآخرون لشراء الذمة، والنتيجة أنهم يبعثون كما حدث ذلك أكثر من مرة إلى أعلى هرم السلطة بالمهرجين والشعبويين والفاسدين والمتشددين الذين سيتضح أنهم وبال على الجميع وخاصة على من انتخبوهم.

المسؤول ليس دائما على القدر المطلوب من المسؤولية

إذا كانت الصورة المثالية للناخب غير مطعون فيها كثيرا - لأن المس بالناخب اعتراف ضمني بأن كل البناء الديمقراطي مرفوع على أرض غير صالحة - فإن الضرب في السياسيين هي الرياضة المفضلة عند كل أعداء الديمقراطية، وهي تنتهي بصرخة -كلهم فاسدون- أو كلّهم غير أكفّاء. جزء من هذه الصرخة صحيح. لكن كم بودي أن تكون لنا دراسات مقارنة عن اللاكفاءة والفساد في المحاماة والطب وعالم -البزنس- لمعرفة أين يوجد السياسيون بالضبط على درجات السلّم.

لقائل أن يقول ما الذي يحببكم في نظام بمثل هذه العيوب ؟

هنا يجب العودة لمقولة تشرشل الشهيرة النظام الديمقراطي أسوأ نظام باستثناء كل نظام آخر، وهو ما يترجم له مثالنا الشعبي الهمّ فيه ما تختار. مقولة صحيحة لسببين:

1 - النظام الديمقراطي لا يشنّ حربا داخلية على شعبه تصل إلى فظاعة حشر الملايين في المحتشدات (روسيا الستالينية)، أو رمي أعدائه أحياء من الطائرات (أرجنتين السبعينات)، أو خنقهم بالغاز وحرق أجسادهم في الأفران (ألمانيا النازية)، أو ضربهم بالقنابل والصواريخ (سوريا الأسد). إضافة إلى أن الديمقراطيات وإن شنّت حروبا استعمارية، فإنها لا تحارب بعضها البعض، وهذا مكسب من منظور السلم العالمي، علما وأن الدكتاتوريات تشنّ حروبا استعمارية (الفاشية

الإيطاليـة) في الوقـت الـذي تحـارب فيـه كل الأنظمة أكانـت ديمقراطيـة ام اسـتبدادية (النازية).

2 – الاسـتبداد غـير قابـل للإصـلاح نتيجـة الحكـم بالأهـواء ورفض النقـد وإزاحة الأكفّـاء وكثرة المتزلفين حول المسـتبدّ. كل هذا يجعل منه سـيارة دون فرامل، بل دون مقود حتى والمصير معروف إلا للركاب السكارى.

وعلى العكـس، فللنظام الديمقراطي آليات تعديل تعمل باسـتمرار، مما يقلل من الأخطاء أو يصححها في الإبان. فحرية الرأي ترصد التجاوزات، وحرية التظاهر تمارس الضغط على السـلطة حتى لا تمعن في غيها، واسـتقلال القضاء كفيل بتتبع الفسـاد، والانتخابات موعد ينتظره الناس للانتقام ممن خانوا الأمانة وفرصة لتجدّد الأمل. لهذا لا يوجد إلى اليوم نظام أثبت تفوقه على الديمقراطية إلا في مخيلة الذين تتشكل ثقافتهم من الأساطير لا من حقائق التاريخ. إلا أن هذه القناعة لا يجب أن تحجب عنا أننا أمام نظام فيه كثير من النواقص، وهو لا يزال في طور التجريب، ويمكن لنا نحن العرب المسـاهمة فيها، والربيع العربي يعطينا فرصة تاريخية لكي نكون مجدّدين لا ناقلين.

ليسـت الديمقراطية حالة نصل إليها، إنما مسـار يكون فيه التوقف والتراجع، بل وإمكانية اتباع الطريق الخاطئ عند التقاطعات، لأن القاعدة كانت وستبقى: مهما وضعت من قوانين ومن آليات فهناك دوما غش وغشاشون يمكنهم القضاء على اللعبة والسطو على المتفرجين.

لذلك يجب أن يكون لنا دوما وعي بالوضع الذي عليه مشروعنا لنتدارك ونصلح قبل فوات الأوان. كمـا للجسـم مؤشـرات على تمتعه بالصحة (نسبة السـكر أو الكولسـترول في الـدم، الضغط، درجة الحرارة...الـخ). هنـاك مؤشـرات على صحة أي نظام ديمقراطي، منها أساسـا عـدد جمعيات المجتمع المـدني ونشـاطها، حسـن توزيع السـلطات وفعاليتهـا، ضعف الفسـاد في تمويل الأحـزاب والحملات الانتخابيـة، نسـبة المشـاركين في الانتخابات، نسـبة الشـباب والنسـاء والقرويين، نزاهـة الانتخابات، اسـتقلال الإعلام عن المال القذر، اسـتقلال القضاء، مسـتوى العنف السياسـي.

إن تتبـع هـذه المؤشـرات على المدى المتوسـط والطويل هو الـذي يعطينا فكرة عـن تأصل الديمقراطية أو عـن هشاشـتها، وعـن إمكانيـة سـقوط سـريع دون مقاومـة تذكر. لا بـدّ أن يكون لنـا مرصد وطني للديمقراطية تساهم فيه الجامعات ومراكز البحث والإحصاء، يمدّ المجتمع والفاعلين السياسيين بالحالة الصحيـة للديمقراطيـة حتـى يأتي العـلاج قبل فـوات الأوان، أو حتى تتبين ملامح السياسـة الوقائية القـادرة علـى إطالة عمر نظام سياسـي، لا أكثر منه متانة ولا أكثر منه هشاشـة.

على صعيد المؤسسات لا بدّ من آليات للمتابعة والتقييم وتخيّل البدائل؛ فكل المؤسسات تبلى ويدب لها الوهن والروتين وقد يطالها الفساد. ثمة هنا تجارب البلدان الديمقراطية الأخرى التي تواجه نفس المشكل. يجب أن يكون لدينا بنك معطيات عن الديمقراطية في العالم لنتعلّم من أخطاء الآخرين ومن إنجازاتهم. قد يكون من الضروري أن ننظّم في تونس دوريا ملتقى دولي للتجارب الديمقراطية في العالم، وأن نكون على أهبة الاستعداد لزرع كل ما هو صالح في منظومة يبقى هدفها مشاركة أكبر عدد من المواطنين في ملحمة الحرية بالعدل والعدل بالحرية.

لمواصلة تحسين ديمقراطيتنا الناشئة وتحصينها، يجب أن يكون لنا برنامج طموح وطويل المدى لخلق هؤلاء المواطنين الواعين؛ ومن أهمّ الوسائل لتحقيق ذلك التربية. هنا يجب التذكير بأن كل تربية ناجعة مجتمعيا يجب أن توفرّ الثقافة العامة والتخصص والتربية المدنية. هذه الأخيرة لا تتجاوز حاليا بضع ساعات في المدارس الثانوية، والحال أنه يجب أن تكون مادة قارة في الابتدائي والثانوي، وخاصة في التعليم العالي، حيث يجب ألا يتحصل الطالب على شهادته - في أي تخصص، وإن كانت الفيزياء النووية - إلا بعد الحصول على شهادة التأهيل في المواطنية، المتضمنة على برنامج نظري عن الأنظمة السياسية والدكتاتوريات عبر التاريخ، والتعذيب والمخابرات والجريمة المنظمة والفساد والتضليل الإعلامي الخ، أي كل ما يؤهل شبابنا لأخذ القرارات السياسية بأقصى قدر ممكن من الوعي.

أهمّ فكرة يجب ان تستخلص هو أن التجربة الديمقراطية لم ولن تكتمل في يوم من الأيام؛ وقد بينت الكثير من عيوبها وحسناتها عبر كل ما عاشته الشعوب التي أخذت بها... إن واجبنا تطويرها ونحن قادرون على ذلك. قد تكون المنهجية طرح كل النواقص لنقاش جماعي مؤطّر، ولا شكّ عندي في أن العبقرية الجماعية ستقترح لها حلولا مبتكرة، وأنها ستقترح كذلك طرقا أخرى لحسن استغلال كل ايجابيات النظام السياسي الذي نريده حصننا الحصين ضدّ عودة تسلّط الأغبياء الخطرين. كل هذه الإصلاحات يجب أن تبقى طبعا داخل المنظومة، ومتمسكة بقيمتها الأولى التي دونها لا تكون: الحرية وما أدراك ما الحرية.

وضع حقوق الإنسان في الصدارة

الدستور التونسي الذي سنّه المجلس التأسيسي يوم 26 جانفي 2014 - والذي أردناه العقد السياسي والاجتماعي والأخلاقي لهذا الجيل وللأجيال المقبلة، الضامن للحريات الفردية والجماعية والمؤسس لدولة ديمقراطية حقيقية - مشبع بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لماذا ؟ لأنه هو وليد تضحيات امتدت قرابة نصف قرن لعبت فيها حركة حقوق الإنسان دورا مشرّفا.

الظاهرة المثيرة في الثورة التونسية بخصوص حقوق الإنسان أنها أعادت خلط الأوراق بكيفية تجعل ما يحصل في بلادنا منذ ثلاثة سنوات تجربة فريدة من نوعها.

لقد أدّت هذه الثورة إلى وضعية غريبة إلى حدّ ما؛ فضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على امتداد أكثر من ثلاثة عقود هم من تصدر مراكز القرار. وقد ووجهوا منذ تسلّمهم للسلطة بثلاثة بؤر تمركزت فيها الثورة المضادة، بهدف معلن وواضح: إفشال الثورة.

البؤرة الأولى هي بؤرة الإعلام الفاسد. كم كان ولا يزال غريبا - بل وسرياليا - أن نرى الأشخاص الذين فضحهم الكتاب الأسود الذي نشرته رئاسة الجمهورية يتصدرون المشهد الإعلامي ويحاربون النظام الشرعي الوحيد الذي عرفته تونس. لقد حاربوا ولا يزالون إلى حدّ كتابة هذه السطور بما لا يخطر على بال سويّ من إشاعات وأكاذيب ووصلوا لحدّ التحريض على الفوضى والانقلاب... كل هذا باسم حرية الرأي والتعبير التي لم يُضحّ كثير منهم بأدنى تضحية في سبيلها إبان الاستبداد.

البـؤرة الثانيـة هـي بعض المراكز داخل قضـاء لـم يتمّ تطهيره؛ حيث بدأت بعضهـا تتعامل كجزء من الثورة المضادّة، مسـتعملة اسـتقلال قضاء قدمته لهم الثورة على طبق من ذهب، ويريدون اسـتعماله لضرب هذه الثورة.

البؤرة الثالثة هي ما ترسـب داخل جهاز الأمن من أفراد وممارسـات لا علاقة لها بأهداف الثورة ومنها الحفاظ على كرامة المواطنين ولو رفعوا السلاح ضدّ الدولة.

يـا لهـا مـن مفارقة أن يواجـه الذين ضحوا مـن أجل حرية الرأي واسـتقلال القضـاء وأمن في خدمة المجتمع لا في خدمة أشخاص ونظام، بمجموعات تستعمل حرية الرأي واستقلال القضاء وحياد جهاز الأمـن لضرب كل ما ناضلوا من أجله بوقاحة قل نظيرها.

المفارقة الثانية هي الوضع المرتبك لحركة حقوق الإنسـان التونسـية التي تشـكّلت أساسـا على قاعدة مناهضـة الدولـة الاسـتبدادية، وها هي اليـوم مطالبة بإيجاد علاقات جديدة مع سـلطة هي في نفس الوقـت امتـدادٌ عضـويٌ لها، وبالتالي يجب التعامل معها إيجابيا، لكنها ككل سـلطة قادرة على الخطأ وحتى على التنكّر باسـم الواقعية السياسـية للمبادئ التي أوصلتَها للسـلطة.

أهـمّ مـن هذا كلّـه أن الذين قاموا بالثورة كانوا الفقراء والمهمّشـين. هم الذين سـالت دماؤهم وقدموا الجرحى والشهداء للمطالبة بحقهم في التنمية والشغل والسكن والصحة. لكن الثورة لم تستطع لحدّ الآن منحهم أكثر من الحقوق السياسـية، وخاصة حرية الرأي والتعبير والتنظم والسـفر والمشاركة في الشأن السياسي، وكلها حقوق أضيفت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتمتع بها تحت الاستبداد الأقلية الميسورة. هذا ما سيطرح علينا قضية الأولويات الجديدة من هنا فصاعدا.

أخـيرا ولا آخـرا هنـاك التحديـات الخارجية؛ فالسـاهرين اليـوم على مصـير البلاد والثـورة مطالبون بمراعـاة مصالـح الدولـة في علاقاتها مع محيطهـا، في الوقت الذي لا يسـتطيعون فيـه التنكّر للمبادئ التي أوصلتهم للسـلطة والتي قامـت من أجلها الثورة.

أمـام هـذه التحديـات والصعوبـات دَفَعـتُ دومـا – ولا أزال – إلى تبني مواقف ثابتـة، وإن كانت هي أصعب المواقف وأعقدها.

هنـا، علـيّ التذكـير بـأن التحدّي الحقيقي أمامنا ليـس كسـر شـوكة هـذا الإرهاب بالقوة العسـكرية والأمنية فقط، إنما كسره في إطار التمسّك بحقوق الإنسان، والتمسك أساسا بحرية الضمير والعبادة والـرأي واللبـاس والتظاهر، وبالرفض التام للتعذيب أو لأي نـوع من التمييز بين المواطنين.

الحرب ضدّ الإرهاب هي حقّا صراع ضدّ العنف وأهم محدّداته، أي الفقر والجهل والتعصّب، ولكنها صراع أخلاقي قبل كلّ شيء؛ ومن يلتزم بتعاليم الإسلام الحقيقية وثوابت حقوق الإنسان فهو المنتصر النهائي.

* بخصوص التجاوزات التي تحصل من جهاز أمن استعاد عافيته وأصبح أمنا جمهوريا يحمي الشرعية، نحن نفخر بانضباطه ومهنيته ونقدّر ما قدم ويقدم من تضحيات ومجهودات جبارة في محاربة الجريمة والإرهاب، لكنني قلت وردّدت أن الدولة - حفاظا على شرف السلك وعلى وظيفتها ومُثلها العليا - لن تسكت عن أي انتهاكات، وأن الحرب ضدّ الإرهاب لن تكون تبريرا لعودة الأساليب البغيضة التي عانينا منها جميعا. لقد أدنتُ، وأدين بمنتهى الشدّة، أي إفراط في استعمال العنف والتعدي على كرامة أي مواطن حتى ولو تهجّم على أجهزة الأمن، فمسؤولية عقابه مسؤولية القضاء لا غير. هذه الرسالة سُمعت من الأغلبية الساحقة لكن أقلية ما زالت عاجزة عن التخلص من عاداتها القديمة المكتسبة تحت الدكتاتورية. لقد طالبتُ وسأطلب من مجالس التأديب، التي لم تتوقف منذ الثورة، الزيادة في وتيرة عملها لكي نتخلّص أكثر فأكثر من رواسب عهد نريد القطع معه ومع ممارساته المشينة نهائيا.

* بخصوص عقوبة الإعدام التي ألغتها أكثر من 140 دولة من بين 190، فإني آسف لأن الدستور الجديد لم يلغها صراحة، علما أني استبدلت عقوبة معلقة لأكثر من مائتي شخص عند استلامي السلطة، وأنني أمضيت كل مطلب عفو، ولن ينفّذ حكم الإعدام في أي محكوم طالما كنت على رأس السلطة. علينا إقناع الشعب، وخاصة إخوتنا الإسلاميين، أن ما يشاهدونه في بعض البلدان من أحكام الإعدام التي تعد بالمئات في تصفيات سياسية، ليس هو حوادث شاذة في التاريخ وإنما هي القاعدة. فالأغلبية الساحقة للإعدامات في كل العصور كانت للانتقام من الخصم السياسي ولترويع الطبقات الفقيرة. أما تطبيق العقوبة في الجرائم الفردية فمجرّد تبرير لمواصلة مهمة العقوبة، أي المهمة السياسية. وحتى في هذه الحالات الفردية، يتضح أن نسبة غير قليلة تذهب ضحية أخطاء قضائية لا يمكن تداركها. أما من يتصورون وجود علاقة بين العقوبة وانخفاض الجريمة فهم مخطئون على طول الخطّ، حيث لا علاقة بين هذا وذاك، بل العكس هو الصحيح. فكل الإحصائيات تثبت أن البلدان التي تطبّق عقوبة الإعدام لها أكبر نسب من الجرائم، أما التي ألغتها فلم يشهد فيها أي ارتفاع للجريمة وإنما انخفاضها. ليس الأمر مستغربا؛ فالبلدان المُلغية للعقوبة هي عادة بلدان ديمقراطية تسعى لتحقيق العدالة، ومن ثم ينقص فيها الاحتقان المتسبب في كل أصناف العنف، والعكس بالعكس.

لا أجهل أن الصعوبة التي يواجهها عامة الناس، وخاصة الإسلاميون، تتعلّق بوضوح النصّ القرآني المتعلق بالقصاص. ولكن عوض محاولة التحايل على هذه الصعوبة بالبحث عن كل الآيات التي تحث على الرحمة والغفران، فإني أفضل أن نقول: بعد أن وضّحت التجربة التاريخية قصور الإنسان واستعماله المشين لحق أعطاه الله له فإننا نتخلّى طواعية عن هذا الحقّ حتى لا نضحي بآلاف الأبرياء من أجل القصاص من مجرم واحد، وإننا نرجئ الأمر لله وحده. هو الوحيد الذي أعطى الحياة، وهو الوحيد المؤهل لأخذها ؟

ما من شكّ أنني سأعود لموضوع الإعدام بمشروع قانون أو حتى باقتراح تعديل دستوري لتدارك ما فات، وللتفويت في إمكانية أن تعرف تونس ما تعرفه مصر اليوم.

* بخصوص حرية الرأي والتعبير، يجب أكثر من أي وقت مضى التمسّك بها. لا يجب أن تثنينا عن هذا الخيار كل التجاوزات ودوافعها السياسية. لقد ردّدت أكثر من مرّة أن سلبيات الحرية أحسن ألف مرة من -إيجابيات- الحدّ منها والتضييق عليها. إنه لمن مفاخر حكومة الترويكا أنها لم توقف صحيفة واحدة، ولم تغلق تلفزيونا واحدا، ولم تسجن صحفيا واحدا. كل هذا لأننا راهنّا - ولا نزال - على ذكاء شعبنا وقدرته على التفريق بين الغثّ والسمين، وعلى وجود الإعلاميين المهنيين، وعلى آليات إصلاح الخلل من داخل المنظومة الإعلامية نفسها.

إنه نفس الرهان بالنسبة للقضاء، لأننا على أتمّ الثقة أنه سيصل إلى نقطة التوازن، الضرورية لمصداقيته، محققا استقلالا فعليا عن السلطة والمعارضة ورأس المال، ومؤديا بهذا دوره الكبير في بناء الحوكمة الرشيدة والمجتمع الديمقراطي.

* بخصوص دور منظمات حقوق الإنسان؛ التحدي أمامها المحافظة على استقلالها هي الأخرى تجاه النظام ومعارضيه وخاصة الانتقال من وضعية الخصم إلى وضعية الشريك. إن إحدى أهمّ التغييرات في نظامنا السياسي أن الدولة تبحث عن الشراكة في كل مجال مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني التي يسعدني اليوم أن أرى تكاثرها وحيويتها في هذا الإطار على منظمات حقوق الإنسان أن تصبح أكثر تخصصا وأكثر مهنية لتشارك السلطة في تشخيص الانتهاكات واقتراح الحلول القانونية والسياسية والاقتصادية.

مرّة أخرى يجب التأكيد على ضرورة إعادة جدولة الأولويات بخصوص حقوق الإنسان. لا أحد يهدّد الحقوق السياسية حاليا داخل الدولة؛ بل إن تلك الحقوق أصبحت ركيزة برنامج الدولة على الأمد القصير والطويل، لكن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي التي يجب أن توضع أكثر من أي

وقت مضى في مركز الصدارة ؛ لذلك يصبح دور المجتمع المدني - وخاصة منظمات حقوق الإنسان - العمل مع الدولة لإخراج عشرين في المائة من التونسيين من الفقر المشين الذي خلفته عقود من الفساد والتهميش والظلم الاجتماعي.

على الصعيد الخارجي، تونس لا تدّعي أنها نموذج، ولا تريد تصدير ثورتها، لكنها دولة مستقلّة ذات سيادة، ونظامها مبني على القيم التي نشترك فيها جميعا، وبالتالي فإنها ستُدين دوما العنف ضدّ الشعوب والمحاكمات السياسية، وستدعو للحوار بين الأطراف السياسية المتنازعة؛ وقد أظهرت تجربتها المتواضعة انه لا أمن ولا استقرار ولا ازدهار لأي شعب إن لم تكن منهجية ذلك الحوار وأخلاقيته أولى الأولويات بالنسبة لأي طبقة سياسية ناضجة ومسؤولة.

على تونس أيضا تطوير علاقاتها بالمؤسسات الأممية، والالتزام بكل مبادئ الأمم المتحدة وبكل المواثيق والمعاهدات الدولية المنظمة لحقوق الإنسان. عليها الانخراط فيها بلا تحفّظ، لذلك أعلنتُ في مؤتمر حقوق الإنسان بجنيف يوم 3 /3/ 2014 أن تونس سحبت نهائيا التحفظات السابقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وللقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. نحن متمسكون بالقيم العظمى لديننا الإسلامي، لكن نرفض بشدة القراءات الضيقة له واللجوء إلى تعلّة الخصوصيات الثقافية التي كانت دوما حجة للأنظمة الاستبدادية لانتهاك حقوق الإنسان أو الحدّ منها. إن كل خصوصية ثقافية لا تحترم هذه الحقوق ولا تسعى لتنميتها وتوسيعها لا تستأهل أن نتمسك بها، بل قد تكون مخالفتها للمستوى المطلوب عالميا من ممارسة الحقوق والحريات المؤشر الأكبر على تخلفها وعلى ضرورة تجاوزها.

لقد كانت قناعتي أن الخصوصية ليست نقيض العالمية وإنما أن العالمية هي الخصوصية الناجحة ونجاحها هذا هو الذي يجعل البشر يتهافتون عليها؛ وبالتالي فمن يريد إعلاء خصوصيته رفّع فيها من نسبة الإنسانية والعالمية ليجعلها هدية ثقافته للبشرية جمعاء؛ أما من ينغلق ويتقوقع حول معتقدات وتصرفات تجاوزها تطوّر العالم فهو لا يفعل إلا الإضرار بالخصوصية والعالمية على حدّ السواء.

لقد كانت هذه الخصوصية دوما التبرير السهل للدكتاتورية والرجعية للتصدي لحقوق الإنسان أو للتنقيص منها، لكنني أقول بكل وضوح إن أهمّ شيء هو تطوير حقوق وحريات كل العرب والمسلمين، فإن تماشت هذه الخصوصية أو تلك مع المشروع العظيم فليكن، وإلا فلتندثر غير مأسوف عليها.



التمسّك بالحرية رغم كل مصاعبها

أعداء الحرية نوعان : من يريد تقييدها حتى لا تشكل خطرا على مصالحه، ومن يريدها بلا حدّ فيدفع نحو الفوضى، وتلك لعمري من الأسباب القوية لعودة الاستبداد، أي لنهاية الحرية. كيف نستطيع الدفاع عن الحرية ضدّ أعدائها دون أن نهددها نحن بدورنا ؟

ثمة اعتقاد شائع عند بعض أصدقائنا الغربيين - خففوا من التصريح به جهرا منذ انطلاق الثورة العربية - بأن الحرية قيمة غربية بامتياز، يتم تصديرها عبر الديمقراطية، لشعوب كانت إلى أمد غير بعيد تجهلها أو تتجاهلها.

إن القول بأن الشعوب العربية تجهل أو تتجاهل الحرية، كالقول بأنها تجهل أو تتجاهل الحاجة إلى الأكل والشرب أو الحب والاحترام.

هناك أيضا، وراء هذا الرأي، جهل مركّب بأمة تاريخها مسلسل من الحروب والاضطرابات الداخلية التي لم تتوقف لحظة، وكلها رفض للاستبداد أي طلب لحرية لم ننجح لحدّ الآن في تثبيتها، بالرغم من كونها تحتل في مخيالنا الجماعي مكانة مركزية.

أيُّ عربي لا تسكنه الصرختان الشهيرتان، تفعلان فيه فعلهما الخفي؟

الأولى لعمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» والثانية «كرّ وأنت حرّ» لعمرو بن شداد، والد عنترة وهو يستنهض ابنه العبد الذي رفض الخروج للحرب دفاعا عن عشيرة تريد منه الدفاع عن حريتها والحال أنها سلبته حريته.

صرخة عمر هي احتجاج واستنكار، لأن الاستعباد ينفي حاجة غريزية عند الإنسان، ويتصدى للمشيئة الربانية التي قررت أن البشر يولدون ويموتون أحرارا. جريمتان إذن لا جريمة واحدة، يرتكبهما الاستعباد: التطاول على طبيعة الإنسان والتطاول على إرادة الله.

تُدخلنا صرخة والد عنترة إلى مستوى آخر لمفهوم الحرية. هي تذكّر الابن العبد؛ فهو وإن كان ابن أمَة فهو أيضا ابن حرّ - أنه يتأرجح بين وضعيتين وهو وحده الذي يختار أين يريد التموقع، وأنه إذا أراد الحرية فلا بدّ من دفع ثمنها، لأنها لا تُمنح وإنما تؤخذ غلابا... يتطلب الثمن وضْع الحياة نفسها على المحكّ، وإلا فلا مكان إلا في أسفل السلم، ولا مكانة إلا أوضعها، لأننا نولد ونموت في نظام اجتماعي سياسي مبني منذ الأزل على الظلم واللامساواة.

الحرية إذن حقّ فردي يمنحه الله لنا وينكره علينا الإنسان... حق باهظ الثمن، يبدأ بالتغلب على كل أنواع الخوف (وخاصة خشية الموت) ويتواصل بصراع مرير... حق يستأهل أن نموت من أجله لأنه الشرط الأساسي لتمتعنا بالكرامة... حق يجعل كل موقف أو قرار نأخذه هو بمحض إرادتنا.

ما تعرضنا له لحدّ الآن هو المستوى النفسي، لكن الحرية قضية اجتماعية قبل كل شيء.

لماذا تكتسب الحرية أهميتها القصوى من وجهة النظر هذه ؟

إن من يغيرون المجتمعات في العمق، أكان ذلك على الصعيد الديني أو الفكري أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، هم دوما أشخاص تحرروا من القوالب الفكرية ومن العادات والتقاليد التي وجدوها... مما يعني أن الحرية هي أهم عوامل التغيير، والقوة الأساسية التي تدفع المجتمعات إلى الأمام وإلى الأعلى، ولولاها لبقيت مستنقعات راكدة تكرّر نفسها بثبات ممل عقيم.

ليس من باب الصدفة أن أقوى المجتمعات المعاصرة هي التي ضخّت في شرايينها هذه القوة الجبارة، وأن أكثرها فقرا وتخلفا هي التي ترسف في أغلال الاستبداد.

الحرية إذن عنصر تقدّم ورقيّ للأفراد وللمجتمعات على حدّ سواء. المشكلة أن لها كعملة النقد وجهان: الوجه الوضّاء الذي ركزنا عليه، والآخر الأقل إشراقا.

عـودة مـن جديـد لعنـترة. طالما هـو عبد مذعن لعبوديتـه، فهو لا يشـكّل خطرا على أحد، لأنه ليـس منافسـا يحسـب له أدنى حسـاب في الصراع الشرسـ على السـلطة والثروة والاعتبار؛ فهو المسـكين الذي لا يملك شـيئا بل لا يملك حتى نفسـه. أمَا وقد انتزع حريته بحدّ سـيفه، فإنه يعود طرفا في هذا الصـراع، ويمكـن أن يشـكل خطرا على بقية المتنافسـين، بل وعلـى المجتمـع ككل، إذا كان صاحب شخصية قوية وطموح كبير. كم من مرة خرج فيها المستعبَد القديم على منظومة القوة التي استعبدته، لا ليلغيهـا وإنمـا ليفوضهـا لحسـابه! كم مـن مرة رأينا الحرّ الـذي تخلّص من كل خـوف، لا يخدم إلا مصالح مبادئـه ومبادئ مصالحه !

إنهـا نفس الظاهـرة على الصعيد الجماعـي. فعندما تحدث الثورة ويتحرر الشـعب من الخوف، يصبح طرفـا في معركـة توزيع الثروة والسـلطة والاعتبار، مشـكلا خطرا لا على الأقليات الظالمة التي سـلبته حريته وكرامته فحسـب، بل على المجتمع ككل.

أنظـر مـا جـرى ويجـري في تونـس ومصـر وليبيا واليمـن من انفـلات أمني وإعلامـي. ما زلنـا، أربعة سنوات بعد الثورة، نعاني من تصرفات تطال قطع الطرق وحرق مراكز الأمن ومنع العمال من دخول المصانع وسـبّ النـاس دون رادع في أكثر من صحيفة «مأجورة» يحركها المال القذر.

هـذه الحريـة، وهـي خطـرة علـى الحرية نفسـها، هـي من تبعـات انتصـاب الـذات كمصدر للتشـريع ومصدر للشـرعية، ومن نتائج تصرفات قوامها المطلبية المشـطة واللحظية وعدم القبول بأن تغيير الواقع عمليـة جماعية صعبة شـاقة طويلة النفـس، تتطلب الكثير من الصـبر والحكمة والاعتدال.

نتيجة وضع كهذا معروفة مسـبقا، خاصة إذا تفاقمت الأمور بسـرعة. فبعد فترة من عدم الاسـتقرار، تطول أو تقصر، يعود الاستبداد تحت الزغاريد، لأن المجتمعات تتحمل الظلم ولا تتحمل الفوضى.

لقائل أن يقول إن ما نشـاهده خاصية ثقافية. هكذا نعود لجلد الذات المعروف في فترة ما قبل الثورة، عندما كان البعض يصفون الشعوب العربية بأنها قطعان، وأنها ميتة ... الخ.

لمن سـيتهم التونسـيين والمصريين والليبيين واليمنيين بأنهم غير ناضجين حضاريا للديمقراطية، لأنهم عرب يحملون «جينات» الاستبداد والفوضى، أدعوهم قبل إصدار مثل هذه الأحكام إلى قراءة تاريخ الشعوب التي قامت قبلنا بثوراتها؛ يُظهر ذلك التاريخ أن عملية الترويض والتمكين للديمقراطية كانت طويلة وصعبة. يمكن أيضا تفحّص الوضع الحالي للحرية في أعرق البلدان ديمقراطية، عبر القوانين التي تنظمها، لنكتشف أنها تعكس مخاوف الماضي والمستقبل معا.

مثلا، أنت لا تتحرّك في لندن إلا تحت المراقبة المستمرة لآلاف الكاميرات المزروعة في كل مكان. إذا شاركت في مظاهرة غير مرخص لها في نيويورك، فلا تتوقع أن تُضرب بالورد.

إذا عنّ لك إنكار المحرقة أو مذبحة الأرمن بحجة حرية الرأي، فإنك ستجد نفسك أمام محكمة فرنسية، لأن القانون الفرنسي يعاقب على مثل هذا الرأي.

يمكنك أن تقع تحت طائلة القانون في ألمانيا إن انخرطت في أحزاب معينة معروفة بتطرفها اليميني أو اليساري.

من مصلحتك إن كنت اسكندنافيا وخاصة سياسيا، أن تكون بالغ الحذر في خصوص من تشغّل، وهل أن ظروف التشغيل قانونية وهل سددت ضرائبك، لأن هناك دوما من يحصي عليك أنفاسك.

لكن لماذا البحث عن نماذج بعيدة ؟ أنظر قانون الطرقات. قد لا يوجد قانون مقيّد للحرية قدره. عدا سماحه لك بأن تتحرك متى تشاء وإلى أين تريد، فإنه يشتمل على قائمة طويلة من الممنوعات ومن العقوبات: ممنوع أن تقود دون رخصة، ودون ربط الحزام، أو أن تقود مخمورا، وأن تتجاوز سرعة معينة ... الخ.

ما وراء كل هذه الموانع لممارسة الحرية، وما دوافع مَن شرّع هذه القوانين، ونحن نعرف أنه ليس عدوّا للحرية وإنما هو نصير لها ؟

هي محاولات لتدارك نقص أو حتى غياب العنصر الأساسي في الممارسة السليمة للحرية: المسؤولية.

أن أكون مسؤولا يعني أساسا أن أكون حريصا على عدم الإضرار بالمصالح المشروعة للآخرين خلال سعيي لتحقيق مصالحي المشروعة، أن أتمثّل دوما بالمقولة الشهيرة «تنتهي حريتي أين تبدأ حرية الآخرين».

بديهي أنه لو تحلى جميع السائقين بالتصرفات المطلوبة لممارسة سليمة لحرية التنقل، لما لزم إيجاد قانون للسير أصلا. نفس الشيء بالنسبة للقوانين التي تنظم أي تحدّ لحرية التعبير والتظاهر والتنظم.

المشكلة أن حسّ المسؤولية صفة فردية، وممارستها مجهود شخصي، ولا علاقة لهما بهذه الثقافة أو تلك. هي صفة يتحلى بها البعض ويهملها آخرون، ممن لم يواكب عدّاد النضج لديهم عدّاد السنوات؛ ليبقى المجتمع يعاني من تصرفات فردية لأطفال في الثلاثين والخمسين، وحتى لأطفال يناهزون سن الشيخوخة.

من السذاجة إذن تصور عراقة النظام الديمقراطي في بريطانيا أو في فرنسا كنتيجة نضج اكتسبه الأفراد بطول ممارستهم للحرية. فنسبة مَن يتحلون بالمسؤولية ومن لا يتحلون بها، لا تتغير كثيرا من مجتمع لآخر؛ تماما كما هي نسبة الأذكياء والأغبياء.

إذا عدنا لتقسيم سيبولا سنكتشف أنه ليس لدينا إلا أقلية - هم الأذكياء - الذين يمكن أن نتوقع منها ممارسة الحرية بالقدر الأقصى من المسؤولية. أما الأعراق الأخرى (الأشرار والأغبياء والحمقى في التصنيف) فلا تنتظر منها إلا المشاكل؛ لذلك وجبت البرلمانات والقوانين والشرطة والمحاكم.

إضافة إلى أن النظام الديمقراطي عليه أن يتعامل مع أجيال متتابعة، لا تولَد ديمقراطية وإنما يجب تعليمها قواعدها كما تعلّم المدارس قواعد اللغة، مع كل ما يعنيه الأمر من نتائج متباينة، فيها دوما عدد متقلب من الناجحين والراسبين. هذا ما يجبر كل الشعوب التي تريد الحفاظ على حريتها أن تسن القوانين كمحاولة لملء جزء أو كلّ من فراغ في طبيعتنا البشرية، لأننا لم نولد، لا باستعداد فطري للمسؤولية ولا باستعداد فطري للعدل. إن عراقة نظام ديمقراطي هي في قدرته على الصمود أطول وقت ممكن في وجه الفوضى والاستبداد، بالتعامل الحكيم مع نقص مزمن في طبيعتنا البشرية، وهو ما يتطلب منه على الدوام تحديث قوانينه ومؤسساته، لكي تبقى ضامنة لوجود قوة، لها من القدرة على الخلق نفس ما لها من القدرة على التدمير.

يمكنّنا هذا التصوّر من فهم - وأَمُل، من تحمّل - واقعنا الصعب والاستعداد لما هو أصعب، أي لبناء نظام سياسي ثقافي اجتماعي في غاية الدقة، حيث المطلوب أمران ليس من السهل التوفيق بينهما: الأول تعهّد الحرية لأنها المصدر الأساسي لقوة الأفراد والمجتمع، والثاني تقييدها دون شلّها حتى لا ينقلب الوعد وعيدا. إن العملية بمثابة السير على حبل ممدود على هاوية اسمها الفوضى فالاستبداد (ثم الاستبداد فالفوضى، لأن ما يقودنا دوما للفوضى هو الاستبداد وما يعود بنا للاستبداد هي الفوضى).

لكل من يريدون إنجاح ثورة ديمقراطية هي كل أملنا في بناء الغد الأفضل لهذا الجيل والأجيال القادمة، يجب التمسّك بهذه الثوابت.

خيار الحرية لا رجعة فيه، فهي القوة الخلاقة التي تجعل من الأفراد أشخاصا، ومن الرعايا مواطنين، ومن المجتمعات الراكدة مجتمعات خلاقة. أما ما تعاني منه بلدان الربيع العربي من انفلات، فمُتوقع ومصاحِب لكل المراحل الانتقالية، ولا يُقبَل أن يكون حجة لأعداء الحرية أو ذريعة لتبرير عودة الاستبداد.

ثمة دوما داخل المجتمع قوى تتسم بقدر خطير من اللامسؤولية، تضع المصالح الفردية والقطاعية المشروعة واللامشروعة، فوق المصالح الجماعية التي تتطلب غالب الوقت الكثير من الصبر والاعتدال والتوافق. هذا ما سيجعل من بناء النظام الديمقراطي صراعا مريرا ضدّ القوى التي تسعى لبث الفوضى وصراعا أمرّ ضدّ القوى التي تريد وضع حدّ له بالعودة للاستبداد، وشعارها «داوني بالتي كانت هي الداء. لكل هذا يجب على كل القوى السياسة التي تقود عملية التغيير، أن تتحلى بالقدر الأقصى من المسؤولية لتعويض كل النقص منها عند الأطراف الأخرى، مستبطنة أن الانتصار الحقيقي ليس انتصار شق على آخر وإنما هو انتصار مشترك على المشاكل التي تأخذ بخناقنا جميعا.

هنا يجب أن نتوقف عند إشكالية الحرية عندما تتقدّم كقيمة عليا أو أسمى أو وحيدة، خاصة في مجال المبادرة الاقتصادية. إن الحرية دون عدل تعطينا الوضع المعروف من تفاقم الفوارق في مستوى المعيشة بين الأفراد بين الشعوب وداخلها. ففي أميركا يملك 20 % من السكان 93 % من الودائع المالية. وفي فرنسا يملك 1 % من المواطنين 24 % من الثروة الوطنية، بينما لا يملك النصف الأكثر فقرا من السكان سوى 6 % من الثروة.

على الصعيد العالمي نحن نرى اليوم آثام ما يسمى النيوليبرالية أو الليبرالية المتوحشة. قناعتي اليوم أن ذلك سيكون – على مستوى الإنسانية – بخطورة النازية والشيوعية في القرن الماضي. وقد يفاجئ الكثيرون بالحجج التي أقدمها للتدليل على رأيي.

نحن أمام فكر في طور غزو العالم وبمنطق المنتصر؛ وهو يتقدّم كالحلّ الأمثل بل الأوحد لمشاكل العالم السياسية والاقتصادية بكل ما في منظومة الفكر العقائدي الخطير من عجرفة وشمولية وإيمان ساذج ومغرور بأنه يمثل الخير في مواجهة الشرّ (وتعريفه كل ما يخالف ويتعرّض للمشروع الليبرالي).

نحن أمام فكر تحرّكه قيمة واحدة هي الحرية، ولا مجال داخله لقيم أخرى مثل العدل والمساواة.

وهذه الحرية هي الحق الشخصي في المبادرة لجني الربح المادي، بغض النظر عن كل تأثير لها على سلامة المحيط، وهو قاعدة كل حضارة. هذا ما يضعنا اليوم في مواجهة سياسات انتحارية تفرضها الدول الليبرالية الكبرى لتطبيق برتوكول «كيوتو»، مع كل ما يعنيه الأمر من تفاقم كارثة بيئية ستدفع ثمنها الباهظ كل البشرية، حتى لا يتراجع المستوى المعيشي لستة في المائة من سكّان العالم، لأن ذلك يُعَدُّ بحق جريمة في حق الإنسانية لا وجود لمحكمة تنظر فيها، باستثناء محكمة التاريخ.

نحـن أيضـا أمـام فكـر يكتسـح العالم اعتمـادا على قوة المـال وقوة السـلاح، ويجند لفرض أجندته علمـاء مهمتهم التشـكيك في الاحتباس الحـراري وما تتعرض له البيئة علـى صعيد الكوكب نتيجة السياسات الخرقاء.

نحن أمام فكر يسـتعمل الاسـتبداد أينما كان في خدمة أغراضه، ويسـتخدم الديمقراطية إذا بانت له الطريق الأقصر للتحكم. لكنه يضحّي بها (مثل إيران الخمسينات) إذا شكّلت عقبة أمامها.

أضـف لهـذا أنه يسـمم آليات الديمقراطية عبر تحكمه في وسـائل الإعلام وفرض الـرأي الواحد تحت غطاء تعددية مزيفة، أو عندما يجعل المال أداة الوصول للسـلطة عبر الانتخابات الإشـهارية التي هي اليـوم نقطة الضعـف الكبرى في النظام الديمقراطي، إن لـم تكـن مقتله.

أخـيرا وليـس آخـرا، نحـن أمـام فكر ينتـج سياسـة اقتصادية هـي أهم عامـل في ارتفاع ثـروة الأقلية، وانتشـار فقـر الأغلبيـة، وهو الأمر الذي من شـأنه أن يولّـد ردود فعل عنيفة تلبـس رداء ايدولوجيات متطرفـة تحـاول عبر «الإرهـاب» تعديل خلل غير قابـل للاحتمال.

إن إشـكالية العـالم مع هـذه الأيدولوجيـا المهيمنة ليـس ما تخلقه مـن ديناميكية حقيقيـة تمكّن من تكديس الثروة، وإنما قلبها للأولويات الطبيعية. ففي مجتمع سويّ يجب أن تكون أداة الإنتاج، سواء أنتجـت المـوادّ أو التنظيـم أو المعلومـات، في خدمة حاجـات الأغلبية. أما الوضعيـة الطبيعية، إن صحّ التعبير، للربح الشـخصي فهو كونه مكافأة اجتماعية للمجتهد وللمبدع. لكن عندما يصبح الربح هو الهدف، وما ينتجه العمل وسـيلة لمواصلة تكديـس الربح، أيا كان الثمن على حسـاب البيئة، أو على حسـاب حقوق الأفراد والشـعوب وحرياتهم، فإننا ندخل في منطق مريض لا يمكن أن يتمخّض عنه إلا مجتمـع وحتى عالم مريض.

لا يجـب أن ننسـى أن الليبراليـة المتوحشـة تتحـرّك على خلفيـة الداروينية الاجتماعية التي سـادت طـوال القـرن التاسـع عشـر، والتي تعتـبر الصراع من أجـل البقاء محـور وخاصية الحيـاة في الطبيعة والمجتمـع. وأن التقـدم في كليهمـا أمر مرتبط بانتصـار الأقوى واختفاء غير الصالـح للبقاء. ثمة دوما خلفية غزو وتوسـع وسـيطرة، واعتبار مكافأة المنتصرين وخيبة المهزومين أمورا أخلاقية، والتعرّض لها هـو بمثابـة التعرض للقوانين السـرمدية التي تحكم الحياة.

إن خبـث الليبراليـة المتوحشـة هي في ركوبهـا مطلب التحرّر من الاسـتبداد، مثلما ركبت الشـيوعية مطلـب العدالـة الاجتماعيـة في القـرن الماضي؛ ومن ثمة يمكـن القول أنها هي الأخـرى تطوّر مرضي

لفكرة سليمة، أو أنها غطاء لا شرعي لمطلب شرعي. من الطبيعي أن يروّج منظروها لكون الديمقراطية والليبرالية المتوحشة توأمان ولدا من نفس الرحم، كما أشاع الشيوعيون أن دكتاتورية البروليتاريا والاشتراكية وجهان لنفس العملة. ومن الطبيعي، في إطار سياسة البحث عن تغطية عقائدية، أن تحاول الليبرالية المتوحشة تمرير فكرة أنها التعبير عن القيمة المركزية والمشتركة، أي الحرية في الميدان الاقتصادي، في حين أن الديمقراطية هي التعبير والممارسة لنفس القيمة لكن على الصعيد السياسي. لنتذكّر أن فوكوياما جعل نهاية التاريخ في انتصار هذين «التوأمين»، متناسيا الفروق الرئيسية بين نظام سياسي مبني نظريا على إرادة ومصلحة الأغلبية، ونظام اقتصادي مبني فعليا على إرادة ومصلحة الأقلية.

كيف نكون أحرارا ؟

كاد أهل السياسة أن يوقفوا المفهوم على ميدان اختصاصهم، دون التساؤل هل من الممكن أن تكون الحرية بمفهومها السياسي الجزء الظاهر من جبل الجليد.

في ثقافتنا العربية الإسلامية ضيعنا وقتا ثمينا في مناقشة هل نحن مخيرون أم مسيرون، والإجابة البديهية : نحن هذا وذاك في نفس الوقت.

وضع الفلاسفة الغربيون الحرية في أعلى مقام باعتبارها قيمة القيم، وأرقى حالات الإنسان؛ وأوصلها سارتر وتلامذته إلى مصاف السريالية. أنت حرّ حسب هذه الرؤيا ولو كنت مقيدا في زنزانة تنتظر الإعدام. المهمّ أن تواصل قولك لا لصروف الدهر بكل جبروته؛ كم سيبدو الدهر حينها صغيرا أمام رفضك المتكبّر لقوته، حتى وهو يسحقك. موقف جميل؛ لا علاقة له بالحرية وإنما بالتفكير السحري، لأنك - شاء الفيلسوف أم أبى - مقيّدٌ ومحدود الفعل ومنعدم القوة الحقيقية، ولا أظن فيلسوفنا الهمام مستعدّ لأخذ مكانك ليقول هو «سحقا للدهر»، مظهرا مدى عظمة الإنسان وقدرته على تجاوز كل الحدود التي تقيده وكل القوى التي تسحقه.

يجب العودة بمفهوم الحرية إلى المستوى الفردي والعملي للخروج من التنظير الفضفاض الذي جعل من الحرية أساسا إشكالية فلسفية أو سياسية وهي قضية أوسع.

عودة للبديهيات وللمستويات الفعلية والفاعلة التي نواجه فيها سؤالا كبيرا -ما الذي يحدّ من حريتنا ؟ -وتحديا أكبر - كيف نكون أحرارا ؟

لنبدأ بالتذكير أن الحرية هي - عمليا - قدرة الشخص على التحكم في مجرى حياته في ظل المشاكل والصعوبات والعراقيل التي لا تخلو منها أية حياة اجتماعية، وفي ظل القوانين التي سنّها الله من قانون الجاذبية إلى قانون -كل نفس ذائقة الموت-، وبالطبع في ظل القوانين العادلة التي يسنها البشر من احترام إشارات المرور إلى عدم المس بحياة الغير وكرامته وممتلكاته.

في هذا الإطار الذي يضع الحدود الضرورية حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى، تصبح هذه الأخيرة قدرة الشخص على أخذ القرارات التي تتماشى مع مبادئه ومصالحه دون إكراه أو تضييق.

هي آليا نقيضٌ للتبعية، فحيث وُجِدت هذه الأخيرة تختفي الحرية، والعكس بالعكس. بالطبع نحن لا نخلط بين تبعية الرضيع لأمّه أو التلميذ للمربي وبين التبعية التي لا تضيف لمصالحنا وإنما تنقص منها.

من مكونات هذه التبعية السلبية وجود وضعية موضوعية تفرض حدودا لأفعالنا وتضيّق دائرة الخيارات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود إرادة خارجية، مشخصة أو غير مشخصة، تمنع وتمنح في ظلّ شروط تفرضها علينا بنوع أو آخر من العنف.

إذا سمينا «اللاّتبعية» استقلالية، فسنجد أنه لا حرية لنا بدون هذه -الاستقلاليات- الخمس :

الاستقلالية الفيزيولوجية؛ وتتمثل في عدم احتياج المرء لأي معونة طبية لقيام جسده بوظائفه الطبيعية من المشي إلى الإنجاب. شتّان بين من لا يحتاج للدواء ومن حياتُهُ رهن بحُقَنِ الأنسولين اليومية، أو غسيل الكلى الدوري؛ وكم صدق من قال : الصحة تاج على رؤوس الأصحّاء لا يراه سوى المرضى.

الاستقلالية الاقتصادية؛ وتتمثل في قدرة المرء على إطعام عائلته بعمل شريف محمي قانونيا، لا يخضع لأهواء هذا المشغل أو ذاك.

الاستقلالية السياسية؛ وتتمثل في الجهر برأيك غير مستسلم لأي نوع من التخويف إذا كنت تعيش تحت نظام استبدادي، وفي ممارسة كامل حقوقك ومنها المواظبة على استعمال حقك الانتخابي إذا كنت تعيش في نظام ديمقراطي.

الاستقلالية الفكرية؛ وتتمثّل في القدرة على استقاء الأفكار من مختلف المصادر، وتكوين رأي خاص في كل الأمور الدينية والدنيوية بغض النظر عن المواقف السائدة، وحتى ضدها، وأن يكون

المرء – بشكل خاص – قادرا على تفحص أفكاره والحذر منها بنفس الشدة التي يتفحّص بها ويحذر من أفكار الآخرين .

الاستقلالية العاطفية؛ وتتمثّل في القدرة على حبّ الآخرين وعلى تحمّل كرههم، وفي كل الحالات على عدم البحث الدؤوب عن اعترافهم، والحكم على الذات انطلاقا من أحكامهم. أحسن مثال على هذه الحرية قدرة المسؤول، أيا كان مستوى مسؤوليته، على اتخاذ القرار الذي تمليه عليه المصلحة العامة والضمير، وهو يعلم أن ذلك سيضرب شعبيته إن كانت له شعبية، أو سيزيد في عدد خصومه وفي خطرهم.

إنها أصعب وأرقى أصناف الاستقلالية الشخصية، ووجودها لا يكون إلا بوجود مقومات بالغة العمق والتعقيد مثل النضج والتوازن والاعتدال والتحكّم في النفس. وراء هذه القدرة دلالة أهمّ هي تخلّصك من كل أصناف الخوف: الخوف من كل أصناف النقد والفقد ولو كان فقد الحياة نفسها.

كل هذه الاستقلاليات مترابطة ترابط الأصابع الخمس في اليد الواحدة. اقطع إصبعا أو غيّب استقلالية فإذا بالمنظومة كاملة في ورطة. عن أي حرية نتحدث إذا كنا جياعا وكان لنا الحق في التظاهر وفي وضع ظرف في صندوق ؟ أي حرية نعيش والمرض يقعدنا حتى ولو كنا نملك أموال قارون وسلطة قيصر ؟

انتبه أيضا أن الجذع المشترك الذي يحمل هذه الاستقلاليات الخمس سعي الذات الدؤوب لتحقيق مصالحها ومبادئها باستغلال كل ما يوفره محيطها من موارد مادية ورمزية ومعنوية، وأنه بقدر ما تضيق أمامها الخيارات، بموانع من داخلها أو من خارجها، بقدر ما هي ضعيفة الحرية والعكس بالعكس.

بديهي ألّا يكون أي صنف من الاستقلالية في حالة كاملة وثابتة. نحن نمرض فنفقد مرحليا أو نهائيا جزءا كبيرا أو صغيرا من استقلالنا الفيزيولوجي. ونحن نفقد عملنا فنسقط في البطالة أو نعوّضه بعمل أحسن. ثمة مراحل من الحياة يتوفّر فيها الاستقلال الفيزيولوجي والاقتصادي، ويغيب فيها تماما الاستقلال العاطفي. الجمع بين الأصناف الخمسة يكاد يكون من باب المعجزة. معنى هذا أن حريتنا بطبيعتها دوما متغيرة ومنقوصة.

هل بالإمكان تقييم مدى درجة الحرية التي نحن عليها في لحظة ما من صيرورتنا ؟ ذلك ممكن رغم صعوبة الأمر. ولأننا في عصر مهووس بالترقيم وإعطاء العلامات لا فقط للأطفال وإنما حتى للدول،

فلنعتبر أن الاستقلالية في أي من الميادين المذكورة تصنّف حسب خمسة درجات كالآتي:

استقلالية منعدمة (نعطيها علامة صفر). مثل مريض مشلول بجلطة دماغية في قسم الإنعاش؛ **أو عاطل عن** العمل دون موارد؛ أو رعية خائفة وعاجزة في نظام استبدادي؛ أو مواطن بالاسم في **ديمقراطية لا** يمارس أيا من الحقوق التي تسمح بها ؛ أو أميٌّ يعيش على الإشاعات؛ أو شخص غير محبوب ولا يطيق كره الناس له.

استقلالية ضعيفة (علامة 1) : مريض بحاجة دائمة للدواء ولكن يجده بصعوبة؛ عامل يومي؛ رعية تمارس المقاومة السلبية في نظام استبدادي؛ مواطن يتكلم في السياسة ولا يهتمّ بها؛ نصف متعلّم ثقافته الوحيدة التلفزيون ؛ شخص يعيش مشاكل دائمة مع الناس ويتخبط في البحث عن الاعتراف فلا يجده.

استقلالية متوسطة (علامة 2) : مريض بحاجة دائمة للدواء وهو متوفّر؛ عامل في القطاع الخاص تحت رحمة المشغل؛ متعلّم يستقي أفكاره من الجرائد؛ مواطن يحتجّ أحيانا على وضعه كرعية، أو يذهب للانتخاب بين الحين والآخر؛ شخص له من الأصدقاء ما له من الأعداء.

استقلالية كبيرة (علامة 3) : بصحة جيدة وليس بحاجة لأي طبيب؛ عامل لحسابه الخاص أو في وظيفة قارة تدرّ عليه دخلا محترما؛ يستقي أفكاره من الكتب؛ يشارك في الاحتجاجات ضدّ الدكتاتورية ويمارس دائما جل حقوقه الديمقراطية؛ عدد محبيه يفوق عدد أعدائه.

استقلالية مطلقة (علامة 4) : يتمتع بصحة رياضي رفيع المستوى؛ يمارس عملا جدّ مريح وجدّ نافع وجدّ محبوب؛ قادر على النقد البناء وإثراء الثقافة؛ مناضل ضد الدكتاتورية ومشارك فعّال في بناء النظام الديمقراطي؛ يعطي للآخرين ولا ينتظر منهم شيئا.

يتضح من هذا المنظور أن الحرية – التي نعطيها جميعا كل القيمة التي تستأهل – سلعة نادرة باهظة الثمن، حتى داخل المجتمعات الثرية والديمقراطية فما بالك داخل المجتمعات الفقيرة والاستبدادية. والآن تفحّص وضعك، وضَعْ لنفسك علامة أمام كل عنصر من العناصر الخمس التي تبني الحرية الحقيقة.

قد تجد نفسك في أعلى درجات السلم وأنت تجمع 20 نقطة. هنيئا لك بكل النعمة التي تتمتع بها. نعم أقول نعمة، هل ثمة نعمة أكبر من ترويض المرض والفقر والجهل واستبداد الآخرين بنا أكان استبداد السياسي أم استبداد الحبيب؟ هنيئا لك سعادتك أيضا، أليس بديهيا أن الحرية والسعادة وجهان لنفس العُملة ؟

وقـد تجـد نفسـك في أدنـى درجات السـلم وأنت لا تجمع إلا نقاطًا 5. تَشَـجَعْ، فالحيـاة عقيدة وجهاد وما أضيق العيش لولا فسحة الأمل. أغلب الظن أنك ستحصل على عدد بين هذين العددين وأنك ستلاحظ أن ترقيم اليوم ليس ترقيم البارحة وقد لا يكون ترقيم الغد. اجعل مشـروعك رفع درجة استقلاليتك أين ثمة نقصًا، لأن الحرية مشـروع متواصل، وليسـت حالة نملكها أو نفتقدها. لا تنسـ أيضا أن ظروف الحرية وشروطها الصحية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والنفسية يصنعها أشخاص أحرار، ومن ثم فإعانة الآخرين على تحقيق المزيد من حريتهم ضرورة لحريتك. لا تنس أبدا القانون الذي سـنّه منديلا : أن تكون حرّا ليس أن تتمتع أنت بالحرية وإنما أن تسـعى ليتمتّع بها كل الناس.



القطع مع مفهومنا البدائي للقوّة

جلّنا متعلق بصورة الرجل القوي والمستبد العادل، خاصة عند الأزمات. هكذا اختزلنا القوة في رجل له مطلق الصلاحيات، ونظام مبني على الغلظة والشدة والعنف والتأطير العسكري، وانضباط المعسكرات والسجون والمحتشدات، والحال أن مثل هذا الرجل ومثل هذا النظام هما اللعنة المصاحبة لتاريخنا، والتي لن نتخلص منها إلا بتخلصنا من فهمنا المتخلف للرجل القوي والنظام القوي .

من الأفكار المسمومة التي تعشّش في أدمغة العرب مفهوم القوة – وخاصة قوة الدولة – وأبرز مظاهر نجاحها في إشاعة الهيبة أي الخشية الخاشعة التي تبثها في النفوس.

قد لا يوجد وهمٌ أكثر التصاقًا بتاريخنا السياسي من هذا الوهم. قد لا نكون دفعنا ثمنا أغلى طوال تاريخنا من الثمن الذي دفعناه لمثل هذا الوهم. وقد لا يوجد وهم يفضح ما في أنفسنا من مرض وما في فكرنا من تخلف قدر التعلق بخرافة الرجل القوي الذي سيعيد لنا القوة التي نفتقدها.

ربما عشش مثل هذا الوهم في وعينا الجماعي نتيجة التربية، أو قل سوء التربية التي شكلتنا منذ الطفولة، أي نتيجة ثقافة تُحبِّب لنا الأبطال حتى لو كان أغلبهم من النوع المزيف. من لا يعرف صدر البيت الشعري المنسوب لعمرو بن كلثوم «إنما العاجز من لا يستبد» ؟ في حين أن الشعار الصالح في الحب والتربية والسياسة، والذي يجب رفعه عاليا هو: إنما العاجز من يستبد. نحن إذن حبيسو صورة تغذيها ثقافة الاستبداد لتجعلنا دوما تحت سطوة فكرة لم تكن يوما إلا تعبيرا عن ضعفنا، وسببا من

أسباب تواصله. بالطبع نحن لا ننكر أن هناك رجالا أقوياء صنعوا التاريخ وتذكرهم شعوبهم بكثير من الإعجاب والامتنان، وأننا في هذه المرحلة من تاريخنا بحاجة ماسة لأكبر عدد ممكن منهم. لكن هل القوة تعني العنف والشدة وامتهان الحريات، بحجة أن الغاية تبرّر الوسيلة ؟

ليكن مثالنا الأول الجنرال ديجول. هذا الرجل لم يعامل شعبه بالعنف والقهر، ولم يسلط عليه البوليس السياسي، بل احترم الحريات والحقوق وكرس مؤسسات الجمهورية عبر دستور جديد، وتخلى عن السلطة لما رفض له الشعب إصلاحا بسيطا.

كذلك الأمر عن رجل قوي آخر- وإن جاز لنا نحن العرب مؤاخذته - تشرشل. قاد هذا الرجل بريطانيا في أصعب ظروفها التاريخية وأحلكها: الحرب العالمية الثانية، لكنه لم يغتنم فرصة النصر وهو من أكبر صانعيه ليفرض بقاءه في السلطة، بل قبل بهزيمته في أول انتخابات والحرب لم تنته بعد على كل الجبهات.

لقائل أن يقول إن المقارنة لا تجوز، لأن الرجلين كانا من إنتاج شعوب متقدمة ونحن شعوب متخلفة.

ليكن. أنظر ما وقع لشعوب متقدمة وقعت في الفخّ مثل الشعب الألماني والشعب الإيطالي والشعب الياباني عندما أسلموا مصيرهم لرجل قوي من نوع هتلر وموسوليني وهيديكي توجو، قادوهم إلى حافة الهلاك .

إن هذه الشعوب لم تستعد عافيتها إلا لما تخلصت من وهم (إغراء) الرجل القوي، لتعود للمبادئ التي مكنت الشعبين الفرنسي والبريطاني من الانتصار في الحرب.

ولو حللنا هذه القوة لوجدنا أنها مبنية على مؤسسات مدنية متنوعة، وعلى رأسها قضاء مستقل وصحافة حرة ومؤسسات دولة ليست في خدمة شخص أو مجموعة وإنما في خدمة الصالح العام.

وبذلك فإن قوة المجتمع لم تتجسد في شخص وإنما في آلاف الأشخاص الأحرار المسؤولين الذين توزعوا بينهم الاعتبار والسلطة، وشكلوا قوى ضغط متبادلة حتى لا ينفرد أحد بالقرار.

ثمة قاعدة أثبتها التاريخ، تقول إن الشعب بقدر ما يكون ضعيفا بقدر ما يتسلط عليه من يدّعون أنهم الرجال الأقوياء، وقد يكونون أحيانا من السفلة ومن مجرمي الحق العام الكبار. والعكس بالعكس، فبقدر ما يكون الشعب قويا بقدر ما تقل حاجته للرجال الأقوياء؛ وإذا شق هؤلاء طريقهم للسلطة فليخضعوا لإرادة هذا الشعب القوي لا لكي يخضعوه.

إن مـن ملامـح رجـوع الـروح لحضارتنا التـي أنهكها الرجل القوي هو اسـتبطان نموذج جديد **لمفهوم** القـوة؛ فعلـى الصعيد الأخلاقي يجب أن نفهم - وان نشـيع من حولنا - أن العنف **بشـتى مشـتقاته** وتبعاتـه ليس قـوةً بـل ضعفًا في حالـة هسـتيريا، فالقـويّ الحقيقي بغير حاجـة للعنـف **إلا في أقصى** الحـالات وفي أندرهـا، وكحـل طـارئ ومؤقـت. أما من يعتمـد العنف إسـتراتيجية دائمـة وبديلة عن السياسة للتغطية على عجزه وعدم فهمه للتعقيد البالغ للشؤون الإنسانية، فيجب أن يوصم بالضعف وأن يُعيّر به.

كذلـك يجـب أن نفهـم أن قوة الشـعوب في طاقة إنتاجها من المـواد والعلم والقيـم والقانون والتنظيم والفنّ، وليـس في عدد أساطيلها.

أما قوة الدولة ففي وجود هيئات ومؤسسـات ودواليب تعمل وفق القانون وفي ظل الشـفافية والتقييم المتواصـل. وقـوة النظـام الـذي يشـغّل الدولة لفترة مؤقتة فتكمـن في الشـرعية التي يكتسـبها من الشـعب، وفي تفانيه في خدمة الصالح العام، وفي التزامه بالقانون. مثل هذا النظام لا خشـية عليه من عـدو داخلي أو عدو خارجي.

أما الشخص القوي فعليًّا على رأس مثل هذا النظام، فهو الذي يستمد شرعيته من الإرادة الجماعية الحرّة، ومصداقيته من القيم والمبادئ التي يدافع عنها، وهيبته من إخلاصه للشـأن العام ومن فعاليته في التعامل مع مشـاكل الحكم المعقدة؛ هو الذي يسـتطيع أن يتخلى عن السـلطة في أي وقت إذا لم يجـد الدعم الـكافي كما فعل الجنرال ديجول.

أمـا أن يقـدّم لنـا (كرجـال أقوياء) أناس يلغـون القانـون أو يطوعونـه لإرادتهم الشـخصية، يصادرون لأنفسـهم كل السـلطة وكل الاعتبـار ولعائلاتهـم جـزءا هاما من الـثروة الوطنية، ويطلقون جيوشـهم ومخابراتهـم علـى المدنيين العزل، فهـذا عين الهراء.

إن هـؤلاء النـاس ليسـوا أقوياء وإنما هم ضعاف النفوس، ضعـاف المبادئ، ضعـاف التفكير. الأخطر مـن هذا أنهم ينشـرون ضعفهم المغلف بالعنف والشراسـة في كل ما يلمسـون. هـم يضعفون المجتمع بإرهاقـه بقمـع لا يفتر. هم يضعفون مؤسسـات الدولة بتصفية الأكفاء لصالـح الموالين، وبجعل مهمة أجهـزة الأمـن حماية الإجرام الواسـع النطاق من المجتمع بدل حمايـة المجتمع من هذا الإجرام.

باختصـار، هـم ضعفـاء وعامل إضعاف، ومن ثمة هم سـبب حالة الضعف والتفـكك وحتى الخراب التـي يتركون عليها المجتمعات التي ابتليت بهم.

لننتهي إذن من خرافة الرجل القوي ونستبدلها بمشروع المجتمع القوي، والدولة القوية، والنظام القوي، والخدام الأقوياء للمجموعة الوطنية؛ ولْنُعطي لمفهوم القوة معناه العصري، متخلّين عن المفهوم البدائي والخطير الذي لا ينم إلا عن ضعف أخلاقي وفكري للخادعين والمخدوعين على حدّ السواء.

الرجل القوي لم تنفعه قوته إلا في تهديم المعبد على رأسه وعلى رأس كل من بداخله.

والقاعدة التي تكاد تكون قانونا تقول إن القوة بمعناها الفج عنف في حالة هستيريا، وبمعناها النبيل عزيمة فولاذية هادئة لا تركن للعنف إلا استثناء، لأنها أغلب الوقت بغير حاجة إليه لتحقيق أهدافها.

إرساء منظومة العدل على أصلب الدعامات

كل تاريخنا جري وراء العدل، وكل تاريخنا إخفاق يتلوه الإخفاق، لموانع موضعية قاهرة لكن أيضا لمنهجيتنا في محاولة تحقيقه؛ وهي منهجية مبنية بالأساس على وهم سحري: القدرة على تحقيق العدل بالوعظ أو بالعنف، والحال أن تحقيقه يتطلب آليات أكثر تعقيدا.

نحن أمة لا تجهل قيمة الحرية لكنها ليست قيمتنا الأولى، حيث وضعنا العدل دوما على رأس كل القيم. فالعدل قيمة دينية: «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى» صدق الله العظيم

وهو قيمة سياسية: عن الصدّيق رضي الله عنه قوله لما قبل البيعة أما بعد أيها الناس، فإني قد وُليت عليكم ولست بخيّركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوّموني، الصدق أمانة والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أرجع عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا خذلهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم».

كما أنه قيمة اقتصادية - اجتماعية. يقول ابن خلدون في الفصل الثالث والأربعين من المقدمة، وعنونه «في أن الظلم مؤذن بخراب العمران»: «جُباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وخصاب الأملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك

كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله. واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشا عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري».

كانت تلك هي القيمة الأساسية التي غذّت كل الثورات طوال خمسة عشر قرنا، وكان الفشل دوما حليفها لأننا لم نفهم إلا مؤخرا نسبيا ضعف مردود العنف، وأنه قادر على الإطاحة بدولة الظلم وعاجز عن بناء دولة العدل. كذلك بالغنا كثيرا في التعويل على التحفيز الديني.لست بالطبع ضدّ أن نواصل الوعظ والإرشاد داخل الجوامع، أو اليوم في المدارس وفي وسائل الإعلام. لكن يجب أن نتذكّر أن المتلقين لكل خطاب أخلاقي - أيا كان الزمان والمكان - هم صنفان: صنف لا يحتاجه أصلا، لأنهم تغلبوا على نزعة الظلم داخلهم إما بفعل الإرادة أو بفعل قدوة صالحة أو لأن ظروف عيشهم لا تفرض عليهم تصرفات بقاء قد يكون بعضهما لا أخلاقيا. وصنف لا يؤثّر فيهم الخطاب الديني ولو ردّدته على مسامعهم مليون مرة، أحيانا لظروف معيشية قاهرة تفرض عليهم السرقة وحتى القتل، أو لقدوة سيئة حولهم، أو لقوة الجشع داخلهم وهم يتصرفون في أموال الناس. لهؤلاء لا حلّ غير ملاحقتهم، فالمحاكمة العلنية الشفافة للفاسدين والمستعملين نفوذهم لقضاء مآربهم الشخصية والمتهربين من واجبهم الضريبي أنفع بكثير - بيداغوجيًا - من كل خطاب أخلاقي، خاصة إذا لم يكن صاحبه هو نفسه فوق الشكوك.

إن المعركة من أجل مجتمع أقرب ما يكون للعدل ليست قضية وعظ وإرشاد إلا بشكل هامشي. هي بامتياز قضية اجتماعية سياسية اقتصادية.

لقائل أن يقول إن ما سبق كلام جميل، لكن ماذا عن الشيء نفسه إذا افترضنا القدرة على وضع آليات أكثر فعالية من الوعظ والعنف.

لننطلق من كون العدل هدفا لا يُدرك، وأُفقًا لا يلحق، لأننا كما رأينا نحمل في نفوسنا واعزا غريزيا للظلم بجانب وجود جينة العدل فينا. هذا ما يجعل القضية صراعا مستميتا داخلنا وبيننا، والغلبة لهذه الغريزة أو تلك مؤقتة .

هنا من حقك الاحتجاج على نظرية وجود غريزة للظلم أو للعدل داخلنا. اعتبر الأمر مجرّد صورة؛ لا تدعي أن تصرفاتنا الاجتماعية والسياسية تحرّكها غرائز كتلك التي تحرك فينا الجوع والعطش. لكن اعتبر أيضا أن كل الأديان بمواعظها وكل الثورات وكل الأحزاب لم تحقق إلى اليوم نظاما عادلا يوزع السلطة والثروة والاعتبار بصفة ترضي الجميع. ثمة بالضرورة موانع قاهرة استهانت بقوتها وبدوامها

كل المشاريع الدينية والأخلاقية والثورات السياسية التي لم تنجح لحدّ الآن إلا في تطويق متفاوت النجاح للظلم، دون أن تستطيع تخليصنا منه ولو لحظة.

السؤال ما الذي يمكن فعله لإعطاء دفع لغريزة العدل وبعض السبق على نقيضتها، في ظل وضع بدأنا نفهم تعقيده وصعوبته.

لننطلق إذن من الموانع القاهرة ومن ضرورة التعامل معها بأقصى قدر من الموضوعية ودون وهم كبير حول إمكانية تطويقها أو التخلّص منها. على الصعيد الفردي رأينا أن من يسعون لتكون أفعالهم في صالحهم وصالح غيرهم هم الأقلية. أما الأغلبية فأفعالهم لا ترمي إلا لتحقيق منافع ذاتية ولو على حساب المصلحة العامة. وهذا ما يولّد الكم الهائل من الخصومات التي تتزاحم على المحاكم، وذلك أيا كانت قوة الدين أو رشد الحاكم. هناك أيضا على الصعيد الجماعي، كما رأينا سابقا، ندرة الموارد؛ والدليل العكسي على أهمية الظاهرة أننا لا نتصايح ولا نشتكي من ظلم توزيع الهواء ونور الشمس.

كما أن الصراع من أجل الموارد النادرة أنتج لنا تاريخا وميثولوجيا وعادات وتقاليد أصبحنا عبيدا لها، وتزيد في حجم المظالم التي نرتكبها في حق بعضنا البعض .

ثمة أيضا، بل قل خاصة، النظام الاقتصادي الذي نعتمده اليوم لمحاربة النُدرة، أي الليبرالية المتطرفة، وهي تولّد كمًا هائلا من المظالم حتى وإن كانت إلى حدّ الآن أقدر الأنظمة الاقتصادية على تكديس الثروة.

فنحن نرى حولنا ما أدت إليه هذه الايدولوجيا المنزوعة من كل ضوابط أخلاقية من تزايد الفوارق الاجتماعية بين الشعوب وداخلها، بكل ما يعنيه الأمر من تعمق الظلم الاجتماعي وعدم الاستقرار والتهديد المتزايد على الأمن والسلام داخليا وعالميا.

كل هذا لا يبشّر بخير. فالندرة متفاقمة، وستصل ذروتها بتبعات التغيير المناخي، حيث سيصبح الماء نفسه من أهم محاور الصراع. أما الليبرالية المتوحشة فتعصف كل يوم بكل من يقاومها، والبدائل الفكرية والسياسية والمجتمعية لها لا زالت في مبهم الغيب، عدا بعض التجارب هنا وهناك. حدّث ولا حرج عن استشراء الفساد داخل كل النظم السياسية، وحتى داخل الديمقراطية التي تجاهد في كل مكان ضد المال القذر والإعلام القذر.

وحتى لا نسارع إلى إلقاء السلاح، والقول أن حربنا ضد الظلم حرب «دون كيشوط» ضدّ الطواحين، يجب أن نتذكّر أن بداخلنا أيضا نزوعًا بالغ القوة للعدل، وأننا تقدمنا تاريخيا أشواطا كثيرة

في مشروعه، ومن أهم الانجازات التاريخية التي حققناها إلغاء الرقّ، وبروز مفهوم دولة الخدمات الاجتماعية، وتصاعد دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني، والاستقلال المتزايد للقضاء عن أجهزة الدولة وعن رأس المال.

حتى وإن كنا، خاصة في بلداننا العربية الإسلامية، بعيدين كل البعد عما حققته شعوب مثل الشعوب الاسكندينافية (التي تفرض أعلى نسب ضرائب في العالم على الأثرياء)، فإننا بدأنا نفهم كيف نستطيع تحقيق انتصارات جديدة. إن الحرب ضد الظلم لا تُربح نهائيا، مثلما لن تربح أبدا الحرب ضد المرض؛ لكن بوسعنا وضع الآليات. التي تمكّن من مواجهة خطره المتجدّد وقاية وعلاجا وذلك بالتركيز على ثلاثة استراتجيات:

الأولى هي تلك التي تتعلّق بتحسين مردود الآلة القضائية لفض النزاعات بين الناس، وهذا موضوع سنعود إليه عند التطرق لإشكالية الأنظمة الاجتماعية المكلفة بتقديم الخدمات للمواطنين، وكيف نحسّن أداءها.

الإستراتيجية الثانية هي بناء النظام الديمقراطي ودعمه؛ فحرية الرأي كما يجب أن يمارسها إعلام مهني شرط أساسي لمتابعة الفساد والتشهير بكل أصناف الظلم. وكذا الحال بالنسبة لحرية التنظم التي تسمح للمجتمع المدني بلعب نفس الدور، حتى وإن كنا نعلم أنه - مثل الإعلام - عرضة للإصابة بالداء الذي يحارب.

الإستراتجية الثالثة هي التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية. لا مصلحة لنا اليوم في التعرض لحرية المبادرة الاقتصادية، ولا اعتبار رأس المال المحلي والدولي عدوا، ونحن بأمس الحاجة للاستثمار لخلق الثروة التي نريد توزيعها بأكبر قدر من العدل. لكن مهمة الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي مراقبة الآلة الاقتصادية حتى تكون في خدمة المجتمع لا أن يكون المجتمع في خدمتها. كيف ؟

ثلاثة معارك يجب على الدولة الديمقراطية أن تربحها:

معركة العدالة الجبائية، والجباية اليوم مفروضة بالأساس على الموظفين، بينما التهرب الضريبي يشكل نزيفا هائلا في موارد الدولة وسرقة موصوفة لحظوظ الفقراء.

ومعركة التمييز الإيجابي، حيث يجب على الدولة دفع الاستثمار أساسا في أكثر المناطق فقرا، وجعل محاربة الفقر أولوية الأولويات.

والمعركة ضد الفساد وما أدراك ما الفساد، أكبر عوامل نشر الظلم، وأكبر مولّد للثورات القادمة.

محاربة الفساد كأول شرط لإقامة دولة العدل

لماذا تعاني كل الأمم من هذا الداء، وما سبب صعوبة استئصاله وتجدده الدائم وهو كالورم الخبيث الذي يتولد من أصغر الخلايا.

لا بدّ أن تكون في الفساد مصلحة ما، على الأقل لبعض الأطراف التي تعمل على بقائه. فعلا هو أداة لتثبيت مصالح خاصة ترفض الانصياع لمبدأ المصلحة العامة. وهو أيضا عامل مسهل في علاقة البشر ببعضهم البعض، وخاصة في مواجهة دواليب إدارة تتسم بالبطء والتعقيد وتعرقل المجرى الطبيعي لشؤون الناس؛ وهذه آلة يتعلم كل الناس تسريحها بزيت اسمه الفساد: ثمة اقتصاديون يعتبرونه عاملا ضروريا لدوران العجلة الاقتصادية، ويدّعون أنه ليس بالسوء الذي نصف وهو يمكّن من ربح الوقت وتوفير الجهد. قد يكون الأمر كذلك إذا بقي محصورا في دوائر ضيقة، أو إذا اقتصر على بعض المعاملات الاجتماعية مثل تبادل الهدايا من أجل خدمات مشروعة وحتى على حافة الشرعية. المشكلة أنك إن قبلت بالأمر فإنك تتصرف كطبيب يتساهل مع أصغر ورم، والحال أن الفساد كالسرطان يبدأ صغيرا ومحددا ليتطور إن لم يواجه بحزم وفي الإبان إلى المرض الخطير.

نتائج الفساد وخيمة، وهي من نوعين :

هناك النزيف المادي، وهو بالنسبة للمجتمع مثل نزيف الدم بالنسبة للجسم، عنه يتولد ضعف متفاقم، فكل الموارد المنهوبة إما تخرج من البلاد – وهي عادة بلاد فقيرة تعاني من شح الموارد فلا

يزيدها الفساد إلا فقرا على فقر - أو تبقى داخله ويذهب ريعها لتحسين مستوى أقلية تتزايد غنى على حساب أغلبية مقهورة عاجزة، تنظر بعينيها وليس لها إلا الحقد والغضب. كل هذا يفجّر - عاجلا أم آجلا - بركان الثورة، التي غالبا ما تفشل في استئصال داء لا ينتظر إلا نهاية العاصفة للعودة من جديد في ثوب آخر وبممثلين آخرين لنفس المأساة.

الأخطر من النزيف المادي النزيف المعنوي، المتمثل في الحقد المتراكم، لكن أيضا في ضرب أهم قيم المجتمع ألا وهي قيمة العمل. كم سمعنا من مقولات وشعارات تحت الدكتاتورية من نوع إذا أردت أن تسدّ الرمق اعمل، أما إذا أردت الإثراء فابحث عن حلّ آخرق أو ة أدرس أو لا تدرس، لا مستقبل لك.

عندما تستشري مثل هذه القناعات، ويصبح شبه بديهي أن العمل ليس الطريق الوحيد للتألق اجتماعيا أو لتحسين الوضعية المادية، وإنما هو أسوا الحلول المتروكة لمن ليس لهم نصيب من الفساد، قل على المجتمع السلام. إنه يُعبّد الطريق الذي يقوده للهاوية، بعد المرور من مراحل اسمها الفقر والظلم والتمرّد والفوضى.

هذا ما يجعل من محاربة الآفة أولوية الأولويات بالنسبة لأي مجتمع يريد تحقيق الحد الأدنى داخله من السلم الاجتماعي. السؤال كيف ؟

هناك اليوم زخم من التجارب التي تمكّن من وضع استراتيجيا وطنية، وترتكز على دعامات خمسة:

شحذ الإرادة السياسية

كلنا نعرف المقولة الشعبية «السمكة تبدأ بالتعفّن من رأسها»؛ وكلنا نعرف أنه إذا ضرب الفساد في أعلى هرم الدولة فإنه يستشري في باقي مفاصلها استشراء النار في الهشيم؛ وذلك لجملة من الأسباب. هناك قاعدة «الناس على دين ملوكها»، والأخرى أننا نبني مواقفنا وتصرفاتنا بالتربية وأهم عنصر فيها ليس التلقين النظري وإنما المثال الذي يعطيه المربي، والذي نسير على نموذجه بوعي وبدون وعي وبإرادتنا أو بشيء أقوى من الإرادة. ثمة أخيرا أن الفساد في أعلي مراكز القرار يُضعِف، بل ويلغي، أية مصداقية للوعظ أو للخوف من العقاب. هكذا تنفجر الأطماع، وتفسد السيرة، إلا من رحم ربك؛ والتبرير هو الذي سمعناه على امتداد عقدين : حلال عليهم حرام علينا، لماذا ؟.

دون إرادة سياسية حازمة لأعلى شخصيات الدولة، والتزام أخلاقي لا يلين، لا سبيل لسياسة فعالة ذات مصداقية في محاربة الآفة. معنى هذا أن على الذين يمثلون هذه السياسة ويقودونها، أن

يكونوا فوق الظنون والشبهات، وهو ما يتطلب منهم الكشف عن ممتلكاتهم وقبول التثبت منها من طرف آلية تدقيق مستقلة سيأتي الحديث عنها.

لا يسعني هنا إلا أن أردّد أنه لا أمل في محاربة فعالة لآفة الفساد دون مثلٍ أعلى يقدمه من كان في قمة مراكز القرار، ودون إرادة سياسية تحظى بأكبر قدر من الإجماع الوطنيٍ، لتجنيد كل الطاقات بهدف وقف النزيفين المادي والمعنوي.

تفعيل الهيئة العليا المستقلة لمحاربة الفساد

إنها أهمّ مؤسسة انبثقت عن دستورنا الجديد، ويجب الآن أن نبنيها للدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

تصوُّري لها أنها يجب أن توحّد كل اللجان التي تراقب التصرف في المال العام وفي أملاك الدولة والصفقات العمومية؛ وأن عليها تكوين مرصد خاص لمتابعة الظاهرة، على أن يكون لها فروع في الجهات ومكاتب لتلقي الشكاوى؛ كما أن عليها التعاون المستمرّ مع القضاء. كل هذا يتطلب بناء جهاز قوي ومكلف، لكن لا خيار لنا إذا أردنا أن تكون لنا أداة مهمتها الظاهرية حفظ مواردنا من التبذير، وهدفها الحقيقي ترسيخ قيم المسؤولية والمحاسبة، ومن ثم تحقيق مزيد من العدل في مجتمع كادت المحسوبية والجهوية وشتى أصناف الفساد تعصف بتماسكه.

سن القوانين الضرورية وإحداث القضاء المتخصص

لا يمكن لمثل هذه المؤسسة (التي ستشكل مع المحكمة الدستورية ركنا أساسيا في الحكم الرشيد) أن تعمل إلا على ضوء جملة من القوانين التي يجب سنّها في أقرب الآجال.

لا بدّ من ترسانة قوانين تفرض الشفافية على كل الإدارات والمؤسسات الخاصة والعامة، التي لها تأثير على الحياة السياسية مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، أو تلك التي تلعب دورا في توجيه الرأي العام مثل الإعلام بكل أنواعه.

يجب أن تكون لنا قوانين حول تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، وقوانين للمناقصات العمومية، وبصفة عامة كل القوانين التي يمكن للمجلس على ضوئها القيام بدوره، والعدالة تأدية مهمتها.

كذلك لا بدّ من قضاة مختصين يتم تكوينهم للغرض، وأن تكون هناك محاكم لا مهمة لها غير هذه المهمة.

اكتساب الخبرة التقنية

عندما طرح موضوع استرجاع الأموال المنهوبة، اتضحت الحقيقة المرّة، متمثلة في الفقر المدقع في إيجاد المهارات التقنية لتتبع اللصوص وتتبع ما سرقوه، بل ولمعرفة المسالك السياسية والقانونية والبنكية الضرورية لذلك. هناك من جهة لصوصٌ على قدر كبير من الحيطة والخبث، كان همهم من البداية تضييع كل آثار لسرقاتهم بحيل داخل الحيل داخل حيل، وفي خدمتهم قراصنة من رجال المال والأعمال والقانون لإعانتهم على الأمر مقابل جزء لا بأس به من طعام الجوعى وحق الأرامل واليتامى. وكان بعض هؤلاء داخل حدود الوطن: كم من خبث وكم من عبقرية في سرقة المال العمومي، وفي المقابل كم من سذاجة ومن جهل لمن يريد الحفاظ عليه. ثمة إذن انخرام توازن بين خبرة السارق وقلة خبرة الحارس، بين قدرة الأول على السرقة وإخفائها، وعجز الثاني أو عدم توفره على أبسط وسائل الحماية. لذا وجب علينا إنشاء مدرسة عليا لعلوم محاربة الفساد لا تقبل في صفوفها إلا من توفّروا على خبرة في القانون الدولي والاقتصاد والسياسة، وأن يقع تكوينهم في أحدث تقنيات رصد كل أصناف الفساد وكل سبل مقاومته، وأن يتخرّج منها متخصصون تدفع لهم الدولة أعلى الأجور، على أن يكونوا في خدمة المجلس الأعلى، حتى وإن افترضنا استغلال واحد بالمائة من هؤلاء علمه لخدمة العدو.

إشراك المجتمع المدني

لا يمكن أن تبقى القضية محصورة في أجهزة دولة، وإن كانت شرعية وديمقراطية ومبنية على أحسن النوايا. يجب أن يكون للمجتمع، ممثلا في مؤسساته الدينية والتربوية ومنظماته المختلفة، دورا فاعلا في الحرب على الفساد. يجب - على سبيل المثال - إدانة الآفة بمناسبة كل فضيحة جديدة من أعلى المنابر، وتربية الجيل الصاعد على معرفتها بدقة عبر دروس مستفيضة في برامج التربية المدنية - من المستحسن أن تُقرَرَ تلك المواد في آخر سنوات التعليم الثانوي، وأن تخصص الصحافة باحثين ينقبون في كل مجال عن التجاوزات، وأن توجد جمعيات مثل جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلك تكون مهمتها العامة الدفاع عن المال العمومي وتتخصص في كل المجالات التي يوجد فيها المرض، علما وأنني قلت أنه يجب أن يعطي القانون لهذه الجمعيات، وحتى لأبسط المواطنين، الحق في التوجه للمجلس الأعلى لمحاربة الفساد ليتأكّد من جدية القضية وإحالتها للقضاء المختص.

ولأنه لا خلوّ لأي سياسة، مهما كانت إيجابية، من نواقص وسلبيات فإن علينا الاستعداد لمواجهة التبعات السلبية لسياستنا هذه وهي من نوعين :

أولا يمكن لكل آليات محاربة الفساد أن تَفسُدَ، وهذا أمر لا مناص منه. لذلك **يجب على كل** الآليات أن تراقب بعضها البعض؛ فالإعلام يراقب المجلس الأعلى، والمجلس الأعلى **يراقب الإعلام**، والبرلمان يراقب كل هذا، وهو نفسه مراقب من المحكمة الدستورية العليا. بهذه الكيفية يمكن **للنظام** أن يعمل أطول وقت من الزمن قبل أن يتصدع وينهار، لأنه لا خلود لكائن أو لنظام، وكل نفس - أو مؤسسة - ذائقة الموت.

ثانيا يمكن أن يصبح الاتهام بالفساد هو نفسه فسادا. هنا يجب أن نتذكّر الآية الكريمة «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا». وللأسف الشديد فلا رهط الفاسقين اختفى أو سيختفي، ولا الناس تتبّين دوما. ومن ثم فلا بد من سنّ أشدّ العقاب للفاسقين، لحماية شرف الناس من التهم الباطلة، وبالتالي يجب أن يصاحب تلك الآليات والقوانين الرادعة للمفسدين قانون رادع للفاسقين، بجعل الاتهام الكيدي يكلّف صاحبه غاليا سجنا وخطية. حتى هذا لن يمنع الأغبياء والخبثاء من جريمة التعدي على كرامة أناس يراد تدميرهم معنويا، مثلما لم تمنع العقوبات جرائم السرقة، لكن تصوروا الحال لو لم توجد هذه القوانين.

أهم شيء في حربنا المتواصلة موقف يجب ألا يتغيّر، الوعي باستحالة القضاء على الفساد، كما يستحيل القضاء على المرض. هو عامل أزلي نتيجة طبيعة البشر التي يتجاور فيها حب العدل مع الاستعداد لممارسة الظلم؛ ونتيجة لطبيعة الدولة التي هي أساسا جهاز بيروقراطي تريد كل الفئات الاجتماعية استغلاله لمصلحتها، الكل يتشدق بالمصلحة العامة ولا همّ للمتشدقين إلا المصلحة الخاصة؛ أذكى هؤلاء من يحاول تحقيق تلك المصالح بالوسائل المشروعة، وأغباهم أو أقلهم أخلاقا من يقبل بثمن الفساد لتحقيقها. وراء هذين العاملين المسهلين العامل الهيكلي الذي تعرضنا له أعلاه : ندرة الموارد واستحالة توزيعها بما يرضي كل الأشخاص وكل الفئات. بديهي أنه لو كانت هناك ثروات طائلة تكفل لكل فرد حاجياته وأكثر لما وجد الفساد، أو لما اتخذ الأشكال الفجة التي يتخذها، علما وأنه حتى لو تمتعنا كلنا بكل حاجياتنا فإنك سترى البعض يريدون أكثر لا لشيء إلا للتباهي والتمايز.

ولأننا لن نتغلب أبدا على الندرة، ولن نزرع في الخلايا جينات العدل والمساواة، ولن نبني أبدا آلة بيروقراطية لا يصيبها العطب، فالحل هو أن تكون لنا آلة لقص الأعشاب المضرّة التي تنبت باستمرار، وأن نتعهدها بالعناية وذلك أطول وقت ممكن.



إرساء عدالة انتقالية ترفض الانتقام كما ترفض الإفلات من العقاب

خطاب تنصيب هيئة الحقيقة والكرامة

8 جوان 2014

أيها الإخوة والأخوات

الثورة المجيدة التي انطلقت في بلادنا يوم 17 ديسمبر 2010 والتي لا زالت متواصلة حيث لا زالت الدماء الطاهرة لجنودنا ورجال أمننا تسقي نبتتها الفتيّة، هذه الثورة جاءت قبل كل شيء كطلب للعدل والإنصاف.

الإنصاف من مظالم لا تحصى ولا تعدّ سلّطت على جهات همشت، على تيارات سياسية وفكرية أقصيت، وعلى جمعيات ونقابات قمعت، وعلى قوى اقتصادية سرقت، وعلى قيم وقوانين دنّست، وعلى تونسيين وتونسيات ضُرب بكرامتهم وبحقوقهم وحرياتهم عرض الحائط.

ثورتنا كانت ولا تزال مطلب الإنصاف، ومن ثمة كانت العدالة بصفة عامة والعدالة الانتقالية بصفة خاصة في قلب الصراع الذي احتدم بين الثورة والثورة المضادة، وأيضا داخل الثورة حيث لم تكن المواقف حول الموضوع دوما متجانسة حتى بين حاملي قيمها وأحلامها.

إن التأخير في إرساء آليات العدالة الانتقالية، وصعوبة انتقالها من المشروع إلى التجسيد - والصعوبات التي ستعترضها - أمور ليست من قبيل الصدفة. كل هذا يعكس صعوبة التوفيق بين إرادات متناقضة؛ لهذا اسمحوا لي بالعودة للبديهيات، وبالتأكيد على جملة من المبادئ التي يجب أن نضعها دوما نصب أعيننا

1 - بعد أكثر من ثلاثة سنوات على الثورة لم نر تراجعا في الشعور بالظلم داخل شعبنا، بل بالعكس، فإن الكثير من المؤشرات تدلّ على تصاعد الشعور بالضيم وبالإحباط أمام ما يشاهده يوميا على الساحة السياسية؛ وقد عايشنا جميعا نوبات الغضب الشديد من الأحكام التي صدرت بخصوص شهداء الثورة .

إنني أحذّر من الاستهانة بهذا الشعور العميق، ومن المطلب الشرعي الذي يواصله أو تصوّر اختفاءه تدريجيا. اعتقادي أن مزيدا من التأخير أو من سوء التقييم قد يؤدي إلى تفاقمه ومن ثمّ إلى انفجارات لا تحمد عقباها.

2 – إن الاستجابة للمطلب الأول للثورة ضرورة نفسية فشعور المواطنين أن الدولة – التي هي اليوم نظريا دولتهم- لا تكيل بمكيالين، وأنها تسعى فعلا لإنصافهم مما لحقهم من مظالم وإهانات من العهد القديم، وأنه لا يوجد في تونس إفلات من المسؤولية، ولا يمكن لأحد أن يكون فوق المحاسبة، كل ذلك من شأنه خفض الأسى ورفع المعنويات لعائلات الشهداء والجرحى وشباب الثورة والشعب بصفة عامة؛ والعكس بالعكس.

3 – إن تحقيق العدالة الانتقالية ضرورة سياسية أيضا. نحن لن نبني نظاما ديمقراطيا سليما ومستديما إن لم نقم بتشخيص جدّي لكل أخطاء الماضي، وهي أخطاء أشخاص وقوانين ومؤسسات وطرق عمل.

هذا التشخيص في جزء كبير منه مسؤولية هيئة مستقلة لا تخضع للضغط أو للابتزاز السياسي، ومن ثم يمكنها أن تضع الإصبع على كل مواطن الخطأ. إن ما ننتظره من العدالة الانتقالية، بعد امتصاص الغضب المشروع للشعب، هو أن يكون للدولة بنك أخطاء يعيننا على سنّ قوانين وبناء مؤسسات تمنع تكرار مثل هذه الأخطاء التي كلفتنا هذا الكم الهائل من الدماء والدموع على امتداد ربع قرن من حكم نظام الفساد والتزييف والقمع.

4 – كلنا نعرف أنْ لا عدالة بدون مكونين أساسيين: تعويض الضحية وعقاب الجاني. كلنا نعرف أنه بقدر ما ترتفع نسبة العقاب وتنخفض نسبة التعويض بقدر ما نحن أمام عدالة انتقامية، وبالتالي أمام عدالة من الصنف البدائي. وعلى العكس، بقدر ما ترتفع نسبة التعويض وتقل نسبة الانتقام بقدر ما نحن أمام الصنف المتحضّر من العدالة وذروتها العدالة الانتقالية.

لقد قبلنا جميعا أننا لا نريد العدالة الانتقامية وإنما العدالة الانتقالية. شخصيا، وللتعامل مع غوائل الدهر والسياسة اتخذت دوما قاعدة «إن كنت في موقع ضعف لا تستسلم، وإن كنت في موقع قوّة لا تنتقم».

لكن يجب أن يكون واضحا لدينا أنه إذا لم تقم العدالة الانتقالية بدورها في امتصاص الشعور بالضيم، واعتراف الجناة بأخطائهم وبالاعتذار عنها، فإننا لن نمنع عودة العدالة الانتقامية التي لن تزيد الطين إلا بلّة، ولا الاحتقان السياسي والاجتماعي إلا تفاقمًا.

أيها الإخوة والأخوات

أكثر من أي وقت مضى، ولتدارك كل الوقت الضائع يجب علينا جميعا دعم العدالة الانتقالية، والإخوة والأخوات المسؤولين عنها.

إنني أكرّر تهاني لهم، وأجدّد دعمي المطلق وأتمنى لهم التوفيق والنجاح، وأطلب من الحكومة أن تضع تحت تصرفهم كل الإمكانيات المادية الضرورية، وكل التسهيلات الإدارية. وبخصوص مؤسسة الرئاسة فإنها تضع من الآن كامل ملفاتها تحت تصرّف اللجنة. إن تونس الجديدة تواصل بناء مؤسساتها الديمقراطية الواحدة بعد الأخرى، ويحق لنا أن نفخر بكل ما حققناه رغم كل الصعوبات. لقد حافظنا على الوحدة الوطنية، وكتبنا دستورا وفاقيا، وبنينا الهيئات المستقلة الضرورية لإرساء نظامنا السياسي الجديد، وآخرها تلك التي نحتفي اليوم بتنصيببها.

كل هذا العمل الدؤوب وإن شكونا من صعوباته وتأخيره سينتهي بنا قبل نهاية السنة إن شاء الله لإكمال الصرح المؤسساتي لتونس الغد. هكذا سيتمكن التونسيون والتونسيات – وقد صفوا التركة التنظيمية والنفسية للنظام البائد – من التفرّغ لإكمال الجزء الثاني من مشروع الثورة، ألا وهو التنمية الشاملة المستديمة التي ستجعل من بلادنا شعلة نور في المنطقة



ردّ الاعتبار للعمل والعاملين

(خطاب 1 ماي 2014)

الاخوة والأخوات عمال الفكر والساعد

أليس من غريب المفارقات أن نواصل سنة بعد سنة الاحتفال بعيد العمل، والمعني بالتكريم من أكبر مشاكلنا وأحيانا من أول منغصات العيش ومن أهمّ مصادر آلامنا ؟

هو كذلك عندما يغيب (أي العمل)؛ تأتيني هنا صورة مئات الآلاف من العاطلين عن العمل في بلدنا، أولئك الذين لا يستطيعون - بسبب عدم توفّره - العيش بكرامة وبطمأنينة، وأحيانا حتى تأسيس عائلة.

وهو كذلك عندما يكون مرهقا، مضنيا؛ تأتيني هنا صورة العاملات الفلاحيات أو عمال المناجم.

وهو كذلك عندما يكافأ العامل بأجر زهيد لا يمكّن إلا من العيش بصعوبة على حافة الفقر؛ تأتيني هنا صورة كل العاملين والعاملات في كم من إدارة ومن مصنع.

هو كذلك عندما يكون شاقا، خطرا على الصحة، مهينا (أو هكذا يعتبره البعض)؛ تأتيني هنا صورة عمال النظافة الذين أريد من هذا المنبر أن أحييهم تحية خاصة، وأن أقول لهم أنكم تمارسون مهنة من أشرف المهن لأنكم أنتم من ترفعون القذارة والقبح عن أرض الوطن.

هو كذلك عندما لا يعترف به أحد على أهميته؛ تأتيني هنا صورة كل المبدعين في ميدان العلم والفنّ والأدب، وأيضا صورة ربات البيوت ونحن نعتبر بالكاد جهدهن عملا، والحال أنه العمل الذي يجعل بقية الأعمال ممكنة.

هو كذلك عندما يلتهم حياتنا كما تلتهم النار الحطب اليابس، ونحن مشغولون بعملنا عن أطفالنا لا نراهم يكبرون.

هو كذلك عندما يكون غير متقن؛ وأفكّر هنا في معاناتنا جميعا من العمل الرديء أو المغشوش أو **البطيء** الذي يكلفنا غاليا من الوقت والمال وراحة البال.

لكن كيف لا نحتفل بالعمل؟

وهو الذي يعطينا جزءا من هويتنا وإحساسا بقيمتنا.

وهو الذي يجعلنا عنصرا فاعلا ومرغوبا فيه في المجتمع.

وهو الذي يسند جزءا هاما من حريتنا ونحن لا ندين بخبز أطفالنا إلا لعرق الجبين.

وهو الذي نظهر عبره كل ما نختزن من طاقات الخلق والإبداع.

وهو الطاقة التي لا تنضب، والتي تمكّن الأفراد والشعوب من التقدّم والرقيّ.

أيها الإخوة والأخوات

ليس أكثر تفاهة من الخطاب المتباكي على انهيار قيمة العمل في بلدنا، خاصة بعد الثورة؛ وهو لا يستحقّ إلا الاستخفاف والاستنكار، خاصة عندما يكون هدفه ضرب المعنويات وإحباط العزائم.

إن الثورة لم تخلق الأمراض الاجتماعية التي نعاني منها حاليا، وإنما كشفت عنها وكانت مستورة بالقمع وبالتزييف، ومن جملتها علاقتنا بالعمل.

إن أكبر جرائم الاستبداد ليست الفساد، ولا حتى التعذيب، وإنما ضربه للعلم عبر سياسته التعليمية الخرقاء التي أدت إلى انهيار المستوى المريع الذي ستعاني منه أجيال وأجيال، وضربه للعمل.

فهو الذي رفض للعمل ظروفه المحفّزة، مثل الأجر المحترم للعامل، والاستقلالية للمنظمات النقابية، والتكوين الجيد والعالي والملائم للشباب، والقانون الذكي للمستثمر، والحرية للمبدع؛

هو الذي خرّب مؤسسات خلق الثروة المادية والعلمية، ومؤسسات الخدمات العامة، بوضع أقل الناس كفاءة على رأسها، والشعار كما هو الحال في كل الدكتاتوريات: الولاء قبل الكفاءة.

هو الذي أعطى القدوة السيئة ليصبح شعار الكثيرين في ظل منظومة الفساد والتزييف والقمع: إن أردت ألا تموت جوعا فاعمل، وإن أردت الثروة ابحث لك عن وسيلة أخرى.

لقد ورثت الثورة كل الخراب الذي أحدثه الاستبداد في العقول والقلوب، وفي القوانين، وفي سير المؤسسات. السؤال الآن وهذه الثورة اليافعة ما زالت في خطواتها الأولى: كيف نصلح علاقتنا

بالعمل لنجعل منه أداة تحقيق أهم أهدافها، ألا وهو التنمية الإنسانية المستديمة التي تشمل لا فقط خلق الثروة المادية وإنما المعرفة والتنظيم والقيم والجمال.

نحن بحاجة لمراجعة جذرية للمنظومة القانونية والإدارية والتربوية التي كبّلت ولا تزال هذه الطاقة الجبارة التي نبذرها، عبر هذا الكم الهائل من المحرومين من العمل، عبر هذا الكم الهائل من المشاريع المتوقفة نتيجة قوانين تجاوزها الدهر، عبر هذا التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل، عبر الظلم الاجتماعي الذي يكافئ الفساد ويسخر من الكدّ والجدّ. نحن نرى اليوم، لا في تونس فقط وإنما في العالم أجمع، توسع الهوة بين الأثرياء والفقراء، وكلنا نعلم بفضل الدراسات العلمية أن تزايد ثراء الأثرياء نادرا ما يكون مرتبط بالعمل، بل مرتبط بالوراثة أو بالعيش على فائض المال، وكما عشنا تحت الدكتاتورية بسرقة أموال الشعب عبر القروض التي لا ترجع والتي تسدد لإنقاذ البنوك من خزينة الدولة أي من جيب المواطنين.

نحن لسنا ضد أن يصبح الناس أثرياء بل بالعكس، لكن شرط أن يكون ذلك من العمل الحقيقي، وأن يساهم هؤلاء المحظوظون في التوازن الاجتماعي بدفع ضرائب تصاعدية حسب ثروتهم بدل وضع العبء على كاهل الموظفين الذين تقتطع مساهمتهم في المجهود الوطني مباشرة من مرتباتهم المتواضعة.

ثمة ثورات متعددة في العقول وفي القوانين وفي السلوكيات تنتظرنا، إذا أردنا للطاقات المكبّلة والمهدرة أن تحوّل هذه الأرض إلى ما فعلته شعوب آسيا على وجه المثال.

نحن مطالبون بمراجعة جذرية لقوانيننا المحبطة للمستثمرين، وبتحديث إدارتنا التي كانت مفخرة من مفاخرنا، ويجب أن تعود لسالف مجدها.

نحن بحاجة لدعم القدرة الشرائية لعمال الفكر والساعد، فهم أهمّ المستهلكين ومن ثم أهمّ منشطي الإنتاج.

حقا على الدولة تحمل دورها بالتوظيف في الأماكن المنتجة والضرورية، لكن دورها أساسا في خلق وتعهد وتطوير كل الظروف وكل الشروط المحفزة للإنتاج. نحن بحاجة للقطع مع وهم قدرة الدولة على حل أزمة التشغيل بالتوظيف الشامل، فقد جربت أكثر من دولة هذا المسلك، الذي قدّم – ظاهريا – حلا لأزمة التشغيل، ليخلق أزمة عمل، ولتصبح البيروقراطية عنصر ضرب للفعالية وتعطيل الاقتصاد.

نحن بحاجة لربط التكوين بفرص العمل، وعدم ترك شبابنا ينخرط في الطرق المسدودة، أي بالانخراط في شعب جامعية لا مستقبل لها في سوق الشغل.

نحن بحاجة إلى تفكير استراتيجي في استعمال التكنولوجيات الجديدة، وفي اختيار المواقع الواعدة التي تستطيع تونس المنافسة فيها

علينا أيضا استعمال خزان العمل المعطل عند المتقاعدين، الذين أدعوهم في كل مكان للتجمع والبحث عن كل الإمكانيات للعطاء، فنحن بأمس الحاجة لتجربتهم وخبرتهم، وسيجدون من الدولة الدعم والاعتراف.

أيها الإخوة والأخوات

كما لا وجود لشعوب تحب الديمقراطية وهي بها جديرة، وأخرى لا تحبها ولا تستأهلها، لا وجود لشعوب تقدّس العمل وتجيده، وأخرى - ننتمي إليها - قدرها العمل الرديء والقليل كمظهر من مظاهر التخلّف وكسبب من أسباب دوامه.

إنني على ثقة أن الإصلاحات التعليمية - وأضعها في الصدارة عمدا- والإصلاحات السياسية والقانونية والإدارية إن نحن سارعنا بها وأدرناها بحكمة، قادرة على أن تجعلنا نحقق نفس المعجزة الاقتصادية التي حققتها كثير من الشعوب، علما أن من حظنا - إن صح التعبير - أن لنا في هذه التجارب فيضًا من الدروس تمكننا من تفادي سلبيات تطوّر اقتصادي يرفع العمل ويخفض العمال، يحسّن من وضع المجتمع ماديا وينشر الغصن التي تجلس عليه، ألا وهو لا فقط سلامة المحيط وإنما أيضا سلامة المجتمع، وهي السلامة التي لا تكون إلا بالتقاسم العادل لثمار العلم والعمل.

في هذا اليوم الذي نحتفل فيه بعيد العمل، أريد أن أتوجّه فيه بالتهنئة وبالامتنان لكل عمال الفكر والساعد، وأخص النساء أولى ضحايا الفقر والبطالة والتهميش ونكران الجميل، لأقول للجميع صبرا جميلا ... نحن على الطريق الصحيح حقوقكم لن تضام، تضحياتكم لن تذهب سدى، سنبني بلدا مزدهرا وسنقطف جميعا ثمرة عمل أصبح أخيرا أداتنا للتحرّر.

بلورة شعب المواطنين
إذا الشعب يوما أراد الحياة !

سـواء كان البيـت الشـهير تسـاؤلا أو فرضيـة أو أمنية، فإنه منطلق مـن كم هائل من الأسـئلة، وأولها من هذا الذي يريد الحياة ؟ متى قيل لأول مرة عن التونسـيين أنهم الشـعب التونسـي ؟ كيف ولماذا ظهر هذا المصطلح، وكيف شق طريقه بين المفاهيم الأخرى مثل العائلة والعشيرة والأمة ؟ وكيف فقد نكهته السـلبية (الشعوبية) ليكتسب المعنى الايجابي الذي نعرفه له اليوم.

باختصار ما الشعب ؟

ثمة جملة من الملاحظات البديهية نبدأ بها الطواف حول المفهوم.

الشـعب مجموعـة بشـرية تعيشـ طوال فـترة تاريخية محـددة، على رقعة مـن الأرضـ فرضت عليها سـيادتها في صـراع مع مجموعة بشـرية أخرى، وتتميز خلافا للقبيلة ببناء دولـة مهمتها الأولى الدفاع عـن حـدود الأرض التي اقتطعتها لنفسـها، ثم الحفاظ على الأمن الداخلـي، ثم تدريجيا الاضطلاع بمسؤولية تقديم خدمات الصحة والتعليم والتقاضي والتنمية الخ، أي الخدمات الجماعية التي تضمن أحسن مستوى عيش ممكن.

الشـعب مجموعة تشـترك بحكم العيشـ المشـترك لفـترة طويلة مـن الزمان في جملة مـن الخصائص كاللغـة والديـن والعادات والتقاليـد؛ ومن أهمها تلك التي تمسّ الحياة اليومية مثل الطبخ واللباس

وطقوس الزفاف والولادة والموت. كل هذه الخصائص تميّزها عن الشعوب الأخرى إن لم يكن في كل التفاصيل ففي بعضها. فالشعب التونسي مثلا شعب عربي مسلم، لكنه الوحيد الذي يأكل الملوخية المطحونة والمطبوخة بالزيت، الشيء الذي يجعل أشقاءنا المغاربة يتندرون علينا بالقول أننا نأكل الحنّة بالزيت.

الشعب شكل مؤقت لمجموعة بشرية ما، لم يكن دائم الوجود، ولن يوجد إلى الأبد. يوجد بشر على أرض تونس منذ آلاف السنين، لكنهم لم يشكلوا الشعب العربي المسلم المنضوي تحت دولة بالحدود التي نعرفها اليوم إلا في آخر مراحل تاريخه الطويل. خذ الآن الشعب المصري. هو شعب جدّ مختلف في لغته وعقيدته عن الشعب الذي بنى الأهرامات.

الشعب ليس معطى وإنما مشروع مهدد على الدوام ولا يكتمل أبدا

يمكن للمجموعة البشرية أن تفرقها الفوضى فتستحيل غبار أفراد أو عشائر، أو أن يعود إليها الاحتلال الخارجي، أو أن تذوب بمحض إرادتها في مجموعة أوسع. ثمة أيضا الظروف التاريخية القاسية كالكوارث والحروب التي يمكنها، إذا بقيت في حدود معينة، تقوية اللحمة الوطنية أو أن تمزق هذه اللحمة إذا تجاوزت خطّا أحمر، لينفرط العقد وتعود المجموعة الوطنية قبائل أو طوائف. ما نشهده اليوم في أكثر من مكان من العالم – وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء – تشكّل شعوب وانفجار شعوب أخرى. لقد رأينا البيض والسود والملوّنين والهنود يشكلون دولة جامعة في جنوب إفريقيا، ويتأهبون لخلق شعب جديد شعاره قوس قزح Rainbow nation، ورأينا الشعب السوداني ينفجر إلى شعبين ولا أحد يعلم اليوم هل سينجح شعب جنوب السودان في البقاء والإبقاء على دولته أم هل سينفجر شظايا.

لكن ما النواة الصلبة، او الثوابت في مقابل كل هذه المتغيرات ؟

يتعامل علماء الاجتماع مع أي مجتمع انطلاقا من كونه كل متجانس، وفي نفس الوقت مركّب من مكونات مختلفة. هكذا يقسمونه إلى ذكور وإناث، وإلى شرائح عمرية، وإلى مستويات اقتصادية واجتماعية، وإلى ملل ونحل سياسية أو دينية وأحيانا إلى أعراق وديانات إذا كان مجتمعا متعدد التواريخ.

ما يجب أن يبقى ماثلا بين أعيننا أن هذه المجموعة البشرية في صراع داخلي لا يتوقف، لتوزيع الثروة والاعتبار والسلطة؛ وهي في صراع دائم مع المحيط الذي قلما يكفل لها حاجياتها ولا بدّ من

ترويضـه بالعلـم والعمـل ؛ كما أنها طوال الوقت في صراع مع مجموعات بشـرية أخرى تتنافس معها علـى مـوارد هذا المحيط وتريد أن يكون لها هي نصيب الأسـد من الثروة والسـلطة والاعتبار.

هـذه التناقضـات بـين المصالح والصراعـات المحتدمة حولهـا، مختزلة في تصنيف لا يقـل أهمية عن التصنيف القائم على الجنس والعمر والعقيدة، ألا وهو التصنيف السياسـي، ومن ثم يمكن القول أن كل شـعب مكوّن من ثلاثة - أعراق - سياسية رئيسية.

المستبدون

لتعريفهـم يمكـن القـول أنهم أقلية صغيرة، وأحيانـا صغيرة جدا، من الرجال والنسـاء البالغين الذين صادروا أكبر جزء من الكعكة تاركين الفتات للأغلبية الجائعة، أو إذا اعتمدنا صورة أخرى كل الذين صادروا الشواء لأنفسهم وتركوا رائحته للجائعين.

ولـو درسـنا بالتدقيق هذا «العرق» لاكتشـفنا أنه متشـكل مـن دوائر متباعدة، مثل تلـك التي تحدثها حصاة رميت على سـطح الماء.

وسـط تلك الدوائر يبرز الدكتاتور الذي صادر لنفسـه كل السـلطة وكل الاعتبار وكل الثروة، وأعطى لنفسه الحق في التصرف المطلق فيها وتوزيعها كما يشاء.

تأتـي الدائـرة التي تتشـكل من عصابات الشـر والسـوء التي تحيط دومـا بهذا الدكتاتور. ثم تتوسـع الدوائر لتشمل كل المنتفعين من الوضع؛ وكلما ابتعدت الدائرة عن المركز كلما قل الفتات وتباعدت رائحة الشواء.

نجد على حدود آخر دائرة الشـرطي الفقير الذي يبتزّ سـائقي الشـاحنات في تقاطعات الطرق، سـاق في خانـة المسـتبدين والأخـرى في خانة الرعايا. إنـه الحدّ الفاصل، نقطة التواصـل بين عرقين وكيانين متعاديين بالطبع والتطبع، ومع هذا يفترض فيهما الانتماء إلى نفـس الكائن النظري الهلامي المسـمى «الشعب».

القيمة الأولى عند «عرق» المسـتبدين هذا، الأمن والاسـتقرار، أي بقاء الوضع على حاله دون تهديد، ولا غرابة في الأمر فالوضع القائم يخدم مصالح ذلك «العرق».

الطريـف في هـذا «العـرق» ادعـاءه التفـوق والحال أنـه يتعاطى مـع القيم النبيلـة بالتوظيـف والنفاق ويتصـرف علـى طريقة الطفيلي: العيش على حسـاب جسـد ضعيـف يتغذّى منه يرهقـه ولا يقتله.

الرعايا

إنهم كل الرجال والنساء البالغين الذين قايضوا بأمنهم الجسدي تخليهم عن حقوقهم في نصيب عادل من الثروة والاعتبار والمشاركة في أخذ القرارات التي تهم حياتهم.

هم في أغلب الأوقات رافضون للوضع، لكنهم أعجز من القدرة على تغييره، اعتبارا للإرهاب الذي يمارسه ضدّهم المستبدّون؛ وبالتالي لا غرابة في أن تكون القيمة الأولى عندهم هي العدل.

هؤلاء الرعايا هم الذين يملؤون - منذ غابر التاريخ - الكنائس والمساجد وكل دور العبادة يستجيرون بالعادل الذي في السماء من الظالم الذي في الأرض، إما لأنهم عجزوا عن التخلص منه أو لأنه يتجدّد كالنبتة المضرة التي لا تقتلعها إلا وتنبت من جديد. هذا لا يعني أن كل مرتادي دور العبادة مجرّد مساكين يبحثون في الدين عما يعينهم على تحمل وضعيتهم، لكن جزءا كبيرًا منهم يبحث في دور العبادة عن حل موجود لكن في أماكن أخرى.

ربما العدد الحقيقي لمن يدخلونها لأسباب روحانية بحت، وليس للهروب من واقعهم الفظ والبحث عن حلول سحرية، هو عدد الموجودين في معابد البلدان التي تحققت فيها المواطنة كاملا.

هكذا أتصور أن عدد مرتادي الكنائس في السويد هو عدد المؤمنين الحقيقيين. إن أهمية «عرق» الرعايا ناجم عن كونه، لسوء الحظّ، الخزّان الذي لا ينضب الذي يخرج منه المستبدون، وهم في أغلب أوقات التاريخ مُستعبَدون وجدوا أخيرا طريقهم للثأر، لكن بثمن تجديد نفس المأساة. وتكمن أهميته أيضا في كونه، لحسن الحظّ، الخزّان الذي يخرج منه المواطنون عندما يتمردوا على وضع الخرفان التي يبتزها الراعي بالحماية مقابل ما توفّره من صوف ولحم ولبن.

المواطنون

إنهم كل الرجال والنساء البالغين الذين لهم حسّ قوي بكرامتهم الإنسانية، ومعرفة دقيقة بواجباتهم تجاه الآخرين، وبحقوقهم ومن بينها حق المشاركة في أخذ القرار وتنفيذه وتقييمه، وذلك على كل المستويات التي تهم حياتهم .هم لا يقبلون أن تكون ممارسة تلك الكرامة والتمتع بها منّة أو هبة من أحد، ويتصدون بكل حزم لكل من يحاول مصادرتها أو التحكم فيها. هم يرفضون الانصياع للخوف ومن ثمّ هم بهذا يضعون أنفسهم خارج سلطة المتسلطين. لنذكّر أن الشجاعة ليست غياب الخوف، وهذا الأخير شعور إنساني مثل الجوع والشبع، ولا يمكن التخلص منه وإنما يمكن ترويضه والتغلب عليه، وهذا بالضبط ما ينجح فيه المواطنون، وما يشكّل الركيزة الأساسية لحريتهم. فالقيمة

المركزية التي تقود أفعالهم وتتحكم في مواقفهم هي التوق إلى الحرية، بل قل إلى **مواصلة التحرّر، لأن** الحرية مشروع وليس معطى.

ومن أهم خصائص المواطنين أيضا استعدادهم لتقديم كل التضحيات من أجل الدفاع عن **نصيبهم** المشروع من الثروة والسلطة والاعتبار، وعندما أقول المشروع فلأن المواطن خلافا للمستبدّ يدرك **أن** حريته وحقوقه لا تحدّ إلا بحرية وكرامة الآخرين، وكم صدق مانديلا العظيم في قوله أن الإنسان الحرّ ليس من تحرّر وإنما من يناضل من أجل تحرّر كل البشر.

إجمالا هم لا يثقون في أي سلطة ولا يسلمون لها مقاديرهم، لأنهم تعلموا من التاريخ أن أي سلطة دون مراقبة حذرة ومتواصلة مبنية على الشكّ البناء، تنقلب بسرعة تسلطا، والتسلط هو الكارثة الاجتماعية الكبرى التي تدمّر مجتمعا أكثر من أي كارثة طبيعية.

والآن لنتفحص التحديات الأساسية التي تواجه هذه «الأعراق» الثلاثة. يواجه المستبدون خطر تحوّل الرعايا إلى مواطنين، فيتجنّدوا لمحاولة السيطرة على العقول والقلوب عبر تزييف الوعي، كأن يتقدموا كحماة الوطن وهم حماة مصالحهم الخسيسة، أو كأن يخوّنوا كل من يعارضهم، وحتى بإطلاق لقب المواطنين على من سلبوهم أبسط صفات المواطنة وشروطها. وفي آخر المطاف، لا مفرّ لهم من الاتكال على سلاحهم الأخير، وهو في الحقيقة سلاحهم الأول: التخويف والإرهاب.

مأساة المستبدين أن هذا السلاح ذو حدين. هو يحقق مصالح آنية، لكن لا أحد يعيش حالة خوف مستمرة وعميقة ومسترسلة قدر الدكتاتور وعصابته. هو خوف من انكشاف الأسرار، ومنها أن الدكتاتور إنسان عادي وحتى أقل من المتوسّط . وهو خوف من العقاب في حالة تغيير النظام.

حتى خوف الرعايا يبدو بالمقارنة هيّن، لأنه خوف حاد وظرفي يُتجاوزُ بسرعة، بالرغم من استبطان تعاليمه. أما خوف المستبدين فهو حاد منتبه يقظ طول الوقت، مما يعني أنه لا داعي لأن يحسد أحد أناسا ورطوا أنفسهم وورطوا مجتمعاتهم في علاقة مدمرة للجميع في كل مراحلها.

تبقى المشكلة عند الرعايا هي في اختيار أحسن توقيت للتمرد. تعشّش في لاوعي المستبدين قصص الثورات والمقاصل ورؤوس الملوك المقطوعة. لكن ما يعشش في لاوعي الرعايا الانتفاضات التي قمعت في حمامات من الدم. القضية المركزية بالنسبة لهم إذن ألاّ تتكرّر المحاولات السابقة لأوانها والتي كلفت ثمنا باهظا دون أن تؤدي إلى نتيجة.

ومن هذا المنظار يمكن القول إن للمستعبدين تعاملا خبيثًا مع المواطنين، حيث يعتبرونهم نوعا من وحدات الاستكشاف لتحسس دفاعات العدوّ وإضعافها، ولا يتحرجون من بعثهم للمذبحة ومتابعة تضحياتهم بنوع من التعاطف المؤدب في أحسن الحالات، إلى حين نضج الثمرة وتوفّر كل حظوظ النجاح للثورة فيلتحقوا بصفوفها.

في كل الأحوال، هم محور صراع مصيري بين الطرفين الفاعلين. فمن جهة يحاول المستبدون اللعب على خوفهم لكي لا يتغيّر الوضع، ومن جهة أخرى يحاول المواطنون اللعب على ضغينتهم وخاصة على التلويح بالمكاسب الحقيقية التي ستمكنهم من استعادة حقوقهم المصادرة.

بخصوص المواطنين ثمة وضعيتين ونفس التحدّي. في ظل الدكتاتورية يجب تفادي البقاء نواة صغيرة تحاصرها أدوات قمع المستبدين. والبقاء تحدي فما بالك بالتكاثر، والخزان هم الرعايا والوسيلة التحريض والتشجيع وخاصة إعطاء المثل.

ليس الوضع جدّ مختلف بعد الثورة واستتباب الديمقراطية، فالمواطنون دوما أقلية، لأن الرعايا لا ينقلبون بين عشية وضحاها إلى مواطنين؛ والمستبدون ساعون على قدم وساق لتنظيم الثورة المضادة والرجوع إلى ما قبل الثورة. هكذا يتجدّد نفس التحدي أي توسيع رقعة المواطنة، لكن بوسائل أخرى، وهي أساسا التمكين من الحقوق التي تصبح مكتسبات لن يقع التخلي عنها بسهولة، وأيضا بالتربية والقانون.

أين الشعب في كل هذا ؟.

هو دوما خليط من المستبدين والرعايا والمواطنين، والنسب في تطوّر مستمرّ حسب موازين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بقدر ما تكثر نسبة الرعايا والمستبدين وتقلّ نسبة المواطنين، بقدر ما نكون في وضع بدائي، أي شبيه بالذي انطلق منه تاريخ هذه المجموعة، وقد لا نتجنى كثيرا بالقول إننا فعلا - في هذه الحالة - أمام قطعان بشرية تصدق عليها صور الراعي والرعية.

وعلى العكس من ذلك، فبقدر ما يتزايد عدد المواطنين ويقلّ عدد الرعايا والمستبدين بقدر ما نقترب من الوضع المثالي الذي نفترض سحريا وجوده، وهو أن يشكل غبار الأفراد شعبا حقيقيا، أي مجموعة بشرية طورت الإنسانية داخلها على حساب اللا إنسانية التي تشكل أيضا جزءا هيكليا من طبيعتها.

الثابت أن حركة التاريخ تنحو نحو بلورة مثل هذا الشعب. لكن الأمر ليس تقدما مطردا وإنما مدّ وجزر.

إن إحدى أسباب سكوت المجتمعات العربية عن الاستبداد بالمقارنة **مع مجتمعات الخمسينات** والستينات التي كانت تنزل للشوارع وتقوم بالثورات، ناجم بكل بساطة **عن أن عدد المواطنين** تقلص كثيرا في الخمسين سنة الأخيرة، خلافا لما يتصوره البعض. فشعور الأنفة عند آبائنا **كان أرفع،** واستكانتهم للمحتل - لأنه كان أجنبيا - أضعف، واهتمامهم بالشأن العام وطنيا وقوميا **أقوى.**

ما لا يفهمه العرب أن قوة إسرائيل لا تكمن في جيشها وتكنولوجيتها، وإنما في كونها شعب من المواطنين في مواجهة شعوب من الرعايا. فهؤلاء المواطنون الإسرائيليون قادرون عقب هزيمتهم في لبنان صيف 2006، أن يحاسبوا العسكريين والسياسيين من أعلى الرتب والمناصب. هكذا رأينا جنود الاحتياط يقيمون المحاكمات لقيادتهم العسكرية وعامة الناس ينهرون علنا رئيس الحكومة، ولا يخطر ببال أحد أن يفتح غرف التعذيب وينصب المشانق بحجة الخيانة، وأنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

معنى هذا أن المرور من مرحلة شعب تحت التأسيس إلى مرحلة شعب من المواطنين هي المسؤولية الكبرى الملقاة اليوم على عاتق النواة الصلبة التي تحمل المشروع الديمقراطي التحرّري.

إن مهمة هذه النواة ليست فقط تنظيم المقاومة ضد الاستبداد أينما كان وحيثما كان، وإنما بناء دولة المواطنين أين انتصرت، وستنتصر الثورة بسنّ وتعهّد التشريعات والقوانين التي تضمن الحريات الفردية والعامة، وتقيم وتشجع وتموّل الجمعيات المدنية، وباعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن حق العمل والصحة والتعليم للأغلبية، وتضع هذه الحقوق خارج قانون السوق وفوقه، حيث لا مواطنة مع فقر وجهل ومرض.

تبقى كل هذه الإجراءات أمورًا شكلية وسطحية ومهددة بالإفراغ من محتواها أو بالتفويت، طالما لم توجد وراءها إرادة واعية من الجميع برد الاعتبار لكل مكونات الاجتماع عبر سياسة تكريم متواصل.

في الدكتاتورية صادر المستبد كل آليات التكريم وفحواه لشخصه ولنظامه. أما في مجتمع المواطنين فالتكريم للمواطنة وللمواطنين. لا يجب أن يكون بالضرورة حكرا على المتفوقين والناجحين، وإن كان من حقهم ذلك. وإنما يجب توسيع مجاله لكي يشمل كل الناس الذين أذلهم الاستبداد وسحب منهم التكريم الذي كرمهم به الله نفسه. لذلك يجب رد الاعتبار وتكريم من ليسوا في قائمة الغالبين، مثل المعاقين لا لشيء إلا لأنهم عنوان أبطال الخفاء، ومثل الأمهات الفقيرات والآباء المقاتلين ليلا نهارا من أجل لقمة العيش، والمغتربين الذين يحرمون أنفسهم من كل شيء لإعانة أهلهم، وكم من أبطال لا تمشي بذكرهم الركبان وهم عماد حياة المجتمع.

وفي كل الحالات، تبقى عملية الرفع من نسبة المواطنين قضية حياة أو موت بالنسبة للدولة الديمقراطية، لأن المستبدين لا يختفون من أي مجتمع. هم مثل خلايا السرطان، أو الجراثيم التي تنتظر أول وهن في جسد المصاب، لتعود بقوة لساحة الفعل المدمر. الحرب سجال، والرابح فيها دوما رابح مؤقت. كيف لا والحرية مثل الاستبداد، من أعمق الغرائز الموجودة داخل كل واحد منا.

لهم حوافزهم القوية لنحت المجتمع الذي يكفل لهم ما يعتقدونه مصالحهم. ولنا أيضا حوافز لا تقل قوة، وقد تكسبنا تلك الحوافز النصر عليهم أطول فترة ممكنة من زمان هو مثل رقاص ينطلق من نقطة إلى نقيضها ثم يعود إليها.

وفي آخر المطاف فإن الشعب لا يكون إلا بالروابط الموضوعية والرمزية والخيالية، يضاف إليها الأرض التي اقتطعت من أرض مجموعة أخرى بالضرورة، والدولة التي تحمي هذا الغزو القديم والمهدد دوما؛ لكن هناك شرط ضروري آخر، بدونه لا وجود حقا للشعب بما هو إرادة جماعية للعيش المشترك وبناء مجتمع أفضل للأجيال المقبلة، ويتعلق أساسا بنسبة المواطنين داخل هذه المجموعة وقدرتها على ترويض الدولة لتكون في خدمة الأغلبية لا في خدمة الارستقراطيات المخفية.

كيف يمكن وصف المجتمعات العربية إذن ؟ هي ليست قطعان من البقر في مزرعة الدكتاتور وورثته خاصة بعد الربيع العربي. هي شعوب تحت التأسيس، لأن ما يؤسس لشعب حقيقي هو المواطنة التي تربط بين أفراده وليس فقط صلات الدين واللغة والمصالح، وهذا - مرة أخرى - مشروع للتحقيق وليس معطى ثابتًا تحقق نهائيا وسيبقى قائما إلى نهاية التاريخ.

عموما، يمكن القول إن هناك دول تمتلك شعوبا من الرعايا، ودول تملكها شعوب هي بالضرورة شعوب من المواطنين؛ وهناك صنف ثالث نسميه الشعوب تحت التأسيس، وهي تنتقل من مجموعة رعايا إلى مجموعة مواطنين وهذا بالضبط وضعنا.

من هذا المنظار نحن شعوب تحت التأسيس ... نحن أمة تحت التأسيس.

كوننا شعوب تحت التأسيس يعني أن هناك قوى ستعيد صياغة ملامحنا، وأنه لا أحد قادر على التنبؤ بالشكل الذي سيتخذه الشعب التونسي مثلا بعد ألف سنة من الآن. حقّا ستحاول إرادتنا المحافظة أطول وقت ممكن، ولو بالعنف، على الخصائص المكتسبة مثل اللغة والدين، لكن لا أحد يستطيع التنبؤ بما ستفرضه علينا إرادة التاريخ من تغييرات ربما ستفاجئنا وستصدمنا لو قيّض لنا معرفتها.

إذا كان الشعب مشروعا أكثر مما هو معطى، فمعنى هذا أن ما قد ينتظرنا مزيدا من الفشل أو مزيدا من النجاح. الفشل هو وضع غطاء نظري - أطول وقت ممكن - يوحّد بصفة سحرية مكونات متنافرة لا تشكل كيانا، ويتضح ذلك في أول أزمة؛ والنجاح صهر هذه المكونات بإحكام متزايد والمحك صمودها كتلة واحدة أمام أضخم الهزّات، والكتلة لا تكون إلا بالمواطنين لا بالرعايا.

أهمّ فكرة: المواطن مفهوم لا معنى له ولا قيمة، إذا لم يقع ربطه بالحقوق- الواجبات. هو الشخص الذي تعترف له المجموعة بجملة من الحقوق وهي ملخّصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنه أيضا الشخص الذي يجب عليه القيام بواجباته كاملة تجاه هذه المجموعة. من يجب أن يضمن حقي في الرأي ؟ أنت ... إذن حقي واجبك والعكس بالعكس. هذا ما يجعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضا الإعلان العالمي لواجبات الإنسان. فكرة أساسية يجب أن تقحم باكرا في عقول الجميع وخاصة الناشئة، ترجمتها العملية تكون بجعل التصويت إجباريا مع خطية للمتقاعس، كما يقع في البيرو؛ لأن من يتمتع بالديمقراطية عليه المشاركة فيها، ومن يريد حقوقه عليه الاضطلاع بواجباته. أن يتصرف الأشخاص والمجموعات وكأن شعار -الحقوق حقوقي أما الواجبات فواجباتكم- لا يعني شيئا غير انهيار العقد الاجتماعي بفعل فاعل اسمه الغشّ.



تعميق وتوسيع هويتنا

هنـاك توجهـان متناقضـان في تكويـن الهويـة. الأول هـو البنـاء علـى الضدّ. وتتشـكل على أساس الاختلاف مع الآخر انطلاقا من جملة من العلامات الموضوعية مثل الجنس واللون واللباس واللغة والعادات والدين.

التوجه الثـاني البنـاء علـى المماثلـة. وفيـه تتشـكل علـى التماهـي مـع الآخر الذي يقاسـمنا نفس الخصائص الكـبرى كاللـون واللغـة والمعتقدات والتاريـخ الخ.

لا هويـة إذن لفـرد إلا بالتعـرف علـى كلّ مـن هـم مثلـه، وكلّ مـن هم مختلفـين عنه. لا هويـة له إلا بالانخـراط في المشـروع الحياتي لجزء من البشـر يعترفون بـه منهم وإليهم.

مثـل هـذا التعـرف والاعـتراف قضيـة بالغـة الخطـورة لأن رهانها ليـس البحث عـن التبايـن والتميّز كمـا يخيـل، وإنمـا الحق في الأمـن داخليا (أنظر مـا تعانيه الأقليـات) والحق في الحمايـة خارجيا (انظر تكلفـة النفقـات العسـكرية). بتعـرف الأفراد علـى بعضهم البعض واعترافهم بكونهـم مجموعة لها نفس الخصائص - أي نفس القرابة وإن كانت بعيدة - يمكن التحكم النسـبي في العنف، وفي أوقات الأزمـات توجيـه مـا فاض منه نحـو العدو الحقيقي أو الوهمي للتنفيس عـن الاحتقان الداخلي.

لكن الهوية ليست فقط مقاسمة مجموعة بشرية جلّ خصائصها المميزة مثل اللون واللغة والدين والعادات والمصالح الكبرى، وعدم مقاسمة مجموعة أخرى نفس الخصائص. وليست الهوية أول شرط للتمتع بالأمن وبالحماية. فالهوية مسؤولية؛ ولا يمكن الحصول على الأمن والحماية مجانًا. يجب على المنتمي للمجموعة أن يتحمل هو الآخر مسؤوليته في أمن وحماية كل الذين يعتبرهم منه وإليه، ويعتبرونه منهم وإليهم. لُبّ الهوية إذن انتماء مسئول ومسئولية انتماء.

والآن لننظر لديناميكية هذا الشعور لأنه، مثل كل ظواهر الحياة الاجتماعية والطبيعية، صيرورةٌ لا معطًى جامد.

أضيق دائرة اجتماعية يمكن أن توفّر الأمن والحماية بالحدّ الأدنى من النجاعة هي العائلة، ثم العائلة الكبيرة التي نسميها القبيلة، ثم من واسع إلى أوسع الشعوب والأمم ..

لاحظ أننا لا نعيش انتماءنا للوطن كخيانة أو كتنكّر لانتمائنا لجهة من جهاته، بما أن هذه الجهات هي كلها الوطن. نحن فتحنا فقط آفاق الانتماء إلى الأرحب الذي ضم البعد الضيّق ولم يلغه. كل مستوى يمثّل هوية جديدة، يُكتَسَبُ بتوسع الشعور بالانتماء. المسئولية ليست إذًا نقضا للطبقات التحتية التي تشكلت عبر تاريخ الفرد والمجموعة، وإنما دمجا لها في إطار أوسع.

هذا ما يجعل الهوية خاصية متحركة وليست ثابتة كما يخيل للبعض، وهي يمكن تشبيهها بتشكل تحرّك دوائر كالتي نشاهدها عند رمي حجر على صفحة بحيرة هادئة أو تراكم طبقات الجيولوجيا.

هذا ما يلاحظه هنتنجتون عندما يقول : «الانتماء عند الناس طبقات. فساكن روما يمكن أن يعرّف نفسه حسب درجات مختلفة بأنه أيضا إيطالي، كاثوليكي، مسيحي، أوروبي، غربي»[9]. كلام يَصْدُق على كل فرد منا، حيث لا ريب أن كاتب هذه السطور جنوبي تونسي عربي مسلم...إنه كل هذا في نفس الوقت ... إنه كل هذه الهويات مندمجة في ذات واحدة.

إلى حدّ الآن لا غبار على الموقف وهو مجرّد وصف لهويتنا كنتاج صيرورة تاريخية تعكس توسع مجال المجموعة البشرية التي ننتمي إليها.

---

9. Samuel P. Huntington: The Clash of Civilizations-ForeignAffairs, Summer 1993

المشكلة أن هنتنجتون يحدّد سقفا لا تجاوز له: ضرورة الانتماء إلى إحدى ثماني **حضارات تبدو** وكأنها وحدات بحدود ثابتة في المكان، قارة في الزمان وبلا تلاقح بينها (الصينية، اليابانية، **الهندوسية،** الأرثوذكسية، الإسلامية، الغربية، اللاتينية- أمريكية والإفريقية)

لن نتوقف عند غرابة تقسيم يجمع ما لا يُجمَع، وتصنيف البشر تارة وفق الجغرافيا وتارة أخرى وفق التاريخ. لن نقسو على الرجل بخصوص هذه «الحضارة الإفريقية» أو الحضارة «اللاتينية أمريكية» التي لا وجود لها إلا في خياله، فهذه مواضيع أُشبِعَتْ بحثا ونقدا لاذعا من الناحية العلمية البحت. ما يهمّ هنا التركيز على الموقف السياسي للرجل. هو يوقف مسار التاريخ المراكم لطبقات الانتماء وكأن له الحقّ في هذا. الأخطر من هذا خلفية التقسيم: الحرب قدر محتوم على البشر، البارحة على القبائل، اليوم على الحضارات. تضخمت المجموعات البشرية إلى أبعد حدّ لكن لا شيء أساسي تغيّر في علاقتي بالآخر. كنا أعداء ونحن قبائل قليلة العدد من الصيادين البدائيين نصبغ أجسادنا شبه العارية بالألوان الفاقعة؛ نحن اليوم أعداء؛ وإذا كنا نعدّ بمئات الملايين المنتمين لهذه الحضارة أو تلك فإن ذلك لا يغير شيئا من العلاقة الأساسية. قضية الهوية لا تختلف إذن في فكر هذا الرجل الغربي المتحضر عنها في فكر الصياد البدائي، والاختلاف في الكم لا في الكيف. هناك من جهة صيادٌ بدائي لا يشعر بأي مسئولية تجاه أفراد القبيلة الأخرى ولو كانت تعيش على مرمى حجر. ومن جهة أخرى لا يولي هنتنجتون اهتماما إلا بالغرب، أما ما يحدث لثلاثة أرباع البشر فلا يدخل في انشغالاته، لأنه لا ينتمي لهم وبالتالي ليس له تجاههم أية مسئولية (ربما أبدى بعض الشفقة على الأطفال الأفارقة الجائعين، ليس أكثر).

إن ما يجهله مُنظِّر صراع الحضارات، أو ما يتجاهله، أن الإنسانية بصدد تطوير مستوى جديد من الانتماء - المسؤولية وإضافة طابق جديد لها يلي طابق الهوية الثقافية، المتوقع فوق طابق الهوية القومية، وتحته طابق الهوية الوطنية، فطابق الهوية الجهوية أو القبلية، فطابق الهوية العائلية.

وهذا الطابق الأعلى (الجديد) هو الذي هيأ له المشرّع العالمي منذ أكثر من نصف قرن عبر النصوص المؤسسة للعالم المعاصر، ويبنيه لبنة لبنة في العقول والقلوب.

لنواصل التفكير مع هذا العالم حيث تركه هنتنجتون، لأن المسكين لم يكن قادرا على الارتفاع أعلى من المستوى الذي تسمح له به إمكانياته :

يذهب المُشرِّع العالمي إلى القول[10]: «لكلّ ثقافة كرامتها وقيمتها التي يجب احترامها والمحافظة عليها». لنقبل – ولو ببعض التساهل النظري – أن مفهوم الثقافة من منظور المشرّع العالمي يتقاطع في جزء كبير منه مع مفهوم الهوية. المهمّ أننا أمام موقف واضح لا يحتمل تأويلا. فالمشرع لا يفضّل ثقافة على أخرى وإنما يقرّ بكامل الجرأة أن للثقافة الغربية وثقافة قبائل الأوفامبو في صحاري جنوب القارة الإفريقية نفس الكرامة ونفس القيمة .

تسقط الحجة القائلة إن حقوق الإنسان هي الوجه الآخر لخطاب المركزية الغربية. يضيف المشرع «من حق كل شعب ومن واجبه تطوير ثقافته». هو لا يقبل إذًا أي غزو ثقافي، ولا يطلب من أية ثقافة البقاء تحت راية ثقافة رائدة، منتصرة متفوقة مرجعية، متقدمة ... الخ.

على العكس يحثّ المشرّع العالمي كل شعب على التمسك بثقافته وعلى نواتها الصلبة التي هي لغته وعقيدته أي الركيزتين الأساسيتين للهوية.

لا شكّ أنه أدرك هو الآخر الحقيقة التي اكتشفها كبار المفكرين والنساك والمتعبدين على اختلاف دياناتهم وهي أن هناك ألف طريق ممكن لتسلق الجبل، لكن القمة واحدة سواء أتيتها من الغرب أم من الشرق...إن من ينزل إلى أعمق وأنضج وأنبل ما في خصوصيته، لا يكتشف إلا إنسان كل زمان وكل مكان. يا للمفارقة أن تؤدي بنا الخصوصية التي تذهب إلى أبعد حدودها...إلى العالمية.

يحدّد المشرّع تعريفه لهذه العالمية بمالا يمكن أن يكون سيادة النموذج الغربي الغالب في هذه المرحلة من التاريخ : «تشكّل جميع الثقافات، بما فيها من تنوع وخصب وما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا».

يفكر سجين رؤية الثقافة المغلقة والمتحجرة، غربيا كان أم مسلما أم آسيويا، من منطلق القفص الذي وضع نفسه فيه. هو لا يتصور رؤية شرعية وأخلاقية غير التي نشأ عليها أو اعتنقها. وهو يريد تصدير تصوّره للعالم و تصوره للإنسان، لتعُمّ الحقيقة التي خُصّ بها وحده. هو يفرح عندما تنتصر نظرته، ولا يضيره في شيء اغتيال معتقد على غرابته أو لغة على ضيق انتشارها. أنظر إليه والزبد حول شفتيه والشر يتطاير من عينيه، واستمع إلى خطابه الحماسي حول ضرورة تخليص لغته من الشوائب التي دخلتها، وتنقية موسيقاه من الدنس الذي لحقها من التأثير الأجنبي، وفظاعة الأفكار المستوردة التي تشكل وباءا يتهدد عقول الناشئة. لكن التنوّع عند المشرّع العالمي لا يُعدّ شيئا غريبا يواجَه في أسوء

10.إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي - اليونسكو- 1966 نقلا عن حقوق الإنسان. المجلد الأول. الوثائق العالمية والإقليمية - إعداد د. محمد يوسف البسيوني.

الحالات بالاستهجان والرفض، وبـ«التسامح» في أحسنها. هو يعتبره - على العكس من ذلك - ظاهرة صحية، لأن التباين هو الذي يعطي للتقاسم معناه وجدواه. يركّز المشرع العالمي في فقرة أخرى على ذات الفكرة بالقول : «عليها (الأمم) أن تتقاسم ما لديها من علم ومعرفة».

هو يأمرها إذن أن تكفّ عن اعتبار ثقافتها ملكا لها، ويطالبها «بأن تنظم المبادلات بروح السماحة والعطاء المتبادل».

هذا التفاعل الإيجابي الذي يصفه المشرّع العالمي ليس موقفا انتهازيا ينطلق من السطو على أحسن ما في كل ثقافة لترصيع الثقافة الخاصة ترصيعا حسنا، وإثرائها حتى تكتسب تفوقا على الثقافات الأخرى؛ إنه تحوّل جذري في العلاقة، لتصبح فجأة (كُلُها) الكنز المشترك الذي يحق لنا جميعا التمتع به. أنظر كيف تتبارى كل الشعوب لكي تصنف «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)» معالمها الطبيعية والمعمارية في قائمة كنوز البشرية، لتُفاخر بكونها حافظة ووصية لهذه المعالم باسم البشرية جمعاء لا لكونها مالكتها الوحيدة.

نحن إذن أمام موقف يقطع مع الموقف القديم الذي كان يصنّف الثقافات إلى ثقافتي وثقافاتهم. أصبح من حقي القول: لي الحق في الغرف من كل ثقافاتنا. ها قد أصبحت موسيقى بتهوفن، ولغة الاسكيمو، وآثار أنغكور وات، ملكك أنت العربي المسلم بما هي جزء من تراثك كعضو من العائلة البشرية الكبرى. ها قد أصبح فكر ابن عربي وآثار قرطاج والفن المعماري بسيدي أبو سعيد ملك قبائل الهنود الحمر في غابات البرازيل ومواطني بافاريا وفنلندا. ما أروع أن نغرف من كل الثقافات كأصحاب حق لا كلصوص أو متسوّلين، أو متطفلين!

إنه من حق (ومن واجب) كل طفل يولد اليوم في كويلين وفي شيربورغ وفي وجدة، أن يقول الأول: أنا من كويلين ومن الجنوب ومن الصين، وأن يقول الثاني: أنا من شيربورغ ومن الشمال ومن فرنسا، وأن يقول الثالث: أنا من وجدة ومن الشرق ومن المغرب؛ وأن يقول ثلاثتهم: نحن من وطن مشترك هو الأرض، ومن شعب مشترك هو البشرية. هذا ما جعلني أردّ يوما على آدمي متخلف صرخ في وجهي: لا تنسى أنك في بلدي، فأجبته ببرود وأنت لا تنسى أنك على كوكبي.

ثمة بالطبع من سيحتج على طوباوية هذا الموقف، لكن من الأذكى والأجدى له ولنا جميعا أن يتساءل عن سبب ظهور مثل هذه الأفكار. الأصل في الأفكار أنها لا تنشأ من فراغ أو تظهر بالصدفة، وإنما هي شاهدة على عصر ومشاغل ومخاوف، وأنها عندما تتشكل كمشاريع فهي تترجم عن ضرورة ما.

هذه الضرورة بديهية، حيث لا يمكن للبشرية أن تتواصل وأن تحل مشاكلها المتفاقمة إلا بتوسع الشعور بالمسؤولية لدى كل الشعوب والأمم؛ فالمشاكل التي تأخذ بخناقنا، وتهددنا كجنس من الأحياء، لم تعد قابلة لأي حل في إطار الحدود القائمة، حتى لو كانت حدود الحضارات العزيزة على هنتنجتون، وقبله حدود الأعراق العزيزة على هتلر، وقبلهما حدود هذا الوطن وهذه القبيلة وهذا الحي وهذه العائلة.

إن كل من يعي ترابط مشاكل العالم الذي نعيش فيه، وتفاقم الأخطار التي تتهدده، يدرك أن الشعور بالانتماء للإنسانية المهدَدَة هو ضرورة للتعامل الناجع مع كل الأزمات المترابطة المتلاحقة، وأولها الأزمة البيئية التي لا تفرق بين عربي وغربي، بين بوذي ومسيحي، بين فقير وغني، والتي تتفاقم من جيل لآخر.

الطابق الأخير من الهوية هو اليوم واحد من أهم شروط البقاء للإنسانية؛ وبقدر ما يتوسع بقدر ما ترتفع حظوظ الأجيال المقبلة في سكن عالم قابل للسكنى؛ فالحفاظ على الأرض وطننا جميعا رهن اليوم - وأكثر من أي وقت مضى - بظهور شعور المسؤولية تجاهه كاملة، شعور بالانتماء إلى الإنسانية وليس فقط للجهة والوطن والأمة والحضارة.

وختاما : فالهوية هي اليوم الشغل الشاغل ظاهريا لكل الشعوب والأمم، لأنه ثمة تهديد للخصائص المشتركة التي تعرّف المجموعات البشرية وتميّزها، ولاحتداد صراعات بينها لم تكفّ يوما عبر التاريخ. وراء المظاهر الخادعة ثمة مخاض - موجع ككل مخاض - لمستوى جديد للهوية، وهو مستوى مفروض على الجميع - داخل المجموعات البشرية وفيما بينها - لنفس الأسباب التي ولّدت المستويات القديمة: ضرورة البقاء.

مجمل القول: ماذا لو كانت الهوية، موضوعيا، هويات ؟ وماذا لو كانت هوية كل واحد منا تتقاطع بالضرورة مع هويات متعددة صنعتها صدف التاريخ وضروريات الجغرافيا؟ لا أحد يجادل - على سبيل المثال - في انتماء التونسيين للفضاء العربي الإسلامي. لكن أليس صحيحا أن لنا جذورًا عميقة في الفضاء الأمازيغي وأكثر تقاليدنا خصوصية مثل البرنس أو أكل الكسكسي مستمدة منه ؟ ألا ننتمي أيضا إلى الفضاء المتوسّطي في كثير من الخصائص التي لا تفرق بين سكان الضفة الشمالية والضفة الجنوبية ؟ ألا ننتمي للفضاء الإفريقي بأكثر من صلة ؟ أليس من مصلحتنا أن تكون لنا كل هذه الهويات بما هي ثراء وتفتّح وضربة حظ بوجود قواسم مشتركة تسهّل التبادل والسلام مع مجموعات بشرية أخرى ؟ أليس الاعتراف بهذه الهوية المركبة وتنميتها أفضل لنا من التعلّق بكذبة

الهويـة الخالصـة والواحدة التي تضعنا دوما في وضع الخصومة، بل والعداء، مع أقرب الناس إلينا ؟

ثمـة اليـوم ضغـط هائـل علـى المفهـوم في كل مكان وليـس فقـط عندنا، وذلـك نتيجة تبعـات الثورة التكنولوجيـة في مجـال المواصـلات والاتصالات التي فرضت، لا فقط توسّـع المجالات الحيوية، وإنما تداخلها. فالكورسـيكي الفرنسـي مجبر على إقحام أوروبيتـه في تكوين صورته لنفسـه، وهو مطالب بالتصويـت في انتخابـات البرلمـان الأوروبـي، بالرغم من أن ما تقرّره سـلطة بروكسـيل لـه أحيانا تأثير أقوى مما تقرّره سلطة باريس. ثمة تداخل في الفضاءات التقليدية، وبشرٌ ليس لهم الخصائص الحسية (العرق، الأصول الجغرافية، الاسـم)، ولا الخصائص الرمزية (اللغة والتقاليد) ولا الخصائص الخيالية (الاشتراك في نفس الأسطورة المؤسسة) للفرنسيين والأوروبيين؛ بشر يعيشون بل ويولدون في فرنسا، وهـم قانونيـا مواطنـون يتمتعون - نظريا - بكامل الحقوق. وطالما لـم يسـتوعب هذا الكورسـيكي تلك التغيـيرات ولم يدمجهـا في منظومته الفكرية، فإن هويته تبقى مهتزّة، وفي حالة صراع دائم مع واقع لا يغيره رفض أو إنكار.

وتلـك التحديـات هي نفسـها بالنسـبة لنـا كتونسـيين متواجدين في تقاطـع ثلاثة فضـاءات جغرافية تاريخية حضارية: الفضاء العربي الأمازيغي الإسلامي، والفضاء المتوسطي، والفضاء الإفريقي؛ علينا قبـول كل هـذه الروافد لهوية مركبة ودمجها دون إسـقاط أي منها، وعلينـا القبول بأنها هوية متواصلة البنـاء حيـث يجـب أن نقحم فيهـا الفضاء الذي يحتـوي كل تلك الفضـاءات: الفضـاء العالمي؛ ما يعني أن التونسـي عربي أمازيغي مسـلم متوسـطي إفريقي، وإنسان وطنه الأكبر العالم، وأمته النهائية الإنسانية جمعاء.



بناء دولة المواطنين

الدولة، بالمفهوم الواسع، هي أرض ذات حدود معروفة غير متنازع عليها، وشعب يعيش داخل تلك الحدود، وحكومة تسهر على شؤون ذلك الشعب.

بالمفهوم الضيق هي الجهاز البيروقراطي الذي يسيّر شؤون شعب محدد، يعيش داخل حدود محددة وغير متنازع عليها. هي الكيان الذي تخلقه المجتمعات وتطوره باستمرار لخدمة مصالحها. إنها بمثابة آلة يتتابع على تشغيلها من برج القيادة (وهو السلطة السياسية) جملة من الأشخاص، لا يتجاوز عددهم بضع المئات ويشكلون النظام السياسي.

هذا النظام حصيلة عوامل بالغة التعقيد، منها طبائع الأفراد المتمكنين من مقود الآلة، ومشاريعهم المعلنة وغير المعلنة، والمصالح التي يخدمون، وتحالفاتهم مع أو ضد هذه الأطراف المجتمعية أو تلك، إضافة لنوعية الوسائل الغالبة التي يعتمدونها للتسيير: هل هي أساسا الحوار أم الإكراه.

وفي الديمقراطيات يتم التعاقد بينهم وبين المجتمع على فترة التشغيل وشروطه، وفي الدكتاتوريات يسطون على الآلة بالقوة ويحافظون عليها ضدّ إرادة الناس، ويكون ذلك أحيانا بأقصى قدر ممكن من العنف، بل وحتى بحرب أهلية بشعة من النمط السوري.

أيا كانت نوعية المتحكمين في دواليب الآلة فإنه لم ولن يوجد نظام يستنفذ الدولة، بل الدولة **هي التي** تستنفذ الأنظمة المتابعة على تسييرها، لا لشيء إلا للفرق في اتساع الفضاء الزمني **لكليهما**؛ فالأنظمة يُحسب عمرها بالسنين أو بالعقود، بينما الدول بالقرون.

الجذور البالغة العمق

يجب التساؤل عن نقطة انطلاق بناء الدولة، والغوص أبعد من بداية التاريخ المكتوب، أي التوّغل داخل آلاف السنين التي سبقت ظهور ما نسميه الحضارة. هذه الحقبة غير الواضحة في الذاكرة الجماعية، بدأت تخرج من العتمة بفضل الأبحاث التي يقودها مؤرخو العصر الحجري وعلى رأسهم الفرنسي آلان تستارت[11].

من بين الاستنتاجات التي يمكن استخراجها من كمّ هائل من الكتابات بخصوص مجتمعات ما قبل التاريخ :

1 – في المجتمعات البدائية القائمة على الجني والصيد في شكل مجموعات صغيرة – والتي يسميها مؤرخونا الديمقراطيات البدائية – تكون السلطة بين يدي الرجل الأغنى أي القادر على شراء الولاء، أو الرجل الأقوى أي أمهر صياد وأشجع محارب، أو الرجل الأكبر سنّا والأكثر قبولا من طرف الغالبية.

2 – القاسم المشترك بين كل ماسكي هذه السلطة البدائية هو غياب القدرة على الإكراه. فأغنى رجل لا يستطيع إلا تعهّد الولاء بالهدايا، وبانتهائها ينتهي الولاء، ما يجعل منه الطرف الأضعف في العلاقة. نفس الشيء ينطبق على الرجل الأكبر سنا، حيث تبقى طاعته رهينة القبول بسلطته، وهذا القبول يحضر ويغيب. حتى الرجل الأقوى عاجز عن فرض إرادته؛ ففي القبائل الجرمانية أو القبائل الغالية – فرنسا القديمة – كان الخروج للحرب رهينا بقبول المحاربين التجمع حول قائد، لديهم قدرة الانفضاض من حوله إن لم يوافق هواهم.

العنصر الذي يؤذّن بولادة الدولة هو الإكراه، أي قدرة الماسك بالسلطة على منح الهدايا ومنعها دون أن يخلّ ذلك بسلطانه، ناهيك عن فرض طاعته حتى على من هو أكبر منه سنا، أو إجبار أقل المحاربين انضباطا على الخروج إلى الحرب.

---

11. Alain Testart ; Avant l'histoire, l'évolution des sociétés - Gallimard , 2012

هـذا لا يعنـي أن التسـلّط بدأ مع الدولـة المعاصرة ؛ فالجماعـات البدائية عرفت العبوديـة، ومن بينها من كانت تفرض على العبيد أن يرحلوا إلى العالم الآخر عند موت سيدهم، لمواصلة خدمته. أضف لهـذا أنهـا كانـت - خلافـا للرؤى السـاذجة- تعـرف «الطبقية» واللامسـاواة، وهي أمـر لا يُفرض إلا بالعنـف. كل مـا في الأمـر أن الدولـة رفعت الإكراه إلى مسـتوى غير مسـبوق من التعميم والفعالية والدوام عبر الزمان.

كيـف ولمـاذا وقع هذا التحوّل الجـذري ؟ أي ما الذي أعطى الرجلَ الأقوى أو الأغنى أو الأكبر سـنا في المجتمعات البدائية المزيد من السلطة لإجبار كل من يريد على حمل السلاح دون قيد أو شرط ؟

يقـول Testart إن الأمـر أصبـح ممكنا نتيجة تغييرات جذرية في نمط حيـاة المجتمعات، فرضتها ثلاثة مستجدات بالغة الخطورة : نشأة الزراعة والمدينة والكتابة.

فبالزراعـة أصبـح الاسـتقرار سـمةً ثابتـة للمجتمعـات الجديـدة، ما أدى لظهـور المدن التـي لم تكن تتجـاوز حجـم قُرانـا اليـوم. داخلهـا تكاثر عدد السـكان وتراكمت الثروة في شـكل مخازن فلاحية، وتعددت الحِرف والاختصاصات. كل هذا جعل المدينة، بما تكدّس فيها من خيرات، إغراء لا يقاوم بالنسبة للرّحّل الجناة القناصين، أو لسكان مدينة منافسة. لا غرابة أن تصبح في هذه الظروف أولوية الأولويـات خلـق قوة عسـكرية قـادرة على فرض التضحية والانضبـاط على الجميع، وبيـد حديدية واحدة، للدفاع عن النفسـ و/أو للاسـتيلاء علـى ثروة الآخرين.

أضـف لهـذا أن الاسـتقرار والـثراء المتصاعـد والتخصصـ، يخلق نظامـا اجتماعيا متزايـد التعقيد، لا يمكـن تشـغيله بمركـزة القرار العسـكري وحده، وإنمـا أيضا بمركزة القرار المـدني، وهو ما أدى لخلق الأدوات الضروريـة، كالقانـون ثـم الكتابـة لتوثيقـه ووضـع دفاتـر المعامـلات التجارية خاصـة قوائم الضرائـب، مـع كل مـا يتطلبـه الأمـر من خلـق إدارة تبـدأ ببعضـ الكتبـة لتنتهي يومـا بالأخطبوط البيروقراطي الـذي نعرف.

تنتصـب الدولـة إذن كضـرورة، لمواجهـة العـدو الخارجـي بأقصـى قـدر ممكن مـن الفعاليـة، وبتنظيم المجتمع داخليا، وإعداده عسـكريا، لمواجهة الغزاة والمنافسـين. إنها الوظيفة القارة التي سـتطبع مسـار الدولة ومصيرها، منذ نشأة أول دويلة في الهلال الخصيب، إلى قيام الدول العظمى في عصرنا اليوم.

تبقـى الآن الوظيفـة الثانيـة، أي مواجهـة العـدو الداخلـي. فصاحب السـلطة، الذي فرضـ بالإكراه إرادتـه علـى الرؤسـاء الصغـار مضطـرّ لتوزيع موارد نـادرة على كم كبير مـن الأفـراد. لا خيار له غير

تفضيل أقرب الناس إليه، وهو ما يرضي قلة ويغضب الأكثرية. هكذا يواجه بمقاومة إضافية وأخطار داخلية تضاف للأخطار الخارجية.

إنه الوضع الذي يفرض على كل دولة ناشئة أن يكون لها دوما- إلى جانب الشرطة الخارجية المكلفة بفرض النظام على الحدود- جيش داخلي اسمه البوليس، لفرضه داخلها.

هذا ما جعل المنظّر الألماني كارل شميت يقول إن السياسة ليست إلا مواجهة الآخر، وإن الوظيفة الرئيسية للدولة هي محاربة العدو الداخلي ولا شيء غيره.

ما من شكّ أنه موقف متطرف، الهدف منه تبرير القمع النازي، لكنه لا يجانب الصواب كثيرا فالحرب ضد عدو النظام الداخلي كانت بجانب الحرب ضدّ العدو الخارجي الشغل الشاغل على مرّ التاريخ لكل دولة حكم عليها أن تكون أغلب الوقت محاصرة من الخارج ومهددة من الداخل.

لننتبه للخاصيتين الأساسيتين اللتين صاحبتا ولادة الدولة. أولا ارتفاع مستوى العنف الضروري، ليَحل الإكراه محل علاقات كان فيها بعض الحرية للطرف المحكوم؛ وثانيا، ضرب مبدأ عُلوية الإرادة الجماعية كمصدر للسلطة، وهو الأمر الذي كان معمولا به منذ آلاف السنين في الديمقراطيات البدائية، وكانت غالبة في أوروبا (القبائل الجرمانية والغالية) وأمريكا الشمالية قبل الغزو الأوروبي (أساسا قبائل الإيروكوا التي حكمها نظام ديمقراطي فدرالي متقدم حتى استتباب سيطرة الأوروبيين).

هذا بخصوص النصف الفارغ من الكأس.

يبقى أنه حتى وإن كان هدف الملوك من جيشهم ضمان حكمهم وسؤددهم، فالنفع الأساسي يعود للسكان وهم بمأمن على أرواحهم وأرزاقهم من أعداء الخارج. بنفس الكيفية إن كان هدف البوليس حفظ الحاكم من الدسائس، فإن وجوده يمنع تقاتل الناس في الشوارع، ما يحوله إلى ضرورة قصوى يترجمها مثلٌ أخذ صيغًا كثيرة وفي لغات عدة، والقائل حاكم ظالم ولا الفوضى.

ملاحظة عابرة عن علاقة الدولة بالعصابات الإجرامية الكبرى مثل المافيا في أوروبا وأمريكا الشمالية، والياكوزا في اليابان، أو الجمعيات السرية المسماة «بين- يين» في الصين.

إذا تأملنا الخصائص الأساسية لهذه المجموعات، نكتشف جملة من القواسم المشتركة مع الدولة، أهمها أنها هي الأخرى، مبنية على الزعامة والتبعية والانضباط، وأنها تقتطع لها جزءا من الفضاء لتسيطر عليه .هي تقدم «خدمات أمنية» تفرضها بالقوة، وتتقاضى مقابلها مالا وسلطة واعتبارا. هي في صراع دائم مع عصابات أخرى منافسة وفي صراع مع الدولة الرسمية نفسها. يحصل دوما

نـوع مـن التـوازن بين الطرفـين، والدولة عاجزة عن اجتثاث المنافسـ الصغير الشرسـ العنيد، فتترك للمافيات مساحة صغيرة داخل مملكتها مقابل ما يمكن أن تعتصر منها من خدمات كرديف للبوليس أو كممول سـري للحملات الانتخابية. هذا ما يجعل الدولة في آخر المطاف مافيا نجحت، بينما المافيا دولة مجهضـة أو كاريكاتور دولة.

من هذا التاريخ العام الذي رسـمنا خطوط القوة التي تتحكم فيه، يمكننا اسـتقراء أهم القواعد التي تحدّد مصير الدولة بصفة عامة، ومصير النظام الذي يسيرها بصفة خاصة.

- كل دولـة تعجـز عن توفير السـلام والأمن مآلهـا الاندثار، تاركة مكانها لفترة مـن الفوضى، تعقبها فـترة بناء جديد لتحقيق المهمتين الضروريتين لتواصل كل مجتمع.

نجاح الدولة يقاس بالمدى الزمني الذي تسـتطيع فيه أن تصمد أمام قوى الهدم الخارجية والداخلية، حيث هي مواجهة دوما بالضغوطات الخارجية التي يمكن أن تسـحقها (احتلال تونسـ سـنة 1881 وفرضـ الحمايـة عليها) والضغوطـات الداخلية التي يمكن أن تفجّرها (صومال السـبعينات).

توسّع مجال الخدمات وتبلور الدولة المعاصرة

بهيكلة الخدمتين الأساسـيتين ينطلق آليا مسلسـل يشبه كرة ثلج متدحرجة، تكبر شيئا فشيئا وذلك خارج نطاق كل إرادة شخصية. فوجود البوليس لوقف الاضطرابات يستوجب بالضرورة وجود جهاز قضائي لمحاسبة المخلين بالأمن العام؛ ووجود الجيش يفرض الخدمات التي يحتاجها وأولها الصحية. من يدرس تاريخ المستشفيات يعرف أن الدولة - وذلك تقريبا في كل مكان- لم تبنِ هذه المؤسسات في البدايـة إلا لعـلاج جرحى الحروب، ولم تطلق حملات السياسـة الصحية إلا لتحافظ على أرواح رعاياها بما هم رصيدها الأول في مقارعة الممالك المنافسة. نفس الشيء ينطبق على المدارس، فالمعاهد التقنيـة والكليـات مطالَبـة هـي الأخـرى بتقوية الدولـة في مواجهة الـدول الأخرى، التي لا تنافسـ فقط عسـكريا، وإنما اقتصاديا وعلميا. هكذا تتطور العقليات والسـلوكيات شـيئا فشـيئا، لتشهد توسع خدمـات الدولـة، إلى أن يصـل بهـا الأمر- كما هو الحال في الـدول المعاصـرة - إلى الاهتمام بالقصّر والمعاقين والأرامل؛ وهي التي اسـتهلت تاريخها كآلة للقتل والترويع.

كيف وقع هذا التطوّر المدهش وما هي القوى الخفية التي صنعته ؟

لفرضـ السـلام خارج الحـدود، والأمن داخلها تمارسـ الدولـة ضغطا هائلا على المجتمـع ينطلق من فرض الضرائب والخدمة العسكرية، وإعدام الجندي المتخلّف أو الفارّ، ثم يتواصل إلى وضع الخصوم

في السجون وقتلهم إن تطلّب الأمر. والهدف كما قلنا هو حماية الحكام، لكن تبعاته الإيجابية على المحكومين تجعلهم كمن يجبرون على دفع ثمن وليمة لا يدعون إليها لكنهم يحصلون منها على بعض الفتات.

لكن الأمور أعقد من هذا، لأن الدولة حتى في أعتى الدكتاتوريات جزء من مجتمع، والجزء لا يتحكم في الكلّ وإن راوده مثل هذا المشروع العبثي.

نحن لا نرى ما يمارسه الأنا الجماعي، بذكائه الحادّ وصبره الطويل، وطرقه الملتوية لتحقيق أهدافه. هو لن يكفّ (وإن تعهّد الدولة بالتزلّف والمكافأة المشطة والضغط المتواصل، وعند الحاجة، بشيء من قصّ بعض الرؤوس الملكية) عن تحويل وجهة كل ما يضعه السلطان لمصلحته حتى تخدم مصالح المجموعة. كأنّ المقايضة «»خذ ما تريد من تشريف وامتيازات واعطني ما أطلب، وإن لم تفعل فإنها الثورة يا مولاي». هكذا توسعت الخدمة الصحية شيئا فشيئا للمدنيين، وهكذا أصبح التعليم أداة للتحرّر والحال أنه لم يخلق إلا لتزويد الدولة بما تحتاج من موظفين وتقنيين، وهكذا أصبحت الطرق التي تشقها الدولة لأغراض الدفاع والسيطرة مسالك التجارة والتواصل بين الناس الخ.

من مظاهر الذكاء الجماعي أيضا خلقه لهياكل موازية (فرق سياسية و/ أو دينية، سلطات روحية أو ثقافية، مؤسسات خيرية غير حكومية، ما نسميه اليوم المجتمع المدني) لمزيد من الضغط على الدولة بهدف توسيع الخدمات وتحسينها وأيضا للمساهمة في تقديم خدمات لا تريد أو لا تستطيع التكفّل بها.

وبقدر ما تكون دولتنا دولة مواطنين لا دولة رعايا، بقدر ما تستطيع رفع التحديات الداخلية والخارجية، لأنّ عدد ونوعية حُماتها ضد التهديد الخارجي والداخلي يرتفع.

وبقدر ما تكون دولة كفاءات لا دولة ولاءات، بقدر ما ترتفع فعاليتها في تقديم كل الخدمات المطلوبة منها.

وبقدر ما تنجح هذه الكفاءات السياسية والتقنية في تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة - والأخيرة لا تختفي أبدا- بقدر ما تزداد متانة القاعدة الأخلاقية غير المرئية، التي هي عماد كل مؤسساتها المرئية.

آليات تحقيق هذه الشروط تكوين المواطنين، وتنمية الديمقراطية القاعدية بإشراك أكبر عدد ممكن في المسؤولية، وفرض الشفافية على كل أجهزة الدولة بأوسع استعمال للتكنولوجيا الحديثة، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة، وتبسيط الإجراءات، والتكوين المستمرّ لأعوان الدولة.

الانتقال بتخطيط وثبات من دولة المراقبة إلى دولة الخدمات

إذن شهدت الدولة عبر التاريخ توسعا في خدماتها لتمرّ من توفير الأمن الداخلي والخارجي إلى توفير الصحة والتربية والثقافة والترفيه والعمل الخ؛ وأصبح وجود الدولة مرتبط أكثر من أي وقت مضى بالخدمات التي تقدمها للمجتمع، وحكمه عليها مرتبط بكميتها وجودتها.

هذه الخدمات مسؤولية أنظمة متزايدة؛ وعندما نتحدث عن التقنية وعن التكلفة فهي أساسا النظام الأمني (بشقّيه العسكري والبوليسي) والنظام الاقتصادي (بكل الأنظمة الثانوية المتفرعة عنه مثل النظام المصرفي ونظام الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي) والنظام الصحي والحماية الاجتماعية والنظام التربوي والنظام القضائي والنظام الثقافي والنظام الإعلامي .

لنأخذ النظام الصحيّ كعيّنة، ولنتمعن في مكوناته الأساسية وفي القوانين التي تتحكم فيه - وهي نفس القوانين والآليات في بقية الأنظمة - علّنا نستخلص بعض المقترحات العملية لمزيد من تفعيل أنظمة مجتمعية، تتحكم خدماتها في تحسين أو تسميم عيش شعب بأكمله.

الأهداف العامة والخاصة

لكل نظام مجتمعي هدف كبير معلن هو، في مثالنا، تقديم أفضل الخدمات العلاجية والوقائية الممكنة لأكبر عدد من المواطنين. لم يكن هذا هو الهدف الذي انطلق منه النظام، بل الذي واكب

تطوره؛ فعندما كان النظام جنينيا، كان الهدف علاج الموسرين، وفعل الخير مع المعوزين. وأنْ تطال التغطية الشعب كله وبمنطق الخدمة لا الصدقة، فإن ذلك يُعتَبَر تحوّلا بالغ البطء والصعوبة، ولم يصبح ممكنا إلا بفعل السياسة التي وفّرت الإرادة، والاقتصاد الذي وفّر الموارد، والتكنولوجيا التي وفّرت الوسائل.

وراء هذا الهدف العام هناك جملة من الأهداف المخفية لكل الأطراف الفاعلة في تسيير النظام، وهو ما يقودنا للمكوّن الثاني.

العنصر البشري

يجب هنا اعتبار كل المتعاملين مع النظام، أيًّا كان موقعهم منه؛ وهم على التوالي المختصون من السلك الطبي وشبه الطبي، والعَمَلَة، والإداريون، والممولون سواء كانوا أفرادا أو مجموعات أو صناديق تأمين. وهناك بالطبع كل المنتفعين بالخدمات، يضاف إليهم أهل القرار في كل المستويات.

ما يجب التركيز عليه هنا التباين الهائل في هذه المكونات، سواء نظرنا إليه من وجهة المكانة العلمية أو الطبقية، ما ينتج عنه تباين المصالح وحتى تناقضها الجذري والحال أن أهمّ خاصية نظام مثالي هو تناسق المصالح والأهداف لتنسيق الأفعال.

حقا هناك مصالح مشروعة تُحققها كل الأطراف، كالعلاج للمريض والاعتبار والأجر للطبيب والسلطة للإداري والعمل للمنظّف. لكن ثمة مطامح غير ممكنة، أو هي غير شرعية وتتناقض مع مصالح الأطراف الأخرى أو مع المصلحة العامة. كأنْ تكون مصلحة المريض مثلا في الحصول على أحسن علاج مجانا، بينما تكون مصلحة الطبيب تقديمه بأغلى تكلفة، في حين تكون مصلحة الممول الحدّ من المصاريف والحدّ من استهلاك المرضى ومن خدمات الأطباء. أما مصلحة الإدارة فالمراقبة الدقيقة لتصرفات المرضى والأطباء، تلافيا للتجاوزات وللتكلفة، والحال أن مصلحة كل هؤلاء تتطلب ألا تكون للإدارة أي سلطة رقابية عليهم.

بديهي أن مصلحة صاحب القرار السياسي، إن كان نزيها، أن يكلف النظام الصحي أقل قدر ممكن من التكاليف، وأن تبنى المستشفيات حسب الأولويات؛ لكن قد «يغازل» السياسي منطقة دون أخرى فيبني فيها كلية طب ليست بحاجة إليها، أو قد يفرض بناء مستشفى مكلف والحال أن المنطقة بحاجة أكبر لمستوصفات تقدم خدمات وقائية وعلاجية رفيعة المستوى تنقص الحاجة للمستشفيات الضخمة.

مثل هـذه التناقضات هي التي تولّد الأهداف الخفية لكل الأطراف، ويتعلق جلّها بكيفية استغلال النظام للمصالح الخاصة تارة بالضغط والتفاوض، وأخرى بالتحايل وحتى الإجرام. لحسن الحظّ هناك نوع من التوافق الضمني عند كل الأطراف بتقديم التنازلات الموجعة أو بالقبول الساخط للوضع لا لشيء إلا لتحقيق ما يمكن تحقيقه من منافع خاصة على حساب نظام هدفه نظريا المصلحة العامة.

العنصر المادي

وهو ما تراه العين من مباني وأجهزة، وما لا تراه العين من تدفق أموال تتّبع أكثر من مسار (جيب المواطن / جيب الطبيب، جيب المواطن / جيب الصيدلي أو المدلك أو الممرض؛ جيب المواطن / صناديق التأمين؛ صناديق التأمين / جيب الطبيب أو المواطن؛ ميزانية الدولة، أي ضرائب المواطن / المؤسسات الصحية ؛ الجمعيات الخيرية / المؤسسات الصحية؛ الشركات الصيدلية / جيوب الأطباء ..الخ). بالطبع تعكس كمية الموارد المادية، سواء كانت أموالا أو بنايات او أجهزة ثروة المجتمع من جهة، والنسبة المخصصة لهذه الخدمات من جهة ثانية. العامل الأول مرتبط بقدرة الاقتصاد والثاني بالإرادة السياسية.

الحرفية

لا يوجد نظام - وخاصة النظام الصحي - يقدّم خدمات للمجتمع إلا وكان الكم والكيف فيها مرتبط أوثق الارتباط بالمهنية والحرفية والخبرة ومواكبة التطور العلمي.

القوانين

بديهي أن إدارة المباني واقتناء التجهيزات وتوزيع الموارد وانتداب الموظفين من مختلف الأسلاك، ناهيك عن تدريبهم لتولي مهامهم، يتطلب ترسانة من القوانين تتزايد تعقيدا كلما تطور النظام كما وكيفا.

ولم تكن هذه القوانين مسقطة من فكر مجرّد، بل هي نتيجة توازنات متحركة بين المصالح المتناقضة التي تعرضنا لها.

القيم

كل المكونات التي تعرضنا لها، مادية بالأساس. فالأطراف بشر، والموارد المادية أشياء ملموسة، وحتى القوانين مدونة في كتب وملفات يمكن تفحصها.

لكن هذه المكونات هي الجزء الظاهر من جبل الجليد، أما أهمّ ما في النظام فلا يُرى ولا يُلمس **وليس مدونا في** أي كتاب. هذا الأساس الحامل هو العنصر الأخلاقي، وبغيابه يتصدّع البنيان ثم **ينهار.**

لنتصوّر اختفاء كل مشاعر الرحمة والمواساة وحب فعل الخير عند الطبيب، وبقية المشاعر النبيلة التي حملته لقضاء أجمل سنوات العمر في تعلّم أصعب مهنة. يمكن تسمية نفس الفكرة بالضمير المهني. لنتصوّر موظّفي النظام دون أدنى شرف مهني، لا يريدون غير استغلال المرضى وتطويع الأطباء؛ لنتصوّر مجتمعا لا يعتمد التعاضد على رأس قيمه؛

لنتصوّر نظاما سياسيا ليست العدالة الاجتماعية من أولى أهدافه؛لنتصور مرضى غير منضبطين يبذّرون الأدوية، ويرهقون كاهل المستشفيات والأطباء بمطالب تراخيص الإجازات المرضية؛ ستكون النتيجة طبعا انهيار كل النظام، مهما كانت الموارد التي ضُخّت فيه، ومهما كانت الخبرة التقنية للفاعلين فيه. علينا الآن التوقف عند الخصائص الوظيفية للنظام.

اللاوعي بالمكونات

لو أخذت عينات ممثلة من الفاعلين داخل النظام، كالمهنيين والإداريين والسياسيين والمرضى أو عائلاتهم وسألتهم عن مدى معرفتهم بتركيبة النظام (عدد المهنيين وتوزيعهم مثلا)، أو بالتنظيم الإداري، أو بالمشاكل المالية والقانونية التي يتخبط فيها، لهالك جهل كل الفاعلين وحتى أكبر أساتذة الطب في الكليات، ولوجدتَ كل همّهم منصبٌ على اختصاصهم.

بعبارة أخرى نحن أمام مكونات تجهل كل شيء عن المكونات الأخرى، وعن طريقة التفاعل بينها، وعن القوى الحقيقية التي تتحكم في النظام، ناهيك عن الأخطار التي تتهدده والأمراض العابرة أو الهيكلية التي يعاني منها.

معنى هذا أننا أمام نظام غير واعي بنفسه، ومظلم لغالبية المكونات التي تشكله، وأن اغلب هذه المكونات لا ترى أبعد من مصالحها الآنية والضيقة، والحال أنه من الضروري لتحقيق هذه المصالح وضعها في إطار المصلحة العامة والطويلة الأمد، وإلا فإن المفاجئات غير السارة ستظهر لنا في أول تقاطع طريق يعترضنا .

مثال بسيط عن هذا «العمى» رواه لي رئيس الحكومة (السابق)، واصفا ذهول أطراف نقابية لما وضع أمامها أرقام الميزانية وما تعاني منه من عجز، والاستحالة الآنية لمزيد من التشغيل، وكيف أن والهمّ

الأكبر للميزانية هو المحافظة على الوظائف الموجودة. أمر ليس بغريب على كل من يعرف فيزيولوجيا الأنظمة المجتمعية، فأغلب العاملين في النظام الاقتصادي لا يرون منه إلا الجزء الصغير الذي يهمهم، والباقي يسبح في الظلام. الأمر شبيه بوجودك في مدينة مترامية الأطراف لا ترى منها إلا شارعا صغيرا، والباقي مجهول لديك؛ والحال أن سيارة قد تكون بصدد التحرك نحوك بسرعة مذهلة لا تنتبه لها إلا عند اصطدامها بك.

غياب التنسيق داخل النظام

إذا أخذنا في اعتبارنا الأهداف الخفية لكل المكونات، فهمنا كيف أن كل طرف لا يعرف من النظام إلا ما يهم قطاعه وما يخدم مصالحه، فكيف نتصوّر وجود تنسيق يفترض الاتفاق على الأهداف العامة والخاصة، مثلما يفترض وجود وعي جماعي بكبرى المشاكل التي تهدد الجميع. هكذا سترى كل طرف يخبط خبط عشواء في ميدانه، غير منضبط لمصلحة أكبر من مصلحته أو غير معني بإيجاد الحلول العامة حتى للمشاكل الخاصّة.

غياب التنسيق مع الأنظمة الأخرى

ثمة خطأ في تسمية وزارة الصحة؛ فالاسم الموضوعي الذي يجب أن يطلق عليها هو «وزارة خدمات العلاج والوقاية العمومية والخاصة». إن هذه المنظومة البيروقراطية تنظّم قطاع الخدمات الاستشفائية بمختلف مستوياتها (من المستوصف إلى المستشفى الجامعي إلى المصحات الخاصة)، في حين أن الصحة شيء أوسع وأشمل من هذا.

هنا يجب أن نتصور الصحّة كثروة تعطى للطفل عند ولادته، ويجب تنميتها بالغذاء المتوازن والماء الصالح للشراب والسكن اللائق والتعليم والرياضة؛ وكلها شروط إن لم تتوفّر نقصت تلك الثروة أو تنضب حتى. كما يجب وقايتها من السلوكيات المضرة كالتدخين وكل أنواع الإدمان. وعند وقوع حادث أو مرض يجب استعادتها بالطب ومشتقاته.

هكذا نرى أن وزارة الصحة لا تتعامل إلا مع جزء من كل، أي استرداد الصحة، لكن توفير شروطها وتعهدها مسؤولية مشتركة بين وزارات الفلاحة والسكن والتعليم والرياضة الخ.

نادرا ما يوجد تنسيق بين الوزارات؛ فوزارة الصناعة قادرة على إحداث مصانع ملوثة لا يهمها أثرها على الصحة؛ أما وزارة الفلاحة فقل وندر أن تدخل الاعتبارات الصحية في حساباتها، المهم المردود الاقتصادي للأسمدة الكيماوية. الأمثلة كثيرة، وهي نفسها في كل الأنظمة، والنتيجة آخر خصائص النظام.

الحوكمة المشتتة

طالما مشاكل الصحة تعهدا ومحافظة واسترجاعا موزعة بين وزارات مختلفة، والتنسيق المفترض فيما بينها (ذاك الذي يقلّص من تبذير الموارد البشرية والمادية، ويزيد في الفعالية) مفقود، طالما كانت الخدمات الصحية للدولة - كأكبر نظام مشرف على الأنظمة المجتمعية - مكلفة وضعيفة المردود والخدمات سيئة.

رداءة الخدمات

إنها الخاصية الأساسية لأنظمتنا، بدءا من النظام السياسي الذي لم يوفّر لا الحكم الرشيد ولا الحريات الفردية والجماعية ولا مشاركة الطاقات الخلاقة الكثيرة في حلّ مشاكل المجتمع. نفس الشيء عن نظام اقتصادي لم يخلق القدر الضروري من مواطن الشغل، وعمّق الفوارق بين الطبقات والجهات. وحدّث ولا حرج عن مستوى خدمات النظام التربوي والإعلامي والقضائي؛ ويكفي أن يعرف المرء بخصوص هذا الأخير أن أكثر من نصف السجناء من الموقوفين الذين ينتظرون المحاكمة، يطول انتظارهم أحيانا أشهرا بل سنوات، وأن أكثر من سبعين في المائة من الأحكام لا تنفّذ، حتى يعلم مدى فعالية النظام القضائي.

من النتائج الحتمية لمثل هذا الوضع لا فقط إهدار الموارد البشرية والمادية وبقاء أبسط حاجيات الناس معلقة، وإنما تصاعد الاحتقان داخل المجتمع، ونهايته الثورة التي تتلمس طريقها دون أن تفهم ما الذي أدى إليها، وهو بالأساس سوء تنظيم الأنظمة المجتمعية نتيجة سوء تنظيم النظام السياسي نفسه. هذا ما يقودنا إلى ضرورة الضروريات، قبل الحديث عن الحرية والتنمية، ألا وهو إعادة هيكلة كامل أنظمتنا المجتمعية بدءا من نظامنا السياسي.

مبادئ التنظيم الجديد

لنفترض أننا جعلنا الصحة للجميع هدفا استراتيجيا للدولة (وقس على ذلك أفضل تعليم، وأحسن خدمات إعلامية، وأرقى خدمات اقتصادية، الخ) كيف يجب أن نفكّر ثم أن نتصرّف؟

التشخيص

أول ما سنحتاج إليه أن يكون لنا تقييم موضوعي عن حالة النظام: كيف هي حالة الموارد البشرية والمادية كما وكيفا وهل استغلالها ناجع ؟ ما مدى تقنية العاملين فيه ؟ كيف يتمّ مراكمة التجربة

واستغلالها لتطوير القدرات ؟ كيف هي القوانين التي تسيّر النظام، وأيها تعرقل ديناميكيته **مشكّلة** عائقا هيكليا ؟

كيف هي حالة القيم بالنسبة لكل المستعملين ؟ كيف هي الخدمات موضوعيا، عبر مؤشرات علمية مثل نسبة وفيات الأطفال بالنسبة للنظام الصحي، أو نسبة الرسوب في المدرسة الابتدائية بالنسبة للنظام التعليمي .. الخ. هناك أيضا التقييم الذاتي: ما هي درجة الرضى عند مستخدمي النظام ؟

بديهي أن التشخيص سيستوجب دراسات معمقة مكلفة وباهظة الثمن، وأن حالة النظام قد تكون تغيرت أحيانا بصفة جذرية - مثلا عند حدوث ثورة - لحظة نشر التقرير النهائي.

مثل هذه الدراسات يمكن أن تترك في الأدراج ليتواصل الوضع على ما هو عليه، وذلك خدمة لبعض الأطراف ذات المصلحة في بقائها كذلك. أضف لهذا أنها تُبقي النقاش داخل دوائر القرار، ولا تساهم كثيرا في تنمية أهم خاصية يجب تنميتها: وعي الأطراف بالنظام.

أحسن الحلول صيغة المؤتمر العام الذي تحضره كل الأطراف الفاعلة في النظام، لتبادل وجهات النظر حول الوضع العام. هكذا يستطيع الأطباء سماع رأي المولين وجمعيات المرضى والسياسيين؛ والعكس بالعكس.

إن نشر الغسيل القذر وتبادل التهم، حتى الظالم منها، وتحميل المسؤوليات بكثير من التجنّي أمر ضروري وحتى إيجابي، لأنه يمكّن كل الضغائن المتراكمة من الصعود إلى السطح أين يمكن معالجتها، بينما لا يؤدي بقاؤها مطمورة إلا إلى التعفّن أو الانفجار؟

مثل هذه العملية لا يجب أن تستغرق أكثر من يومين، ويجب بعدها على المؤتمر العام" أن يمرّ إلى وضع أسس الإصلاح وقد تمّ الاتفاق على خطوطه العريضة.

اللجان المختصة

إنها بالضرورة لجان لتقييم وضعية الموارد البشرية والموارد المادية والتكوين والقوانين والإدارة، وخاصة حالة القيم.

مهمة هذه اللجان ليس التعمق في التشخيص، أو إحداث مؤسسات إضافية تزيد من تعقيد الوضع، بقدر ما هو في رصد الإصلاحات الضرورية السريعة التي لا تكلّف مالا كثيرا. وغالبا ما

تتمثل تلك الإصلاحات العاجلة في تغيير طرق العمل بتغيير قوانين يتضح دوما أن من بينها ما صِيغَ بنيّة شلّ عمل النظام.

ولا بد لهذه اللجان أن تتفرّع عن أخرى أكثر تخصصا، تأخذ كل الوقت لبلورة الإصلاحات الهيكلية وآليات تنفيذها وتقييمها على الأمد المتوسّط والبعيد.

قد تتطلب مثل هذه العملية ثلاثة أشهر على أكثر تقدير، ما يعني تفرّغا كاملا لأعضاء هذه اللجان.

حال انتهاء هذه المرحلة يجب العودة للجمعية العامة لكي تنظر في المقترحات وتتبناها. وليكن واضحا أن أهمّ شيء في كل المسار ليس الإصلاحات - على أهميتها - وإنما هذا العمل الجماعي الذي سيرفع نسبة الوعي داخل النظام بين مكوناته.

لكن هذا الوعي سيبقى مقصورا داخل المجموعة التي شاركت في التشخيص، سواء تلك التي التأمت في صلب المؤتمر العامّ أو التي عملت داخل اللجان. ولتعميمه يجب أن توجد آلية اتصال دائمة بالمكونات، كموقع على الانترنت أو نشرية دورية ترسل بالبريد، مع استعمال محكم لوسائل الاتصال السمعية والبصرية.

هكذا يمكن للمعلومات المحيّنة باستمرار أن تتدفق في شرايين النظام لترفع شيئا فشيئا درجة الوعي بالمشاكل الخاصة والعامة.

إن إحدى تقنيات رفع الوعي اعتماد ما يمكن تسميته بنك الأخطاء. فمن الضروري أن يكون لكل من الأنظمة المجتمعية الكبرى موقع انترنت، وأن يكون له على صفحته قسم مخصص لعرض الأخطاء دون ذكر الأسماء، سواء كانت أخطاء عايناها أو ارتكبناها. شيئا فشيئا سيتكوّن لنا بنك أخطاء نتعّظ منها وتمكننا من تجاوزها. السؤال من سيتابع هذا البنك، ومن سيجعل منه ثروة كما نفعل عندما نعيد تصنيع النفايات.

حوكمة النظام

سؤال يطرح نفسه عند بداية التفكير في الإصلاح: من يدير عمليات دعوة المؤتمر العام، وتكليف اللجان، وتوفير ظروف عملها ونشر تقاريرها، ثم دعوة المؤتمر العام من جديد ومتابعة تنفيذ قراراته ؟ هل هي وزارة الصحة إذا واصلنا اعتبار الصحة نموذجا ؟ طبعا لا ؛ فالوزارة مجرّد فاعل من بين الفاعلين. لا بدّ من تصوّر «هيئة أركان» تكون الوزارة ممثلة فيها، كما تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والوزارات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على الصحة كوزارات الفلاحة والسكن والبيئة والتعليم.

هـذا مـا يطرح موضـوع الحوكمة، وهو موضوع مركزي في إشـكالية الإصلاح. هناك المقولة الشـهيرة: الحـرب قضيـة أخطر من أن تترك للجنرالات. يمكننا أن نقول بنفسـ الكيفيـة أن العدالة قضية أخطر مـن أن تـترك للقضـاة، وأن الصحـة قضية أخطر من أن تـترك للأطباء، والإعلام قضيـة اخطر من أن تترك للصحافيين الخ

إن خاصيـة الخدمـات الكـبرى التـي يطالـب بهـا المجتمـع هـي تشـعبها وتعقيدهـا وترابـط مكوناتها واسـتحالة قصرها على جهاز بيروقراطي واحد. فالصحة في مفهومها الشـامل من اختصاص وزارات الفلاحـة والبيئـة والتعليـم والسـكن بقدر مـا هي من اختصـاص وزارة الصحة. لكـن قصور التفكير وضيقه وعدم الوعي بترابط المشـاكل جعلنا نتوهّم أن وزارة الصحة قادرة على حل مشـاكل الصحة بمعـزل عـن الـوزارات الأخرى، أو بمعزل عـن المنظمات المهنية وعـن ممثلي المواطنين.

معنـى هـذا أن الحوكمـة الحالية مبنيـة على وزارات مسـتقلة، وأحيانا متنافسـة، وعموديـة القرارات؛ ويجـب أن تسـتبدل بهيئـات حوكمة مندمجة وأفقية، تجتمع دوريا للتنسـيق والتشـخيص والإصلاح والتقييم الدائم.

لنأخـذ مثـال النظـام الإعلامي. إن هيئة حوكمته يجب أن تشـمل ممثلي الهيئات التعديلية المسـتقلة للإعلام والنقابات ووزارات العدل والتربية والثقافة وممثلي المواطنين. السـؤال هل هي مجرّد هيئات استشارية ؟ طبعا لا. يجب أن يكون أعضاؤها من أصحاب القرار، ومن أعلى المستويات، مثل الوزراء ورؤسـاء المنظمـات والنقابـات، وأن تكـون قراراتها نافذة، ولها صلاحيات واسـعة مثل تقديم مشـاريع القوانين والاسـتفادة من بنك الأخطاء. وفي هذا الصدد يجب أن تحدث هيئات الحوكمة بقانون، وأن تحـدد صلاحيتهـا ومدتها، كل ذلك داخل مؤسسـات الدولة، لا فوقهـا ولا خارجها، وذلك لمزيد من الشفافية والنجاعة.

يمكنهـا علـى سـبيل المثـال أن تلتئم ثـلاث مـرات في السـنة تحت إشـراف رئيسـ الدولـة، لتفحص حالـة النظـام ككل وتقديـر وضعيته «الصحيـة»، وأخذ كل القرارات الضروريـة لتعهدها وتطويرها في المجـالات العديـدة التي هي من مشـمولات هـذا وذاك. بهـذه الكيفية تكون لنا أخيرا آلية لحوكمة رشـيدة تجمـع الطاقـات بـدل تبذيرهـا، وتكون العنصر الأساسـي في المشـروع الكبير لـكل مجتمع : التنمية البشـرية الكاملة والمسـتدامة.



توفير الشروط للتنمية الإنسانية الشاملة

التنمية، وما أدراك ما التنمية !

من الضروري التركيز هنا على أنه نادرا ما تُفهَم التنمية كتعهد وتشجيع واستغلال القدرات الفنية أو العلمية أو الأدبية عند الأطفال، أو كتعّهد الأخلاق والقيَم والسهر على انتشارها داخل المجتمع، لتغيير المواقف والتصرفات. وأندر من هذا أن تُفهَم كتنمية فرص الطبيعة لتحقيق استمرارية الأجيال في أسلم الظروف، حتى ولو أدّى الأمر للحدّ من سياسات «التصنيع بكل ثمن» وهي سياسات قد تنمّي المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة ما، لكنها في نفس الوقت قد تدمّرها بيئيا.

على الصعيد الدولي هناك اليوم تفكير معمّق حول بلورة مفهوم أعمق وأوسع للتنمية ومحاولة وضع مقاييس مقبولة من الجميع لمقارنة التنمية بين مختلف أنحاء العالم. مثلا، يقترح تقرير حديث صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي استخدام «لوحة قياس» للنمو الشامل والمستدام تعتبر مؤشرات عديدة أولها حساب رأس المال الطبيعي. إن التنمية الحقيقية في الكثير من بلدان امريكا الوسطى والجنوبية ليست التي يبنى فيها الاقتصاد على تدمير الغابات ولو ارتفع تصدير الخشب وخلقت مواطن شغل وإنما المحافظة على هذه الغابات. مما يعني أن تعهّد الطبيعة كرأس مال لا يجب تبذيره هو جزء هام اليوم من التنمية. ثمة مؤشرات أخرى مثل الفرصة البشرية (أي حظوظ الفقراء في التعليم والصحة والارتقاء في السلم الاجتماعي) ومؤشر الفجوة بين الجنسين، وقياس الاستثمار

العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر القدرة التنافسية، ومؤشرات الرخاء المشترك، وحجم البطالة. كل هذه المؤشرات كما نرى تركّز على العامل الانساني وعلى المحافظة على البيئة عوض تركيزها على العامل الاقتصادي الذي كان لنصف القرن الأخير شبه الوحيد في تحديد مفهوم التنمية.

يبقى أن مسألة التنمية بمفهومها الضيق أي الاقتصادي البحت، هي في غاية الجدية لأنها تتعلّق بأولى حاجيات الإنسان من شغل وسكن وأكل وصحة وتعليم. هي أيضا أولى الإشكاليات السياسية التي تواجه ثورتنا لأنها الوحيدة القادرة على وضع حدّ لحالة من النقص الاقتصادي والاجتماعي لمجموعات بشرية تعرّضت للتهميش وتركَتها قاطرة التقدّم على قارعة الطريق.

هي بالنسبة لهذه المجموعات الحق في نفس الخدمات المتوفرة لأكثر شرائح المجتمع نصيبا من الموارد المادية والمعنوية. هي مطلب المشاركة في الثروة والسلطة والاعتبار. كل هذا على خلفية شعور بالضيم من طرف هذه المجموعات، لأنها لم تتوفّر على هذا الحق لأسباب سياسية، ومن ثمّ إرادتها فرض هذا الحقّ مهما كانت التكاليف.

إنها نفس الآلية الفكرية على مستوى الشعوب. لنأخذ شعوب شرق آسيا مثلا. فقد اعتبرت ما وصلت إليه الشعوب الغربية من رقيّ وثروة ونفوذ كحق من حقوقها- وهي مُحِقّة في ذلك- فجنّدت كل قواها للحصول عليه تماما كما تفعل الطبقات والجهات المحرومة في بلادنا.

معنى هذا أن سقف المطالبة سيرتفع كلما ارتفع سقف المستوى المعيشي الذي تتمتّع به أغنى مجموعة داخل بلد وأغنى بلد بين البلدان. يعني هذا أن عملية التنمية لا نهاية لها وهذا ما سيطرح لاحقا إشكالية ضخمة تتعلّق بقدرة المحيط على توفير الموادّ الضرورية لسباق لا ينتهي بين الطبقات والشعوب لمزيد من الرفاهة المادية.

يجب الآن اعتبار الطرف الآخر، أي الكيان الذي يتوجه إليه طلب التنمية وهو الدولة. ذلك الكيان الذي تغوّل عقودا وأوهم المجتمع أنه قادر على توفير الشغل والتعليم والصحة مقابل الصمت والصبر وعبادة القائد الأوحد.

أيا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأيا كان النظام السياسي، فإن الدولة المعاصرة تكتشف سريعا حدودها في العملية، لأنها لا تملك إلا جزءا من أوراق اللعبة.

طيلة السنوات الثلاث التي استغرقتها المرحلة الانتقالية في تونس، دعوتُ المسؤولين عن التنمية في الولايات الخمس وعشرين، لاجتماعات دورية هدفها الاطلاع على مسيرة التنمية في جهاتهم...

في ظلّ احتجاجات لا تنتهي من قِبل مواطنين أضناهم الفقر وعيل صبرهم وبدأت **خيبة الأمل** تعصف بهم، هم الذين اعتقدوا أن الثورة ستنهي معاناتهم بين عشية وضحاها. حدّث **ولا حرج** عن مزايدات بعض الأحزاب التي كانت ترى في بطء النتيجة أو غيابها دليلا على فشل الحكومة والنظام وحتى الثورة نفسها.

أول سؤال كنت ألقيه على الوالي هو «مِن الأموال المرصودة للسنة المنصرمة، ما نسبة الكمية التي استُهلكت ؟» وكان الجواب دوما محبطا، حيث كانت هذه الأموال لا تُصرف في أحسن الأحوال إلا بنسبة خمسين في المائة وأحيانا أقل. يجب أن أذكّر هنا أن الدولة لا تستطيع رصد موارد كثيرة للتنمية وهي تمرّ بمرحلة انتقالية، يقلّ فيها دخول الضرائب وتتصاعد الطلبات بخصوص رفع الأجور ويكثر فيها التهريب نتيجة انهيار الأمن. ومع هذا فإن الدولة التونسية رصدت بعد الثورة 5 مليار دينار للتنمية الاقتصادية (من أصل ميزانية عامة قوامها 26 مليار، تُصرف منها 10 للأجور.) إنه مبلغ جدّ زهيد بالقياس للحاجيات المتعدّدة. ومع هذا فإن الطاقة الاستيعابية لهذا الاستثمار طيلة الفترة الانتقالية، لم تتعدّ كما قلت النصف تقريبا.

هنا يكتشف المرء كم من معوقات للتنمية تنبع من الدولة ذاتها، وذلك عبر العديد من الآليات.

ثمة القوانين المعطّلة أو المصعّبة للاستثمار، وكلّها تنبع من رؤية للدولة كأداة مراقبة للمجتمع وليس كأداة لتسهيل الخدمات. هكذا كان المستثمر المحلّي أو الأجنبي يرتطم بغابة من التشريعات التي تجعل أبسط استثمار عملية شاقة محفوفة بالمخاطر إداريا، وفي الخفاء عملية لا تسلم إلا إذا سلّمت بضرورة الفساد.

ثمة أيضا ضعف الإدارة المحلية القادرة على استيعاب الموارد، وذلك بنقص في التجربة ونقص في الموظفين وأحيانا حتى لعدم وجود سيارات إدارية للتنقل ومراقبة المشاريع.

هناك أيضا ضعف شركات المقاولة أو عدم رغبتها في العمل في مناطق حساسة أو بعيدة. أضف لهذا، الدور التخريبي للجزء الفاسد من البيروقراطية الموروثة عن العهد البائد.

المشكلة الأخطر هي غياب رؤية واضحة وخطة استراتيجية على المستوى الوطني، مما جعل عملية التنمية «رشّا» عشوائيا لمشاريع تستجيب لمطالب غير مدروسة : مستوصف هنا وطريق هناك ومصنع صغير في منطقة ثالثة الخ.

مما زاد الطين بلّة أن المناطق التي انطلقت منها الثورة، دخلت في حلقة مفرغة مدمّرة. فحالة الاحتقان المزمنة كانت أكبر عامل لتنفير المستثمرين الخواص وحتى لرجال الدولة، الذين قلّ منهم من كان يتجاسر على دخول تلك المناطق. هكذا كان الفقر دافعا للاحتجاج والاحتجاج مغذيا لمزيد من الفقر بتأخر الاستثمار.

ماذا الآن عن دور القطاع الخاص، سواء كان أجنبيا أو محليا ؟

لا أحد يُنتظر منه أن يستثمر في بلد، خاصة في المناطق المحرومة، بواعز أخلاقي أو بدافع وطني أو إنساني. فالمؤسسات الاقتصادية الخاصة تعرف جيدا أنها الأقدر على استيعاب اليد العاملة وتشطّ في طلباتها. هي تستعمل هذه القدرة لمقايضة الدولة وحتى لابتزازها. هذا الابتزاز هو الخاصية الأساسية للقطاع الخاص الأجنبي، الذي يطالب بكل التسهيلات الممكنة سواء على حساب حقوق العمال أو على حساب البيئة أو على حساب الدولة نفسها، التي يجب أن تتخلى له عن حقها في ضرائب تستطيع بها حفظ الأمن والاستقرار الذي يتمتع به المستثمر الأجنبي مجانا. هذه القوة للقطاع الخاص الأجنبي مردّها حاجة كل الشعوب له، ومن ثَم تنافسها المحموم في استقطابه ولو بكل التنازلات التي تصل أحيانا درجة لا تبعد كثيرا عن الاستعباد. الأمور أقلّ سوداوية في القطاع الخاص المحلي الذي تستطيع الدولة التحكم فيه نسبيا وفرض بعض المصالح المشروعة عليه.

هكذا تجد الدولة نفسها سريعا بين مطرقة القطاع الخاص وسندان النقابات. إن هي ساندت النقابات تبخّر الاستثمار، وإن ساندت الاستثمار تصاعدت الاحتجاجات؛ مما يؤدي في آخر المطاف لهروب الاستثمار. ها هي في حلقة مفرغة جديدة، من قمع احتجاجات إلى تنازلات معيبة، أو من تشدّد مع القطاع الخاص إلى توقّف المشاريع وهرب رأس المال إلى حيث هناك فقر أكبر وقمع أشد وأرباح أكثر.

مما يثير الدهشة عند النزول من أبراج التنظير إلى الواقع، اكتشاف الدور السلبي الذي يمكن أن يلعبه المواطن نفسه في عملية همّها الأوحد مصلحته.

هنا يجب أن نطلّق الطوباوية التي تضع الدولة أو القطاع الخاص في صفّ الشريرين والعمال والنقابات في صفّ الخيّرين. يكتشف من يتعامل مع الحقيقة أن الأمر أكثر تعقيدا، وأن إطلاق صفة الشرير على الدولة والقطاع الخاص، لا يعني آليا أنها لا تنطبق على العامل والنقابي وإنْ بدا هذا الكلام كفرا.

كم من مشاريع توقفت بسبب رفض المواطنين السماح بتواصلها لابتزاز الدولة أو الشركات الخاصة! فقطع أرض لا تساوي شيئا أصبحت فجأة تساوي الملايين وترفع من أجلها قضايا تحكم على مشروع يشغّل الآلاف بالتوقف. الطريق السريع في الجنوب أحسن مثال. كم من محاولات قطع طريق حصلت لفرض أن تنتدب الدولة أو الشركة الخاصة عمالا ليستا بحاجة إليهم! كلنا نعرف أيضا الانهيار الذي حصل في الانتاج والانتاجية في كل القطاعات التي كانت تعمل بالمناولة. هكذا مررنا من استغلال فاحش للشركات الخاصة لعمال دون أدنى حقوق، إلى استغلال هؤلاء العمال لوضعيتهم الجديدة فرأينا البلاد تغمرها الأوساخ في الوقت الذي لم تكفّ فيه الطلبات بزيادة أجور لا يشكك أحد في أنها منخفضة، لكن لا قدرة لدولة على وشك الإفلاس أن تزيدها خاصة وأن كل زيادة في قطاع تؤدي آليا إلى ارتفاع المطالب في كل القطاعات.

رغم كل هذه المعوقات المتعددة المصادر لا خيار لنا غير المضي قدما في سياسة التنمية بتجديد الرؤية وشحذ الهمم والتعلّم من أخطائنا ومن أخطاء الآخرين. لكن أي سياسة لتنمية مستدامة؟

المبادئ التي يجب أن توضع في الصدارة قبل المرور لتحديد الأهداف وتوزيع المسؤوليات

1 - التنمية كعملية رش المصانع هنا وهناك- بغض النظر عن تأثيرها على البيئة أو علاقتها بمحيطها الإنساني- فكرة من الستينيات. لقد رأينا آثارها وآثامها في الكوارث البيئية التي تعاني منها مدن مثل صفاقس وقابس، وفي مشاكل اجتماعية بالغة الخطورة كتنمية الاتكالية والجهوية، كما هو الحال في الحوض المنجمي.

2 - لا تنمية اقتصادية معزولة عن التنمية الشاملة بكل مكوناتها، أي تنمية التعليم والثقافة والصحة والمشاركة الجماعية والحفاظ على البيئة.

هي عملية مبنية على تخطيط محكم يدمج من جهة التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى يركّز على مشاريع ذات قيمة مضافة على مستوى الدولة وعلى مستوى الأقاليم والبلديات.

3 - التنمية في ظل التنافس المحموم بين الشعوب، مرتبطة بقدرة شعب على مدّ السوق المحلية والخارجية بمنتوجات ذات قيمة عالية، وهو ما يفرض التخصّص في مجالات يمكن للبلد أن ينافس فيها، وأن يقدّم منتوجات للسوق المحلية والإفريقية والعالمية، ذات مستوى مرموق.

4 – التنمية الشاملة مسؤولية مشتركة أفقيا بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعموديا بين السلطة المركزية والسلطة المحلية (الأقاليم التي يجب أن نخلق سريعا) والبلديات. مما يعني أن هناك تقاسم أدوار ومسؤوليات.

دور الدولة

ما يجب أن يكون واضحا هو أن الدولة فاعل أساسي في الشأن الاقتصادي لا غنى عنه عندما يتعلّق الأمر بالبنية التحتية، ومسؤول عن قطاعات يجب الحفاظ على عدم التعامل معها كسِلعة، وهي أربع: الأمن والجيش والتعليم والصحة. لكن الدولة القادرة والمسؤولة عن كل شيء، وهم انتهى أو خديعة لم تعد تنطلي على أحد. إنها العنصر الضروري ولكنه غير الكافي، في عملية تنخرط فيها أطراف لا تقل عنها أهمية.

إن أوّل مسؤولية لديها، تتعلّق أساسا بالمحافظة على موارد الشعب، حتى تستطيع ضخّها في شرايين التنمية ومنع النزيف الذي هو أول أسباب فقرنا. تبدأ عملية وقف النزيف هذه، بتخفيض الإنفاق وإلغاء ما هو غير ضروري منه. فلا حاجة لرئيس الجمهورية مثلا، بطائرة خاصة ولا حاجة للإدارة بكل هذا الاسطول الهائل من السيارات الإدارية، التي تستعمل كثيرا للأغراض الخاصّة. لقد تخليتُ سريعا عن استعمال الطائرة الرئاسية- التي عُرضت للبيع- وآثرتُ السفر في الطائرات التجارية. ثم أرجعتُ أربعة قصور واستراحات رئاسية، لوزارة أملاك الدولة، بُغية بيعها واستثمار مواردها في خلق مواطن شغل للشباب.

يجب على الدولة أيضا أن تمنع التهرّب الجبائي وأن تكون شديدة الحساب بخصوصه. عليها مقاومة التهريب والفساد والعمل على استرجاع الأموال المنهوبة.

من الإجراءات التي ركّزتُ عليها، تحويل الديون الخارجية إلى موارد للتنمية وذلك بإقناع الدول الدائنة بأن تخصص جزءا من هذه الديون، لمشاريع اقتصادية تتكفّل بها شركاتها هي؛ مما يجعلنا في علاقة يربح فيها الطرفان. هذه الفكرة بدأت تدخل حيز التطبيق مع ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، ولو على نطاق متواضع. ولكنني آمل أن تتوسع لدول أخرى ومبالغ أهمّ.

من نافلة القول أن على الدولة اتباع سياسة إنفاق طموحة، عبر المشاريع الكبرى التي لا يمكن أن تُترك للقطاع الخاص، وأن تصمّ أذنيها عن صراخ الاقتصاديين الليبراليين المتطرفين، الذين يدّعون أن خفض الضرائب وفتح الباب على مصراعيه للاقتصاد الحرّ، هو الوصفة السحرية. إنها فعلا وصفة

سحرية لتعميق الفوارق الاجتماعية والتبعية. لكنها لم تكن يوما وصفة سحرية لمحاربة البطالة أو تحسين مستوى عيش الأغلبية.

دور القطاع الخاص

على الدولة اتباع استراتيجية واضحة وثابتة تجاه القطاع الخاص، تتمثل في تسهيل الإجراءات القانونية للاستثمار، وفي إحداث عدالة فعّالة ونزيهة تضمن حقوق المستثمرين، ناهيك عن ترويض البيروقراطية لكي تكون إدارة خدمات لا إدارة مراقبة وتعطيل. لكن من نافلة القول أن الدولة لا يمكن أن تترك الحبل على الغارب للقطاع الخاصّ. فعليها أن تطالبه وأن تجبره إن اقتضى الأمر، على الالتزام بخمسة مطالب: الاستثمار في المناطق المحرومة، دفع الضرائب، احترام حقوق العمال، احترام البيئة، عدم شراء ذمم السياسيين أو تمويلهم، أي عدم المساهمة في إفساد اللعبة الديمقراطية.

السؤال هنا هو، هل يمكن للقطاع الخاص الالتزام بهذه الشروط؟ هو ليس مؤسسة خيرية لكنه ليس أيضا- كما تشيع بعض الأطراف- شرّا مطلقا، أو في أحسن الأحوال، شرّا لا بدّ منه. صحيح أن هنالك جزءا من القطاع الخاص الدولي والمحلي، آخر همّه دوره الإنساني والمجتمعي. وهذا لا بدّ من رفض ابتزازه أو الخنوع لشروطه المجحفة- كرفض دفع أي ضريبة واستغلال المرافق العمومية والموارد البشرية التي كلفت المجموعة الوطنية ما كلفت- دون مقابل. لكن ثمة رهان رابح على جزء متعاظم من القطاع الخاص المحلي وحتى الدولي، الذي يفهم أن من مصلحته أيضا، التعاون مع دولة ديمقراطية شفافة ، تضمن الاستقرار، ولها وظائف اجتماعية لا يمكن أن تتخلى عنها؛ والبديل حالة متفجرة لا تضمن مصالح أحد على المدى المتوسّط والبعيد.

دور النقابات والمجتمع المدني

إن أكبر حظوظنا لدفع مشروع التنمية قُدما، هو وجود نسيج قوي من المجتمع المدني يجب أن يُعتبر الشريك الأول، وذلك عبر التسهيل القانوني والتشجيع المعنوي والتمويل، لكي يكون هو لا البيروقراطية، أداة التنفيذ، خاصة في ميدان المشاريع الصغرى.

بخصوص النقابات لا بدّ من القبول بدورها الطبيعي في الدفاع عن حقوق الشغالين، أساسا بالمطالبة بظروف عمل مقبولة وبأجر يكفل العيش الكريم. وهل للتنمية من هدف غير هذا؟

لكن على النقابات أن تقبل أنه لا يمكن لبلد كتونس، أن يزيد في أجور من لهم حظّ التوفّر على شغل، وأن يخلق في نفس الوقت مواطن شغل لمئات الآلاف من العاطلين. فموارد الدولة محدودة

حتى إن هي قتّرت على نفسها إلى أقصى حدّ. كذلك لا بدّ أن نقدّر الكم الهائل من الموارد التي أهدرت بسبب الإضرابات، خاصة في الحوض المنجمي. ففي سنة 2013 خسرنا في هذه الإضرابات وفي إضراب ميناء رادس، مبالغ لا تصدق، فاقت أربعة مليار دينار، اضطررنا لاقتراضها من الخارج لسدّ عجز الميزانية. إذا كان للدولة الديمقراطية الحق في مطالبة القطاع الخاص بتحمل مسؤوليته الوطنية، فإنه من حقها أن تطالب النقابات بنفس الالتزام. لقائل أن يقول إن هذا الكلام لا يرمي إلا لهضم حقوق الشغالين. كلام لا معنى له لأن الدولة الديمقراطية بنت الثورة، ولا هدف لها سوى تحسين معيشة كل التونسيين ولا مجال هنا للمزايدة.

إنه من الضروري أن تُشرك النقابات في كل سياسات التنمية، وأن يكون لها اطلاع دقيق على ميزانية الدولة وكيف تنفق، حتى تتحمل مسؤوليتها. على الدولة أيضا أن توزّع أعباء المرحلة الصعبة على الجميع عبر سياسة جبائية عادلة، مثلما عليها اقتسام خيرات النموّ حتى لا يتمتع بها طرف على حساب طرف.

مجمل القول أن التنمية الإنسانية الشاملة، مغامرة جماعية ينطلق فيها شعب حدّد لنفسه مقومات هذه التنمية.

إنها مقومات سياسية : يجب بناء وترسيخ النظام الديمقراطي بالحريات الفردية والجماعية، بالحكامة الرشيدة، بالشفافية ومحاربة الفساد، بإرساء مبدأ الكفاءة قبل الولاء، والشخص المناسب في المكان المناسب.

هي مقومات اقتصادية : بتحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي لدحر البطالة وتلبية حاجيات الناس، عبر قوانين مَرنة لكن لا تفرّط في حقوق الشغالين وسيادة الدولة ودورها الضابط للتوازنات، وخاصة الحفاظ على البيئة، التي هي رأس المال الأساسي اليوم لأي شعب.

هي مقومات اجتماعية : بالحدّ إداريا- عبر سياسة جبائية عادلة- من التفاوت الطبقي، لأن هذا التفاوت وتوسع الفجوة بين شرائح المجتمع، عنصر تفقير. هو يلغي طاقات بإمكانها المساهمة في دفع العجلة الاقتصادية. لا مجال هنا للاستسلام لمدارس الليبرالية المتوحشة، التي أوهمتنا أنه بقدر ما يُطلق العنان للقطاع الخاص وتخفّض الضرائب على الأغنياء، بقدر ما تدور العجلة الاقتصادية.

هي مقومات علمية وتكنولوجية، لأن اقتصاد الغد سيكون مرتبطا أساسا بقدرة المجتمع على هضم المعلومات المتوفرة وخلق المزيد منها؛ وذلك في كل المجالات، من استغلال الأراضي القاحلة إلى استعمال شبكات الاتصال.

هي مقومات تربوية وثقافية، لأنه لا تنمية دون حسن استغلال التربية والتعليم والإعلام والثقافة، لخلق مجتمع متعلّم هو نتيجة التنمية وأوّل محرّك لها.

هي مقومات أخلاقية قِيَمية، إذ لا تنمية دون شعور كل شخص بمسؤوليته، بقيمته، بدوره... دون سيادة قيَم التعاضد والتضامن والتواصل بين أعضاء المجتمع الواحد.

ليُسمح لي بالقول إن هناك مقومات ننساها، ألا وهي المقومات الجمالية. فمجتمع لا يعتبر الجمال جزءا أساسيا من الحياة الكريمة، هو عادة مجتمع متأزم مشغول بالبقاء على قيد الحياة. لكن ما إن يخرج الإنسان من هذا الوضع، حتى يسارع- بِوعي أو غير وعي- لخلق الجمال عبر الفنّ والهندسة المعمارية والموسيقى. مهمة التنمية ألا تنسى أبدا هذه الحاجة المخفية في أعماقنا. فلا نبني مصنعا في مكان إلا وأردناه لا محترِما للبيئة فحسب، وإنما أيضا جميلا. تأكدوا أن مثل هذا المصنع ومن دون أن ينتبه للأمر أحد، سيكون أكثر عطاء من مصنع مماثل لم تُراعَ في إحداثه حاجيات أعمق وأهمّ مما نتصوّر.

هذه الرؤية تفرض للتنمية أن تصبح قضية جماعية تُستنفر لها كل الطاقات وتُدمج، على الصعيد الحكومي (المخطّط العام، التنسيق بين الوزارات عبر هياكل قارة)... على الصعيد المجتمعي (التخصص وتقاسم المهام بين آلاف الجمعيات التي يجب أن تتقاسم التكوين لكن أن توزع بينها المهامّ)... على الصعيد المحلّي (تقوية البلديات ومجالس الأقاليم ولِمَ لا، العودة للفكرة التي دنسها الاستبداد، أي لجان الأحياء لتعنى بنظافة هذه الأحياء وجمالها وتَنمية التعارف بين المتساكنين).

وتبقى دائما وأبدا قوى الخلق والإبداع التي ستضيف لهذه الأفكار والآليات والبرامج والأحلام.

هذه القوى هي التي تحركنا اليوم وغدا. عليها وعلى أنفسنا وعلى الله نعوّل.



التركيز على المرأة في كل سياسات التنمية

يعتقد أغلب الناس في تونس وخارجها، أن الحقوق التي اكتسبتها المرأة في بلادنا منّة من بورقيبة، تفضّل بها على شعب من الجهلة المتخلفين المحافظين. إن مجلة الأحوال الشخصية التي سُنت بتاريخ 13 أغسطس 1956 هي بوضوح كانت ولا تزال مكسبا عظيما، وجب المحافظة عليه وتطويره. وبوضوح فإن لبورقيبة فضل كبير في وجودها وترسيخها، لكن من الإجحاف عدم التذكير بأن أول من نادى بتحرير المرأة في تونس شيخ زيتوني اسمه الطاهر الحدّاد، وهو الذي أطلق بكتابه الشهير -«إمرأتنا في الشريعة والمجتمع» سنة 1930 أولى بوادر تحرير المرأة التونسية والعربية. كذلك لا بدّ للجيل الجديد أن يعرف إن الدراسات الاجتماعية أثبتت أن التونسيين بدأوا يبعثون بناتهم إلى المدارس حال انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن أعدادهن كانت تتزايد سنة بعد سنة، وأن نسبة تعدد الزوجات بين التونسيين في ذلك العهد، لم تكن تتجاوز الواحد في المائة، وأن بورقيبة، الرجل السياسي الداهية، ما كان ليدخل معركة مجلة الأحوال الشخصية لو جاء في بلد مشرقي لم تكن فيه كل الظروف الاجتماعية ناضجة لتقبل الثورة القانونية التي أحدثتها. إن الرجل - ومن جاء بعده - أبدع في استعمال هذه القضية لتلميع صورته الشخصية وترسيخ سلطانه وإضعاف خصومه.

هذا وضع يجب أن ينتهي بنقلة نوعية في طريقة معالجتنا للموضوع.

يجب إخراج قضية المرأة من الصراع الأيديولوجي السياسي بين الشق الحداثي والشق الإسلامي لمجتمع منفصم ومضطر للملمة أجزائه.

كلنا نتابع الصولات والجولات للفريق الحداثي في اتهاماته المتواصلة للفريق الإسلامي، بأن اضطهاده للمرأة هو سبب تخلفنا، وأن حقوقها انتزعت منه، وأنه يتظاهر بقبولها لكن نواياه السيئة لا تخفى على عين بصيرة، وأنه مصرّ- أيا كان نوع خطابه الظاهري- على إعادتها للعصور الوسطى، أو على الأقلّ، على ألا يسَلّم إلا بأقل ما يمكن من حقوقها. كلنا نعرف الردّ الإسلامي إما بدحض هذه التهم، وإما بالمزايدة والادعاء أنه لم يحرّر المرأة أحد مثلما حررها الإسلام، في محاولة للإيحاء بأن لا فرق بين الإسلام والإسلاميين.

النتيجة هي أن المرأة أصبحت ككرة القدم التي تتقاذفها الأرجل؛ وأول همّ لكل لاعب هو تسجيل هدف ضد الفريق الأخر؛ أما حالة الكرة المسكينة فتبقى من آخر مشاغل الجميع.

يجب إخراج قضية المرأة من الصراع المفتعل بين الجنسين كم من مرّة فوجئت وصدمت من رجال ينتمون لكل الطبقات، ويتبنون خطابا معاديا للمرأة، فيه كثير من الضغينة، ذكّرني بخطاب الأقليات المضطهدة !

هذه الظاهرة المكتومة والمكبوتة عند الكثير- على ما أعتقد- من الرجال التونسيين، هي واحدة من المضاعفات السلبية للطريقة التي قُدمت بها حقوق المرأة عموما ومجلة الأحوال الشخصية خصوصا؛ أي كنصر على طاغية رجعي هو الرجل التونسي - هكذا بصفة عامة - وكأن الرجل التونسي يختزل في الزوج السيئ؛ كأنه ليس أولا وقبل كل شيء ذلك الأب العطوف الذي يضع مصلحة ابنته فوق كل اعتبار، والأخ الحنون الذي لا يرضى أن تُمسّ أخته بسوء، والابن البارّ الذي لا يطيق في أمه أقل من الإجلال، والزميل الذي يرعى مصالح زميلته، وحتى... الزوج الصالح.

إن الاختزال الضمني للرجل في الزوج السيئ، وللمرأة في الزوجة المظلومة - كأنّ الزوجة لا تكون سيئة - هو الذي عفّن جزءا هاما من الإشكالية، وجعلنا لا نحل مشكلا اجتماعيا إلا لنخلق مشكلا نفسانيا أعمق، ربما دفعت النساء له ثمنا أبهظ مما نتصور؛ وما ارتفاع نسبة الطلاق في تونس إلا مؤشر من بين المؤشرات. كم صدق المثل الفرنسي: معبّدة هي طريق جهنم، بالنوايا الحسنة!

يجب الكف عن اختزال المرأة في أنثويتها لنتمعّن في حالتين معبرتين: الأولى حالة زوجة الرئيس المخلوع، الذي طردته الثورة من كرسي الحكم. كانت، كامرأة، لا تفوّت فرصة للظهور بمظهر المدافعة

عن حقوق المرأة، لكن دوما في علاقتها بأمور الزواج والطلاق والحضانة، إلخ. لكنها كانت تتعامى عن الاضطهاد المتواصل الذي كانت تتعرض له جمعية النساء الديمقراطيات ذات المرجعية العلمانية، أو ما كانت تتعرض له النساء الإسلاميات من مظالم يندى لها الجبين. موضوع النزاع هنا بالطبع هي الحقوق السياسية، مثل حق التعبير والتنظم والمشاركة في السلطة، وكلها كانت مرفوضة من قبل هذه المرأة وزوجها؛ ما يعني أن المزايدة على مجلة الأحوال الشخصية كانت ستار الدخان الذي يختفي وراءه انتهاك حقوق وحريات، ضرورية للنساء كما هي ضرورية للرجال.

الحالة الثانية هي التي تعرفها بيوت بعض من أشرس المدافعات العلمانيات عن مجلة الأحوال الشخصية، وتتمثل في وجود خادمات أكثرهن لم تتجاوز عمر الطفولة، وقع استجلابهن- حتى لا أقول استيرادهن- من أفقر أرياف وجبال الشمال الغربي، ويعاملن أسوأ معاملة يتردّد صداها أحيانا في الصحف. هنا أيضا، يشكل التجنّد للأحوال الشخصية ستار الدخان الذي يختفي وراءه الدوس على حقوق اقتصادية واجتماعية ضرورية للمرأة كما هي ضرورية للرجل، أو يقع تجاهلها في أحسن الأحوال. وبالمناسبة أتمنى أن تدفع قراءة هذه السطور ببعض النسويات العربيات، إلى مضاعفة أجر خادماتهن ومنحهن عطلة للرجوع لأهليهن؛ وإلا فليتذكّرن أن تلك المعاملة لن تبقي لخطابهن من المصداقية إلا القليل.

وفي آخر المطاف، نكتشف أن التركيز على حقوق المرأة بما هي أنثى، ساعد كل الأطراف على التعتيم على حرياتها كمواطنة، وعلى حقوقها كأكثر المواطنين تعرضا للحيف الاجتماعي، وأكثرهم تحمّلا لتبعاته.

يجب وضع القضية في إطارها الصحيح المجتمع مقسّم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا كما رأينا إلى ثلاثة «أعراق» : المستبدون والرعايا والمواطنين . وهو مقسّم صحيا واجتماعيا (ومن ثم اقتصاديا وسياسيا) إلى أربعة أعراق مرتبة حسب التفوّق الاجتماعي.

- النساء الثريات ؛ ومعدلّ الحياة عندهن 80 سنة نتيجة تلبية جلّ حاجياتهن المادية من غذاء وسكن وعلاج وتعليم، وحاجياتهن النفسية من اعتبار.

- الرجال الأثرياء؛ ومعدّل الحياة عندهم 75 سنة نتيجة تلبية نفس الحاجيات.

- النساء الفقيرات؛ ومعدّل الحياة عندهن 50 سنة لافتقادهنّ للكثير من الشروط المادية والنفسية للصحة .

- الرجال الفقراء؛ ومعدّل الحياة عندهم 35 سنة، لا فقط لعدم تمتعهم بما تتمتع به الطبقات الثرية، وإنما لأنهم من يعملون في أقسى الظروف، ومن يموتون في الحروب، ومن يملؤون السجون.

هذا ما يجعلني أقول لكل النسويات المتطرفات، مع كامل احترامي لنضالهن، أن المعذبين في الأرض هم الرجال الفقراء وأنهم هم الذين يجب أن يكونوا أولوية الأولويات لا لشيء إلا لأن الرجل الفقير إذا تعلّم وتحصّل على كامل حقوقه أقل خطرا على النساء.

نحن اليوم في مفترق طرق نعيد فيه ترتيب البيت السياسي والاجتماعي، وهذا لا يكون إلا بإعادة ترتيب أفكارنا وقيمنا، ليس في الموضوع الذي يشغلنا في هذا المقام فحسب، بل وفي كل المسائل. وبخصوص هذا الموضوع نحن مطالبون، كل من جانبه، بالخروج من الخطاب المبتذل الذي أرهقنا وضيع جهودنا لأكثر من قرن. إذا كانت اللغة أكثر من كلمات نضعها على المسميات، لأنها عقلية المتكلم وتصوره الضمني للعالم، فإنه يمكن القول إن العربية - ومن ثم العرب - أكثر تقدما من الفرنسيين؛ فكلمة **Homme** تشير في لغتهم إلى الرجل والإنسان، وكلمتهم للإنسانية **Humanité** مشتقة منها. هذه ليست صدفة وإنما هي عقلية، ربما تطورت، لكنها في بدايتها جعلت الذكر نموذج الإنسان، تاركة الأنثى في منزلة تابعة.

أما في لغتنا وفي ثقافتنا فالأمر مختلف تماما. ثمة الآية الكريمة «إنا خلقناكم من ذكر وأنثى»؛ ما يعني أن المساواة بين البشر ذكورا وإناثا أصيلة، انطلقت مع عملية الخلق نفسها.

ثمة المصطلح وما يعكسه مرّة أخرى من عقلية. فعندما يكتب الفرنسيون **La déclaration universelle des droits de l'Homme** نكتب نحن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»؛ لا نفرق بين ذكر وأنثى. هذا يعني أن لنا رؤية تنفذ إلى اللب، وهو أننا نفس الكائن في حالتين مختلفتين، ما يضعنا على الطريق الصحيح، أي فرض الانتقال بالتفكير من مستوى الجنس **sexe / gender** إلى مستوى الإنسان، وهذا الإنسان معرّف اليوم بجملة الحقوق التي يجب توفيرها له لنطالبه بواجباته.

نصيحتي للعلمانيين أن يقبلوا أن حقوق المرأة كلّ لا يتجزّأ، وأن حرية اللباس مثلا- ولو كان نقابا- جزء من تلك الحقوق. إنه من المؤسف جدا أن نرى أساتذة متحررين يرفضون حق الجلوس في مدرج الجامعة لفتيات منقبات، ويتسببون بهذا الرفض في تعطيل الدراسة بتبريرات سخيفة منها الصبغة الأمنية؛ كأن كل منقبة رجل متنكر، أو أنها تحمل حتما قنبلة تحت برقعها؛ أو كأن القدرة على حمل

قنبلة في حقيبتها اليدوية، تقتصر على المنقبة أو على من هي غير محجبة (تفاديا لكلمة «سافرة» التي اعتبرها البعض إهانة).

نصيحتي لهم أيضا، أن يكفّوا عن الصراخ المنَبِّه لذئب غير موجود؛ فالمجتمع الذي بدأ تعليم بناته قبل ظهور مجلة الأحوال الشخصية، والذي كان فيه تعدّد الزوجات حالات شاذة وليس القاعدة، والذي يشكل فيه الآباء والإخوة والأبناء والأزواج الصالحون والزملاء الشرفاء، الأغلبية المطلقة، ليس هو الذي سينفر خلف بعض الأصوات المستفزة؛ فمن المبالغة وسوء النية التصرف كما لو كانت هذه الأصوات تعبّر عن النوايا المبيتة لخصومهم السياسيين من إسلاميين معتدلين.

ليتذكّروا أن إصرارهم (وهو أمر يحسب لهم) على المناصفة في انتخابات المجلس التأسيسي قد جلب عددا محترما من النساء لكن أغلبهن محجبات.

وبما أننا في موضع النصائح، ليسمح لي الإسلاميون بنصحهم بعدم الردّ عن التهم الموجهة إليهم بخصوص المرأة، لأن السجال العقيم هو كل ما يريده خصومهم، والمطلوب منهم الاهتمام بالغابة أخيرا بدل التركيز على الشجرة.

هذه الغابة في جزء منها هي الحريات الفردية والجماعية، وهي - مثل الهواء- صالحة وضرورية بنفس الإلحاح للإناث والذكور؛ ومن ثم فإن تعهدها وحمايتها وتطويرها، جزء لا يتجزّأ من تحسين ظروف العيش المشترك للرجال وللنساء.

يبقى أهم جزء من الغابة، ألا وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن كل الدراسات التي قامت بها الجامعات والمنظمات الدولية تظهر أن المرأة هي أولى ضحايا الفقر، وأن مستوى الصحة - وخاصة نسبة وفيات الأطفال - مرتبطة أوثق الارتباط بمستوى تعليمها، والأهمّ من هذا كله أن أنجح برامج التنمية هي التي ترتكز على المرأة، لأنها أقدر من الرجل على استغلال القروض الميسرة وخلق فرص الشغل في المؤسسات الاقتصادية الصغرى.

قد يبدو الأمر متناقضا مع ما قلناه وأن الرجل الفقير هو «العرق» الأدنى اجتماعيا. أليس هو الذي يجب أن نستهدف قبل أي شريحة اجتماعية أخرى. طبعا هو سيكون معنيا بكل سياسات التشغيل والتكوين الخ. لكن ما تثبته كل الدراسات العالمية أن مركز الثقل في عملية التنمية المرأة الفقيرة لأنها مركز الثقل في العائلة لا الرجل. هي التي تستطيع عندما يتحسّن مستواها الصحي والمعنوي والمادي تربية اطفالها وحتى توفير الجوّ العائلي المناسب لرجلها الفقير الذي يرتطم في كل

مكان يذهب إليه بالقسوة والفضاضة خاصة من الرجال الآخرين. كل المعطيات تحثنا على اعتبار التنمية النسائية المدخل الملكي للتنمية الإنسانية الشاملة، وذلك بغض النظر عن الضرورة الأخلاقية والقانونية لتمتيع النساء بحقهن في الرفاه والصحة والعمل والتعليم.

إن الإنفاق في محاربة الأمية عند النساء، وتشجيع المبادرات النسائية بالقروض الصغرى هو مدخل ضروري سواء في القرى أو في الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، وخيار استراتيجي لا بدّ من وضعه على رأس أولوياتنا مستقبلا.

إن دورنا اليوم في هذا الظرف الدقيق من تاريخنا الكفّ عن افتعال مشاكل لا وجود لها، والتركيز على المشاكل الموجودة بضغط كبير، وإلا فإن خصوماتنا هذه ستكون إهدارا لطاقاتنا في ما لا يجدي نفعا، وهدرا لكرامة هذا الإنسان - ذكرا كان أم أنثى - الذي نفتعل الدفاع عنه وهو في الواقع آخر اهتماماتنا.

تحقيق الأمن الغذائي كأولى ضمانات التنمية المستدامة

لا أثمن من الأمن بالنسبة لشخص أو لشعب.

على الصعيد الشخصي، هو الحالة النفسية المبنية على الطمأنينة على الحياة والمكتسبات والمكانة الاجتماعية والثقة في أن لا شيء جدي يهددها، ويجرّ ذلك إلى القدرة على التفرّغ للعمل والعطاء بأقصى ما يمكن من راحة البال.

وعلى الصعيد الجماعي، هو الحالة الموضوعية التي تمكن الشعب من التواصل في أصعب الظروف وتحت أكبر التهديدات، لتوفّره على الشروط الأساسية للمناعة والاستقلالية.

من نافل القول أنه لا يوجد أمن في المطلق، لأن شروطه التي سنتعرّض لها بالغة التعقيد والتداخل. وحتى لو وجد فللحظة عابرة من التاريخ، إذ لا بدّ من ظهور عوامل داخلية أو خارجية تتهدّد أحد مكوناته. هذا ما يجعل من الأمن، أكان فرديا أو جماعيا، مشروعا لا ينتهي وجهدا متواصلا.

والآن ما هي مكونات الأمن الذي سنتناوله بمفهومه الواسع أي أمن الشعب.إن أغلب الناس يُقصرون المفهوم على أمن الأجساد ووقايتها من عنف الإجرام الداخلي أو عنف الاعتداء الخارجي. لكن الأمر أعقد من ذلك بكثير. إن تصوّري له أنه مثل قطعة النرد بجوانبها الستّة، وكلها مترابطة وضرورية لوجود قطعة النرد هذه.

- **هناك الأمن** من العنف الداخلي والخارجي، وتتكفّل به المؤسسة العسكرية والأمنية.

- **وهناك الأمن** السياسي المتمثل في صلابة اللحمة الوطنية والاستقرار، وسيادة القانون والمؤسسات؛ **والمسؤول عنه** الطبقة السياسية والنقابية والإعلامية والثقافية والدينية.

- وهناك الأمن الطاقي الذي توفره الصناعة، والذي يكفل حاجيات الشعب من الطاقة. وهي - مع كامل احترامي لابن خلدون - أساس العمران قبل العدل؛ فمجتمعاتنا المعاصرة تستطيع التواصل طويلا بالظلم لكنها تنهار فجأة إذا توقفت الكهرباء، واختفت قوارير الغاز، وأغلقت محطّات بيع البنزين.

- هناك الأمن المائي ويتمثل في وجود ما يكفي من هذه المادة النادرة والثمينة لسد حاجيات الأفراد والنشاط الاقتصادي؛ وهو مسؤولية طيف واسع من المتدخلين الفنيين ومن المواطنين أيضا.

- هناك الأمن الصحي، ويتمثل في توفّر الأدوية الضرورية والخدمات الصحية بشتى أصنافها حتى لأفقر المواطنين؛ ومسؤوليته ملقاة على عاتق المؤسسة الطبية وصناعة الأدوية.

- أخيرا لا آخرا هناك الأمن الغذائي، الذي لخّصه أجدادنا في كلمة « العولة» وفي مثال «خبزي مخبوز وزيتي في الكوز»؛ وهو بالطبع مسؤولية كل العاملين في الحقل الفلاحي وفي الصيد البحري. إنه بيت القصيد في ملاحظاتنا هذه.

يجب التأكيد هنا على ترابط كل هذه المستويات. ماذا نفعل بشرطة مدربة وجيش كثيف إذا سادت في البلد روح الفرقة السياسية والخصومات العقائدية ؟ إن الأجهزة المسلحة قد تجد نفسها في مواجهة هذا الطرف فتصبح جزءا من الصراع المدمّر للأمن، وقد تفرض بالقوة نوعا من الاستقرار الهشّ، لكن هذه القوة لا تلغي الأخطار وإنما تؤجّل انفجارها. وماذا يفيد أن نكون متحدين سياسيا وأن يكون لنا شرطة قوية وجيش مهاب إذا كنا لا ننتج ما نأكل ولا نتحكم في البذور التي نزرع؛ يشكل ذلك الوضع خطرا معلّقا فوق رؤوسنا مثل سيف ديمقليس. ففي حالة قيام حرب وانقطاع التبادل التجاري يمكن أن نجد أنفسنا وجها لوجه مع آفة كنا نظنها انقرضت: المجاعة.

هذا ما يقودني للحديث عن الأمن الغذائي، وسنستعمله نموذجا لتحليل يطبق على بقية جوانب النرد؛ ما العوائق الموضوعية والذاتية التي تضعف هذا الركن من أمننا الوطني ؟ وما هي الإجراءات المتعددة الأوجه التي يجب اتخاذها لتقويته.

عندما ينظر المرء لواقع فلاحتنا التي هي ركيزة هذا الأمن، لا يقيس إلا عمق هشاشتنا وحرج وضعيتنا تقريبا على كل المستويات باستثناء مستوى اللحوم الحمراء والألبان. هذه الهشاشة نتيجة عوامل عدّة أخصّ بالذكر منها:

- استمرار ضعف متوسط مردود أراضي الحبوب الذي تطور من 14 قنطار في الهكتار خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي إلى 16 قنطار في الهكتار حاليا، وهو تطور بطيء لا يمكن قبوله بعد مضي أكثر من خمسين سنة من سياسات التنمية الفلاحية التي تتالت على البلاد، خاصة إذا عرفنا أنه قد يصل في بعض البلدان الأوروبية إلى 40 قنطارا في الهكتار والمعدل العالمي هو 23 قنطار.

- الارتهان إلى الخارج في توفير بذور العديد من المحاصيل الزراعية، وفي هذا المجال سجلت تونس تقهقرا كبيرا حيث تراجعت نسبة البذور التي تنتجها البلاد من مجموع البذور التي تستعمل في الإنتاج الزراعي.

- التبعية في توريد الأعلاف الضرورية لتلبية حاجيات القطيع التونسي.

- ضياع ما يقارب العشرين ألف هكتار سنويا - على الخمسة ملايين التي هي كل رصيدنا - بسبب الأنشطة الفلاحية غير الرشيدة التي لا تعتمد طرق الإنتاج المستدامة.

- تواصل عقم الأراضي الاشتراكية وكثير من أراضي الدولة، حيث هي خارج الدورة الاقتصادية لأسباب عقارية.

- تهرّم النشيطين في هذا المجال، حيث أن معدّل العمر قرابة الستين سنة، بينما يتزايد عزوف الشباب عن النشاط الفلاحي.

- أخيرا وليس آخرا سياسة الأسعار المتدنية والقروض التي تزيد من هذا العزوف.

يُظهر تحليل هذه العوائق أنها مرتبطة بسياسات خاطئة اعتقدت أن التنمية مرتبطة بالتصنيع، وحاولت عبر الضغط على الأسعار الفلاحية شراء السلم الاجتماعية، والحال أنه كان من الأفضل رفع هذه الأسعار بالنسبة للمنتج والضرب بيد من حديد على الوسطاء والدخلاء، الشيء الذي كان بوسعه تخفيف فاتورة المستهلك وتحفيز الشباب لعمل فلاحي أصبح مربحا ومن ثم تنشيط القطاع.

هذه السياسات الخاطئة هي نتيجة جهل أصحاب القرار أو اصطفافهم مع كبار الملاكين وتجاهلهم لمصالح صغار الفلاحين. هناك أيضا جبن الحكومات المتتالية عن البتّ في قضية الأراضي الاشتراكية

لحساسيتها وقدرتها على إثارة النعرات القبلية. لا شيء اليوم أهمّ من الحفاظ على مخزوننا من الأراضي الفلاحية وتنميته.

إن هناك اليوم تسابقًا محمومًا بين كبرى الدول وأغناها على شراء أو كراء الأراضي الزراعية في إفريقيا وأماكن أخرى من بلدان العالم الثالث، ومن بين تلك الدول من تملك الأراضي الشاسعة ومع هذا تستعدّ لمستقبل ستكون فيه الأراضي الصالحة للزراعة مع الماء المحدّد الأول لبقاء الشعوب، وذلك أساسا بسبب التغيير المناخي الذي يهدّدنا جميعا بصفة لا زلنا بعيدا عن تقدير خطورته.

لمواجهة الوضعية الصعبة الحالية والمتزايدة صعوبة في المستقبل علينا :

- اعتبار أراضينا الفلاحية كنز الكنوز، وعدم التفويت فيها لأي أحد وتحت أي ذريعة.

- علينا وضع حدّ نهائي للمأساة العقارية التي نتخبط فيها جراء قوانين متخلفة؛ وعلينا توزيع الأراضي الاشتراكية وأراضي الدولة على الشباب حتى تصبح أخيرا عنصرا أساسيا من عناصر التنمية لا أكبر معيق لها كما هو الوضع حاليا.

- المسارعة بإدماج تكنولوجيا التحلية والطاقات البديلة بعملية إحياء الأراضي.

- مضاعفة الجهد لاسترجاع أكبر قدر ممكن من استقلاليتنا في ميدان البذور، بالبحث العلمي والتبادل مع دول مثل الهند التي خطت خطوات جبارة في هذا الميدان.

- إحداث كتابة دولة وحتى وزارة للبحر لتطبيق سياسة جذرية للحفاظ على ثرواتنا البحرية وشواطئنا مع تحسين وضعية عمال البحر الذين لا يجب أن ننسى الأخطار التي يتعرضون لها؛ إنهم يتعهدون فضاء بحريا بحجم الفضاء البري وهذان الفضاءان هما الوطن برمته.

هكذا سنتوفّر على الأرضية القادرة على إعطاء الدفع لنهضة فلاحية، تنقلنا من فلاحة عجوز متخلفة مكبّلة بالديون ومهملة، إلى فلاحة شابة ديناميكية متطوّرة ومتحرّرة من سطوة الدخلاء والوسطاء .

لا شيء من هذه الإصلاحات الجوهرية التي نحن مطالبون بها ممكن دون ردّ الاعتبار للذين ضحوا ويضحون يوميا وفي أصعب الظروف لكي لا نعرف لا نحن ولا أطفالنا شبح الجوع. إنهم أيضا جنودنا في خدمة الأمن الوطني، حتى وإن كانوا لا يحملون البنادق وإنما المعاول، ويركبون الجرّار لا الدبابة.

معالجة الكوارث البيئية الحالية والاستعداد لما هو أعظم

عن أي تنمية نتحدّث ونحن نعيش وسط الأوساخ والضجيج، نستنشق هواء ملوثا وتحرمنا الإضاءة الليلية من هيبة الليل وجمال السماء المرصّعة بالنجوم ؟

نحن نعيش وسط كارثة بيئية، لكنها غير موجودة بالنسبة لأغلبية الناس.

قد لا يوجد بلد في العالم يَقبل بمستوى الضجيج الذي نقبل به أثناء الصيف، والأعراس تصدح حتى الصباح، ممّا يحرم المرضى والأطفال وعامة الناس من النوم والراحة، ولا أحد يبالي.

ثمة التلوّث الضوئي الذي لم يسمع به إلا قلة من الخبراء. إن ترك الأضواء تلمع في الواجهات والشوارع مولعة إلى الصباح، أمر لم يعد بديهيا. فالاقتصاديون ينبهون إلى أنها طاقة كهربائية ثمينة مهدرة عبثا والباحثون في البيولوجيا ينذرون بأنها «تلخبط» الساعة البيولوجية لِكُل الكائنات الحية، ومن بينها الإنسان وأهل الذوق والفنّ يعتبرون أنها تحرمنا من هيبة الليل وجمال النجوم.

أخيرا لا آخرا، ثمة تلوث الهواء الذي نستنشق. مدن مثل صفاقس وسوسة وخاصة قابس، مهدّدة بتكاثر الأمراض التنفسية، خاصة عند الأطفال. وهذه جريمة في حق الأجيال الصاعدة والحالية.

انظر إلى حالة الأوساخ التي عمّت البلاد بعد الثورة والتي تجعل البعض يترحّم على عهد الدكتاتورية. أحيانا، وأنا أتجول في غابات أصبحت قمامات في الهواء الطلق، أو أمشي على شواطئ

أصبحت تقطع النفس من كثرة البلاستيك، أقول في نفسي : ثورة تنتج مثل هذا القبح، لا جعل الله منها.

لقائل أن يقول الثورة براء من كل هذه القذارة. لكن من يستطيع إنكار أن البلاد كانت أنظف بكثير قبل الثورة. من الأفضل لنا تفحّص الأسباب التي أدّت للانهيار المفاجئ الذي نشهده على مستوى نظافة مدننا وقُرانا وشواطئنا، وحتى ريفنا الذي أصبحت هامات أشجاره «متوّجة» بأكياس البلاستيك، تذروها الريح في كل اتجاه.

ثمة الأسباب المتعلقة بالثورة نفسها، حيث تمّ إحراق العديد من جرارات البلديات إبان الأحداث التي واكبت سقوط النظام السابق.

ثمة تصرفات الناس وقد غابت كل سلطة إكراه، فاتضح كم هنالك ممن هم مواطنون بالاسم فقط لا حسّ لديهم بالمسؤولية، وهم إما يتعرضون لكل مصبّ نفايات بقربهم وكأنهم يتصورون أن المريخ مستعمرة تونسية نستطيع أن نرمي فيه نفاياتنا، أو يرمون بنفاياتهم على قارعة الطريق لا يهمهم أين ستنتهي.

ثمة الأسباب المتعلّقة بإدماج عمال النظافة في الوظيفة العمومية، فكثرت المطالب وتفاقمت الإضرابات وقلّ العمل. أذكر أنني قمت ليلة بجولة داخل مدينة تونس، بعدما حوّلها إضراب مفاجئ إلى مزبلة عمومية. كم أحسست بالخزي والعار.

هناك بالأساس خطأ سياسي اتضح كم هو باهظ الثمن. حال بداية تشكل السلطة الجديدة بعد انتخابات اكتوبر 2011 طالبتُ بتنظيم الانتخابات البلدية مباشرة. فرفض السيد رئيس الحكومة الفكرة بحجة أن المرحلة الانتقالية لن تدوم أكثر من سنة، وأنه ليس لنا لا الوقت ولا الإطار القانوني لذلك.

كان لنا الوقت وكنت قد أنذرت أن الفترة الانتقالية لن تقلّ عن ثلاث سنوات. وكان بوسعنا إيجاد الإطار القانوني بسرعة، خاصة وأن القوائم الانتخابية كانت جاهزة. بسبب هذا الرفض تكونت سلطات بلدية «ثورية» على أنقاض السلطات القديمة التي كانت تحت سيطرة الحزب الاستبدادي، لكنها تكونت كمحاصصة حزبية من أناس لم ينتخبهم أحد ولا خبرة لديهم، ولا يتمتعون بأية قدرة على التصدي للتجاوزات أو فرض القانون، بما أن الشرطة البلدية ألحقت بالسلك العام. أضف لهذا انهيار استخلاص الضرائب المحلية والناس تغتنم فرصة فوضى الثورة للتنصل من كل مسؤولياتها.

أي نتيجة يمكن انتظارها من بلديات بلا شرعية، بلا بوليس، بلا موارد، ناهيك عن عمال نظافة في حالة مطالبة دائمة، أو عن «مواطنين» غاب عن الكثير منهم أبسط حسّ للمواطنة ؟

الكارثة البيئية التي نعيشها اليوم هي خطأ وخطيئة تجاه أرضنا المقدسة، لا قدرة لأحد على التنصل من مسؤوليته عنها ووضعها على كاهل الآخر. من حسن الحظّ أنه لنا اليوم عقلية ثورية ترفض تقديس أي كان : النقابات، العمال، المواطن، الدولة، الرئيس، الشعب، محمّلة كل الأطراف مسؤوليتها.

لا مخرج من هذا الوضع المزري الذي أصبح مصدر تهديد للصحة وللسياحة ولاحترامنا لأنفسنا، إلا بسياسة متعددة الأهداف والوسائل.

يجب أن تتمّ الانتخابات البلدية في ربيع 2015، أن تعاد الشرطة البلدية تحت إمرة رئيس البلدية، أن تُستخلص الضرائب البلدية بسرعة وأن تخصص الموارد لشراء الجرارات والحاويات. يجب أيضا أن تُفرض المجمّعات، بالمفاوضات أو حتى بقوة القانون، وأن يقع تثمينها لكي تكون النفايات مورد رزق لا مجرد لعنة مسلطة علينا. يجب أيضا سنّ قانون يمنع ويجرّم ويغرّم استعمال أكياس البلاستيك التي يسارع أي بائع بمدّك بها لتضع فيها أغراضك، لا يعلم لا هو ولا أنت أنها تتطلب قرابة القرنين لتتحلل، مكملة مسارها في رئتي حفيد أو حفيدة.

بالطبع يجب تغيير مواقف وتصرفات المواطنين بالتربية وبسلطة القانون، لا فيما يتعلّق بالنظافة فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بباقي أنواع التلوّث.

كل ما ذكرت هو بمثابة الشجرة التي تحجب الغابة... غابة على وشك الدخول في حريق مستعص على كل إطفاء إن لم نتخذ من الآن كل الاجراءات الوقائية الحاسمة.

من يعي أننا مهدّدون نتيجة التغيير المناخي العام الذي يشهده العالم بتفاقم الجفاف وشحّ الماء واحتراق ما بقي لنا من غابات وانجراف التربة والتدمير البطيء لشواطئنا. كل هذا دون أن يكون لنا وعي كاف بالأمر، وقد شغلتنا الأولويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، عن الانتباه لما قد يذهب بكل أحلامنا.

إن قراءة التقرير الأخير للأمم المتحدة بخصوص التغيير المناخي واجب كل مسؤول وحتى كل مواطن. هو يستند إلى دراسات علمية جدية تتوقع تكاثر وتفاقم الأعاصير والفيضانات، وارتفاع مستوى البحر وتسارع التصحّر وظهور آفات بيولوجية- كالتي تعصف هذه الأيام في بلدنا بأشجار

الإجاص- وخاصة تفاقم الجفاف وتناقص المياه وتقلص الأراضي الزراعية، ومن ثَمّ ارتفاع مخيف في ثمن الحبوب.

نحن نمرّ حاليا- على مستوى العالم بأسره- بمرحلة وعي جديد ومؤلم بأن الطبيعة ليست الأم المدلّلة التي ستقبل إلى الأبد بكل الاعتداءات من طرف الإنسان وأن وزن البيئة في وجودنا أكبر مما نتصور.

إن تكاثر الزلازل وتفاقم قوة الأعاصير واستشراء الجفاف- وكأن المناخ أصبح ميالا هو الآخر للإرهاب والتشدّد- بصدد إحداث شروخ عميقة في أمتن أساطيرنا مثل قداسة التطوّر الاقتصادي والنمو المتواصل وحق الإنسان في استغلال موارد الأرض تبعا لحاجياته هو فقط وبدون اعتبار أي مقياس آخر، ناهيك عن خرافة حق وقدرة البشرية في السيطرة على الطبيعة. كل الكوارث الطبيعية المتتابعة منذ العشرية الماضية (زلازل تركيا والصين وإيران، أعاصير آسيا وأمريكا الجنوبية) تظهر على العكس، أن الأرض «وحش» لم ولن يروّض، أننا نتوهم السيطرة على ما لا يمكن ولا يجوز السيطرة عليه. هي تثبت أيضا أن للصلف والجهل البشري ثمن هائل بدأنا ندفعه. فالمستقبل زاخر بالتهديدات الخطيرة، حيث سيؤدّي الاحتباس الحراري إلى مزيد من الجفاف هنا ومزيد من الأعاصير المدمرة هناك، ناهيك عن ذوبان جزء كبير من المحيط الجليدي في القطب الشمالي، مما يعني ارتفاع منسوب البحر وتهديد الكثير من الجزر في المحيط الهادي وكل ما يُبنى على الشواطئ من مدن وموانئ.

معنى هذا أن المعادلة السياسية التي كانت تقتصر على اعتبار الاقتصاد والصراع على السلطة بين الأشخاص والجماعات والشعوب، سقطت أو هي بصدد السقوط لأنها أسقطت أهم العناصر: العنصر البيئي.

هذا العنصر سيكتسب أهمية متزايدة في الفعل السياسي عبر ملفات عدّة من أهمها الثمن الاقتصادي الباهظ للزلازل والأعاصير والجفاف وتفاقم الفقر والمرض في العالم، ناهيك عن الصراع المرتقب خاصة في الشرق الأوسط حول المادة الاستراتيجية الشحيحة الأولى : الماء. إن ما يجهله الرأي العام العربي أيضا هو كم نحن مهددين وليس فقط بسبب شح الماء والتصحّر.

إن تونس مثل كل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، متعودة على الفيضانات الدورية، لكن لا أحد يتذكّر شيئا عن الإعصار الذي ضرب منطقة الوطن القبلي سنة 2006 مثلاً. فالصور التي التقطت للعاصفة كانت لرياح قوية تدور حول نفسها وتكتسح كل شيء على طريقها وتضرب

في العـادة سـهول أمريكا. هذا النوع من العواصف مجهول تماما بين ربوعنا، لم نتعود على مواجهته.

ثمة أيضا خطر الزلازل. من يعرف أو يتذكّر أن مدنا مثل دمشـق وعمّان موجودة على شـرخ أرضي يمكن أن يقلبها رأسا على عقب؟ من يتذكّر أن الاسكندرية دمّرت أكثر من مرّة بالزلزال وأن مكتبتها العتيقـة انهـارت بفعـل زلزال وأن نسـختها الحديثة مهددة بنفسـ المصـير، طال الزمـان أو قصر؟ من يتذكّر كارثة أغادير بالمغرب في السـتينات، وكوارث الأصنام (الشـلف حاليا) بالجزائر في الخمسينات والثمانينـات؟ من يسـتطيع تصـوّر عواقب ارتفاع سـطح البحر الناجم عن الاحتباسـ الحراري، على أمّة تعيشـ أغلبيتها على ضفاف البحر الأبيض المتوسّط ؟

إننـي أريـد هنا أن أدقّ ناقوسـ الخطـر للتنبيه لا إلى التأثير الهائل للتغيـير المناخي على مصيرنا عموما ومصير فلاحتنا خصوصا فحسـب، وإنما للتحذير من اللامبالاة التي نبديها تجاه الأمر وكأنه إشـكالية الشعوب المتقدمة أو الأجيال المقبلة؛ والحال أنه إشكالية جميع الشعوب وخاصة إشكالية هذا الجيل الذي بيده الحلّ أو تفاقم المشكلة.

نعـم يجـب ألا تشـغلنا الخصومـات السياسية والمشـاكل الظرفيـة مهمـا كانـت حدّتهـا عـن الانتباه والاسـتعداد لمخاطر قد تقلب كل حسـاباتنا بخصوص المستقبل القريب والمتوسط، رأسا على عقب؛ ولا أتحدث عن مسـتقبل المائة سـنة الذي قد يكون مغلقا لا قدّر الله. نحن في مفترق الطرق والرهان أن نكون أو لا نكون. حتى نكون ،لا بدّ لنا من برنامج وطني يعدّ بلدنا للتغيير المناخي الذي أكرّر أنه واقعنـا اليـوم قبـل غد. هذا البرنامج يضم الوقايـة من الكوارث المرتقبة خاصـة الفيضانات والجفاف. بخصوصـ الخطـر الأول تمّ الاتفـاق خلال الزيارة التي قمت بها في شـهر يونيـو 2013 لليابان، على أن يمدنا هذا البلد الصديق بقرض للقيام بأشـغال على سـدّ مجردة، لحماية كامل الشمال الغربي من الفيضانات.

علينـا الاسـتعداد لجائحـة مـن الحرائق بحكم ارتفـاع درجات الحـرارة، وهذا يتطلب اسـطولا جديدا من عربات الإطفاء، وتدريبا واسـعا لا لرجال المطافئ فحسـب، لكن لمتطوعين من عامة الناسـ. فمن البديهـي أن وعـي المواطنـين وإعدادهـم، جـزء من خطـة دفاع مدني شـامل طلبتُ من الجيشـ ومن الحمايـة المدنيـة العمـل عليهـا منـذ أول شـهر في قرطاج.

ثمـة الاسـتعداد لشحّ الميـاه بخطـة متكاملة تنطلق مـن إعادة تفقد شـبكات التوزيع التـي تضيع ربع ثروتنـا المائية، إلى ترشـيد الاسـتهلاك، مـرورا ببناء محطات تحلية مياه البحر وتجنيـد التقنيات الواعدة كاسـتعمال الرطوبة العالية في بعض المناطق. كل هذا بالطبع مع الإسـراع في تعميم اسـتعمال الطاقة

الشمسية وطاقة الريح لتوليد الكهرباء، لأن هذه الطاقة النظيفة هي الحلّ الأمثل لمواجهة حاجياتنا **دون** المساهمة في الجريمة الكبرى التي هي مزيد من ثاني أوكسيد الفحم- وهو المتهم الأول في قضية **الاحتباس** الحراري- نبثّه في الهواء حتى ولو كانت المساهمة جدّ متواضعة بالقياس لكمّ السموم الذي تنفثه بلدان مثل الصين والهند والولايات المتحدة.

لمنع انجراف التربة وتصاعد ملوحتها لا بدّ لنا من سياسات زراعية جديدة، منها غرس أقصى قدر ممكن من المساحات الجرداء بغطاء نباتي يساهم في التخفيف من وقع موجات الحرّ المرتقبة. علينا- وذلك أيا كانت الحكومات المتتابعة- أن نطلق وأن نتعهّد برنامجا طموحا وعلى الأمد الطويل، لغرس عشرات الملايين من أشجار الزيتون والنخيل وكل الأشجار القادرة على وقف التصحّر وانجراف التربة.

ثمة آلاف من الهكتارات الجدباء العاقر، التي تنتظر التشجير الملائم. الاقتراح هو أن يقع جرد لكل الأراضي الصالحة لغرس الأشجار وأن تقسّم إلى ميادين تملّك للأشخاص والشركات والمؤسسات. هكذا لا يفتأ التشجير مسؤولية الدولة وإنما مسؤولية الجميع.

لا شكّ أن هناك كثيرا من الأفكار الصائبة لرفع التحدّي الوجودي الذي نعرفه، ومن ثمّ ضرورة وضع الإشكالية أمام حلقات عصف فكري مختصة بالبيئة، وأن ينطلق النقاش مؤطرا بالمختصين والخبراء، ولا شكّ لديّ أن العبقرية الجماعية ستكتشف حلولا لم يفكّر فيها الأخصائيون فرادى.

في كل الحالات نحن بحاجة إلى وزارة بيئة ذات إمكانيات وصلاحيات كبيرة، يسيرها نخبة من أحسن رجال ونساء الدولة. إن كان هناك مؤشّر على ضعف الوعي بالقضية وبخطرها، فهو أن وزارة البيئة اعتُبرت دوما وزارة ثانوية، بل وألغيت في الحكومة الأخيرة ليقع استبدالها بكتابة دولة.

يجب على تونس أن تُقدّم للقمة العالمية للمناخ التي ستعقد في باريس في نوفمبر 2015 برنامجها الخاص للتأقلم مع الوضع الحالي الخطير، وأن تضم صوتها لصوت الشعوب التي ترفض أن تذهب ضحية سياسات أنانية وقصيرة النظر، تتبعها بعض الدول الكبرى التي تدمّر كوكبا هو ملكنا جميعا وخاصة ملك الأجيال المقبلة.

ثمة من حسن الحظّ النصف الملآن للكأس والوجه الوضاء لهذا التحدي الضخم، الذي نواجهه موازاةً مع كل الشعوب.

انظر لـردّة الفعـل العالمية على التسـونامي؛ تلك الموجة العملاقـة التي ضربت اندونيسـيا وطايلاندا وسـري لانـكا والهنـد، وطالـت حتـى سـاحل كينيـا والصومـال إبـان الكارثـة الأخـيرة يـوم 26 ديسـمبر 2004.

ما يثلج الصدر أن الإنسـانية جمعاء أحسّـت بوحدة المصير. فالكارثة ضربت بقسـوة شـعوب المنطقة، وخلّفت كذلك الآلاف من الضحايا الأوروبيين والأمريكيين والأستراليين الذين كانوا هناك للسياحة. هكذا رأينا شعوب الغرب تتطوع بسخاء منقطع النظير، إلى درجة أن منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية، قـررت وقـف تلقي التبرعات لأن حجم الأموال فاق قدرتها علـى صرفها.رأينا منظمات غير حكومية تتسـابق للوصـول إلى منطقـة الكارثة، لبـذل أقصى الجهد من أجـل إنقـاذ الأرواح والممتلكات.رأينا شـعوبا مسـيحية تقف ثلاث دقائق صمت، حدادا على أرواح مسـلمين وبوذيين وهندوس.رأينا ولو للحظة عابرة في التاريخ، جيوشا تعودنا رؤيتها تغزو وترمي أطنان القنابل، رأيناها تسارع للإنقاذ والبناء والتعمير.رأينـا اجتماعات طارئة لحكومات ومنظمات دوليـة للتفاهم على طريقة صرف الأموال.رأينا الأمم المتحـدة تسـتعيد دورها الطبيعـي والرائد في تنظيم الإغاثة، ورأينـا الولايات المتحدة تتراجع عن ادعائها تنظيم الأمور بمعية بعض البلدان الغنية الأخرى.كل هذه الظواهر مؤشرات بالغة الدلالة على عمـق التغيـير الـذي يحصل تحت أعيننا وقـد لا ننتبه له لأن الكثير ممن عايشـوا النقلات النوعية في التاريـخ، لم يكـن لهـم وعي كاف بأهمية ما يعيشـون.نحن نشـهد ولادة شـعور عالمـي بوحدة المصير أمـام الخطر البيئـي الذي يهددنا لا كشـعوب وأمم فحسـب، وإنما كجنس بشـري. وهـذا في حدّ ذاته مكسـب مـن ظاهـرة قـد تكون لعنة إن تركناها تفعـل فينا فعلها، وقد تكون نعمـة إن نحن عرفنا كيف نخضعهـا للـذكاء والإرادة الجماعيـة.



جعل التربية والتعليم أولوية الأولويات

سألني أحد الصحافيين بضعة أيام بعد استلامي رئاسة الجمهورية يوم 2011/12/12 ما هي أولوياتي فقلت بصفة تلقائية : هي ثلاث، التشغيل فالتشغيل ثم التشغيل.

كنت تحت ضغط الظروف التي كانت ولا تزال تجعل التشغيل الهاجس السياسي والاقتصادي وحتى الأمني الأوّل لثورة قامت بالأساس ضدّ البطالة، وما يصحبها من فقر وامتهان لكرامة الإنسان.

لكن قناعتي الحقيقية كانت وستبقى أن الأولويات الثلاث للشعب والأمة هي أولا التربية والتعليم وثانيا التربية والتعليم وثالثا التربية والتعليم.

مفهومان مترابطان، ومن ثم يسهل الخلط بينهما ؛ وهما متباينان، ومن ثمّ ضرورة التفريق بينهما.

التربية بالنسبة للمتلقي هي اكتساب سلوكيات اجتماعية مثل احترام الغير والنزاهة والعمل المتقن والصدق، تساعده على الاندماج السلس في المجموعة، والمساهمة الايجابية في تماسكها وتطورها. ثمة أيضا بُعدٌ ذهني صرف حيث يعدّ اكتساب سلوكيات فكرية بحت مثل الفضول وملكة النقد والنزاهة العلمية جزء لا يتجزّأ من التربية. أما بالنسبة للمربّي فالتربية هي جملة الوسائل المعتمدة لبلوغ هذه الأهداف وأولها القدوة والمثال ثم الخبرة البيداغوجية.

إذا نظرنا للتعليم فهو بالنسبة للمتعلّم، اكتساب أكبر قدر ممكن من المعلومات في ميادين معرفية متنوعة، إما للثقافة العامة أو لاستغلالها في تخصص مهني ما. أما بالنسبة للمعلّم فهو نقل أقصى قدر ممكن من المعلومات للمتعلمين في أحسن الظروف، وتضييع أقلّ قدر ممكن منها عبر استعمال أحسن تقنيات البيداغوجيا.

بديهي أن هناك ارتباط وثيق بين المفهومين، فالتربية بحاجة إلى المعلومات التي يوفرها التعليم وهذا الأخير بحاجة لتربية تسبقه وتعاضده وهي تهيّئ الذهن بحب العلم والعمل، وأغلب الوقت كما قلنا بالقدوة التي يقدمها المعلّم - المربّي.

من هذا المنظار يمكن أن نفهم الكارثة التي تسبب فيها استبداد دكتاتور جاهل ضرب التربية وهو يزرع تصرفات الكذب والتزييف والفساد في كل مستويات المجتمع، وضرب التعليم بسياسة خرقاء جعلتنا نحتل آخرة قافلة بلدان العالم الثالث، وقد كنا في الستينيات في صدارتها.

رقمان فقط لإعطاء فكرة عن مردود نظامنا التربوي - التعليمي تحت الاستبداد.

- عشرون في المائة من الأطفال بين 12 و18 سنة يرمون إلى الشارع دون الحصول على حقهم من المعرفة والتأهيل لسوق الشغل.

- ترتيب الجامعات التونسية في العالم في المراتب الأخيرة من سلّم شنغهاي الذي يتضمن حوالي سبعة آلاف جامعة.

بالطبع لنا مدارس خاصة، وحتى حكومية، لها مستوى محترم، ولنا أقسام جامعية تنتج مقالات علمية جيدة في أحسن المجلات العالمية، لكن الشجرة لا يجب أن تحجب الغابة. فالمستوى العام بالغ الضعف، وجامعاتنا ما زالت على بضعة سنوات ضوئية من الجامعات الآسيوية دون الحديث عن الجامعات الأوروبية والأمريكية.

لهذا ردّدت العديد من المرات أن الشعب قد يغفر للدكتاتور المخلوع الفساد، وينسى التعذيب، ولكن لا يمكن أن يغفر أو أن ينسى ما فعل بالتربية والتعليم.

فكل الدراسات التي انكبّت على سرّ نجاح البلدان الأسيوية مثل اليابان وكوريا وتايوان وماليزيا والصين خلصت لنتيجة واحدة، وهي أن هذه البلدان لم تعرف نجاحها المنقطع النظير إلا كنتيجة لسياسة تعليمية ناجحة عشرين سنة قبل قطف ثمار التقدّم.

مما يعني أنك عندما تضع أسس أجود تعليم ممكن، فإنك لن تجني قبل عقدين من الزمن ثمار آلة اقتصادية أكثر فعالية، تستطيع أن تستوعب الشباب المتعلّم، الذي يساهم بدوره في تقوية هذه الآلة مما يدخل المجتمع في حلقة إيجابية من التقدّم والرفاه.

مثل هذا الاكتشاف لا يزيد إلا في تثبيت إرادة كل البلدان للارتقاء بتربيتها إلى أعلى مستوى حتى تحقق الشرط الضروري، وإن لم يكن الشرط الكافي للتقدم واحتلال مكانتها بين الشعوب.

لا غرابة إذا أن يصبح هاجس الجميع تفعيل النظام التربوي- التعليمي، ما يجعل العالم اليوم حقل تجارب يسعى فيه كل شعب إلى اكتشاف أحسن نظام يمكنه من تدارك الوقت الضائع، أو المحافظة على مكانه في مقدمة القافلة. كل الشعوب تبحث عن أنجع طرق للتمويل والتكوين والتقييم. كلها تعاني من صعوبة إدارة أنظمة تتزايد تعقيدا وكلفة يوما بعد يوم. كلها تبحث عن أنجع السبل من أجل الملاءمة بين النظام التربوي وبين حاجيات السوق، وإلا فإنها البطالة حتى لحاملي أكبر الشهادات. كلها تكتشف بأن أي نظام اجتماعي في الصحة أو في الاقتصاد أو في القضاء أو في الإعلام محمول على طبقة حاملة غير منظورة تتحكم في أداء القوانين التي تسير النظام وحسن استعمال الخبرات العلمية والموارد البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرّفه. هذه الطبقة الحاملة لكل النظام هي القيم، إن ضعفت تصدّع كل البناء.

هذه الطبقة هي التي تصدّعت تحت الاستبداد فلم يعد النظام - بكل مشاكله الأخرى- قائما إلا على دعامات ساقطة ضعيفة.

إن أحسن مثال على ارتباط انهيار مستوى التعليم بانهيار القيم هو مأساة الباكالوريا. فقد جعل الدكتاتور من هذه الشهادة رشوة يشتري بها رضى العائلات. هكذا أصبح التساهل في منحها سياسة اتخذت طرقا عدة منها طريقة احتساب أحسن الأعداد إبان السنة الدراسية - والحال أن الكل يعلم أنها تخضع للمحسوبية -والضغط على الوزارة لكي تكون نسبة النجاح مرتفعة. بهذه الكيفية انهارت قيمة الكدّ والجهد وانهارت قيمة الشهادة نفسها.

في نفس الإطار يمكن القول أن غضّ الطرف عن خوصصة التعليم العام الفعلية، بالسماح لموظفي الدولة بإكمال مرتباتهم- وأحيانا مضاعفتها- بالدروس الخاصة لتلامذة القطاع العمومي، قد أدخل المحسوبية والفساد والظلم من أوسع باب، لأنه ليست كل عائلة قادرة على أن تدفع ثمن هذه الدروس. كل هذا الخرق للقانون وللأخلاق في مؤسسة المفترض فيها أنها تعلّم القيم واحترام

القوانين، أصاب مؤسستنا التعليمية بمرض عضال لن يسهل الشفاء منه، حتى وإن كان جزءٌ كبير من المربين بعيدون كل البعد عن الفساد وإغراءاته.

إذا نظرنا الآن للطبقات المحمولة على هذه الدعامات الأخلاقية المهتزّة سنجدها هي الأخرى تعاني من أمراض مزمنة بالغة الخطورة.

ثمة مشاكل حوكمة ومشاكل تمويل ومشاكل تكوين ومشاكل تنسيق بين مختلف مكونات - النظام-. أضف لهذا أن هذا -النظام - غير مندمج مع بقية الأنظمة المجتمعية، مثل الثقافة والإعلام والشباب والرياضة والاقتصاد. من نافل القول أنه بعيد كل البعد عن الاندماج في الحركة العالمية التي تبحث عن أحسن تنظيم ممكن، وأنه لا يتوفّر على جهاز - استخباراتي- يراقب عن كثب ما يقع في البلدان المتقدمة ليتعلّم منها، ولا أعتقد انه يتوفّر على بنك أخطاء يستطيع التعلّم منها.

إضافة لمشاكل تسيير «آلة» بالغة التعقيد تضم ثلث موظفي الدولة، هناك قضية الاختيارات الكارثية، ومن أهمّها السياسة اللغوية الخرقاء التي اعتمدتها كل الحكومات السابقة للثورة.

من جهة كان هناك ضغط مجتمعي لاعتماد اللغة العربية لنقل كل المعلومات ومنها العلوم، ومن جهة أخرى كان هناك جبن وخوف من الذهاب بعيدا لعدم إثارة ردود فعل سلبية من فرنسا ومن النخب الفرنكفونية. هكذا اعتمدت حكومات الاستبداد نصف الحلّ الغريب الذي يجعل تلامذتنا يدرسون بالعربية كل المواد إلى منتصف التعليم الثانوي، ثم يجبرون على الانتقال مباشرة للفرنسية التي لا يجيدونها لمواصلة تعلّمهم. خيار بالغُ الفساد أدى إلى الكارثة التي نعرف، ألا وهو أجيال لا تحسن لا هذه اللغة ولا تلك، وخاصة مشوشة الذهن لأن اللغة أكثر من أداة محايدة. هي مضمون رؤيا وقيم وخيارات. من أين لمراهق من أريافنا أن يوفّق للتحكم في عالمين أحيانا على طرفي نقيض وهو ما زال يتهجّى أسرار لغته وثقافته ؟

حالة فريدة في العالم، حيث نجد كل الدول - ومنها فرنسا - تدرّس كل المعارف بلغتها وتفتح الباب لتعلّم اللغات الأخرى؛ أما نحن فعقدة المستعمَر وجبن الحكومات المتتالية وعجز الشعب عن فرض ثقافته في بلده أدى للوضع الكارثي الذي نعرفه.

الخطأ، أو قل الخطيئة الثانية التي ارتكبها الاستبداد إغلاق المدارس التقنية في منتصف التسعينات، والحال أن العكس تماما هو الذي كان مطلوبا. فكل البلدان التي لا تعاني من بطالة الشباب مثل ألمانيا والنمسا وسويسرا ركّزت تعليمها على المساواة بين التعليم الكلاسيكي والتعليم التقني. بل نحن

نرى اليوم في هذه البلدان عددا متزايدا من الشباب يترك الجامعة لإيمانه أنها لن توفّر له التدريب المهني الذي يحتاج ليصبح عنصرا مستقلا. إنه الطريق الذي لم نسلكه، ما كلّفنا مئات الآلاف من العاطلين عن العمل بشهادات عليا، في حين هناك أكثر من مائة ألف موطن شغل مهني ينتظر من يلبّيه.

كل هذه الأخطاء هي التي يجب أن نتعظ منها اليوم لبناء نظام تربوي تعليمي يكون عنصرا من أهم عناصر تطوّرنا وليس أكبر دليل على فشلنا.

آليات الإصلاح وأهدافه

بديهي أن علينا في البداية القيام بتشخيص دقيق للوضع الحالي. وقد طلبت من السيدة بوكوفا المديرة العامة لليونسكو أن تعيننا عليه، لأن للمنظمة العتيدة خبرة طويلة في تقييم الأنظمة التربوية ومقارنتها بحيث يمكن أن يشكّل هذا التشخيص منطلقًا للحوار داخل المؤتمر الوطني العام ومقترحاته، ليعود للنظام التربوي التعليمي أقصى قدر ممكن من الفعالية، حوكمةً وتمويلا وإدارةً واندماجا وديمقراطية وشفافية ... وعطاء. لكن الآلة تبقى دوما أداة في خدمة أهداف علينا توضيحها بمنتهى الدقة.

لقد أظهر عالم الاجتماع الأمريكي ألفين طوفلر أن التعليم كما نعرفه اليوم، بالتعميم والتخطيط وتجنيد كم متعاظم من الموارد البشرية والمادية، انطلق مع غروب القرن التاسع عشر لمواكبة الطفرة التكنولوجية التي أحدثتها الثورة الصناعية، هذه الثورة كانت بأمس الحاجة ليد عاملة تعلم أطفال الفلاحين الحدّ الأدنى من القراءة والكتابة والحساب، وخاصة السلوكيات مثل الالتزام بالوقت والطاعة والانضباط. ثم واكبت السياسة التربوية - التعليمية تطور الاقتصاد الجديد المحتاج إلى عدد متزايد من المختصين، سواء كانوا مهندسين أو إداريين. ما يعني أن مجهودها انطلق وتوسع ليلبي حاجيات الاقتصاد الصناعي، أي في آخر المطاف مصالح رأس المال. هكذا انطلقت التربية والتعليم في المجتمعات الصناعية الناشئة ظاهريا لخدمة الناس، وواقعيا لخدمة مستخدميهم. إنها نفس الظاهرة على مستوى الصحة. فقد فهمتْ كل الدول أنها لا تستطيع فرض وجودها وتوسيع سلطانها إلا بمواطنين أصحاء فخلقت وطورت الأنظمة الصحية، وبمواطنين متعلمين فعممت التعليم كجزء لا يتجزأ من أمنها القومي وتقدمها الاقتصادي وإشعاعها الثقافي، أي في آخر المطاف كعامل أساسي من عوامل السيادة والاستقلال والوزن السياسي في عالم ليس فيه إلا حليف عابر ومنافس دائم.
هكذا أصبحت خريطة القوة السياسية والاقتصادية هي خريطة انتشار ونوعية التربية والتعليم؛

وهكذا أصبحنا نرى فوارق شاسعة بين من لم ينالوا حظهم منهما ومكانهم أسفل السلم الدولي **والمجتمعي**، ومن تمكنوا من قسط كبير منهما، والهوة تتوسع يوما بعد يوم بين الطرفين.

السؤال هنا هل يمكن أن نتحدث عن تربية إذا كان الهدف الضمني تكوين الأدمغة لكي تخدم **بأقصى** قدر من الفعالية رأس المال المحلي والعالمي، أو مشاريع الدولة ومنها افتكاك أكبر قدر ممكن **من حصص** الاستثمار والتصدير، أو فرض القوة العسكرية وحتى الغزو الثقافي للشعوب الأقل حظّا **من** التربية والتعليم.

بالانخراط في مثل هذه الرؤية نقبل ضمنيا أن كل ما نفعله لا يرمي إلا لنموّ رأس المال وتنامي قوة الدولة، أما ما يجنيه الإنسان فمن التبعات الثانوية التي يفوز بها عرضا مقابل ما سيقدمه من خدمة للأهداف الحقيقية.

إن تحقيق الهدف الأسمى للتربية والتعليم، كما تراه الأمم المتحدة واليونسكو على وجه الخصوص، أي بناء السلم في العقول يمرّ على العكس بجعل السياسة التربوية - التعليمية في خدمة الإنسان والإنسانية. أما ما يتحقق من خدمة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فهو من التبعات الثانوية الإيجابية.

إذا قبلنا بهذه المنظومة الفكرية التي نعتقد أنها الأسلم، فإننا سنرى تحولا في إعادة رسم الأهداف الكبرى للتربية والتعليم .

التمكّن من الأدوات الأساسية التي تسمح للمتعلّم عبر القراءة والكتابة والحساب والإعلامية، من اكتساب الاستقلالية التي تسمح له الدخول إلى كل التراث الفكري والفني والقيمي والمساهمة في تطويره.

لننتبه هنا إلى أن الطريقة البيداغوجية المعتمَدَة في التعليم غير بريئة؛ فالتركيز على التلقين والحفظ عن ظهر قلب والتعامل مع النصوص وكأنها مقدسة موقف سياسي. الدليل على ذلك أن السعي لإشراك المتعلّم وتنمية ملكة النقد عنده وتعليمه عقلية المبادرة وتمكينه باكرا من المنهجية لا من نتائجها، خيار لا نراه إلا في أكثر البلدان ديمقراطية وإيمانا بحقوق الإنسان. في الحالة الأولى نحن أمام التربية - بالمحتويات وبالمنهجية التي تحتاجها الدولة القديمة والاقتصاد القديم، لأن الاقتصاد المتطور اليوم مثل الدولة الحديثة بحاجة إلى نوعية جديدة من المتعلمين، هذه النوعية التي لا توفرها إلا المقاربة الديمقراطية والحقوقية والهادفة لخلق مواطن حرّ وليس رعية لمستبدّ أو تقنيا ساميا لرأس

المال. يتطلب الأمر التركيز على المنهجية العلمية التي تعلّم الاستقلالية الفكرية من قدرة على التمحيص والنقد، إلى حسن استعمال بنوك المعلومات الموجودة في الفضاء الافتراضي. إن مادة المنهجية العلمية غير الموجودة أصلا هي التي يجب أن تصبح، من أول سنة في التعليم الابتدائي إلى آخر سنة في التعليم العالي، محور البرامج وموجّهها وموحّدها.

هكذا نستطيع أن نخلق عقولا تساهم في الثروة العلمية وليس مجرّد مستهلكين للمعرفة وبالأساس لمعرفة ينتجها الآخرون.

ومن نافل القول أنه لا يمكن التعلّم إلا باللغة الأم، وذلك في كل مستويات التعليم، مع ضرورة اعتماد لغة ثانية وحتى ثالثة يختارها التلميذ باكرا مثل الفرنسية التي لا يجب أن نفرّط فيها، والانجليزية والاسبانية والصينية واليابانية وكلها لغات المستقبل. إن المصلحة الوطنية تقتضي أن تكون سياستنا اللغوية مبنية على استعمال العربية في كل مستويات التدريس ومنها العالي، والبحث العلمي في الوقت الذي نخلق فيه قطاعات متشبعة أعمق التشبّع باللغات والثقافات الأجنبية وذلك بخلق معاهد تونسية - فرنسية، وتونسية - انجليزية، وتونسية - اسبانية، وتونسية - صينية، وتونسية - يابانية، وتونسية - روسية .. الخ، يبدأ فيها التعلم باللغة الأجنبية باكرا، ويتواصل إلى نهاية التعليم الثانوي. هكذا نكوّن نخبًا متمكنة من اللغة الأم ومتعلّمة بأكثر من لغة أجنبية، ما يسمح لنا من فتح أكثر من نافذة على العالم الخارجي وعدم الانغلاق على لغة واحدة ولو كانت الانجليزية.

بلورة الاستعدادات الفطرية

صحيح أن كل طفل ليس نابغة محتملا في الفنّ والعلم والأدب بالضرورة، وأننا قد نتعسّف كثيرا على أطفالنا ونطلب منهم أن يكونوا عباقرة أو لا يكونون. لكن علينا أن نتلمّس عند كل طفل طاقاته الممكنة وأن نتعهدها بالعناية والمتابعة والتشجيع وأن نوفّر له كل الفرص لبلورة أحسن ما عنده. إن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلّب أن نتصور التعليم منقسما بالضرورة إلى جذع مشترك هو الذي يعلّم استعمال أدوات القراءة والكتابة والحساب والإعلامية، ونركز مرة أخرى على ضرورة أن تكون نشيطة تفاعلية، ومن هذا الجذع ينطلق تعليم خاص يتوجه إلى مجموعات تتشارك في بوادر النبوغ في هذا الفرع أو ذاك من المعرفة. فما كان يبدو مستحيلا أو صعب التحقيق في ظل ندرة الموارد المادية والبشرية أصبح ممكنا ولو جزئيا بفضل التكنولوجيا الحديثة وما تسمح به من إمكانيات، وخاصة من مرونة في تمرير المعارف.

إن هاجس النوعية لا يجب أن يغفل عنا أن درجة التحضّر في مجتمع ما تقاس بمعاملته لأضعف مكوناته، مثل المساجين والمرضى العقليين وخاصة أصحاب الاحتياجات الخاصة. إن ما تقوم به دولة كالنرويج في دمج الأطفال المعاقين في الأقسام العادية مثال يجب أن يحتذى، وهو أحسن تعبير عن الفلسفة التربوية التي يجب أن تَسنُد كل تفكيرنا. ليكن واضحا أن هدفنا تنمية قدرات كل الأطفال بمن فيهم المعاقين، وليس تركهم في آخر القافلة بانتظار أن نترك خارجها كل الذين لم يرتقوا لمصاف طلبات الدولة والصناعة وطموحات الآباء والأمهات.

ربط التربية بالثقافة العامة والتعليم بالتشغيل

التربية هي اكتساب جملة من السلوكيات الذهنية والعملية التي تعيننا على الحياة الكريمة والخلاّقة. وهي أيضا استعداد ذهني عند البشر قوامه الفضول وحب البحث والاطلاع في هذا الميدان أو ذاك. وهي لا تكون إلا بالنهل من التراث الثقافي العالمي والمحلّي. مثل هذه التربية قد تكتسب في جزء منها على مدارج الجامعة، وفي جزء منها في بقية ميادين الحياة الفكرية. هي أيضا عمل لا ينتهي إلا بنهاية الحياة نفسها. هكذا نرى في الغرب شيوخا في السبعين يعودون للجامعة بعد تقاعدهم لإرضاء تعطشهم للمعرفة في ميدان لا علاقة له بما عرفوا في حياتهم المهنية. يجب أن نفتح جامعاتنا للمتقاعدين ولغير حاملي الباكالوريا وبالطبع للطلبة الذين يريدون التحصيل على مستوى معرفي في ميدان معّين. لكن يجب أن يكون واضحا لدى الجميع أن ربط الشهادة الجامعية بالشغل لم يعد ممكنا، وأن علينا قلب الآية، أي تحديد حاجيات سوق الشغل المنظورة على الأمد المتوسط والبعيد في كل الميادين، ثم جعل الكليات المختصة والمدارس التقنية تعدّ الطلبة لمهامهم تلك، مع التشدّد في كوننا لا نريد تقنيين في الطب وفي الهندسة وفي التجارة، وإنما نريد مختصين في هذا الميدان أو ذاك، يتوفّرون على حدّ معين من الثقافة العامة وأيضا مما يمكن تسميته الإعداد لسوق المواطنة وليس فقط لسوق الشغل.

التربية المواطنية والإنسانية

لقد احتلت مادة التربية المدنية مكانا هاما في التعليم الثانوي في تونس وذلك لأجيال، إلا أن تفحص فلسفتها ومحتواها يظهر بصفة كاريكاتورية ما هو موجود بأكثر ذكاء أو خبث في جلّ البرامج المثيلة عبر العالم ألا وهو السعي لإدماج الطفل باكرا في الأسطورة الجماعية التي تعتمد عليها الدولة لإرساء سلطانها – ومنها نضال الزعيم الأكبر وحزبه الأوحد– وأن كل ما تسعى إليه هذه التربية

مـرة أخـرى هـو خلق المواقف والتصرفات التـي تخدم مصالح الدولة، ومن ورائهـا مبادئ - مصالح، ومصالـح - مبادئ الجماعات التي تتحرك وراء السـتار.

إنني من أشدّ المتحمسين لتدريس الفساد والتعذيب وتزييف الانتخابات وتقنيات الإعلام والإشهار في آخر مراحل التعليم الثانوي وفي الجامعات في إطار دروس إجبارية لكل الطلبة أيا كان اختصاصهم، حتى يتعلّم أبناؤنا وبناتنا كيف يقوا أنفسهم ويقوا ديمقراطيتنا الناشئة كل هذه الأمراض.

إن دور أي تربيـة مدنيـة بديلـة تعليـم الطفـل والمراهق والشـاب تفكيك بقية الأنظمـة المجتمعية مثل النظـام المصـرفي والاقتصـادي والقضائي والصحـي لفهم كيف تعمل هذه الأنظمـة وكيف تزوغ عن مهامهـا. إلا أن مثـل هـذه التربية المدنية، التي تهدف لتحرّر المواطن لا لترويضه، هي نفسـها محدودة لأنهـا قد تبقى أسـيرة الرؤية الضيقـة للوطنية التي تتكلف بترويجها مـادة التاريخ. فكلنا ندخل باكرا السـرد الجميل لتاريخنا المنمـق والمخيل أغلب الوقت.

بديهـي أن هـدف هذا الجـزء من التربية دمجنا في المجموعـة الوطنية، لأن الالتحام بهـا والدفاع عنها كان ولا زال مـن ضروريـات البقـاء في وضـع تاريخي لم يتوقف فيه صراع الشـعوب والأمم، وثمة من يريدون توسـيعه إلى صراع الحضارات.

لكـن نفسـ ضروريات البقاء تفرضـ اليوم، أمام التشـابك والترابط والتلاحم بـين القضايا المصيرية وعلى رأسـها قضية البيئة، أن ننمي حسـ الانتماء والمسـؤولية لا فقط تجاه الوطن والشـعب وإنما أيضا تجاه الأرض والإنسانية.

التعلم مدى الحياة واستغلال التكنولوجيا الحديثة

بديهـي أن كل إنسـان يريـد مواكبة عصره لا يسـتطيع الاكتفاء بتقنيات فك رمـوز النصوص المكتوبة الموروثـة عـن عصور ما قبل الإعلامية. عليه، من جهة، مواصلـة التعلّم ونحن نجدّد نصف معارفنا كل عشـرة سـنوات تقريبا ؛ وعليه اليوم إجادة اسـتعمال وسـائل المعرفة الجديدة مثل الانترنت ووسـائل التواصل الاجتماعي، سـواء تعلق الأمر بالبحث فيها عن المعرفة أو برفض ما تفيض به من سـموم.

نحـن نـرى الضغط الجديـد الذي فرضتـه التكنولوجيا الحديثة علـى التربية في التجـارب الكثيرة في بلـدان الجنـوب والشـمال على حد السـواء، لإدمـاج الإعلاميـة في التعليـم الابتدائي، ونراهـا أيضا في التجـارب التـي تقـوم بها بعض مؤسسـات المجتمع المدني في بلد كألمانيـا لتعليم الأطفال الحذر في التعامل مع صفحـات التواصل الاجتماعي.

الثابت أن التكنولوجيا الحديثة التي فتحت أرحب الآفاق للمعرفة والتربية وضعت أمامنا تحدٍ جديدا، ونحن استطعنا بالكاد رفع التحدي الذي فرضه ظهور الكتابة؛ فالأمية بما هي مكبل للطاقات البشرية وعامل من عوامل توسع الهوة بين من يعرفون ومن لا يعرفون ارتفعت بكيفية رهيبة بظهور هذه التكنولوجيا، التي ستبقى لزمن طويل حصرا على جزء صغير من الإنسانية.

إذا تذكّرنا مرّة أخرى أن سياسة التربية والتعليم في بلد يتوق، كبلدنا، للخروج من التخلف والتبعية، هي أشمل من قضيّة تهمّ شريحة الطفولة والشباب وأنها تشمل كل الشعب بمختلف فئاته العمرية؛ وإذا تذكّرنا أنها ليست قضية النظام التعليمي والتربوي وإنما هي قضية المؤسسة الثقافية والإعلامية والدينية، فإننا نقيس حجم التحديات التي تنتظرنا وبالأساس رفع مستوى كل هذه المؤسسات هي نفسها بالتربية والتعليم المتواصل ثم دمجها لكي تتكامل في مهمّة هي أخطر وأنبل وأهمّ مهمّة مجتمعية، هي بلورة أحسن ما يوجد داخل كل فرد ليصبح المعيل لا العالة، وليصبح جزءا من الحلّ لا أعوص مشاكله.

إنّ ما نحن مطالبون به في هذا المنعطف الخطير من تاريخنا، أن نجعل من التربية والتعليم – بمفهومها الشامل والمندمج – أولوية الأولويات لشعبنا وأمتنا، وإلا فإن مكاننا قارعة طريق تتسابق عليه الشعوب والأمم، لصياغة ملامح حضارة المستقبل ومصير البشرية جمعاء .

امتلاك التكنولوجيا وتطويرها وتوظيفها أحسن توظيف

أرثور كلارك، فرانك هربرت، راي برادبوري، جو هالدمان، فريدريك بوهل، روبرت سيلفربرج، فيليب ديك... بعض من كتّابي المفضّلين والقاسم المشترك بينهم أنهم عمالقة الأدب الذي يسمّى الخيال العلمي[12].

هم الذين فتحوا لذهني آفاقا واسعة لتصوّر مستقبل يتضح يوما بعد يوم، أنهم كانوا روّادا يستكشفون بالفكر والخيال مجاهله، ويُعِدّوننا لقدومه.

حقّا ما كل ما تنبّؤوا به تحقّق. لكن ربما تلك مسألة وقت لا أكثر. هذا ما يُثبت مرة أخرى القاعدة التي تقول إنه «ما كل الأحلام تتحقق، لكن أعظم الإنجازات بدأت يوما حلما» إضافة إلى تلك التي تقول «إن العقل البشري لا يحلم إلا بما يستطيع تحقيقه».

---

12. تأمل هذه الخاصية: أكبر كتاب الخيال العلمي من الأمريكيين ولا يوجد كاتب خيال علمي عربي واحد من مستواهم. معنى هذا أننا لم ندخل كتابة هذا الأدب لأننا أضعنا حتى قدرة الحلم، وأن وطننا الزمني هو الماضي وليس المستقبل. ما من شكّ أنه يوم يظهر لنا كتّاب خيال علمي كبارا، فسيكون ذلك دليلا على أننا أصبحنا جزءا من المستقبل لا بقية من الماضي.

نبقى مشدوهين ونحن نرى أن ما قُدّم طيلة ثلاثين سنة خلت كأضغاث أحلام، أصبح اليوم واقعنا.

لا شكّ أن أحد هؤلاء العمالقة يتقلّب اليوم في قبره... فرحا، وهو الكاتب الأمريكي من أصل روسي إسحاق أزيموف.

هو صاحب مجموعة من القصص الرائعة لا أملّ إعادة قراءتها[13] أبطالها البشر الاصطناعيون أو الروبوت. أتخيّله أسعد الموتى والعالم الذي رآه بعين الخيال ولم يره سواه، يتحقق يوما بعد يوم. لكن هل تجاسر هو نفسه على تصوّر أنه لن تمضي إلا بضعة عقود حتى تصبح الروبوات جزءا من حياتنا؟ هي اليوم تخفّف الوحدة عن المسنّين، تخدم المرضى في اليابان، تصنع ما لا تقدر على صنعه الأيادي البشرية في أمريكا، تحلب الأبقار في مزارع فرنسا... وتصنع روبوات أخرى.

لا أظنّ أن هنالك مهندسا واحدا يعمل على تطوير جنس الروبوت، إلا وقرأ قصص أزيموف، ثم أمسى مسكونا بهواجس الكاتب وكيف يجب منع هذه الكائنات الجديدة المتطورة يوما بعد يوم، قدرة وذكاء، من التمرّد والاستيلاء على السلطة، ليصبح السادة هم الخدم والخالقون عبيدًا لم خلقوا.

الروبوات... استكشاف الفضاء... السفن والطائرات التي لا تحركها إلا الطاقة الشمسية... الإنترنت... الزراعة دون أديم الأرض...

كل هذا ليس إلا قطرات الغيث القادم: تحوير البرامج الوراثية داخل الخلايا لعلاج الأمراض ... خلق كائنات حية جديدة... شرائح مزروعة لرفع قدرات الدماغ ...أعضاء صناعية تحلّ محلّ التي أبلاها الزمان... بشر من نوع جديد جزء منهم بيولوجي والجزء الآخر اصطناعي (وكانت كتب الخيال العلمي قد أطلقت عليهم اسم السيوبرغ)... تمديد العمر إلى مئات السنين ولِمَ لا تحقيق حلم قلقامش بالخلود.

إمكانيات تصيبنا بالدوار ومع ذلك فهي مشاريع تعمل عليها وعلى غيرها آلاف الأدمغة المرتبطة مباشرة بالمؤسسات الصناعية، كالتي أعطتنا الجوّال الذي أصبح اليوم بالنسبة لأغلبية البشر فقراء وأغنياء، شيئا لا يمكن الاستغناء عنه.

---

13. مثلما لا أملّ من العودة دوريا للكتب السبعة التي تشكل الملحمة الرائعة التي كتبها هربرت فرانك DUNE والمليئة بالكلمات العربية وهي تروي قصة نبي غازٍ وسعت امبراطوريته مجرّات بأكملها. بناها على سيطرته على مادة أولية تضمن الخلود ويستخرجها من كوكب ليس فيه إلا صحراء.

بداهة نحن نعيش في زمن لم يعرفه بشر القرن الماضي فما بالك بالذين عاشوا آلاف السنين قبلنا : لقد وصلنا مفترق طرق جديد في تاريخ البشرية، ونقطة تحوّل بالغة الأهمية تختزل في مفهوم **singularity** وأشهر منظّريه الكاتب الأمريكي راي كورزفايل[14].

ليس من باب الصدفة ألا تكون لنا ترجمة دقيقة للمفهوم وهو لم ينبع من واقعنا. كل ما يمكن أن نقول فيه هو أنه يعني نقطة التحوّل الجذري التي لا تشبهها أي نقطة. نقطة متميّزة بتفردها عبر التاريخ وبمطلق التجديد والغرابة فيها. بانتظار وفاق المجمع اللغوي العربي سأسميها المنعطف الفريد.

يقول كورزفايل في تعريفه «هو فترة من التاريخ ستشهد فيها التكنولوجيا تطورا لسرعته المتزايدة تغييرات لا رجوع فيها وتأثيرا غير مسبوق على الحياة البشرية».

لكن حتى هذا المنعطف الفريد ليس إلا لحظة من تاريخ طويل عرف منعطفات أخرى ولا زال أمامه متّسع من الزمان- أو هكذا نأمل- لمنعطفات جديدة من الصعب حتى بالنسبة لروّادنا الأشاوس من كبار كتاب الخيال العلمي تصوّرها.

سنة 1986 وقفتُ مرات ومرات أمام القضاء، بسبب كتابي «دع وطني يستيقظ» الذي تمت مصادرته ولوحقتُ لأجله بتهمة التعدّي على كرامة الرئيس السابق بورقيبة (وفي الأخير تخلى المدعي العام عن القضية بعد الإطاحة ببورقيبة وانتصاب «العهد الجديد» الذي حاول في البداية لبس مسوح النظام الديمقراطي.)

ما لم ينتبه له القاضي هو أن أهمّ ما في الكتاب ليس الهجوم على الدكتاتورية الأولى التي كانت بصدد لفظ أنفاسها وإنما لفت انتباه كل الفاعلين السياسيين، للثورة التي تنتظرنا جميعا حكاما ومحكومين نتيجة ظهور وانتشار المعلوماتية، ودخولنا ما أسميته الحضارة الرابعة. ركّزت كثيرا على أنها ستقلب رأسا على عقب كل طرق عيشنا وطبيعة العلاقات الاجتماعية في كل المجالات ومنها السياسية.

كانت النظرية مبنية على فكرتين أساسيتين أخذت الكثير من موادها من أعمال العالم الاجتماعي الكبير ألفين طوفلر.

1 - التفريق بين مفهوم الثقافة ومفهوم الحضارة. فالثقافة هي جملة التقاليد والعادات والمعتقدات التي تميّز مجموعة بشرية عن أخرى. هي أيدولوجيا هذه المجموعة بأوسع نطاق للمفهوم. أما الحضارة فهي مجمل سبل العيش المادية التي تحدّدها تكنولوجيا معيّنة.

---

14. Ray Kurzveil - The singularity is near -Penguin Books -2005

الترابط بين الثقافة أساسا كأيدولوجيا وبين الحضارة أساسا كتكنولوجيا هو ترابط النتيجة بالسبب. فالتكنولوجيا الزراعية لم تغيّر سبل الحصول على الغذاء فحسب، وإنما كانت وراء بناء الدول والامبراطوريات والحروب على الأرض وظهور الأديان وتكاثر عدد المختصين المتفرغين للفنّ والعلم لأنهم لم يعودوا بحاجة للركض وراء الغزال. فمستوى التكنولوجيا التي نواجه بها ضروريات البقاء- سواء كانت بدائية مثل الحجارة المذببة، أو أكثر تطورا مثل المحراث أو قاطرة البخار أو الحاسوب- هو الذي يحدّد لمدى بعيد في آخر المطاف، تنظيمنا الاجتماعي والسياسي والكثير من معتقداتنا بل وحتى فنوننا : الرسم على جدران الكهوف «للبدائي» والموسيقى الالكترونية للفنان المعاصر. مثلا في منتصف القرن السابع عشر كانت الأغلبية الساحقة للثقافات البشرية، سواءً في أوروبا أو في الشرق أو في أفريقيا، تعيش في ظلّ حضارة واحدة تتميّز بتقنيات الزراعة وكل ما يرافقها؛ والباقي بعض القبائل البدائية المعزولة في غابات أفريقيا أو الأمازون، والتي واصلت العيش على الجني والقنص.

2 – من هذا المنظار يمكن تقسيم تاريخ البشرية إلى أربع حقب تاريخية انطلقت كلها من منعطفات سببها تغيير جذري في التكنولوجيا، وأدّت في الماضي إلى تغييرات جذرية في طرق عيشنا، وربما تؤدي مستقبلا إلى تغيير في طبيعة جنسنا البشري.

الحضارة الأولى : حضارة الجني والقنص التي كانت تكنولوجيتها تختزل في السيطرة على النار والحجارة المذببة. وقد امتدت منذ انطلاق غزو الإنسان المعاصر في أفريقيا أي منذ خمسين ألف سنة تقريبا، حتى ظهور الزراعة، أي قرابة الأربعين ألف سنة.

الحضارة الثانية : الحضارة الزراعية التي تصدّرت المشهد طوال عشرة آلاف سنة الأخيرة، حالما اكتشف بشر الشرق الأوسط الإمكانيات الهائلة لزرع الحبوب وما انجرّ عنه من نهاية التشرد جريا وراء لقمة العيش.

الحضارة الثالثة : انطلقت مع اكتشاف المهندس الإنجليزي « وات» للطاقة البخارية والتي دشنت الحضارة الصناعية التي غزت العالم طوال القرنين الأخيرين.

الحضارة الرابعة : حضارة المعلومات التي ظهرت بظهور الحاسوب والتي انطلقت ابتداء من منتصف القرن الماضي.

كان الأمر يومها مجرّد تنظير لمثقف يعتبر أن دوره محاولة إحلال شيء من النظام على أفكار تتلاطم ورؤى تتصارع.

مرّت النظرية دون أن يلتفت لها ناقد أو أن يفهم تبعاتها سياسي، وها هي اليوم تجد في كل الأحداث التي نعايش ما يدعمها.

يقول بريجناولفسون ماكافي[15] إننا لو قسنا مؤشر التقدم الاجتماعي على مرّ العصور ووضعنا في هذا المؤشر نسبة استهلاك الطاقة الفردية والجماعية المأخوذة من المحيط وحجم المدن وقدرة الآلة العسكرية وكمية المعلومات التي يخلقها ويتقاسمها مجتمع ما، فإننا سنرى أن هذا المؤشّر العام، أين ومتى نقيسه، بقي منخفضا جدّا ثم شهد قفزة صاروخية انطلاقا من القرن التاسع عشر، أي تزامنا مع اكتشاف واستعمال البخار وانطلاق الثورة الصناعية. هكذا مرة أخرى، غيّر اكتشاف علمي واستعماله التكنولوجي المجتمعات البشرية، بكيفية لم تقدر عليها كل الأديان وكل الأنظمة السياسية. خذ مثلا إلغاء العبودية. نظنّه هداية من الله وتطويرا في إنسانيتنا وهو إحدى نتائج ظهور طاقة بديلة أصبحت تغنينا عن الجهد العضلي للعبيد.

ما يجب أن ننتبه إليه هو تقاصر المدة الزمنية التي تأخذنا من منعطف إلى آخر. تطلّب المرور من حضارة النار والحجارة المذببة إلى الحضارة الزراعية، عشرات الآلاف من السنين. تطلب المرور من هذه الأخيرة إلى الحضارة الصناعية، قرنان. أما المرور من الحضارة الصناعية إلى حضارة الاتصال والمعلومات فيُحسب بالعقود.

قد يكون منعطف اكتشاف الطاقة البخارية لا شيء بالمقارنة مع ما سيحدثه المنعطف الفريد من تغييرات. ما نشهده كل يوم من تسارع وتيرة الاكتشافات، نتجت عنه تغييرات هائلة داخل هذه الحضارة الرابعة، نراها تنفجر كبركان تتزايد حممه قوة وارتفاعا في السماء يوما بعد يوم. لتفسير هذه الظاهرة ثمة قانون قد يصبح أشهر من قانون الجاذبية الذي ندين به لنيوتن وقانون العلاقة بين الطاقة والكتلة الذي ندين به لأنشتاين. إنه قانون مور الذي يسنّ أن قدرة الحواسيب على التعامل مع المعطيات تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا وأنه لا شيء يدلّ على أن هناك نهاية لهذا التوجّه. هكذا كان البعض يقول قبل سنين إنه لا يمكن للحواسيب أن تقود السيارات لضخامة المعطيات التي تحتاجها؛ وها هي اليوم السيارة دون سائق تجوب شوارع بعض المدن الأمريكية. كان البعض يقول باستحالة وصول الحواسيب لمستوى ذكاء الدماغ البشري. الموضوع اليوم ماذا سنفعل بهذا الدماغ يوم يتضح أن الحواسيب لا تفكّر أسرع منه فحسب، بل إنها كذلك تفكر أحسن منه.

15.. Brynjolfsson Mac Affee :The second machine age -Norton -New-York 2014

ما وضعُنا نحن من هذه الثورة الجديدة التي وجدنا أنفسنا داخلها مثل الزورق الصغير التائه تحت العاصفة ؟

كل ما نحن متأكدون منه هو أن ظروفا موضوعية (خصب الأراضي الزراعية في الغرب الذي مكّن الشعوب الغربية من تجنيد عدد أكبر للبحث العلمي – وجود الفحم) وعوامل غير مفهومة منها الصدفة، مكّنت الغربيين قبل غيرهم من تفويض الثورة الصناعية لصالحهم. وهو ما كان من تبعاته استعمارهم لنا واستغلالهم خيراتنا. عندما دخلنا نحن أيضا الثورة الصناعية واكتشفنا البترول كنا أعجز سياسيا وعسكريا من استعماله لنهضتنا. هكذا فوّتنا فرصة أخرى وعشنا على هامش الثورة الجديدة ولا نزال.

اليوم نحن أمام خطر أعظم من الاستعمار المباشر: تبعية أعمق لا تكلّف الآخرين شيئا بل نحن من يدفع ثمنها. عن أي استقلال نتحدث ومعطياتنا الشخصية والعامة بحوزة كبرى شركات المعلومات... وشبكة الانترنت تحت سيطرة بلد أجنبي... وكل حواسيبنا معرضة للاختراق والتدمير... والبذور التي تتحكم في حبوبنا وفواكهنا بيد شركات لا واعز أخلاقي لها... والخرائط الجينية لأمراضنا بحوزة غيرنا ؟

لنذهب لأبعد من هذا. يطرح المنعطف الفريد قضية بالغة الخطورة لا ينتبه لها إلا أولئك الذين يعيشون على هامش الثورة التكنولوجية الجدية أو على فتاتها. إلى حدّ الآن الجنس البشري واحد. كلنا، على اختلاف ألواننا وعقائدنا ومستوانا من «التقدّم» أحفاد الإنسان العصري الذي خرج من شرق أفريقيا قبل خمسين سنة، واستعمر كل الكوكب بسهولة بعد انقراض ذلك الغصن الآخر من العائلة الآدمية «إنسان نياندرتال» قبل أربعين ألف سنة خلت.

هل سينهي المنعطف الرابع وحدة الجنس البشري الحالي: من جهة جنس «النيو-آدميين» مثل السيبورغ المتحكمين في كل وسائل الاتصال وجيوشهم من الروبوات لفرض حكمهم، ومن جهة أخرى جنس «الأركيو-آدميين» الذين ليس لهم إلا أجسادهم البيولوجية القديمة ومعدّل أعمارهم التي لن تتجاوز في أحسن الظروف ثمانين سنة.

لنعتبر تزامن المنعطف الفريد مع الكارثة البيئية التي بدأت ملامحها تتضح هي الأخرى في ظلّ التركيبة الاجتماعية القديمة المبنية على التفاوت بين الطبقات داخل البلدان الغنية والهوّة التي تفصل هذه الأخيرة عن البلدان الفقيرة. هل مستقبلنا «الواعد» بشرية قديمة تتقاتل في أغلب دول العالم (أو ما بقي منها) على الماء والطعام، وبشرية جديدة تتحصّن داخل أحيائها الراقية في كبرى

مدن العالم ولا خيار لها للدفاع عن مصالحها غير اختراع أنظمة استبدادية ستبدو أمامها دكتاتوريات الماضي لعب أطفال ؟

أضغاث أحلام ؟ لا تُسارع بالخلاص من بداية قلق مبهم، عبر السخرية والإنكار. ثمة أكثر من كاتب في أدب الخيال العلمي[16] عمل بجدّية على هذه الفرضية واصفا ما قد يحدث في مدينة كبرى مثل مرسيليا، يفكّك فيها فيروس قاتل شبكات الإنترنت ويخرّب كل أدوات الإنتاج وكل الخدمات المرتبطة بها من توفير الكهرباء والماء، فإذا بالحضارة تنهار بين عشية وضحاها، لتتقاتل الأحياء وتعود المدينة للهمجية. سيناريو نستعرضه حتى نتفاداه، وهذه هي واحدة من أهمّ وظائف أدب الخيال العلمي...

من حسن الحظّ أن المستقبل - الذي قلنا ونردد أنه حافل بأخطار أفظع مما نتخيّل، وبوعود أروع مما نتصوّر- يضع بين أيدينا بعض الأوراق الرابحة التي قد تمكننا من أن نكون من صناع التاريخ لا من ضحاياه.

1 - المعرفة، بما هي المادة الخام التي تمكن من صنع الثروة والسلطة والاعتبار، متوفّرة بسخاء أكبر من الفحم والبترول. ويمكن الاستيلاء عليها واستعمالها دون حاجة لحروب مكلفة وغير مضمونة النتائج.

2 - القوة التي تصنع هذه المادة الخام، أي الذكاء البشري، موزّعة بالعدل والقسطاس على كل الشعوب والأمم، حيث لا توجد أي قرائن أن للدماغ الأمريكي أو الآسيوي عدد أكبر من الخلايا؛ كما لم تثبت أي من الدراسات الجدية أن للاسكندنافيين دماغين محشورين داخل القحف العظمي، بينما لا نتوفر نحن العرب إلا على دماغ واحد أو حتى على «دميّغ» بحجم نواة الزيتون.

بل يمكن القول إن عقدة النقص وعقدة «الثأر» والشعور بالخطر الداهم أن نسقط في تبعية أين منها تبعيتنا تحت الاستعمار، وأن نكون أول شعوب الأركيو-أدمية، عوامل نفسية جبارة لكي نفاجئ من فاجؤونا.

3 - الصحاري المترامية الأطراف التي شكّلت لنا لعنة لأنها كانت البديل السلبي للسهول الخصبة المترامية الأطراف للأمريكيين والأوروبيين والصينيين، هي اليوم مصدر طاقة جبارة، الطاقة

16. Stephane Beauverger -Chromozones- folio science fiction -Paris -2010

الشمسية التي ستعوّضنا عن بترول نهبه الاستعمار المنتصر زمن نكبتنا. كلنا نعرف أن الحضارة تقاس أساسا بما تنتج من الطاقة وأن المستقبل للطاقة النظيفة ومنها الطاقة الشمسية، وأن صحارينا أكبر مخزون لها في العالم. هذا الأمر حاضرنا وليس مستقبلنا البعيد. على مكتبي منذ سنتين مشروع لشركة بريطانية لتصدير الطاقة الكهربائية المنتجة في جنوب تونس، عبر أنبوب يشق مضيق سيسيليا ويربطنا بالشبكة الأوروبية للكهرباء في مستوى روما. رفضناه لأننا لم نعد نقبل بشروط مجحفة، ولعلمنا أننا نستطيع بناء كامل الشبكة بإمكانياتنا الذاتية.

بديهي أنه يجب أن تكون لنا سياسات لنكون على مستوى التحدّي المصيري الذي نواجهه خاصة في مستوى التعليم .

إلا أن حجم المخاطر وأهمية الرهان يفرض ما هو أعظم من مجرد إصلاح من بين عشرات الإصلاحات التي عرفها التعليم في بلادنا منذ الاستقلال. المطلوب هنا هي ثورة شاملة في المناهج، في البيداغوجيا، في إعادة تأهيل المربّين، في السياسة اللغوية، في الوسائل المستعملة.

كل هذا يجب أن ينبع من تفكير جماعي معمّق عبر مؤتمرات وطنية متخصصة في كل مستويات إصلاح يجب أن يكون فريدا هو الآخر. يجب تجنيد كل طاقاتنا لكي يكون لكل طفل لوحة إلكترونية، لكي يكون لكل مربّ فرصة للتأهيل، لكي تعاد صياغة البرامج حتى تواكب عصرها. يجب الخروج من بيداغوجيا التلقين لبيداغوجيا المشاركة والبحث العلمي منذ السنة الأولى ابتدائي. كيف؟ طفل باحث علمي! طبعا. في مدارس النرويج يؤخذ الأطفال للغابة ويطلب منهم التعرّف على أكبر عدد ممكن من الأشجار وتصويرها ثم البحث عن أسمائها في القاموس. هكذا يُعدّون أطفالهم ونحن ما زلنا نُعدّ بالحفظ عن ظهر قلب. علينا أيضا اعتماد سياسة لغوية تنطلق من أنه لا علم إلا باللغة الأم، وأن الظرف العالمي يفرض تملّك الإنجليزية باكرا، وأنه من الضروري أن يكون لكل متعلّم لغة ثالثة، أوروبية أساسا الفرنسية والإسبانية، أو غير أوروبية كالصينية واليابانية.

لننتبه أيضا لأهمية الثقافة العامة حتى لا يعمينا وهم التخصص الباكر، عن قاعدة وقانون أن أكبر الأدمغة عطاء في ميدان التخصص، هي الأدمغة المتوفرة على أوسع ثقافة.

المادة الأساسية لهذه الثقافة الوظائفية هي مادة التاريخ. قد لا يكون من باب المبالغة القول إن من يَقتلون بكل وحشية في صفوف داعش، هم ليسوا ضحايا وضع اجتماعي مزرٍ فحسب وجملة من الأخطاء والخطايا السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتحمل مسؤوليتها النخب التي حكمتنا نصف القرن الأخير . هم أيضا ضحايا برامج التاريخ التي قَدمت لهم تاريخا أسطوريا كاذبا ومشوّها،

ضُخّمت نقاطه المضيئة وأسقطت عنه جرائم السبي والرق والاستبداد. هذا التقديم الرسمي المنمّق للتاريخ هو الذي يجعل منه نقمة لا نعمة على مجتمعاتنا وحظوظ تطوّرها . عوض أن تؤدي معرفتنا بالتاريخ الحقيقي لاستبطان تجارب أجدادنا والتعلم منها وتجاوز أخطائها، يحكم على أطفالنا الحرمان من كل هذه التجربة ليكون الجهل بها أو الوعي المزيّف سببا من أسباب تكرار نفس الأخطاء . إن ما نحن بحاجة إليه هو تقديم رؤية موضوعية لتاريخنا، لا تغمط حقّ الآباء والأجداد ولا تغفل إخفاقاتهم في تحقيق حلم المدينة الفاضلة، وتظهر كيف يجب علينا مواصلة نضالهم والتعلم من أخطائهم. هذا التاريخ الخاص لا يقدّم منه إلا الزبد، وهو تاريخ الأنظمة والممالك والأشخاص. أما التاريخ الحقيقي لتطور الطب والزراعة والفكر والفنّ والملاحة وكل الميادين التي أضاف لها الآباء والأجداد الكثير، فهو تاريخ المختصين الذي لا يخرج من أضيق الحلقات والحال أنه هو الذي يجب تدريسه للناشئة. حتى هذا التاريخ لأهم ما تنتجه الثقافة عبر الأجيال ليس إلا سطح البحر أما الأعماق المجهولة والمتجاهلة فتاريخ الكوكب الأرضي بالتغيرات المناخية العديدة التي عرفها طيلة المليون سنة الأخيرة، تاريخ الخمس انقراضات بالجملة، التي شاهدت كل مرة انقراض ثمانين في المائة من الأجناس الحية[17]، تاريخ الجنس البشري ككل، تاريخ الحضارات البدائية والزراعية والصناعية، تاريخ الثقافات التي نتقاسم معها نفس العالم ونفس المصير.

إذا أردنا لأطفالنا ألا يكونوا هم أيضا مثل مخدوعي داعش وكل الذين يعيشون تاريخا وهميا، وأن يربطوا تواصلهم بالقوى الحقيقية التي صنعت وتصنع واقعنا، فلا بدّ من مراجعة جذرية لبرامج مادة التاريخ في كل مراحل التعليم. وإلا فإن كل ما سنبني من برامج ستكون مثل بناء أروع برج بأحدث التقنيات لكن على أرض رخوة تحمل في طياتها كل القوى التي ستطيح به عاجلا أو آجلا.

سياسة تشجيع البحث العلمي وتحديد أولوياته. إذا اعتبرنا قانون مور، وبأن قدرات الحواسيب تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا، فمعنى هذا أن الكثير من المعطيات ومن تطبيقاتها العملية ما زالت على الطريق، وأن الفوز من نصيب من سيغرفون من كنز المعرفة الذي بدأ فقط في فتح صندوقه. علينا أن نكون نحن من الحاضرين وقت التوزيع وهذا لن يكون إلا بسياسة تضع البحث العلمي في صدارة اهتماماتنا. لقائل أن يقول من أين لنا المنافسة والشعوب التي سبقتنا تمتلك جامعات لها موازنة بعض دولنا ؟

17.. Brynjolfsson Mac Affee :The second machine age -Norton -New-York 2014

اعتراض يجب عدم اعتباره لأنه يولّد الإحباط والاستقالة. لكن يجب الأخذ به لاختيار أفضل السياسات. نحن لا نستطيع أن نسابق الأمم الغنية والكبرى في تقنيات الرحلات الفضائية ولا في استكشاف أعماق المحيط، ولا في صنع الصواريخ. لكن هناك ميادين حياتية بالنسبة لنا نستطيع ويجب أن نتميّز بها، مثل استعمال الطاقة الشمسية واستصلاح الأراضي وتحلية مياه البحر والاستقلال الغذائي وصنع البرمجيات وتوسيع شبكة الاتصالات وصنع أرخص الأدوية الضرورية؛ دون أن ننسى إشكاليات التنظيم الفعال في ميدان الخدمات وهي أبحاث لا تقل أهمية عن الأبحاث المتعلقة بتكنولوجيا الأشياء.

علينا إذن التخصص في ميادين معينة، وعلى الدولة تشجيعها ماديا ومعنويا. وعليها أن توظّف الجامعات في نوع من الاستنفار كما هو الحال في حالة الحرب. لقد أعددتُ في هذا الصدد مشروع إحداث جوائز علمية للباحثين الشباب ما دون سنّ الثامنة عشر، لنشر ثقافة البحث والتنافس باكرا، وجوائز ذات قيمة مادية كبيرة للباحثين المجربين لكن بشرط هامّ هو ربط البحث العلمي بتطوير قدراتنا الاقتصادية.

كان أحد أبرز الأخطاء في «إصلاحات» الدكتاتورية، هو التخلي عن التعليم التقني واعتباره تعليما هامشيا لا يعني إلا أبناء الفقراء والراسبين في الشعَب «النبيلة» أي العلمية والأدبية. النتيجة وجود مئات آلاف المتخرجين في الفلسفة والأدب والقانون في المقاهي، وتوقف المشاريع الاقتصادية لغياب العمال والتقنيين المهرة. عكس ما قامت به ألمانيا، أي تطوير التعليم التقني واعتباره هو الشعبة النبيلة. وهذا أحد أسباب قفزتها الاقتصادية. فهنالك اليوم حركة نزوح من الجامعات في ألمانيا نحو المدارس التقنية. مثل هذه الغلطة يجب ألا تتكرّر. علينا ربط التعليم لا فقط بالثقافة وهو أمر هام، ولكن أيضا بالاقتصاد وهو أمر لا يقلّ أهمية. علينا كذلك ربط البحث العلمي بالصناعة. لهذا فإن الجوائز العلمية التي ستسندها الدولة ستخصّص بالأساس لكل الأبحاث النظرية القادرة على التحوّل لمشاريع صناعية جديدة أو لتحسين الموجود في الميادين التي حددتها الدولة كأولوية. إن سياسة ربط التكوين بالشغل والبحث بالإنتاج الاقتصادي، هي السياسة الوحيدة أمامنا إذا أردنا لمؤسساتنا ألا تكون مدارس لتكوين العاطلين عن العمل، ولجامعاتنا ألا تصبح مجرد منتج لأطنان من الورق لا تقدّم ولا تؤخّر.

تعميم الثقافة العلمية في المجتمع

من الخطأ تصوّر نهضة علمية تكنولوجية في المجتمع بوجود جزر من الجامعات ومراكز البحث

وبعض المؤسسات الاقتصادية المتطورة، وسط بحر من الجهل والتخلّف. إن النهضة إما متغلغلة، متوسعة، داخل المجتمع، أو هي مرحلة لها جزر وإن طال المدّ. كيف نوسّع دائرة النهضة التكنولوجية؟ الردّ بوضع الحواسيب لا فقط بين يدي كل تلامذتنا وطلابنا، وإنما بين يدي الأميين لمحاربة الأمية، والمرضى للتربية الصحية، ونشطاء منظمات المجتمع المدني لخلق منابر الحوار وتبادل الأفكار واقتراح الحلول لمشاكل القرى والأحياء... باختصار، بأوسع دمقرطة ممكنة لأجهزة الحواسيب ولتعلم استعمالها. هنا يجب على مراكز البحث أن توفّر لنا لوحات بثمن الهواتف المحمولة، وهو أمر أصبح في شبه الممكن إن نحن جعلنا منه أولوية سياسية اقتصادية ثقافية.

الثابت أن هنالك عبقرية داخل المجتمع ستخترع حلولا لم نفكر فيها. كل ما علينا هو رصدها وتشجيعها وتوفير الإمكانيات التي تحتاج. وآنذاك سنرى العجب العجاب وكم هي زاخرة مجتمعاتنا بطاقات جبارة أجهضها الاستبداد وعلى الديموقراطية اليوم أن تحرّرها.

الثابت أيضا أنه بقدر ما نجمّع نحن العرب طاقاتنا وإمكانياتنا بقدر ما نستطيع دخول النوادي المحرمة علينا حاليا، مثل استكشاف مجاهل الخلية الحية أو مجاهل الفضاء أو مجاهل المحيط... المجاهل التي تحتوي على الكنوز التي تتسابق لها الأمم الصانعة لأمجاد الأحفاد، لا تلك «المتمعشة» من أمجاد الأجداد.



الفضاءات الرحبة للمكان والزمان
المحافظة على الاستقلال وتوفير شروطه الدنيا

عيد الاستقلال فرصة لتذكير الشباب بأن الاستقلال الذي ينعمون به لم يأت بالصدفة، أو هدية من السماء، بل إن وراءه تضحيات أجيال وأجيال من التونسيين.

الأهمّ من هذا أن يفهم هذا الشباب أن الاستقلال ليس محطة في التاريخ نصلها ونبقى فيها آمنين. إنه دوما مشروع ناقص لا نهاية لتطويره والدفاع عنه، وهو مهدّد في كل لحظة. ما يجعل يوم 20 مارس 1956 بداية طريق لا نهايته.

إن الاستبداد البغيض الذي عشناه تحت المخلوع لم يصادر حقوق التونسيين وحرياتهم فحسب، ولم يسرق ثروات هائلة لو وظفت في مجالها لما عرف مئات الآلاف من التونسيين حالة الفقر المشين الذي هم عليه اليوم. لقد ارتهن القرار الوطني ووضعه في أيادي أجنبية مقابل دعم بقائه في الحكم. هكذا كان الاستبداد عدوّ استقلال الدولة واستقلال الشعب في آن واحد.

لقد جاءت الثورة المجيدة، ثورة 17 ديسمبر 2010، لتعيد للاستقلال ألقه. فهذه الثورة كانت ثورة دون أدنى دعم من أي طرف أجنبي. ولأن السلطة التي انبثقت من الثورة هي سلطة ديمقراطية، وأن الذين وصلوا سدة الحكم لا يدينون به إلا لشعبهم، وليسوا مسؤولين إلا أمامه، فإن الثورة ركّزت استقلال البلاد أكثر فأكثر. لكن لا يجب أن نغترّ، فالديمقراطية شرط ضروري للاستقلال لكنه ليس شرطا كافيا .

عن أي استقلال نتحدث ونحن بدون أمن غذائي، ونحن لا نتحكّم حتى في بذورنا ؟ عن أي استقلال نتكلّم ونحن نبحث عن القروض لسدّ عجز كبير في ميزانيتنا نتيجة تعطّل آلة الإنتاج، ورداءة مردودها أساسا، لانهيار قيم الجهد والعمل المتقن والانضباط والصبر ؟

عن أي استقلال نتحدّث وقرابة عشرين في المائة من شعبنا يعيش تحت خط الفقر، وجهات لا زالت تنتظر منذ نصف قرن أن تتمتع هي الأخرى بثمرة هذا الاستقلال ؟

أخيرا لا آخرا عن أي استقلال نتحدّث في عالم متزايد الاندماج والارتباط في كل المجالات وبالتالي كل الأطراف بحاجة لبعضها البعض ؟

ما يجب أن نقبله جميعا أنه لا استقلال فعلي لشعب إلا إذا كان سيّد مصيره بالديمقراطية داخل حدود وطنه. ولا استقلال فعلي لشعب إن لم يؤمّن حاجياته الأساسية من الغذاء والبذور والطاقة والماء والأدوية الضرورية. وأنه لا استقلال لشعب إن لم تكن موازناته المالية مضبوطة، تغطّي فيها صادراته ما يورّد من سلع ومن خدمات. وأنه لا استقلال لشعب لم يبلغ قدرا كبيرا من التعلّم، ولا يشارك في إثراء ثقافة البشرية. وأنه لا استقلال لشعب لا يؤثّر بقدر ما يتأثّر، خاصة وأن التنسيق والترابط الذي تفرضه التكنولوجيا بين الشعوب لا يترك لأحد إلا هذا الخيار أو التبعية.

دفع آباؤنا وأجدادنا الثمن الباهظ لوضع أسس هذا الاستقلال عندما خلّصوا الدولة الوطنية من التبعية للدولة الأجنبية.

ودفع شبابنا الثمن الباهظ للتخلص من الدولة الاستبدادية التي زاغت عن مهمة الدولة الوطنية .

واليوم يدفع شبابنا من الجيش والأمن الثمن الباهظ للحفاظ على الدولة الديمقراطية وتمكينها من مواصلة المشروع الكبير: مشروع الاستقلال المتزايد توسعا وعمقا ورسوخا.

مثل هذا الاستقلال هو الذي يبنيه تشبّع المواطنين بقيم العمل والعطاء والجهد والبحث والطموح وروح التجديد والخلق والإبداع ... هو الذي يقويه تحرّر الملايين من هذه الآفة المشينة التي اسمها الفقر، والتي لا معنى للكرامة والحرية بوجودها ... هو الذي سيحفظه انتقال تونس إلى قوة اقتصادية حقيقية ومنارة ثقافية في وطننا العربي.

قد يبدو من قبيل المفارقة القول إن هذا الاستقلال المتزايد توسعا وعمقا ورسوخا بأمسّ الحاجة للاتحاد المغاربي والاتحاد العربي، وهي مفارقة فقط بالنسبة لمن لا يفهم أن الاستقلال بما هو قدرة شعب على تقرير مصيره والمحافظة على ثرواته وضمان مكانته بين الأمم، لم يعد ممكنا إلا في إطار التجمعات البشرية الكبرى التي تتكاتف فيها شعوب حرّة للحفاظ معا على حريتها وشروطها.

مقتطفات من خطاب 20 مارس 2014

الانتهاء من الجامعة العربية وبناء الاتحاد العربي على شاكلة الاتحاد الاوروبي

قد يبدو من باب السريالية الحديث عن اتحاد عربي ونحن نرى شلل كل التنظيمات الإقليمية من اتحاد مغاربي واتحاد خليجي، وبداية تفكّك بعض الدول ودخول أخرى في فوضى لا نعرف هل ستصل أم ستتجاوز الصوملة. كلنا واعون أيضا بأن الجامعة العربية انتهت كغطاء أو كنادي للأنظمة الاستبدادية. عن أي اتحاد نتحدّث إذن.

لنبدأ بالقول أن ما نراه اليوم هو نتيجة انهيار الدولة القطرية وحدودها. فالعرب اليوم أسرى حدود زالت في أوروبا وحتى في إفريقيا بينما هي تضيّق عليهم الخناق، تمنع تبادل السلع والأشخاص، وهو من شروط أي تقدّم، ناهيك عن ضربها لكل مقومات السيادة والعزّة وجعل أمننا القومي بيد الأمم البعيدة والمجاورة.

لنقل أيضا أن الربيع العربي عمّق أزمة الدولة القطرية، وهو يثبت أنها لا تقوم بالأساس إلا على القمع وهذا عامل لا يبني الدول والمجتمعات وإنما يجمّد مرحليا عوامل الفرقة والانفجار، وهو حاصل طال الزمان أو قصر.

وعلى كل حال فإن الربيع العربي - رغم ثمنه الباهظ في بعض أقطارنا - شكّل منعرجا في تاريخنا عبر انجازات ثلاثة :

الإنجاز العظيم الأول للثورة العربية هو إعادة بناء الإنسان العربي، إذ فجأة وبدون مقدمات - أو هكذا يبدو- قطع الإنسان العربي مع حقبة كان فيها رعية لراعٍ.

لسائل أن يسأل : أين ذهب ذلك العربي العاجز الجبان الرعديد المحبط السلبي؟ من أين خرج هذا الشباب الثائر بكل شجاعته ووقاحته وتحديه ؟ قد تكون الإجابة أن شطط النظام الفاسد في القمع والفساد والتزييف والاحتقار وضع الإنسان العربي أمام تحدٍّ وجودي: أكون أو لا أكون، فقرّر أن يكون. كان المستبدّون غارقين في أوهامهم وأخطائهم وخطاياهم، يأخذون طول صمت الشعب على أنه استكانة نهائية واستسلام شامل. أما الحقيقية فإن هذا الأخير اختار أن يسكت مستبطنا ومفكرا ومقيّما لحظة الانقضاض على جلاديه، لحظة المواجهة؛ وأثبت فعلا أنه الممثل الرئيسي. معروف أن الدكتاتورية لا تعيش إلا إذا نجحت في خلق غبار من الأفراد يخافون منها ويخافون من بعضهم البعض. لكن الثورة صهرت في بوتقتها الأفراد المعزولين عن بعضهم البعض، وخلقت منهم مجموعة بشرية متلاحمة تثق في بعضها البعض وتواجه الموت جنبا إلى جنب، لفرض حقها في العيش الكريم.

الإنجاز العظيم الثاني هو إعادة بناء الشعوب العربية وهي تسمح لأول مرة للمواطنين بأن يكونوا عماد شعب جديد بدل الرعايا الذين شكلوا «شعب» الاستبداد.

الإنجاز العظيم الثالث هو إعادة مشروع بناء الأمة العربية، لا على أفكار ومنهجية الدكتاتورية، وإنما على أفكار ومنهجية الديمقراطية.

لنتذكر أن الدكتاتورية بغّضت العربي إلى العربي، والحال أنها لم تكن إلا معارك بين أنظمة تتخاصم حول تقاسم النفوذ الشخصي، دون أدنى انتباه إلى المصلحة العامة.

هي بغّضت أيضا إلى العرب حلم الوحدة العربية عندما ربطته بهذا النظام الاستبدادي أو ذاك.

وهي جعلت كل عملية تقارب مستحيلة، لأن الدكتاتوريات لا تتحد وإنما تتحارب، وكل دكتاتور لا همّ له إلا منع الدكتاتور الآخر من التعدي على مزرعته وقطيعه.

والأخطر من هذا كله، أنها بغّضت إلى العرب أنفسَهم وهم يشاهدون عجزهم وتواصل مأساتهم في ظل الاحتلال الداخلي والاحتلال الخارجي.

للقوميين نقول كم نأسف أنكم بانتصاركم لأنظمة استبدادية بحجة «ممانعتها» دمّرتم المشروع نفسه مع كل ما دمرتم؛ كل هذا لأنكم لم تفهموا أنه لا وطنية دون مواطنية، وأن خارطة القطر والوطن

الكبيرة مرسومة على جلد أبسط شخص، وأنكم لما حكمتم بالمخابرات - أو سكتم عن موبقاتها - حكمتم من حيث تعلمون ولا تعلمون بالموت على المشروع الذي كان يبحث فيكم عن مولّد.

لنفس القوميين نقول بارك الله فيكم لأنكم احتضنتم الصيغة الأولى للمشروع الوحدوي ورعيتموه في عقولكم وقلوبكم وحافظتم عليه عندما تخلى عنه الجميع. والآن عليكم تحديث المشروع لإعطائه دفعا وفرصة جديدة، أما الإصرار على صيغه القديمة فلن تجنون منها لا أنتم ولا هو- المشروع - أي نتيجة.

التحديث أو التعديل، لنفس المشروع الطموح الجبار الضروري لقرابة أربعمائة مليون نسمة هو الاتحاد العربي، وما يسنده من قيم وأفكار جديدة بخصوص تجسيده على أرض الواقع.

نعم يجب أن يكون هاجس الوحدويين، الذين لا يخلطون بين هدف قارّ ووسائل تجرّب وتلقى جانبا، أنّ الالتحاق بصفوف الاتحاديين الجدد للتخطيط ولبناء اتحاد الشعوب العربية الحرة بهاجس واحد: أن لا يكون على شاكلة الكيانات الهشة العابرة مثل الجمهورية العربية المتحدة، أو تجارب بدت قادرة على تحدي الزمان مثل الاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي، وكلها هياكل دمّرها الاستبداد حتى ولو كان هو من بناها.

الثابت أن الحدود كيانات مصطنعة، تغيّرت عبر التاريخ باستمرار، وستواصل التغير إما بضروريات الصدف ونتائج الحروب أو بتخطيط من البشر كما وقع في بناء الاتحاد الأوروبي. إنه نفس الخيار الموضوع أمامنا: إما أن نترك للفوضى حقّ إعادة رسم الحدود، وستكون نتيجة صراعات دموية تفكّك المتفكّك وتجزّئ المجزّأ، أو ستكون الإرادة الواعية والخطة المحكمة هي صاحبة القرار في إعادة رسم فضاء يحقق للأمة مناعتها وعزّتها ويفتح آفاقا واسعة أمام كل مواطن عربي.

لنتذكّر دوما أن الدول تولد وتموت في العقول وفي القلوب عقودا طويلة قبل موتها وولادتها على أرض الواقع، والتي نعايش مراسم دفنها هذه الشهور التاريخية ماتت في عقولنا وقلوبنا منذ السبعينيات. أما التي قد تصبح واقعنا بعد ثلاثة أو أربعة عقود فهي التي تعتمل في أحلامنا ومنها الاتحاد العربي.

إذا أردنا أن نضمن لهذا الجيل انطلاق المشروع الجبار، وللأجيال القادمة التنعُّم بوطن كبير يفاخرون به ويفاخر بهم، فلا بدّ من زرع الأفكار والقيم التي ستنمو داخل العقول والقلوب لتعطينا هذا الهيكل السياسي الذي نحن بأمسّ الحاجة إليه لكي نواصل تطورنا ونساهم من أقوى موقع في ملحمة الإنسانية.

الأسس

قلنا إننا شعوب تحت التأسيس، أي في صيرورة تاريخية وليس على حالة ثابتة، ما يعني أننا قد نصل إلى الأهداف التي رسمنا أو لا نصل؛ وقد نحقق كما يقول نيتشه للحياة وعودها.

كذلك نحن أمة تحت التأسيس ... منذ قرون ولقرون.

الأمة ليست مجموعة بشرية واسعة لها جملة من الخصائص المشتركة، بقدر ما هي مجموعة بشرية تعاهدت على مشروع حضاري مشترك. كان مشروعنا عبر التاريخ نشر الإسلام ولغة القرآن. كان هذا المشروع دعامة الفضاء الثقافي الواحد الذي يجمعنا اليوم. لمواصلة التأسيس نحن على أشدّ الوعي منذ أكثر من قرن بضرورة فضاء سياسي مشترك لمواجهة تحديات نحن أعجز من مواجهتها متفرقين. هذا الفضاء السياسي هو في حالتنا الضرورة القصوى لبناء الفضاء الاقتصادي، خلافا لأوروبا التي سبق فيها الاقتصادي السياسي. نحن حاولنا بناءه بأكثر من طريقة: التجمعات الاقليمية التي لم تظهر نجاعتها، جامعة الدول العربية التي تقادمت بشكل يفرض علينا تعويضها بهيكل جديد هو الاتحاد العربي ليذهب بعملية التأسيس إلى أبعد شوط ممكن. للتمهيد إليه يجب التذكير بالمسلمات الفكرية التي على البناء الانطلاق منها.

القاسم المشترك بين كل الشعوب انتماؤها لثقافة جامعة هي العربية الإسلامية، لكن لها الحق بل من واجبها المحافظة على خصوصياتها وتنميتها لتكوين أمة لا تكون خليطا تذوب داخله المكونات، وإنما باقة تُبْرِز كل زهرة فيها جمالها ضمن جمال بقية الزهور. يبقى أن العمود الفقري للأمة هو لغة الضاد التي يجب تعهدها وتنميتها ونشرها في العالم، لأننا أمة تسكن ثقافة ولا تسكن قطعة من الأرض، لأننا أمة تجمع بينها الكلمات وليس الجينات، لأننا أمة أقوى رابط فيها الفكر وليس الدم.

هذا ما يجعلنا نعود لتعريف العربي الذي قبل به حتى أعتى الوحدويين القدامى: العربي هو كل من تكلّم اللغة العربية، وقبل بانتمائه لأمة العرب. لنضف للتعريف القديم أن بوسعه بل من واجبه الحفاظ على أي لغة أخرى يتكلمها ليكون همزة الوصل والتواصل مع الثقافات الشقيقة والصديقة.

شعوبنا بطبيعتها عاربة مستعربة، أي عربية أمازيغية، وعربية أفريقية، وعربية كردية، عربية مسلمة، وعربية مسيحية، عربية سنية، وعربية شيعية.

لَبنات الاتحاد العربي شعوبٌ حرّة فوّضت لأنظمة ديمقراطية الدفاع عن مصالحها المشروعة.

الاتحاد العربي تحالف بين شعوب متساوية في الحقوق والواجبات، ضد العدوين اللدودين للعرب والشعوب العربية والأمة ككلّ: التخلف والتبعية.

مهمة الاتحاد تحقيق القدر الأقصى من المنافع لكل مواطن ولكل شعب طرف، وللأمة ككلّ، وذلك عبر التنسيق والتبادل والعمل المشترك في كل الميادين الضرورية لحياة أفضل.

الاتحاد العربي عقد بين دول ديمقراطية مدنية، يستمد شرعيته من إرادة شعوب حرة تَقْبَل عبر استفتاء حرّ ونزيه تفويض جملة من الصلاحيات لهياكل حكم مشتركة مع الحفاظ لتلك الدول على استقلالها وسيادتها المطلقة على ترابها الوطني، ما يعني أنه لا مجال لأيّ مركزية يصدر منها القرار لتكون مهمة الأقطار تنفيذها، وإنما الاتحاد مستوًى له جملة من الصلاحيات التي لا تَنقُض ولا تتدخل في صلاحيات الدولة القطرية، وهذه نفسها مجرّد مستوًى مُطالبٌ باحترام صلاحيات الجهات (المناطق) والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني.

الاتحاد العربي أداة لسحب قرابة الأربعة مائة مليون إنسان من ساحة الخصاصة والعنف وعدم الاستقرار وجعلهم قوة جديدة تساهم في بناء عالم أفضل لعامة البشر.

الاتحاد العربي أداة لتمكين الشعوب العربية من أوسع سوق لما تنتج من مواد وأفكار وقيم وقوانين، وفتح الفضاء العربي أمام تحرك البشر والرساميل، وهو اليومَ أهم شرط لنهضة اقتصادية شاملة.

الاتحاد العربي أداة لعودة أمتنا عضوا في منتدى الأمم الكبرى، بعيدا عن منطق الثأر من الغرب أو الانتقام من اليهود، أو أي انزلاق شوفيني عنصري ديني من هذا القبيل وكطرف فاعل في صنع السلام والتقدّم. لا يجب أن ننسى أن الأمة فكرة عظيمة لأنها تعدّ لتقارب شعوب مفرّقة ولمزيد من الإدماج البشري، لكنها فكرة خطرة وهي تحمل في طياتها منذ انطلاقتها مشروع ثأر وانتقام ومواجهة مع الآخر.

بخصوص ملحمة ومأساة فلسطين والفلسطينيين

أهلنا هناك هم وحدهم أصحاب القرار ولا حق لأحد أن يزايد عليهم وخاصة الجالس في صالونه يتفرّج في أشلاء أطفال غزّة على شاشة التلفزيون، يريد تحرير الوطن السليب ولو أدى الأمر إلى التضحية بآخر فلسطيني

إن ارتضى الفلسطينيون بحلّ الدولتين فليكن وعلينا مواصلة دعمهم بكل امكانياتنا والقبول بما يقبلون به.

لكن قناعتي الشخصية أنه حلّ تجاوزه الزمن. كان ممكنا مباشرة بعد اتفاقيات أوسلو لكن عقدان من الاستيطان جعلا الأمر مستحيلا وقد تداخلت الأراضي المسكونة بالشعبين . إنه لمن سخرية

التاريخ أن الإسرائيليين الذين لا يريدون شيئا قدر الدولة اليهودية هم الذين جعلوها مستحيلة **بجشعهم وتطرّفهم** عندما توسعوا كالسرطان في الضفة الغربية وجعلوا الدولة الفلسطينية القابلة **للعيش غير ممكنة** شعارهم المثل الفرنسي - الزبدة وثمن الزبدة-

الحلّ الباقي هو دولة ديمقراطية عبرية عربية يتعايش فيها الشعبان كما يتعايش اليوم البيض والسود في جنوب افريقيا وأن تكون هذه الدولة جزءا من اتحاد الشعوب العربية كما أصبحت جنوب افريقيا جزء من الاتحاد الافريقي وقاطرة قوية فيه.

يتطلب هذا بالطبع أن يفرز الشعب الفلسطيني مانديلا جديد وأن يفرز الشعب الاسرائيلي دوكلارك آخر. هل من خيار بديل وقد وصل المشروع القومي العربي إلى مأزق حيث لا أحد يتصور قيام دول عربية موحدة بحرب ترمي اليهود إلى البحر(بالضرورة نووية لا تبقي ولا تذر) نفس الشيء عن انتهاء المشروع الصهيوني إلى مأزقه الخاص وقد تداخل الشعبان وأصبحت القوة العسكرية والترسانة النووية بلا جدوى أمام صراع مدني أو معارك استنزاف مع مقاومة متجذّرة في محيطها ، قوية بشرعية كفاحها ، تتغذى من الظلم وتستمدّ منه قوتها، انتصرت على الغطرسة الاسرائيلية في لبنان وفي غزّة البطلة أكثر من مرّة الاتحاد العربي أداة سياسية تخدم الإنسان العربي عبر دستور اتحادي، ومحكمة دستورية اتحادية، مع مزيد من الضمانات للتمتع بكل الحريات والحقوق المنصوص عليها في الدساتير الوطنية وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الاتحاد العربي بناء تدريجي ينطلق من نواة، شريطة أن تكون صلبة، إما بالتواصل الجغرافي وإما بقوة العلاقات الاقتصادية وإما بتوافق الأنظمة ومن الأحسن بكل هذه العوامل مجتمعة

كما للاتحاد الاوروبي تجمعات إقليمية يمكن للاتحاد العربي البناء على ما يوجد من تجمعات إقليمية كالاتحاد المغاربي والاتحاد الخليجي

«المهندسون المعماريون» و»البناة» هم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، خاصة الشباب، ورجال ونساء الفكر والإعلام والثقافة يمارسون ضغطا متواصلا على حكام آن الأوان ليفهموا أن التاريخ يفرض عليهم هذه الوجهة ومن الأفضل لهم ركوب الموجة بدل الغرق فيها.

الاتحاد العربي مثل كرة الثلج التي تَكْبُر شيئا فشيئا بانضمام كل شعب عربي حقق استقلاله الثاني؛ ويتم بناء مؤسسات الاتحاد تدريجيا بِخُطًى ثابتة، آخذة بعين الاعتبار الحساسيات الوطنية والمصالح القطرية. يجب الشروع من الآن والانتهاء في ظرف عقد من بناء الاتحادات المحلية: الاتحاد

المغاربي الذي يمكن أن تنضم له مصر سريعا، الاتحاد الخليجي الذي يمكن أن يشمل اليمن والأردن، ثم ضم الاتحادين ودمج بقية الأقطار في أجل العقدين القادمين لنكون على أهبة الاستعداد لمواجهة التغييرات الجذرية التي سيشهدها العالم وأخطرها التغييرات المناخية.

المؤسسات الاتحادية الضرورية هي البرلمان الاتحادي بغرفتين، الأولى مجلس الأمة، حسب عدد السكان والثانية مجلس الشيوخ، بممثلين متساوين لكل دولة، ثم محكمة دستورية اتحادية، فمجلس حكم برئاسة دورية كل ستة أشهر لكل بلد، وتنسيقيات بين وزارات التعليم والتشغيل والصحة والأمن إلخ، ومؤسسة دفاعية واحدة ووزارة خارجية واحدة، وخاصة بنك عربي اتحادي وعملة عربية وضريبة اتحادية وصندوق إنماء عربي تشارك فيه كل دولة طرفٍ بما يتطابق مع إمكانياتها المادية ويُخصَّص للتنمية القطرية أو لمشاريع اتحادية.

لا يدخل الاتحاد أي قطر يعيش تحت نظام استبدادي ولو كان عروبيا ألفا في المائة، لأن الاستبداد ليس فاسدا فحسب، وإنما هو أيضا مُفسِد ودخوله بمثابة زرع جرثومة خطيرة في جسد رضيع لم يكتسب بعد كل مناعته. لا يهم أن يكون النظام ملكيا أو جمهوريا، شريطة أن تكون الديمقراطية الفاعلة والفعلية ركيزة الحياة السياسية والاجتماعية للبلد العضو. تُلغَى التأشيرة حال دخول طرفٍ في الاتحاد. أما إلغاء الحدود فيتم على مراحل يتم التوافق عليها.

الجنسية عربية مصرية، عربية تونسية إلخ، مع جواز سفر عربي موحّد. في مرحلة البناء التدريجي يمكن أن يكون للاتحاد عدة عواصم، كأن تحتضن القاهرة المجلس الرئاسي، وتونس مجلس الأمة، وطرابلس مجلس الشيوخ، وأن تحتضن غدا دمشق مجلس الدفاع المشترك، وصنعاء المحكمة الدستورية الاتحادية. كل هذا بانتظار اكتمال الاتحاد، أي انضمام جلّ إن لم يكن كل شعوب الأمة. يومها يشرع الجيل القادم في بناء «بيت العرب» كعاصمة للأمة تشيّد في المركز الجغرافي للوطن الكبير وتكون أعجوبة القرن الواحد والعشرين معماريا، تسطع بعودة العرب لساحة التاريخ.

أخيرا لا آخرا كل الهياكل التنظيمية التي لا تُبنَى على القيم عماراتٌ عائمة فوق رمال متحركة. يجب أن يُسنَد الاتحاد إذن من مصدرين: الأول هو القِيَم التحررية في تراثنا العربي الإسلامي كالكرامة التي كَرّمنا الله بها، والحرية التي صرخ من أجلها عمر بالاستنكار الشهير، والعدل الذي جعل منه ابن خلدون أساس العمران. والثاني هو القِيَم العالمية الممثلة في البنود الثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنها الحق في الحريات الفردية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. أما تفعيل هذه القيم فيكون بالتربية والثقافة والإعلام، دون نسيان أهمية القدوة التي يجب أن يلتزم

بها كل مَن يَحكُم انطلاقا من قاعدة «سيد القوم خادمهم وسيد الأسياد من يعطي المَثَل لا من يعطي الأوامر.

أضغاث أحلام ؟

المشي على سطح القمر، كما الغوص في أعماق المحيطات، والتغلب على الكوليرا والطاعون، وصندوق الضمان الاجتماعي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة ...!!!! كل هذا كان يوما أضغاث أحلام .

القوانين التي يجب دوما تذكرها عندما يداهمك الإحباط والشكّ:

- الإنسان لا يحلم إلا بما هو قادر على تحقيقه

- الحلم هو المسودة الأولى والإجبارية لكل مشروع جبار

- من لا يحلم ولا يعمل على تحقيق حلمه مؤهل لأن تتقاذفه أحلام الآخرين، واسألوا أجيال الفلسطينيين التي تخبطت ولا تزال في كابوس كان يوما حلم رجل واحد اسمه هرتزل .

- إذا كانت كل الأحلام لا تتحقق، فإن ما تحقق من عظائم الأمور بدت يوما ما أضغاث أحلام إذن احلموا بعرب يغرسون الراية فوق قمم الهملايا والقطبين وسطح القمر والمريخ، ويصبغون صفرة الصحاري بخضرة تبهر من ينظر للكوكب من الفضاء، ويبنون اتحاد الشعوب العربية الحرة كواحد من بين القوى العظمى الخمس أو الستّ التي ستسيّر عالم نصف القرن المقبل.

مسكين الإنسان الذي لا يحلم، ومسكينة الشعوب والأمم التي طلّقت مثل هذه الطاقة الجبارة. بعد الحلم لا بدّ من التخطيط فالعمل فالتقييم فالمراجعة، فإعادة الكرّة المرة الأولى والمرّة الواحدة بعد المليون إلى أن يخضع الواقع للحلم العظيم.

ألسنا أمة تعلّمت من أحسن معلم أن العرش نفسه ليس مستعصيا على همة الإنسان، فما بالك بهمة الأمم ومنها هذه الأمة التي غسل الكثير منها أيديهم منها، وها هي تزمجر كالأسد الهصور وهو يكسر قضبان السجن.

خطاب القمة العربية

الدوحة 29-7-2013

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة

أصحاب الفخامة والمعالي

السيد أمين الجامعة العربية الأخ نبيل العربي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني في البداية أن ألتقي بكم مجددا، وأن أعرب عن امتناني لدولة قطر الشقيقة لما حظي به اجتماعنا هنا من عناية وحسن ضيافة، وأن أشكر صاحب السمو الشيخ حمد متمنيا له ولقمتنا كل النجاح في خدمة القضايا العربية.

يشهد وطننا العربي جملة من الأحداث التي تتجه في معناها العام إلى إحداث تغييرات عميقة في النظام السياسي العربي القديم، والخيار أمام الجميع إما تطوير نظمنا السياسية نحو النموذج الديمقراطي، بإصلاحات عميقة تقطع مع ما عرفنا من محاولات ذرّ الرماد أو حتى الاستبلاه الذي مارسته الأنظمة المنهارة، وإما إجبار الشعوب على ثورات باهظة الثمن مثل الذي تشهده سوريا الشهيدة والرسالة التي تبلغها اليوم لكل الطغاة بأن أنظمة الفساد والتزييف والقمع ستدمّر كلّف ذلك الشعوب ما كلّفها..

إن الإصلاح السياسي الداخلي منعكس بالضرورة على طرق عمل مؤسساتنا القومية؛ فالجامعة العربية من البداية كانت نادي لدكتاتوريات حريصة على مزارعها الخاصة لا تقبل أدنى تفويت في أقل صلاحية، لذلك جاءت الجامعة العربية عاكسة للذهنية المريضة وهي لا زالت إلى اليوم مشبعة بها.

لقد بدأت تتضح في الأفق معالم النظام السياسي العربي الجديد الذي سيكون بالضرورة منافيا للنظام العربي القديم، إذ سيشهد ولادة دول، وإن لم تكن ديمقراطية مائة بالمائة فإنها ستكون دول مستجيبة لضغوطات ومطالب رأيها العام، خاصة فيما يتعلق بضرورة تحقيق أقصى درجات الاندماج الاقتصادي العربي، لأن ذلك هو المدخل الأساسي لتحسين مستوى عيش شعوبنا وعودة أمتنا للتاريخ من أوسع أبوابه.

إن كل نظام سياسي لا يتأهب لهذا التحول يحكم على نفسه بأن يكون خارج نسق التاريخ ويحكم على نفسه بسرعة الزوال.

إن أي تغيير في هيكلة البيت المشترك لا بدّ أن تنطلق من هذه النقلة النوعية في التفكير الجماعي، وأن تضع نفسها في سياق التغييرات الهائلة التي تشهدها أمتنا، والويل لمن يصرّ على التجديف ضدّ التيار يجب أن نتذكّر أننا أمة مشتتة وأن تشتتنا يضعفنا، وفي المقابل فإن عالم اليوم يشهد تشكل مجموعات ضخمة ستسحقنا إن لم نفهم ضرورة النسج على منوالها.

إن نسبة الاندماج الاقتصادي العربي ليست ضعيفة فقط مقارنة بنسب اندماج الفضاءات الإقليمية الأخرى، بل إنها مخجلة. ففي حين تتجه الدول إلى بناء اقتصاديات فوق وطنية بدرجة اندماج كبيرة، لا يزال الوطن العربي لم يتلمس طريقه بعد نحو الاقتناع بهذه الضرورة الحياتية لكل شعوبنا. يذهب في ظن البعض أنه كلما تحدثنا عن مزيد تعزيز التعاون العربي العربي، فإن ذلك ينطلق من طمع بعض دول الوطن العربي الفقيرة في ثروات بعض دوله الأخرى الغنية، وهذا فهم عفا عنه الزمن. إن زيادة درجة الاندماج الاقتصادي العربي هو بدرجة أولى في مصلحة الدول العربية الغنية، لأنه سيزيد في غناها، حيث أن نسب النمو المحققة بفضل الاستثمارات البينية العربية ستكون في كل الحالات أعلى مما ستحققه اقتصاديات القارة العجوز على سبيل المثال. فالسوق في بلداننا واعدة أكثر من غيرها، والكفاءات العلمية والفنية أكثر توفرا وأقل تكلفة، وكذلك اليد العاملة.

إن تونس التي ستحتضن القمة الاقتصادية العربية المقبلة ستطلق ورشات عمل حول الاندماج الاقتصادي العربي، وهي على قناعة تامة بأن موضوع الاندماج ليس موضوع دراسات وتقديرات فقط، بل موضوع قرار سياسي يعبر عن إرادة سياسية قوية تجاه مشاكلنا الاقتصادية التي تتحول

إلى مشاكل اجتماعية ثم إلى مشاكل سياسية تهدد استقرار الأنظمة. إننا في تونس على قناعة أنه لو أنفقت الأنظمة الاستبدادية التي عصفت بها الثورات على التنمية نصف ما أنفقته على التسليح والسجون وأجهزة القمع والمخابرات، لحققت اقتصادا كبيرا في النفقات، وأنها لو اتبعت منهج القرار الديمقراطي في سياستها الداخلية لما فكر أحد في الإطاحة بها والثورة عليها. إن التنمية والديمقراطية هما السبيل الوحيد لاستقرار أي نظام، وقد آن الأوان لنفهم ذلك أخيرا.

إننا في تونس، بقدر اعتزازنا بانتمائنا العربي الجامع، فإننا معتزون بالانتماء لفضائنا المغاربي، حيث نسعى جهدنا لجمع الكلمة ومواجهة التحديات التنموية والأمنية بسياسة واحدة. إن خريطة الطريق الاندماجية التي اقترحناها على أشقائنا في الاتحاد المغاربي والقائمة على منح الحريات الخمس لمواطني الدول المغاربية، يمكن أن يكون نموذجا جيدا لباقي دول الوطن العربي. كما أننا بالرغم من المشاكل الأمنية الخطيرة التي تتهددنا لا ننفك نحاول الاتفاق على برامج تنموية مشتركة في المناطق الحدودية بدعم كامل من أشقائنا في الجزائر وليبيا.

إن الوضع يتطلب بإلحاح أن ننسج على منوال النماذج الناجحة في العمل المشترك ولا أرى أنجح من الاتحاد الأوروبي الذي يضم دولا مستقلة وشعوبا حرة، وعوضا عن التلهي بإصلاحات هامشية على مؤسسة تجاوزها الزمن يجب أن نضع نصب أعيننا تحقيق الاتحاد العربي في ظرف عقدين من الزمن على أبعد تقدير، وأن نبدأ بوضع اللبنات لإقامة صرح هذا الاتحاد لبنة لبنة، وأن تكون الجامعة العربية المكان الذي تصاغ فيه إستراتجية بناء الاتحاد لا هيكلا يحاول تعويضه أو التغطية على عدم وجوده .

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي

لقد أهملنا في زحمة الأزمات المنطلق الذي كان ينبغي أن نرعاه ونصونه ونحافظ عليه، ألا وهي اللغة العربية، عماد مشروعنا القومي، فتأخر الاهتمام بتطويرها وجعلها ركيزة نهضتنا العلمية والتكنولوجية.

وانطلاقا من هذه الحقائق، وتحقيقا لتلك الأهداف، تتقدم الجمهورية التونسية بمشروع لغوي سميناه «محراب اللغة العربية» يرمي إلى جعل لغتنا قوام نهضتنا العلمية والتكنولوجية وأكبر عامل في الاندماج الثقافي، وجعلها لغة تتوسع وتنتشر لتضاهي كبرى اللغات في العالم، وبالتالي تصبح جزءا من إشعاع الأمة وفي خدمة السلام والتقارب بين الشعوب والحضارات.

إن هذا المشروع الذي تصلكم الآن نسخة كاملة منه، يحتاج منكم اهتماما خاصا، وإن تونس لا تشك لحظة في الدعم الذي سيجده من لدنكم. وبناء على ذلك فإنني أتوجه إلى القمة بطلب الإذن

بدراسة المشروع، وتوجيه توصية في الغرض للسيد الأمين العام للجامعة، والسيد رئيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لبعث لجنة (ستتشرف تونس باستقبالها) تهتم بوضع الملامح العملية للبرنامج تصورا وتكلفة، علما وأنه في منظورنا ستحتضن كل دولة عربية مشاركة مركزا من المراكز الضرورية لبلورة البرنامج وتكون كل الشبكة تحت الإشراف السياسي للقمة نظرا للأهمية الحضارية الفائقة للمشروع .

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي

لقد رفعت ثورة الشعب التونسي في درجة التزامنا بالقضايا العربية، وأولها قضية فلسطين وسوريا. إن تونس التي لا أطماع لديها في أي من المنطقتين، تنطلق في مواقفها فحسب من اعتبارات مبدئية. من هذا المنطلق، فإننا في تونس نعتبر أن أخطر ما يواجه قضية الشعب الفلسطيني هو الانقسام وتفرق الكلمة. لقد آن الأوان لإخواننا الفلسطينيين أن يتحرروا أخيرا من الحسابات الضيقة، وأن يعطوا الشعب الفلسطيني ما يستحقه من وحدة الكلمة والقرار، لأن مواجهة المشاكل الكبرى التي يطرحها الاستيطان لا يمكن أن يتم دون قرار فلسطيني واضح. وإن تونس التي فتحت ذراعيها باستمرار للأشقاء الفلسطينيين، والتي اختلطت دماء أبنائها بدماء أبنائهم، مستعدة للعب أي دور يطلب منها لتحقيق المصالحة الفلسطينية وبناء سلطة فلسطينية منتخبة انتخابا ديمقراطيا.

أما الموضوع السوري، فإن موقفنا كان واضحا منذ البداية تجاه دموية النظام وعنفه ضد أبناء الشعب السوري. كما كنا واضحين تجاه الدعوات التي رأينا أنها تصب في مصلحة الحرب الأهلية في سوريا أكثر منها في مصلحة تحرر الشعب السوري. إن الدمار الشديد الذي حل بأشقائنا في سوريا الشهيدة وعشرات آلاف القتلى الذين سقطوا ضحية لدموية أول نظام في العالم يقصف شعبه بصواريخ السكود، يتحمل وزرهم دون شك ذلك النظام. غير أنه لا ينبغي أن يغيب عن أعيننا أيضا أن الأخطر لم يحصل بعد. فالحرب لن تتوقف مع سقوط النظام، بغض النظر عن تاريخ سقوطه، لأن نذرها بدأت تلوح في أفق الجوار السوري وبعيدا عنه. إن المشكل الذي يجب أن نفتح عليه أعيننا الآن هو ضعف البديل المقترح للنظام، وتفكك جبهة القوى الوطنية السورية، وتحول سوريا إلى أرض تتقاتل فيها المصالح الدولية والإقليمية بأجساد سورية وعربية. إن المحرقة الجارية في سوريا تتطلب حلا سياسيا يجمع عليه السوريون أولا، فسقوط النظام لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. وإن من شأن الضغوط التي تسلط على هذا الفصيل السوري أو ذاك أن تزيد الوضع توترا ودموية. من هنا فإن الهدف ليس إنتاج بديل فقط، بل أن يكون هذا البديل عن النظام جديا وقادرا على تكتيل

السوريين حوله، فالمعركة سياسية بالأساس وليست عسكرية. لذلك فلا ينفع صنع بديل ثم التفطن بعد ذلك إلى ضعف تمثيليته على الأرض.

من جهة أخرى فإن القضية هي بالأساس قضية الشعب السوري الذي ثار ضد الاستبداد، وواجه القمع بصدور عارية من أجل حقه في الحرية والكرامة. إننا ننظر بكثير من الريبة إلى توافد المقاتلين من بلدان أخرى على الأراضي السورية، سواء قاتل هؤلاء إلى جانب النظام أو ضده. ذلك أن تركيبة الشعب السوري لا تسمح بدخول العوامل الطارئة، خاصة إذا استندت إلى قوة المال والسلاح. لقد علمتنا التجربة أن هؤلاء المقاتلين سيعودون إلى أوطانهم الأصلية بعد ذلك، وأنهم سيشكلون مخزونا بشريا لأية محاولات لزعزعة استقرار دول أخرى. لذلك فلا يمكننا السماح بهذا النزيف الخطير الذي يتعرض له شبابنا الذي ينقل إلى سوريا ويلقى به إلى الموت، بعد أن يكون قد قتل أناسا لا يعرفهم، لغايات لا يعرفها.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي

في ختام هذه الكلمة، أجدد التأكيد لكم على استعداد بلادي للعب أي دور يطلب منها وتتوفر له الظروف للمساعدة على تحقيق أكبر قدر ممكن من وحدة الكلمة العربية، ووضع الأسس لنهضتها الثقافية والاقتصادية، والتزامها بما يصدر عن الجامعة من قرارات. إن الوضع الصعب الذي تشهده بعض نواحي وطننا العربي العزيز تتطلب جهدا كبيرا لإغاثة إخواننا في فلسطين وسوريا بالدعم الإنساني أولا، ثم بالدعم السياسي من أجل تحقيق وحدة الصف الوطني، كما تحتاج منا جميعا وعيا متعاظما بأهمية المخاطر التي تتهدد أمننا القومي، وضرورة أن ينظر إلى هذا الموضوع كأولوية تتجاوز المصالح والنزاعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب القمة العربية

الكويت 25 مارس 2014

صاحب سمو أمير دولة الكويت الشقيقة الشيخ صباح الأحمد جابر الصباح

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة

السيد الأمين العام للجامعة العربية

حضرات السادة والسيدات الوزراء والسفراء

الحضور الكريم

أيها الإخوة الأعزّاء

بعد واجب الشكر والامتنان لصاحب السموّ أمير دولة الكويت ولشعب الكويت وحكومته لاستضافة هذه القمة بالحفاوة والكرم المعهودين منهم، اسمحوا لي، أمام خطورة الوضع الذي تمرّ به أمتنا المثخنة جراحا، أن أتكلم بصراحة وكلي ثقة أنكم ستتقبلونها مني، لتشاركنا جميعا في نفس الآلام والآمال .

أكثر من أي وقت مضى.

نحن مهددون بعودة كاسحة للطائفية والقبلية والجهوية، وكلها مؤشرات على فشل الدولة في تحقيق المواطنة، لأنها بسياساتها الخاطئة دفعت الفرد إلى التقهقر إلى مستويات قديمة ومتخلفة بحثا عن الحماية والعدالة عوض الارتقاء إلى مصاف أعلى للانتماء والمسؤولية كالانتماء للعالم والإنسانية.

نحن مهددون باستقطاب ثنائي حاد بين الفقراء والأغنياء، بين الإسلاميين والعلمانيين، بين الديمقراطيين وغير الديمقراطيين، بين الشباب والشيوخ.

نحن مهددون بتوسع وتجذّر الإرهاب وكلنا نعرف عبث محاولة علاج ظواهره بالقوة، إن لم نعالج أيضا وخصوصا أسبابه بالسياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة.

نحن مهددون بتفاقم الفقر وبطالة النخب، التي صرفنا عليها الأموال الطائلة، فبذّرنا عطاءها أكثر مما بذّرنا الأموال التي صرفناها لتكوينها.

نحن مهددون بصراعات، وحتى بحروب أهلية لا تبقي ولا تذر نتيجة ثورات وثورات مضادة سترفع منسوب العنف بكيفية رهيبة، وستضيّع علينا كل فرص الاستقرار والاستثمار والازدهار.

نحن مهددون بتفككك بعض دولنا، وبشلل متزايد يساوي الاندثار لمنظماتنا الإقليمية.

نحن مهددون بتفتّت ما بقي من فلسطين وضياع حقوق شعبها إلى الأبد، أضف لهذا ضياع المسجد الأقصى ووصول المأساة الإنسانية ذروتها في غزّة المحاصرة، غزّة الشهيدة، غزّة المظلومة.

نحن مهددون بتوسع الهوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية بيننا وبين عدد متصاعد من الشعوب والأمم، مما سيزيد من تخلفنا ومن تبعيتنا، لا فقط بالنسبة للغرب وإنما حتى بالنسبة للشرق والجنوب.

نحن مهددون بالكارثة البيئية التي تتوعدنا بالعطش والتصحّر والجوع وحتى بانهيار كامل لمجتمعاتنا.

والمحصّلة أن شعوبنا وأمتنا لم تعرف مثل هذه التحديات المصيرية منذ الغزو الصليبي والمغولي، والخيار اليوم بين أن نكون أو لا نكون.

أيها الإخوة الكرام

جزء كبير من هذه الأخطار المحدقة بنا والكوارث التي تترصدنا ناجم عن أوضاع تتجاوزنا، مثل التغيير المناخي أو النظام الاقتصادي العالمي، لكن جزءا هامّا منه مسؤولية الخيارات الخاطئة التي اتبّعها أسلافنا، وهي في أغلب الأوقات عن حسن نية، أو لأنها كانت مرتبطة بإيديولوجيات عصرهم وأثبتت التجارب عقمها. فجلّ المآسي التي تتخبط فيها شعوبنا ناجمة عن تجاهل عمق مطلب

الحريات الفردية والجماعية، ومطلب العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، وكل سياسة لا تتجاوب مع هذه الطلبات بصدق وفعالية، أو تتصدّى لها بأساليب وعقليات الستينيات، لا تفعل سوى إعداد الثورات المقبلة حتى ولو كان الثمن باهظا كالذي يدفعه اليوم الشعب السوري.

مثل هذا الوضع غير المسبوق في تاريخنا الحديث يتطلب منا إجراءات تكون على مستوى التحديات المصيرية التي تواجهها شعوبنا وأمتنا، منها التي تتعامل مع كوارث اللحظة الراهنة ومنها التي تتوجّه إلى الأمد المتوسط ثم إلى الأمد البعيد.

على صعيد اللحظة الراهنة لا شيء يستأهل أن نتجنّد من أجله قدر إيقاف حمام الدم في سوريا. إنني أتوجّه كطبيب للطبيب بشّار الأسد، وكثائر على الاستبداد للثوار، ليرحموا الشعب السوري الذي فاقت محنته كل المحن، وأدعوهم إلى وقف فوري لإطلاق النار وإيجاد حلّ سياسي لمأساة فاقت كل ما عرفنا من مآسي.

ليعلموا جميعا إنهم سيضطرون لهذا الحلّ السياسي عاجلا أم آجلا، وأن تأجيله نتيجة حسابات خاطئة سيكون ثمنه عشرات الآلاف من الأرواح البريئة التي ستهدر عبثا. فهل هم على استعداد أمام التاريخ وأمام ضمائرهم لتحمل وزر كل هذه الأرواح الضائعة ؟

لحقن الدماء العربية اليوم وغدا لا قدّر الله، تدعو تونس هذه القمة لخلق لجنة مصالحة قومية قارّة لتلعب دور فرقة المطافئ، ساعية لإعادة سبل الحوار المتقطعة بين كل الأطراف السياسية داخل دولنا وبينها، وساعية قبل كل شيء لرفع الحصار عن أهلنا في مخيم اليرموك وفي غزّة، ودعم أهلنا في القدس ليحفظوا للأمة أولى القبلتين وثالث الحرمين.

أيها الإخوة الأفاضل

ليس خافيا عليكم أن عموم العرب لا يأملون الكثير من القمم العربية، وأقول على مسؤوليتي أن هذا الشعور وإن كان مفهوما ليس دوما على حقّ.

لقد وجدت هذه القمم قبل قمم مجموعات الدول السبعة والثمانية والعشرين، وشكّل انعقادها على مرّ العقود رغم حدّة الصراعات مكسبا في حدّ ذاته لا يقدّر أهميته إلا من يقرؤون التاريخ ويعرفون كم عانت الشعوب من غياب مؤسسات حوار في أعلى هرم السلطة.

إنّ قممنا وإن لم تعالج بالضرورة كل أمراض الأمة، فقد ساهمت كثيرا في الوقاية من ظهور البعض منها وتفاقم البعض الآخر.

إن العطاء غير المرئي لقممنا العربية حافز لنا لمزيد من البذل، والقرار الحكيم بتخصيص مؤتمرات للقضايا الاقتصادية والاجتماعية دليل على أن القادة العرب واعون أشدّ الوعي بانتظارات شعوبنا.

إنه من بالغ الأهمية أن تدخل قراراتنا السابقة حيز التنفيذ وعلى رأسها إحداث صندوق المشاريع المتوسطة والصغرى الذي اقترحته الكويت، والاتحاد الجمركي بحدود 2015، وربط شبكات الكهرباء والسكك الحديدة في أسرع وقت.

إن تونس ستتشرّف باحتضان القمة العربية الاقتصادية المقبلة سنة 2015، وستكون هذه القمة فرصة ثمينة للقادة العرب لبعث رسائل مطمئنة لشعوبنا بأننا نستمع لكل مقترحات التكامل العربي ومنها مقترحات الأسكوا الصادرة هذه السنة، ومقترحات مؤسساتنا المختصة لوضع حدّ للضعف المشين في مستوى مبادلاتنا الاقتصادية والتجارية.

يجب أن تبشّر القمة الاقتصادية المقبلة العرب بقرارات، ولو متواضعة لكن تنفذ، لمزيد من التكامل الاقتصادي وفتح الأسواق العربية على بعضها البعض، وخاصة اعتماد لغتنا المقدّسة كلغة التعليم العالي والبحث العلمي والإدارة. مثل هذه الإجراءات ستغيّر الكثير من وضعنا النفسي والسياسي والاقتصادي على الأمد المتوسّط وستعدّنا لمواجهة تحديات الأمد الطويل.

أيها الإخوة الأفاضل

لم يعد خافيا لا على الأمة ولا على بقية الأمم أننا شاذة هذا العالم، فلا توجد شعوب أكثر قربا وارتباطا وهي في الآن ذاته أقل تكاملا وتعاونا مثل شعوبنا. فأوروبا مندمجة اقتصاديا بنسبة 60 في المائة، ومنطقة شرق آسيا بنسبة 35 في المائة، في حين لا تتجاوز نسبة الاندماج في المغرب العربي 2 في المائة، والأمر ناجم أساسا عن عدم ملاءمة مؤسساتنا مع متطلبات العصر.

إن الجامعة العربية مؤسسة محترمة، وأحييّ تضحيات وخدمات كل من عملوا فيها ولا يزالون، وفي أصعب الظروف، وأحيي على وجه الخصوص الدكتور نبيل العربي على كل مجهوداته في المأساة السورية. لكن الأمة بحاجة لهيكل جديد يواصل عمل الجامعة ويشكل قفزة نوعية بالنسبة إليها.

كما تعلمون، لا وجود لجامعة الدول الأوروبية أو لجامعة الدول الافريقية، لكن هناك اتحاد أوروبي واتحاد إفريقي؛ وقد آن الأوان ليكون لنا نحن أيضا اتحادنا العربي على شاكلة الاتحاد الإفريقي الذي تتعايش داخله خمس منظمات إقليمية، أقلّها نشاطا للأسف الاتحاد ألمغاربي. كما علينا إحداث برلمان عربي حقيقي على شاكلة البرلمان الأوروبي.

قد يبدو سرياليا أن يطرح هكذا موضوع في هكذا ظرف، لكن ألا يفتقد البدر خاصة في الليلة الظلماء، وهل ثمة ليلة أكثر ظلاما من التي نعيش.

كم من معجزات حققتها إرادة الشعوب والأمم وهي في أصعب الأوضاع، مستمدّة من خطورة التحديات حزم وذكاء استراتيجيات مواجهتها. إن ما يتطلبه وضع أمتنا هو أن نبني أسس اتحاد مكوّن من شعوب حرة ودول مستقلة داخل حدودها الحالية، تتعاون لخلق فضاء سياسي اقتصادي اجتماعي أمني بيئي متزايد الاندماج، إذ لا حلّ غير هذا الاتحاد لتعود لأمتنا مكانتها بين الأمم العظمى.

إن تونس تقترح تشكيل لجنة تنظر في الخطوط العريضة للمشروع ليعرض على القمة السياسية المقبلة، على أمل أن نستطيع الشروع تدريجيا في رفع أسسه وإتمام بنائه وجعله حقيقة في ظرف لا يتجاوز العشر سنوات المقبلة، لأن هذا ما يتطلبه الوضع وما يمليه الواجب والضمير.

أيها الإخوة الأفاضل

نحن في مفترق طريق بالغ الخطورة في تاريخنا أفرادا وشعوبا وأمة، فإما نغفل عن تاريخية اللحظة ونترك قوى جبارة تدفع بنا في نفس الاتجاه الذي قادنا للوضع الحالي، أو نظهر جدارتنا بهذه اللحظة الفاصلة وقدرتنا على التحكم فيها فنترك في تاريخ أمتنا صورة الآباء المؤسسين.

نعم، نحن الأبناء والأحفاد الذين يفاخرون عن حقّ بآبائهم وأجدادهم، فلنكن أيضا الآباء والأجداد الذين سيفاخر بهم الأبناء والأحفاد.

وفقنا الله جميعا في خدمة أمة أعطتنا كل شيء، وتنتظر منا أن نعطيها نحن ما هي بأمسّ الحاجة إليه: السلم والتقدّم والتضامن والحرية، ومكانتها بين كبرى الأمم الصانعة للحضارة البشرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الخطاب الذي لم يُلقَ في طرابلس

يوم 11 سبتمبر 2012 ، كان من المقرّر أن أتوقف في طرابلس قافلا من الدوحة، لألقي خطابا في المؤتمر الوطني الليبي الذي دُعيت لافتتاح أول اجتماع له. أذكر أنني عملت طويلا على هذا الخطاب (لا أقرأ إلا الخطب التي أكتبها بنفسي) وكنت جدّ سعيد بالفرصة المتاحة، لمحبة خاصة لليبيا والشعب الليبي توأم الشعب التونسي منذ بداية التاريخ.

عند وصولي المطار أعلمني الأخ مصطفى عبد الجليل- رئيس المؤتمر الوطني الليبي آنذاك - بكثير من الحرج أن أحداثا خطيرة جدّت في بنغازي أدت لمقتل السفير الأمريكي، وأن عليّ إلغاء الزيارة لأن الوضع الداخلي لا يسمح بها. هكذا أقلعت الطائرة ساعتين بعد هبوطها، وكانت أقصر زيارة رسمية أديتها لبلد ما. في الطائرة أعدت قراءة الخطاب الذي سهرت عليه ليالي طويلة أغالب موجة من الأسى والإحباط، لمعرفتي بأهمية نجاح الثورة الليبية في تحقيق أهداف الربيع العربي وبخطورة فشلها. لماذا نَشرُ هذا الخطاب الذي لم يقرأ؟ لأنه يعكس آمال لحظة تاريخية ويعكس صعوباتها ويظهر أن السياسة ثوابت يجب مواصلة التمسّك بها (كل ما له علاقة بترابط مصير الثورتين) وأنها متغيّرات مستمرّة يجب متابعتها لحظة بلحظة والتأقلم الدائم معها .

السيد رئيس المؤتمر الوطني العام

السادة نواب الشعب الليبي في المؤتمر الوطني العام

حضرات الإخوة والأخوات.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دعوني في البداية أشكر لأشقائنا في ليبيا تكريمنا بالدعوة للجلسة الافتتاحية لمؤتمرها الوطني العام.

إنه لعزيز علينا أن نشاركك فرحتكم باجتماع أول المؤسسات الشرعية المنتخبة مثلما شاركناكم أوجاع ثورتكم التي عشناها معكم يوما بيوم.

أريد أيضا أن أغتنم هذه الفرصة الثمينة لكي أشكر عبركم جزيل الشكر الثورة الليبية، وأن أترحم على كل شهدائها الأبرار، وأن أتمنى لجرحاها الشفاء العاجل، فهي من حيث تدري ولا تدري لم تنقذ الشعب الليبي من الدكتاتورية فقط، وإنما دعّمت بكيفية مصيرية نضال الشعب التونسي وهو يتحرّر من نظام الفساد والتزييف والقمع.

لقد عشنا في تونس، بعد الثورة مباشرة، حالة من الترقب والاستنفار، حيث بدت لنا جدية التهديدات التي كنا نتعرض إليها من قبل نظام القذافي، وكانت ارتباطاته القوية بدكتاتورية بن علي لا تخفى على أحد، وكنا على أتم الثقة أنه لن يدّخر جهدا لضرب ثورتنا وهو أول من يعلم الارتباط الوثيق بين الشعبين، وأن ما يحدث في تونس له انعكاساته المباشرة على الوضع في جماهيريته المزعومة.

هذا ما جعل الثورة التونسية مدينة بأمنها وحتى بتواصلها للثورة الليبية، وبالتالي كان من الطبيعي أن ندعم الثورة الشقيقة بكل قوانا، وهي جزء لا يتجزّأ من الثورة العربية ومن ثورتنا نحن تحديدا.

لقد دفع الليبيون ثمنا باهظا لقاء حريتهم، ولكن ليس من ثمن باهظ بالنسبة للحرية، فهي أثمن ما في حياة البشر. وإن المآسي التي خلّفتها أعمال القمع الدموي التي نالت من كل مدن الشعب الليبي وقراه ستستغرق وقتا طويلا حتى تندمل. ولكن في الوقت نفسه، فإن ما أثار إعجاب العالم هو ذلك الفداء اللامتناهي الذي عبر عنه مقاتلو الحرية والحال أنه لم يثر لدينا أي شعور بالمفاجأة، لأننا نعرف ما يقدر عليه أحفاد عمر المختار.

إخواني أخواتي

على قسـوتها ومرارتها فإن ما نعيشـه إبّان الثورة لا يقارن مع فترة ما بعد الثورة، لأن من السـهل تدمير الدكتاتورية ومن الصعب بناء النظام الجديد على أنقاضها.

هـي تـترك الخراب حولهـا : خراب النظام السياسـي، خراب مؤسسـات الأمن والقضـاء والاقتصاد والتعليم والثقافـة، والأخطر من هذا خراب العقليات.

لقـد علّمتنـا الفـترة الأخـيرة في تونـس أن الثـورة بمـا تعنيـه مـن إسـقاط للنظام ليسـت سـوى بداية الطريـق، وأن جهـدا كبـيرا جـدا ومتواصلا هو أمر مطلوب مـن أجل تأمين انتصار الثـورة أولا ثم من أجـل إعادة بنـاء البلاد ثانيا.

اسـمحوا لي بالقـول أنـه لـن يتسـنى إنجاز بنـاء الوطـن مـن جديـد، ووضعـه علـى سـكة التنميـة والديمقراطية دون وفاق وطني شامل يضمن مصالح الجميع، وأنه ليس بالإمكان لهذا الوفاق أن ينجح دون المؤسسـات التـي شـرعتم في بنائها بعد.

مـن هـذا المنطلـق نحن نثمّن عاليا ما حققه الشـعب الليبي وأساسـا انتخاب مؤتمـره الوطني العام، في عملية ديمقراطية وشـفافة لم يشـكك في نتائجها أحد، وكذلك تواصل بناء المؤسسـات في إطار وفاق وطني شـامل، هو في الأصل ذلك الوفاق الذي أنجح الثورة وأمّنها تأمينا كاملا حتى وصلت مبتغاها.

لقد نجحنا في تونـس في انجاز انتخابات ديمقراطية وشـفافة شـهد بنزاهتها كل العالم، ونجحنا بعد ذلك في تشكيل حكومة ائتلافية بين ثلاث تيارات تختلف تصوراتها عن بعضها البعض، ولكنها قررت أن تعطي الأولوية لما تقتضيه مصالح البلاد وأن تجعل مطامح الأحزاب في مرتبة ثانية.

وبالرغـم مـن أن الحكـم الائتلافي هو أصعب أنواع الحكم، فانـه يمكننا القول إننا وفّقنا إلى حد الآن في تحقيق المطلوب منا جميعا من اجل ضمان ديمومة الدولة ورعاية مصالح المواطنين، رغم صعوبة الظرف العام وترصد قوى النظام القديم لنا.

وهـذه مـن التجـارب التـي يمكنكم دراسـتها لترون ما الـذي يمكـن أن يفيدكم، فكلنا نجـرب لبعضنا البعـض، ونتعلم مـن بعضنا البعض، ونجاح الواحـد منا نجاح للآخر.

السيد رئيس المؤتمر الوطني العام

السادة والسيدات نواب الشعب الليبي في المؤتمر الوطني العام

إن العلاقات الثنائية بين شعبينا ودولتينا من طراز استثنائي في علاقات الدول والشعوب بين بعضها البعض، ونحمد الله أنها مؤهلة لمزيد من التعمق والتوسع.

كم يسعدني هذا الكم الكبير من الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات منذ نجاح ثورتنا المشتركة، وكم يسعدني أن أرى علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية تزداد متانة يوما بعد يوم،

لكن أيضا كم يؤسفني أن بعض التونسيين الانعزاليين رفعوا عقيرتهم بالصراخ عندما تحدثت عن ضرورة الاندماج بين قطرينا الشقيقين، أو عندما اقترحت حرية التنقل والاستقرار والعمل والاستثمار والتصويت في الانتخابات البلدية لكل المغاربيين. وفي الاتجاه الآخر كم يؤسفني أن أسمع أن بعض الليبيين يتحدثون عن مطامع تونسية في ليبيا.

للانعزاليين التونسيين، الذين أعرف أنهم أقلية، أقول من هذا المنبر ما رددته في كل المنابر داخل تونس، إن قدرنا ومصلحتنا ألا نضحي بعلاقاتنا المتميزة مع فضائنا الأورومتوسطي، لكن نفس المصلحة تقتضي أن ننفتح على فضائنا الإفريقي، وأن نندمج كل يوم أكثر فأكثر في فضائنا المغاربي وخاصة مع الشقيقة ليبيا .

للانعزاليين الليبيين وأعرف أنهم أيضا أقلية، أقول أن شعب تونس شعب أبيّ احتضن أبناء وبنات ليبيا العزيزة أكثر من مرة في تاريخه دون أن ينتظر يوما لا جزاء ولا شكورا، وأنه لا مطامع له في ليبيا، وإنما مطامح وعلى رأسها بناء الاتحاد المغاربي الذي سيمكّن كل المغاربيين من العيش في وطن يمتدّ من بنغازي إلى نواق الشط، وأن مثل هذا البناء العظيم الذي ستبنيه السواعد الليبية والتونسية والجزائرية والمغربية والموريتانية هو الذي سيضمن لليبيين مثل التونسيين والجزائريين والمغاربة والموريتانيين أكبر قدر من التقدم في الداخل والعزة والمناعة في الخارج.

اسمحوا لي أن أقول لكل ضحايا دكتاتوركم السابق أن استيلاءه وتفويضه وتشويهه للأحلام العظمى والمبادئ السامية مثل العروبة والتوجه الإفريقي ليس حجة على هذه الخيارات والمبادئ وإنما على من فوّضها لمصالحه الخاصة وخانها أكثر من مرّة؛ والواجب اليوم الاستيلاء عليها ممن افتكها من الليبيين الأشراف وإعادتها لمسلكها الطبيعي ألا وهو أن تخدم مصالحهم هم، ومصالح ليبيا دون أدنى شكّ أن تكون بوابة العرب على إفريقيا والقنطرة بين مشرق الأمة العربية ومغربها.

إخواني أخواتي

إن المغرب الكبير هو الإطار الأمثل للتعامل مع أكثر مشاكلنا تعقيدا إذ نستطيع أن نطالب بصوت واحد بقية دول العالم بحقوقنا في استرجاع الأموال التي نهبها المستبدون، وبحقوقنا في محاكمة كل من كان سبّب المآسي لشعوبنا طيلة عشرات السنين، ومن كانوا عائقا أمام تنمية بلادنا. ولأن هناك أخطار مشتركة تهددنا مثل الوضع في مالي، فإن العمل على أمننا المشترك داخل الاتحاد المغاربي يجعلنا بدون خيار أحسن.

إن واجبنا اليوم تنمية العلاقات الثنائية ودفعها إلى أبعد مجال، لكن الثورة في بلدكم تونس وفي بلدي ليبيا فتحت أمامنا الأبواب لننجز المشروع العظيم للاتحاد المغاربي، وهو اتحاد وليس وحدة، بين دول مستقلة وشعوب حرة، يمكن أن يتوسع غدا شرقا لكل دولة عربية ديمقراطية؛ وأكرّر هنا دعوة الجمهورية التونسية لقمة مغاربية في مدينة تونس قبل نهاية السنة لكي نعيد الحياة لمشروع أجهضته خصومات آن الأوان لها أن تنتهي حتى نكون جميعا في مستوى توقعات شعوبنا، وفي مستوى اللحظة التاريخية التي لنا شرف معايشتها وهي لحظة تجدّد الشعوب والأمة.

إنها مهمتكم في هذا المجلس الموقر الذي هو أولى الباكورات السياسية لثورتكم العظيمة. اسمحوا لي أن أقول أنكم لستم مستأمنون فقط على مستقبل الشعب الليبي، وإنما أيضا على مستقبل حلم الآباء والأجداد مثلكم مثل أشقائكم في المجلس الوطني التأسيسي التونسي، وكذلك زملاؤكم في برلمانات الجزائر والمغرب وموريتانيا.

وفقكم الله جميعا ووفقنا لخدمة مصالح أمتنا،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



مواجهة مستقبل كل الأخطار وكل الوعود

لنتصوّر عرّافا واجهنا نحن شباب ستينات القرن الماضي بهذه التنبؤات : بخصوص أحلامكم ومشاريعكم وقناعاتكم عن حتمية الوحدة والاشتراكية والعودة لساحة التاريخ من أوسع أبوابه، يؤسفني يا أطفالي أن أعلمكم أن الحصيلة لكل نضالاتكم العبثية ستكون كالتالي بعد أربعين سنة : انقلاب الأنظمة التحررية القومية إلى أنظمة طائفية واحتلال داخلي، أين قمع الاستعمار من قمعها؛ هزيمة عسكرية قاصمة للظهر أمام اسرائيل؛ بلوغ الشعب الفلسطيني ذروة المأساة وهو يحارب ظهره إلى الحائط، لا نصير له من الشعوب أو من الأنظمة ؛ تعمّق التبعية و التخلف لا بالنسبة للغرب فحسب وإنما حتى بالنسبة لأمم آسيا التي ستحقق هي المشاريع التي تحلمون بها الانتصار بالضربة القاضية لما تسمونها الرجعية العربية على ما تسمونه القوى التقدمية والوطنية؛تبذير كميات لا تصدق من ثروات الشعوب والأمة في فساد الأشخاص أو في تكديس سلاح مهمته تشغيل مصانع الأجنبي والاستعداد لمواجهة الثورة الشعبية وحتى لضرب فلسطين ؛اندلاع حروب أهلية مدمّرة في أكثر من قطر عربي؛عودة الاحتلال الغربي المباشر للأرض العربية واحتلال عاصمة الرشيد؛تكثّف موجات هروب العرب من بلدانهم يستجيرون بالغرب الذي تنقدون؛انهيار الشعور القومي وتزايد الفرقة والبغض بين العرب أنفسهم دولا وشعوبا؛ عودة الصراع بين السنة والشيعة؛حوّل مشعل المقاومة إلى قوى مرجعيتها الدين وانهيار كل التيارات الاشتراكية والقومية...ما من شكّ أنه لو قيل

لنا مثل هذا الكلام لهزأنا بقائله وسخرنا منه وأشبعناه شتما وتكذيبا ومن المؤكد ضربا بالأحذية. ولأنّ كل هذا حدث، فلا داعي للسخرية من عرّاف قد يظهر في 2014 لشبابنا وحتى لكهولنا الذين استبدلوا أحلامهم القديمة بأحلام جديدة ليقول لهم :

المستقبل يا أطفالي من هنا للأربعين سنة المقبلة سيتميز بفشل كل الثورات العربية وانقلابها إما لفوضى أو لنظم استبدادية ألعن من التي أطاحت بها...الحديث عن اتحاد عربي! حقّا إنه لكلام سريالي؛ سيصبح المبتغى الحفاظ على تماسك أكثر من دولة عربية .... تسألوني عن الديمقراطية التي ضحيتم بالغالي والنفيس من أجلها! أقول لكم أنها انتهت في كل مكان انتصبت فيه، إلى لعبة انتخابية بين سياسيين محترفين همّهم الوصول للسلطة عبر أصناف الديماغوجيا ، وناخبين انتهازيين يركضون وراء من يدغدغ مشاعرهم وحتى غرائزهم، ورجال أعمال فاسدين همّهم شراء المنتخِبين والمنتخَبين على حدّ السواء... على الصعيد العالمي: ستكون السلطة مطلقة للمجلس التنفيذي لاتحاد الشركات الكبرى ولرئيسه المدير الأكبر... سيكوّن هذا المجلس جيوشه الخاصة لحماية الدول القديمة بعد أن خرّبتها الحروب أو أعلنت إفلاسها ، وسيخلق له شرطة عالمية تراقب حركات -المواطنين- وسكناتهم بوسائل التكنولوجيا الحديثة ومنها تقنية قراءة الأفكار والقتل الفوري على الأفكار -الهدامة- وهي تتشكل في أذهان المارة .... ثمة أيضا عدد من الشعوب ستعود إلى أكل لحوم البشر داخل خرائب كبرى الحواضر القديمة بعد تفاقم الأزمة المناخية وخراب الحضارة ... ثمة هناك أحداث أخرى لكنني لن أكشفها رفقا بكم.

مثل هذه التنبؤات لا تصدر إلا عن فكر سنسمّيه الفكر الكوارثي ومن أبرز سماته تضخيم سلبيات الوضع الراهن والمبالغة في تقييم أخطار المستقبل والتشاؤم علامته النفسية المميّزة .

طيلة النصف قرن الأخير، رأينا هذا الفكر يتبلور في ثلاثة تنبؤات كبرى :

الأولى هي تلك التي سادت إبان الحرب الباردة حيث امتلأت المكتبات وقاعات السينما بقصص وأفلام الكارثة النووية التي ستمحو البشرية من الوجود.

في الثمانينات من القرن الماضي أصبح فيروس نقص المناعة المكتسب هو الفزّاعة المكلّفة بإنتاج ذلك الخوف.

في التسعينات تحوّل الخوف إلى الاحتباس الحراري الذي سيقضي على ما لم تقض عليه القنبلة والفيروس.

كيف ننظر لهذه التنبؤات ؟ شطحات خيال مهووس استغلتها صحافة وتلفزيونات الإثارة ؟ مؤامرة لضرب معنوياتنا ؟

نكتشف - إن حلّلناها كما ينبغي - أن وظيفتها الأولى كانت إطلاق صفارات الإنذار لكي نتجنّد في الإبان لدرء أخطار حقيقية ضُخّمت عمدا حتى تبعث فينا الخوف، لمغالبة ما فينا من كسل أو لامبالاة أو لا وعي. وكان لذلك الخوف دور هائل في انطلاق المحادثات السياسية التي أفضت في السبعينيات لاتفاقيات منع انتشار السلاح النووي ومعاهدات السلام بين القوى المالكة له. وبسببه انطلقت في الثمانيات الأبحاث العلمية التي مكنتنا من الحد من انتشار وباء نقص المناعة وثمة مؤشرات على إمكانية القضاء عليه نهائيا. بنفس الكيفية نرى اليوم تجنّد جماعي غير مسبوق للحدّ من مخاطر الاحتباس الحراري بل ثمة من يتوقّع إننا قد نجعل من هذه النقمة نعمة.

قد يعترض معترض : لكن تنبؤات عرّاف الستينيات تحققت في جزء كبير منها بالنسبة لنا نحن العرب، حتى ولو لم تقض علينا القنابل النووية والفيروسات الشرّيرة، فبأي روح معنوية سنواصل النضال وتقديم التضحيات من أجل ثورة ربما حُكم عليها بالفشل ؟

صحيح أن الكثير من المفاجآت غير السارة حصلت وسفّهت أحلامنا ومشاريعنا ، لكن الفكر الكوارثي لا يتعامل إلا مع النصف الفارغ من الكأس. ثمة دوما النصف الملآن.

مؤكّد أن عرّافنا هذا كان سيرفع معنوياتنا التي حطمها في الجزء الأول من خطابه لو قال لنا مثلا :

تخيلوا القفزة العمرانية الهائلة التي ستشهدها مناطق من الوطن العربي... على المستوى الاجتماعي والسياسي كم من انتصارات ستتحقق مثل تصاعد دور المجتمعات المدنية وتغلغل قيم حقوق الإنسان وأفكار الديمقراطية وتبلور مشاريع أكثر نضجا وواقعية لتوحيد الأمة ...

أضف لهذا تصاعد الوعي والنضج عند الإنسان العربي بكيفية لم يعرفها طوال تاريخه. ... وكمًّا من تطورات تكنولوجية مذهلة سترى النور تجعل العرب مثل بقية الأمم ينعمون بما لم تتجاسر الأجيال السابقة على الحلم به. لننتبه أيضا إلى أن الفكر الكوارثي هو النقيض لما يمكن تسميته بالفكر الطوباوي، وهو دوما المصاحب له. ولم تخلُ حضارة من إنتاج الفكرين واستعمالهما تباعا أو تزامنا.

هذا الفكر الطوباوي هو الذي يعدنا بمستقبل آت لا ريب فيه سترى فيه المدينة الفاضلة النور وستحقق فيها كل أحلامنا . هو ليس فقط فكر الخيال العلمي وإنما لبّ الفكر الديني والسياسي.

إن وظيفة هذا الفكر شحذ طاقة الحلم بالغد الأفضل، ثم دفعنا لبلورة كل ما بداخلنا من أحلام **توصف** أحيانا بالمجنونة وفقا لقانون -كل أحلامنا لا تتحقق لكن كل ما ننعم به اليوم في ميدان السياسة والتكنولوجيا كان حلما؛ ووفقا أيضا للقانون الآخر الذي سنّه كارل ماركس -البشرية لا تحلم إلا بما تستطيع تحقيقه-. الثابت أنه لا الفكر الكوارثي ولا الفكر الطوباوي استطاع، أو سيستطيع ، التنبؤ حقا بما بكل ما يحمله مستقبل المفاجأة المسترسلة. فخاصية هذا الأخير وما يتضح دوما أنه أفظع من كل ما نتصوّر، وأروع من كل ما نتخيّل. ظاهرة أسميتها في كتاب صدر لي منذ أكثر من ربع قرن (دع وطني يستيقظ) تصاعد قيمة الرهان.

معنى هذا أن مستقبل الإنسانية والأمة والشعب - ومن ثمة كل فرد منا- سيشهد أخطارا غير مسبوقة وإمكانيات لم يعرفها تاريخ البشر من قبل لأنهم أصبحوا يتوفرون على إمكانيات تكنولوجية هائلة تفتح لهم آفاقا لم يحلم بها جيل من قبل. هم يعرّضون ويتعرّضون بسبب هذه التكنولوجيا لإمكانيات خراب ودمار لم تكن تسمح بها التكنولوجيا المتواضعة نسبيا للأجيال القادمة. لكن كم من إمكانيات هائلة بفضل هذه التكنولوجيا وبفضل تصاعد الوعي والخبرة في كل أنظمتنا السياسية والاجتماعية.

على الصعيد العالمي ثمة أخطار تغير البيئة بتأثيره الكارثي على الماء والغذاء والصحة وحتى تماسك الشعوب والدول، لكن ثمة أيضا كل وعود تكنولوجيا قد تمكننا من قفزة إلى الأمام لم يُعرف لها مثيل في تاريخ البشرية.

على صعيد الأمة ثمة أخطار تفكك الدول وانتشار الفوضى والحروب الأهلية، لكن ثمة وعد اتحاد عربي يعيد للأمة مكانتها بين الأمم ويمكّنها من قفزة اقتصادية هائلة.

على صعيد الوطن ثمة أخطار انتكاسة الديمقراطية وعودة الاستبداد، لكن ثمة وعد بناء دولة ديمقراطية يسوسها حكم رشيد.

معنى هذا أنك لا تستطيع أن تغالي في التفاؤل، لكنك لا تستطيع أيضا المغالاة في التشاؤم الموقف الصائب ذلك الذي بشّر به أميل حبيبي وأسماه التشاؤل.

اصوب منه العمل بالأمر الذي لا يعصى «**قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**». **صدق الله العظيم**.

الفهرس



المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب

22، نهج المقاولين – المنطقة الصناعية الشرقية – أريانة – تونس
الهاتف : 683 837 70 216+ – الفاكس : 975 838 70 216+



ننتصر ... أو ننتصر



الربيع العربي مشروع يحتاج بضعة عقود لكي نحكم عليه بالنجاح أو بالفشل.

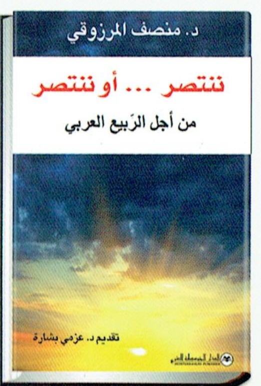
عليه أن يمرّ بثلاثة محن... بثلاثة امتحانات :

1-الاطاحة بالنظام السياسي القديم نجاح المرحلة في إبقاء الثورة مدنية سلمية.

2-إدارة المرحلة الانتقالية وإفشال الثورة المضادة التي تنطلق حال اندلاع الثورة نجاح المرحلة الثبات على المبادئ...الوفاق الوطني....المرونة والحزم.

3- مرحلة التمكّن وهي تأسيس الدولة البديلة والمجتمع البديل. النجاح فيها لا يكون إلا بتغييرات جذرية في قيمنا، في عقلياتنا، في مؤسساتنا السياسية والمجتمعية.

إنها المرحلة التي سيتعرض لها هذا الكتاب، لا شيء فيه من قبيل التسويق لحقائق لا يأتيها الباطل من خلفها ولا من أمامها، وآخر ما يدّعيه الوصفات الجاهزة. هو حثّ على مزيد من التفكير والابتكار الجماعي لنُنجح ثورة ضحّى من أجلها شهداؤنا الأبرار، وعلينا مسؤولية تحقيق آمالها حتى لا يكونوا قد ماتوا عبثا، وحتى لا نعيش نحن والأجيال القادمة بلا أفق سوى الثبات على الفشل.



ISBN : 978-9938-864-29-8



www.mediterraneanpub.com